

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الميسوي شرح الموطأ

تأليف

الإمام ولي الله العنقاوي
١١١٤ هـ - ١١٧٦ هـ

علق عليها وصحها
جماعة من العلماء بإشراف الناشر

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المسوى شرح الموطأ

تأليف
الإمام ولي الله الدهلوي
١١١٤ هـ - ١١٧٦ هـ

الجزء الثاني

عَلَّقَ عَلَيْهَا وَصَحَّحَهَا
جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِإِشْرَافِ النَّائِشِرِ

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان
الطبعة الأولى
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

يطلب من: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
صندوق بريد ٩٤٣٤ - ١١ . هاتف: ٨٠١٣٣٢ - ٨٠٥٦٠٤
الرملة البيضاء - بناية ملكارت سنتر

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب البيوع والمعاملات

باب

يشترط في كل عقد أن يكون بتراضي العاقدین وأن لا يكون
عقدا على باطل

قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ، وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (١).

قلت : حَرَّمَ الله تعالى أن يأكل بعضنا مال بعض بالباطل ، وهذا يشمل ما لا يكون بعقد كالغصب أو السرقة ، أو يكون بعقد حرام كالقمار والربا ، أو يكون العقد على شيء لا نفع فيه كبيع الحشرات ، أو يكون العقد على ما لا يمكن تسليمه كبيع المفقود والابق أو لا يكون ملكاً للبائع .

وشرط في التجارة أن تكون عن تراضٍ ، وحقيقة التراضي لا يعلمها إلا الله ، والمراد ههنا إمارته كالإيجاب والقبول وكالتعاطي عند القائل به .

(١) سورة النساء ، الآية ٢٩ .

وعلى هذا أهل العلم ، في المنهاج : البيع شرطه الإيجاب والقبول وينعقد بالكناية . قال المحلي : لا بيع بالمعاطاة وقيل : ينعقد بها في المحقر كرطل خبز وحزمة بقل ، وقيل : في كل ما يعد فيه بيعاً بخلاف غيره كالدواب والعقار واختاره النووي - في الروضة ، وفي المنهاج من شروط البيع النفع فلا يصح بيع الحشرات ، وكل بيع لا ينفع وَحْبِيَّ الحنطة ومن شروطه إمكان تسليمه فلا يصح بيع الضال والأبق والمغصوب ، ومن شروطه الملك لمن له العقد فبيع الفضولي باطل ، وفي القديم : موقوف ، وفي الوقاية : ينعقد بإيجاب وقبول بلفظي ماض ، وبتعاطي في النفيس والخسيس هو الأصح ، وفي العالمكيرية : من شروط المبيع أن يكون موجوداً مملوكاً في نفسه ، وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وأن يكون مالاً متقوماً شرعاً مقدوراً لتسليم في الحال أو في ثاني الحال ، وفيها بيع ما لا فائدة فيه وشراه فاسد كبيع درهم بدرهم استويا وزناً وصفة .

باب

يحرم بيع الطعام بجنسه والنقد بجنسه إلا يداً بيد سواء بسواء فإن اختلفت الأجناس وكان طعام بطعام ، أو نقد بنقد ، اشترط التقابض لا المساواة ، وإن كان طعام بنقد لم يشترط التقابض أيضاً .

٩٣٦^(١) - (مالك) : عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحدثان النصري انه التمس صرفاً بمائة دينار قال : فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراوينا حتى اضطرف مني واخذ الذهب يقلبها في يديه ثم قال : حتى يأتيني خازني من الغابة وعمر بن الخطاب يسمع ، فقال عمر : لا والله لا تفارقه حتى تأخذ منه . ثم قال : قال رسول الله ﷺ : « الذهب بالورق رباً إلا هاء وهاء ، والبر بالبر رباً إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر رباً إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير رباً إلا هاء وهاء » .

(١) رقم مكرر .

وقوله هاء وهاء معناه هاك وهات أي خذ وأعط ، أراد بذلك أن يكون يدأ بيد . قوله : تراوضنا أي تجاذبنا في البيع والشراء .

٩٣٧ - (مالك) : عن نافع عن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تُشِفُوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بناجز » قوله : لا تُشِفُوا أي لا تفضلوا والشف من الأضداد يجيء بمعنى الزيادة والنقصان والناجز الحاضر ، يقال : أنجز الوعد إذا أحضره .

٩٣٨ - (مالك) : عن موسى بن أبي تميم عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما » .

٩٣٩ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ، أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال ابو الدرداء : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا إلا مثلاً بمثل ، فقال له معاوية : ما أرى بمثل هذا بأساً فقال ابو الدرداء من يعذرني من معاوية ؟ انا اخبره عن رسول الله ﷺ ويخبرني عن رأيه لا أساكنك بأرض أنت بها ، ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب فذكر له ذلك ، فكتب عمر بن الخطاب إلى معاوية بن أبي سفيان ، ألا تبع^(١) مثل ذلك إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن .

قوله : من يعذرني أي من ينصروني والعذير النصير .

٩٤٠ - (مالك) : انه بلغه عن جده مالك بن أبي عامر أن عثمان بن عفان قال : قال لي رسول الله ﷺ : لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا تبيعوا^(٢)

(١) في نسخنا تبيع بالثبات الباء .

(٢) في نسخنا بحذف ولا تبيعوا .

الدرهم بالدرهمين » .

٩٤١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : أمر رسول الله ﷺ السعدين أن يبيعا آنية من المغانم من ذهب أو فضة فباعا كل ثلاثة بأربعة عينا أو كل أربعة بثلاثة عينا ، فقال لهما رسول الله ﷺ : « أُرَبِّيتُما فرداً » .

٩٤٢ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق ، إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالذهب احدهما غائب والآخر ناجز ، وإن استنظرك إلى أن يلج بيته فلا تنظره ، اني أخاف عليكم الرماء » والرماء هو الربا .

٩٤٣ - (مالك) : انه بلغه عن القاسم بن محمد أنه قال : قال عمر ابن الخطاب : الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم والصاع بالصاع ، ولا يباع كاليء بناجز .

قوله : كاليء بالهمزة معناه النسيئة .

٩٤٤ - (مالك) : عن حميد بن قيس المكلي عن مجاهد أنه قال : كنت مع عبد الله بن عمر فجاءه صائغ فقال : يا أبا عبد الرحمن إني أصوغ الذهب ثم أبيع الشيء من ذلك بأكثر من وزنه ، فأستفضل في ذلك قدر عمل يدي ، فنهاه عبد الله بن عمر . فجعل الصائغ يردد عليه المسألة وعبد الله ينهاه حتى انتهى الى باب المسجد أو إلى دابة يريد أن يركبها ، ثم قال عبد الله بن عمر : الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما ، هذا عهد نبينا الينا وعهدنا اليكم .

٩٤٥ - (مالك) : عن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه رأى سعيد بن المسيب يراطل الذهب بالذهب فيفرغ ذهبه في كفة الميزان ، ويفرغ صاحبه الذي يراطله ذهبه في كفة الميزان الأخرى فإذا اعتدل لسان الميزان أخذ وأعطى .

قلت : وعليه الشافعي ؛ في المنهاج : إذا بيع الطعام بالطعام إن كان جنساً اشترط الحلول والمماثلة والتقابض قبل التفرق ، أو جنسين كحنطة وشعير جاز التفاضل ، واشترط الحلول والتقابض قبل التفرق والنقد بالنقد كطعام بطعام ؛ وفي الوقاية علته القدر مع الجنس فحرم بيع الكيلبي والوزني بجنسه متفاضلاً ولو غير مطعوم كالجص والحديد وحل مماثلاً وبلا معيار كحفنة بحفنتين ، فإن وجد الوصفان حرم الفضل والنسأ وإن عدما حلا وإن وجد أحدهما لا الآخر حل الفضل لا النسأ ، كسلم ثوب هروي في هروي وبر في شعير ، واعتبر تعيين الربوي في غير صرف بلا شرط تقابض. قال البغوي : ذهب أصحاب الرأي ، إلى ان التقابض في المجلس في بيع مال الربا بجنسه ليس بشرط إلا في الصرف وهو بيع أحد النقدين بالآخر أو بجنسه .

اقول : كان تأويل هاء وهاء عندهم التعيين .

باب :

الوصف الذي يدور عليه هذا الحكم

٩٤٦ - (مالك) : عن أبي الزناد ؛ أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : لا ربا إلا في ذهب أو فضة ، أو ما يكال أو ما يوزن ، أو مما يؤكل أو يشرب .

قلت : في شرح السنة اتفق العلماء على ان الربا يجري في هذه الأشياء الستة التي نص الحديث عليها ، وذهب عامتهم إلى أن حكم الربا غير مقصور عليها بأعيانها إنما ثبت لأوصاف فيها ، ويتعدى الى كل ما يوجد فيه تلك الأوصاف، وذهبوا إلى أن الربا ثبت في الدراهم والدنانير بوصف ، وفي الأشياء الاربعة بوصف آخر ، ثم اختلفوا في ذلك الوصف

فقال الشافعي : ثبت في الدراهم والدنانير بوصف النقدية . وقال ابو حنيفة : بعلقة الوزن حتى ان الربا يجري في الحديد والنحاس والقطن . وقال الشافعي : في القديم ثبت في الأشياء الأربعة بوصف الطعام مع الكيل والوزن ، كما قال سعيد بن المسيب . وفي الجديد : ثبت فيها بوصف الطعام ، وأثبت في جميع الأشياء المطعومة مثل الثمار والفواكه والبقول والأدوية ، وإنما قال ذلك في الجديد لقوله ﷺ : « الطعام بالطعام مثلاً بمثل » علق الحكم باسم الطعام فدل على أن مأخذ الاشتقاق علقته . وقال أبو حنيفة : ثبت في الأشياء الأربعة بوصف الكيل حتى أن الربا يجري في الجص والنورة .

باب :

قال بعضهم لا يبيع الحنطة بالشعير إلا مثلاً بمثل

٩٤٧ - (مالك) : انه بلغه أن سليمان بن يسار قال : فني علف حمار سعد بن أبي وقاص فقال لغلामه : خذ من حنطة أهلك فابتع بها شعيراً ولا تأخذ إلا مثله .

٩٤٨ - (مالك) : عن نافع عن سليمان بن يسار أنه أخبره أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث فني علق دابته فقال لغلामه : خذ من حنطة أهلك طعاماً فابتع بها شعيراً ولا تأخذ إلا مثله .

٩٤٩ - (مالك) : انه بلغه عن القاسم بن محمد عن أبي معيقب^(١) الدوسي مثل ذلك .

قلت : تعقب بحديث الشافعي ومسلم «ولكن بيعوا الذهب بالورق ، والورق بالذهب ، والبر بالشعير يداً بيد كيف شئتم ، فذهب أكثر أهل

(١) وقع هنا أبي معيقب وفي نسخنا ابن معيقب .

العلم . إلى أنه جائز ، في شرح السنة : وذهب عامة أهل العلم الى أن بيع الحنطة بالشعير يجوز متفاضلاً إلا ما حكى عن مالك أنه قال : لا يجوز إلا متساويين .

باب .

يجوز أن يحتال للخلاص^(١) من الربا ببيع مستأنف وقبض يتخللان في ذلك

٩٥٠ - (مالك) : عن عبد المجيد بن سهل^(٢) بن عبد الرحمن بن عوف ، عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ : استعمل رجلاً على خبير فجاءه بتمر جنيب ، فقال له رسول الله ﷺ : « أكل تَمْر خبير هكذا ؟ » فقال : لا والله يا رسول الله ، إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين ، والصاعين بالثلاثة . فقال رسول الله ﷺ : « لا تفعل بَعْ الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيهاً » .

٩٥١ - (مالك) : عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « التمر بالتمر مثلاً بمثل » ف قيل له إن عاملك على خبير يأخذ الصاع بالصاعين ، فقال رسول الله ﷺ : « ادعوه لي » فدعوه له فقال له رسول الله ﷺ : « أتأخذ الصَّاع بالصَّاعين ؟ » فقال : يا رسول الله ، لا يبيعوني الجنيب بالجمع صاعاً بصاع . فقال له رسول الله ﷺ : « بَعْ الجمع بالدراهم ثم ابتَعْ بالدراهم جَنِيهاً » .

قلت : الجنيب نوع من التمر هو أجود تمورهم ، والجمع الدُّقْل

(١) جاء عن مالك رحمه الله وغيره من السلف إنكار الحيل وكتب الشيخ ابن تيمية في رد الحيل كتاباً وسطاً بين حكم الحيل شرعاً وأجاب عما تمسك به من اجازها ، وكنا نحب ان يعبر الشيخ هنا بلفظ المخرج او المخلص بدل الاحتيال كتبه مصححه .

(٢) وقع في نسخ المسوى سهل بالتكبير والصواب سهيل بالتصغير .

ويقال هو أخلاط ردية من التمر ، في شرح السنة : وهذا قول أهل العلم :
ان من أراد ان يبدل شيئاً من مال الربا بجنسه ويأخذ فضلاً فلا يجوز حتى
يبيعه بغير جنسه ، ويقبض ما اشتراه ثم يبيعه بأكثر مما رجع اليه ، ثم
اختلفوا في العينة ، وهي ان يبيع الرجل السلعة الى أجل ويشتريها من
المشتري بأقل بنقد وعرض والى أجل . قال الشافعي : لا بأس به ، وقال
ابو حنيفة : لو اشتراه بأقل مما باع أو بأطول من أجله لا يجوز .

باب :

النهي عن بيع الرطب بالتمر

٩٥٢ - (مالك) : عن عبد الله بن يزيد أن زيداً أبا عياش أخبره أنه
سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت ، فقال له سعد : أيتهما
أفضل ؟ فقال : البيضاء فنهاه عن ذلك ، وقال سعد : سمعت رسول
الله ﷺ يُسأل عن اشتراء التمر بالرطب ، فقال رسول الله ﷺ : « أَيْنَقُصُ
الرطب إذا يَسَّ » . فقالوا : نعم ، فنهى عن ذلك .

قلت : وعليه الشافعي ، في شرح السنة : البيضاء نوع من البر
أبيض اللون وفيه رخاوة تكون ببلاد مصر ، والسلت نوع آخر غير البر ،
وقال بعضهم : البيضاء الرطب من السلت وهذا أليق بمعنى الحديث بدليل
أنه شبهه بالرطب مع التمر ولو اختلف الجنس لم يصح التشبيه ، وقوله :
أينقص الرطب إذا يس ، تنبيه على علة الحكم ، وهذا الحديث أصل في
أنه لا يجوز بيع شيء من المطعوم بجنسه أحدهما رطب والآخر يابس ،
مثل بيع الرطب بالتمر وبيع العنب بالزبيب وبيع اللحم الرطب بالقديد ،
وهذا قول أكثر أهل العلم وإليه ذهب مالك والشافعي وصاحباً أبي حنيفة ،
وجوزه أبو حنيفة وحده .

باب :

بيع الحيوان بالحيوان

٩٥٣ - (مالك) : عن صالح بن كيسان عن حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أن علي بن أبي طالب باع جملاً له يدعى عصيفيراً بعشرين بغيراً إلى أجل .

٩٥٤ - (مالك) : عن نافع أن عبد الله بن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه^(١) يوفيهما صاحبها بالربذة .

٩٥٥ - (مالك) : أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد إلى أجل ، فقال : لا بأس بذلك .

قلت : وعليه الشافعي ، في شرح السنة : يجوز بيع حيوان بحيوانين نقداً ، سواء كان الجنس واحداً أو مختلفاً وهذا قول أهل العلم كلهم ، وعند سعيد بن المسيب إن كانا مأكولي اللحم لا يجوز إذا كان اشتراهما للذبح وإن كان الجنس مختلفاً ، واختلفوا في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة . قال الشافعي : يجوز سواء كان الجنس واحداً أو مختلفاً مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم سواء باع واحداً بواحد أو باثنين ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز .

باب :

بيع اللحم بالحيوان

٩٥٦ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول

(١) في نسخنا بدون كلمة عليه .

الله ﷻ نهى عن بيع الحيوان باللحم .

٩٥٧ - (مالك) : عن داود بن الحصين أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم^(١) بالشاة والشاتين .

٩٥٨ - (مالك) : عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : نهى عن بيع الحيوان باللحم . قال أبو الزناد ، فقلت لسعيد بن المسيب : رأيت رجلاً اشترى شارقاً بعشر شياه ؟ فقال سعيد : إن كان اشتراها لينحرها فلا خير في ذلك . قال أبو الزناد . وكل من أدركت من أهل العلم^(٢) ينهون عن بيع الحيوان باللحم . قال أبو الزناد : وكان^(٣) يكتب في عهود العمال في زمان أبان بن عثمان وهشام بن إسماعيل ينهون عن ذلك .

قلت : وعليه الشافعي ، في المنهاج ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه وكذا بغير جنسه من مأكول وغيره ، وفي شرح السنة إختلف أهل العلم في بيع اللحم بالحيوان فذهب جماعة من الصحابة والتابعين إلى تحريمه ، واليه ذهب الشافعي . وحديث ابن المسيب وإن كان مرسلًا لكنه يتقوى بعمل الصحابة ، واستحسن الشافعي مرسل ابن المسيب ، وذهب جماعة إلى إباحته واختارها المزني إذ لم يثبت الحديث ، وكان فيه قول متقدم ممن يكون بقوله اختلاف ، ولأن الحيوان ليس بمال الربا بدليل أنه يجوز بيع حيوان بحيوانين فبيع اللحم بالحيوان بيع مال الربا بما لا ربا فيه فيجوز ذلك في القياس ، إلا أن يثبت الحديث فنأخذ به وندع القياس ، وفي الوقاية : جاز بيع اللحم بالحيوان ، وقال محمد في الموطأ : وبهذا نأخذ من باع لحماً من لحم الغنم بشاة حية لا يدري اللحم أكثر أو ما في

(١) كذا وقع هنا وفي نسخنا بيع الحيوان باللحم .

(٢) وفي نسخنا الناس .

(٣) في نسخنا وكان ذلك .

الشاة أكثر فالبيع فاسد مكروه ولا ينبغي وهذا مثل المزابنة والمحاولة وكذا بيع الزيتون بالزيت ودهن السمسم بالسمسم ، وتفسيره على ما في شرح الوقاية إذا بيع الحيوان بلحم الحيوان من جنسه لا يجوز البيع إلا إذا كان اللحم أكثر من لحم ذلك الحيوان ، ليكون الزائد في مقابلة السقط .

أقول : والأحسن عندي أن معنى الحديث أن يقول للقصاب كم يخرج من هذه الشاة ؟ فيقول القصاب : عشرون رطلاً فيقول : خذ هذه الشاة بعشرين رطلاً من اللحم إن خرج أكثر فلك أو أقل فعليك ، فهذا نوع من القمار ورجع الحديث الى القياس .

باب :

يحرم بيع المزابنة والمحاولة

٩٥٩ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة ، والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً .

٩٦٠ - (مالك) : عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة والمحاولة ، والمزابنة اشتراء التمر بالتمر في رؤوس النخل ، والمحاولة كراء الأرض بالحنطة .

٩٦١ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة والمحاولة ، والمزابنة اشتراء الثمر بالتمر ، والمحاولة اشتراء الزرع بالحنطة ، قال ابن شهاب : فسألت سعيد بن المسيب عن استكراء الأرض بالذهب والورق فقال : لا بأس بذلك .

(قال مالك) : نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة ، وتفسير المزابنة أن

كل شيء من الجزاف الذي لا يعلم كيـله ولا وزنه ولا عدده ، ابتـيع بشيء مسمى من الكيل والوزن والعدد ، وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المصبر الذي لا يعلم كيـله من الحنطة والتمر وما أشبه ذلك من الأطعمة ، أو يكون للرجل السلعة من الخبط أو النوى أو القضب أو العصفـر أو الكرسف أو الكتان أو القز ، أو ما أشبه ذلك من السلع لا يعلم كيل شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدده ، فيقول الرجل لرب تلك السلعة : كـل سلعتك هذه أو مـر من يـكيلها أو زن من ذلك ما يوزن ، أو أعدد منها ما كان يعد فما نقص من كذا وكذا صاعاً لتسمية يسميها ، أو وزن كذا وكذا رطلاً ، أو عدد كذا وكذا فما نقص من ذلك فعليّ غـرمه حتى أوفيك تلك التسمية ، فما زاد على تلك التسمية فهو لي أضـمن ما نقص لك من ذلك ، على أن يكون لي ما زاد فليس ذلك بيعاً ولكنه المخاطرة والغـرر والقمار يدخل هنا لأنه لم يشتر منه شيئاً بشيء أخرجه ، ولكنه ضمن له ما سمي من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد ، على أن يكون له ما زاد على ذلك ، فإن نقصت تلك السلعة من تلك التسمية أخذ من مال صاحبه ما نقص بغير ثمن أعطاه إياه ، وإن زادت تلك السلعة على تلك التسمية ، أخذ الرجل من مال رب السلعة مالاً بغير ثمن ولا هبة طيبة بها نفسه ، فهذا يشبه القمار وما كان مثل هذا من الأشياء فذلك يدخله .

قلت : في شرح السنة ، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم فالمزبنة بيع الثمر على الشجر بجنسه على الأرض والمحاكلة بيع الزرع بعد اشتداد الحب بجنسه نقياً والعلة في النهي أن المساواة بينهما شرط ، وما على الشجر لا يحرز بكيل ولا وزن ، وإنما يكون تقديره بالخرص وهو حدس وظن لا يؤمن فيه من التفاوت . فأما إذا باع بجنس آخر من الثمار على الأرض أو على الشجر فيجوز لأن المماثلة بينهما غير شرط ، والتقابض شرط في المجلس وقبض ما على الأرض بالنقل وقبض ما على الشجر بالتخلية .

أقول : ومعنى هذا الكلام أن سبب التحريم هو شبهة الربا ، ومعنى قول مالك : أن سبب التحريم معنى القمار وكلا الأمرين صحيح ، قوله : والمحاولة كراء الأرض بالحنطة تختلف الحديث في معنى المحاولة ، والأكثر أن المحاولة في الحرث كهيئة المزبنة في النخل ، وكأن أبا سعيد أراد بالكراء هذا المعنى مسامحة ، وقال مالك : لا يجوز اكتراء الأرض بالطعام ، وجوزه آخرون بشيء معلوم من الطعام ! كما يجوز بالدراهم والدنانير ، وإنما لا يجوز بما ينبت من تلك الأرض بعد الاكتراء .

باب :

الرخصة في العرايا

٩٦٢ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت ، أن رسول الله ﷺ أرخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها .

٩٦٣ - (مالك) : عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ أرخص في بيع العرايا بخرصها ، فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق يشك داود قال : خمسة أوسق أو دون خمسة .

قلت : العرية فعيلة بمعنى مفعولة من عراه يعروه إذا قصده وهي عقد مقصود أو بمعنى فاعلة من عري يعرى ، إذا خلع ثوبه ، كأنها عريت من جملة تحريم المزبنة أي خرجت وعليه الشافعي ، في المنهاج : ولا يصح بيع الحنطة في سنبها بصافية وهو المحاولة ، ولا بيع الرطب على النخل بتمر وهو المزبنة ، ويرخص في العرايا وهو بيع الرطب على النخل بتمر في الأرض والعنب في الشجر بزبيب ، فيما دون خمسة أوسق ، وقال محمد : وبهذا نأخذ ، وذكر مالك بن أنس : أن العرية إنما تكون أن

الرجل يكون له النخل فيطعم الرجل منها ثمرة نخلة أو نخلتين ، يلقطها لعياله ثم يثقل عليه دخوله حائطه فيسأله أن يتجاوز له عنها ، على أن يعطيه بمكيلتها تمرأ عند صرام النخل ، فهذا كله لا بأس به عندنا لأن التمر كله كان للأول وهو يعطي منه ما شاء ، فإن شاء سلم له ثمر النخل وإن شاء أعطاه بمكيلتها من التمر لأن هذا لا يجعل بيعاً ، ولو جعل بيعاً ما حل ثمر بتمر الى أجل .

باب :

من باع نخلاً وقد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع

٩٦٤ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « من باع نخلاً قد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع » .

قلت : أبرت النخلة وأبرتها فهي مأبورة ، ومؤبرة إذا ألقحتها وعليه الشافعي ، في شرح السنة : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، أنه إذا باع نخلة قد أبرت لا تدخل الثمرة في مطلق بيع النخلة ، إلا أن يبيع الثمرة معها ، وإن كان عليها طلع لم يتشقق فيدخل في مطلق البيع كالأغصان ، وإن كان بعد تشقق الطلع قبل التأبير فلا يدخل أيضاً ، وذهبت الحنفية الى أنه لو باع نخلة مطلعة لا يدخل الطلع إلا بالشرط ، كالزراع لا يدخل في بيع الأرض ، ومفهوم قوله قد أبرت حجة عليهم .

باب :

النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها

٩٦٥ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، نهى البائع والمشتري .

٩٦٦ - (مالك) : عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي . قالوا : يا رسول الله ، وما تزهي ؟ قال : حتى تحمر أو تصفر . وقال رسول الله ﷺ : « أرأيت إذا منع الله الثمر فقيم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟ » .

٩٦٧ - (مالك) : عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة ، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن ، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة .

٩٦٨ - (مالك) : عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت أنه كان لا يبيع ثماره حتى تطلع الثريا .

٩٦٩ - (مالك) : أنه بلغه أن محمد بن سيرين كان يقول : لا تبيعوا الحب في سنبله حتى يبيض . قال مالك : والأمر عندنا في بيع البطيخ والقثاء والخربز والجزر أن يبيعه^(١) إذا بدا صلاحه حلال جائز ، ثم يكون للمشتري ما ينبت حتى ينقطع ثمره ويهلك ، وليس في ذلك وقت موقت . وذلك أن وقته معروف عند الناس وربما دخلته العاهة فقطعت ثمرته قبل أن يأتي ذلك الوقت ، فإذا دخلته العاهة بجائحة تبلغ الثلث فصاعداً كان ذلك موضوعاً عن الذي ابتاعه .

قلت : أزهي النخل احمرّ واصفرّ ، العاهة الآفة التي تصيب الثمر والزرع ، وعليه الشافعي ، في المنهاج : ويجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقاً وبشرط قطعه وبشرط إبقائه ، وقبل الصلاح أن يبيع منفرداً عن الشجر لا يجوز إلا بشرط القطع وأن يكون المقطوع منتفعاً به ، وعند أبي حنيفة يصح البيع مطلقاً ويؤمر بالقطع فتأويل الحديث عنده على ما قال محمد لا ينبغي أن يباع شيء من الثمار على أن يترك على النخل حتى يبلغ إلى أن

(١) في نسخنا بيعه .

يحمّر أو يصفرّ ، فإذا لم يحمر أو يصفر فلا خير في شرائه على أن يترك حتى يبلغ .

باب :

وضع الجائحة

٩٧٠ - (مالك) : عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن ، أنه سمعها تقول : ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله ﷺ فعالجه وقام فيه حتى تبين له النقصان فسأل رب الحائط أن يضع له أو يقله ، فحلف أن لا يفعل فذهبت أم المشتري الى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال رسول الله ﷺ : « تألى أن لا يفعل خيراً » فسمع ذلك رب الحائط فأتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله هو له .

٩٧١ - (مالك) : أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الجائحة .

قلت : الجائحة الآفة التي تهلك الثمار والأموال ، الألية اليمن ، وهو عند أبي حنيفة على الاستحباب ، وعند الشافعي في القديم على الوجوب ، وفي الجديد على الاستحباب ، في المنهاج : من باع ما بدا صلاحه لزمه سقيه قبل التخلية وبعدها ويخترق مشتريه بعدها ، ولو عرض مهلك بعدها كبرّد فالجديد أنه من ضمان المشتري ، قال المحلي : والقديم من ضمان البائع لما روي أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح وأجيب بحمله على الاستحباب .

باب :

لا يجوز بيع ما ليس عنده عيناً إلا أن يكون بيع السلم وصفاً

٩٧٢ - (مالك) : أنه بلغه أن رجلاً أراد أن يبتاع طعاماً من رجل

إلى أجل فذهب به الرجل الذي يريد أن يبيعه الطعام الى السوق فجعل يريه الصبر ويقول له : من أيها تحب أن أبتاع لك ؟ فقال المبتاع : أتبيعي ما ليس عندك ؟ فأتيا عبد الله بن عمر فذكرا ذلك له ، فقال عبد الله بن عمر للمبتاع : لا تبتع منه ما ليس عنده . وقال للبائع : لا تبع منه ما ليس عندك ، الصبر جمع صبرة بضم الصاد .

٩٧٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه سمع جميل بن عبد الرحمن المؤذن يقول لسعيد بن المسيب : إني رجل ابتاع من الأرزاق التي يعطي الناس بالجار ما شاء الله ، ثم أريد أن أبيع الطعام المضمون علي إلى أجل . فقال له سعيد : أتريد أن توفيهم من تلك الأرزاق التي ابتعت ؟ فقال : نعم ، فنهاه عن ذلك .

قلت : الجار قرية كانت بساحل المدينة يربأ إليه السفن ، في شرح السنة هذا في بيوع الأعيان دون بيوع الصفات ، فلو قبل المسلم في شيء موصوف عام الوجود عند المحل المشروط يجوز ؛ وأن لم يكن في ملكه حالة العقد ، وفي معنى بيع ما ليس عنده أن يبيع مال غيره بغير إذنه لانه غرر ، لا يدري هل يجيزه غيره أو لا ، وهو قول الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يجوز بيع الفضولي ويكون موقوفاً على إجازة الملك وبيع القطوط عند أهل العلم لا يجوز حتى تصل الى من كتبت له فيملك ثم يبيع ؛ القط الصك ومنه قوله تعالى ﴿عَجَّلْ لَنَا قِطْنَا﴾^(١).

باب :

لا يجوز بيع طعام اشتراه قبل قبضه

٩٧٤ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ

(١) سورة (ص) الآية ٣٨ .

قال : من « ابتاع طعاماً فلا يَبِعْهُ حتى يَسْتَوْفِيَهُ » .

٩٧٥ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « من ابتاع طعاماً فلا يَبِعْهُ حتى يقبضه » .

٩٧٦ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال : كنا في زمن رسول الله ﷺ نبتاع الطعام فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه .

٩٧٧ - (مالك) : عن نافع أن حكيم بن حزام ابتاع طعاماً أمر به عمر بن الخطاب للناس فباع حكيم الطعام قبل أن يستوفيه ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فردّه عليه وقال : لا تبع طعاماً ابتعته حتى تستوفيه .

٩٧٨ - (مالك) : أنه بلغه أن صكوكاً خرجت للناس في زمان مروان ابن الحكم من طعام الجار ، فتبايع الناس تلك الصكوك بينهم قبل أن يستوفوها فدخل زيد بن ثابت ورجل من اصحاب رسول الله ﷺ على مروان ابن الحكم فقالا : أتحل بيع الربا يا مروان ؟ فقال : أعوذ بالله ، وما ذاك ؟ فقالا : هذه الصكوك تبايعها الناس ثم باعوها قبل أن يستوفوها ، فبعث مروان الحرس يبتغونها^(١) ينتزعونها من أيدي الناس ويردونها الى أهلها .

٩٧٩ - (مالك) : عن موسى بن ميسرة أنه سمع رجلاً يسأل سعيد ابن المسيب فقال : اني رجل أبيع بالدين ، فقال سعيد : لا تبع إلا ما آويت الى رحلك .

٩٨٠ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد ، أنه قال : سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل أسلف في سبائب

(١) في نسخنا يبتغونها .

فأراد بيعها قبل ان يقبضها ، فقال عبد الله بن عباس : تلك الورق بالورق وكره ذلك .

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه أنه من اشترى طعاماً براً أو شعيراً أو سلتاً أو ذرة أو دخناً وشيئاً من الحبوب القطنية أو شيئاً مما يشبه القطنية مما تجب فيه الزكاة أو شيئاً من الأدم كلها الزيت والسمن والعسل والخل والجبن واللبن والشيرق ، وما أشبه ذلك من الأدم ، فان المبتاع لا يبيع شيئاً من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه .

قلت : السبائب ثياب رفاق يمنية عمائم او مقانع والصك الكتاب كان الأمراء يكتبون للناس بأرزاقهم وعطياتهم كتباً وكان الناس يبيعون ما فيها قبل ان يقبضوها ، ويعطون المشتري الصك ليمضي به ويقبضه ، فذلك بيع الصكوك في شرح السنة : اتفق اهل العلم على أن من ابتاع طعاماً لا يجوز له بيعه قبل القبض واختلفوا فيما سواه ، فقال الشافعي ومحمد : لا فرق بين الطعام والسلع والعقار في أن يبيع شيء منها لا يجوز قبل القبض . وقال أبو حنيفة ؛ وأبو يوسف : يجوز بيع العقار قبل القبض ولا يجوز بيع المنقول ، وقال مالك : ما عدا المطعوم يجوز بيعه قبل القبض .

باب :

هل يجوز أن يستبدل بثمن في ذمة المشتري شيئاً آخر قبل قبضه

٩٨١ - (مالك) : عن أبي الزناد أنه سمع سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ينهيان ان يبيع الرجل حنطة بذهب الى أجل ، ثم يشتري بالذهب تمراً قبل ان يقبض الذهب .

٩٨٢ - (مالك) : عن كثير بن فرقد أنه سأل ابا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن الرجل يبيع الطعام من الرجل بالذهب الى أجل ثم

يشترى بالذهب تمراً قبل أن يقبض الذهب فكره ذلك ونهى عنه .

٩٨٣ - (مالك) : عن ابن شهاب مثل ذلك .

قلت : تعقب بحديث ابن عمر « لا بأس ان تأخذها بسعر يومها (يعني الدراهم مكان الدنانير) ما لم تفترقا وبينكما شيء » فرجع الشافعي الى جواز استبدال الثمن وجعله كالمنخصص لما سبق من النهي عن بيع الشيء قبل قبضه ، في المنهاج ، والثمن المعين كالبيع فلا يبيعه البائع قبل قبضه ، والجديد جواز الاستبدال عن الثمن فان استبدل موافقاً في علة الربا كدراهم عن دنانير اشترط قبض البدل في المجلس ، قال المحلّي : والقديم المنع . وقال محمد : لا نرى بأساً أن يشتري بها تمراً قبل أن يقبضها إذا كان التمر بعينه ولم يكن ديناً ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

باب :

إذا رد المشتري بعض المبيع قبل القبض مكان شيء من الثمن هل يجوز

٩٨٤ - (مالك) : عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم أنه سأل سعيد ابن المسيب فقال : اني رجل ابتاع الطعام يكون من الصكوك بالجار فربما ابتعت بدينار ونصف درهم أفأعطي بالنصف طعاماً ؟ فقال سعيد : لا ولكن أعط أنت درهماً وخذ بقيته طعاماً .

قلت : قال محمد : والوجه الآخر يجوز أيضاً إذا لم يعطه من الطعام الذي اشترى أقل مما يصيب نصف الدرهم منه في البيع الأول ، فان أعطاه منه أقل مما يصيب نصف الدرهم منه في البيع الأول لم يجز ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا ، وفي المنهاج : والأصح ان يبيعه في البائع

كغيره يعني في عدم الجواز قبل القبض ، قال المحلي : والثاني يصح والخلاف في بيعه بخلاف جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة ، وإلا فهو اقالة بلفظ البيع .

باب :

النهي عن بيع حبل الحبله وعن بيع المضامين والملاقيح

٩٨٥ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبله وكان بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية ، وكان الرجل يبتاع الجزور الى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها .

٩٨٦ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال : لا رباً في الحيوان وإنما نهى من الحيوان عن ثلاثة عن المضامين والملاقيح وحبل الحبله ، فالمضامين ما في بطون إناث الإبل ، والملاقيح^(١) ما في ظهور الجمال .

قلت : وعليه أهل العلم ، قال محمد : هذه البيوع كلها مكروهة ولا ينبغي مباشرتها لأنها غرر عندنا ، وفي المنهاج : نهى رسول الله ﷺ عن حبل الحبله وهو نتاج التاج بان يبيع نتاج التاج أو بثمر إلى نتاج التاج ، وعن الملاقيح وهي ما في البطون ، والمضامين وهي ما في اصلاب الفحول .

باب :

النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن

٩٨٧ - (مالك) : عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن

(١) في نسخنا بيع ما .

الحارث بن هشام ، وعن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن ، يعني بمهر البغي ما تعطي المرأة على الزنى وحلوان الكاهن رشوته وما يعطي على أن يتكاهن .

قلت : كذا وقع ليحيى وعن أبي مسعود ، والصحيح إسقاط الواو ، في شرح السنة : اتفق أهل العلم على تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن ، فمهر البغي ان يعطي امرأة شيئاً على أن يفجر بها ، وحلوان الكاهن ما يأخذه المتكهن على كهنته ، وفعل الكهانة باطل لا يجوز اخذ الأجرة عليها واختلفوا في بيع الكلب فقال الشافعي : حرام . وقال ابو حنيفة جائز ويضمن متلفه .

باب :

النهي عن بيع الخمر

٩٨٨ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن ابن وعلة المصري ، أنه سأل عبد الله بن عباس عما يعصر من العنب ، فقال ابن عباس : أهدي رجل لرسول الله ﷺ راوية خمر فقال له رسول الله ﷺ : « أما علمت أن الله حَرَّمَهَا » ؟ قال : لا ، فسأره إنسان الى جنبه فقال له رسول الله ﷺ : « بِمَ سَرَرْتَهُ » ؟ فقال : أمرته بأن يبيعها . فقال له رسول الله ﷺ : « إن الذي حَرَّمَ شربها حَرَّمَ بيعها » ففتح الرجل المزادتين حتى ذهب ما فيهما .

٩٨٩ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلاً من أهل العراق قالوا له : يا أبا عبد الرحمن إنا نبتاع من ثمر النخل والعنب فنعصره خمرأً فنبيعها . فقال عبد الله بن عمر : إني أشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الجن والإنس ، إني أمركم أن تبيعوها ولا تتباعوها ولا تعصروها^(١) ولا تسقوها ، فانها رجس من عمل الشيطان .

(١) في نسخنا زيادة : ولا تشربوها .

قلت : وعليه اهل العلم واختلفوا في العلة التي يدار عليها الحكم ؛
ففي الوقاية بطل بيع مال غير متقوم كالخمر والخنزير ، وقال المحلي : نهى
رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب وقال : إن الله حرم بيع الخمر والميتة
والخنزير ، والمعنى في المذكورات نجاسة عينها فالحق بها باقي نجس
العين .

باب :

كراهية كسب الحجام من غير تحريم

٩٩٠ - (مالك) : عن ابن شهاب عن ابن محينة الانصاري أحد
بني حارثة انه استأذن رسول الله ﷺ في إجارة الحجام فنهى^(١) عنها فلم
يزل يسأله ويستأذنه حتى قال : أعلفه نضاحك يعني رقيقك .

٩٩١ - (مالك) : عن حميد الطويل عن أنس بن مالك انه قال :
احتجم رسول الله ﷺ حجه أبو طيبة فأمر له بصاع من تمر وأمر اهله ان
يخففوا عنه من خراجه .

قلت : وعليه اهل العلم ؛ كذا وقع ليحيى عن ابن محينة انه
استأذن ، والصواب ما عند الآخرين عن ابن محينة عن أبيه ومعناه عن
جده لأنه حرام بن سعد بن محينة وليس لسعد هذا صحبة ، والذي
استأذن إنما هو محينة ورواية حرام عن محينة مرسلة .

باب :

النهي عن بيع وسلف

٩٩٢ - (مالك) : أنه بلغه أن رسول الله ﷺ : نهى عن بيع
وسلف .

(١) في نسخنا فنهاه .

(قال مالك) : وتفسير ذلك أن يقول الرجل للرجل آخذ سلعتك بكذا وكذا على أن تسلفني كذا وكذا ، فإن عقدا بيعهما على هذا فهو غير جائز ، فإن ترك الذي اشترط السلف ما اشترط منه كان ذلك البيع جائزاً .

قلت : وعليه أهل العلم في شرح السنة : هو أن يقول : أبيعك هذا الثوب بعشرة دراهم على أن تقرضني عشرة دراهم ، والمراد بالسلف القرض ، فهذا فاسد لأنه جعل العشرة ورفق القرض ثمناً للثوب فإذا بطل الشرط سقط بعض الثمن وصار ما يبقي من المبيع بمقابلة الباقي مجهولاً .

باب :

النهي عن بيعتين في بيعة

٩٩٣ - (مالك) : انه بلغه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيعتين في بيعة .

٩٩٤ - (مالك) : أنه بلغه أن القاسم بن محمد سئل عن رجل اشترى سلعة بعشرة دنانير نقداً أو بخمسة عشر ديناراً إلى أجل فكَرَ ذلك ونهى عنه .

قلت : في شرح السنة : فسروا البيعتين في بيعة على وجهين : «أحدهما» أن يقول بعثك هذا الثوب بعشرة نقداً أو بعشرين نسيئة إلى سنة فهو فاسد عند أكثر أهل العلم ، فإذا باته على أحد الأمرين في المجلس فهو صحيح لا خلاف فيه «والآخر» أن يقول بعثك عبدي هذا بعشرين ديناراً على أن تبيعني جاريتك فهذا فاسد ، لأنه جعل ثمن العبد عشرين ديناراً وشرط بيع الجارية وذلك شرط لا يلزم ، وإذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن فيصير ما بقي من المبيع في مقابلة الباقي مجهولاً أما إذا جمع بين شيئين في صفقة واحدة بان باع داراً وعبداً بثمن واحد فهو جائز وليس

من باب البيعتين فيبيعة إنما هي صفقة واحدة جمعت شيئين .

باب :

إذا قال ابتع كذا حتى ابتاعه منك الى أجل فليس بعقد

٩٩٥ - (مالك) : أنه بلغه أن رجلاً قال لرجل : ابتع لي هذا البعير بنقد حتى ابتاعه منك الى أجل ، فسئل عن ذلك عبد الله بن عمر فكرهه ونهى عنه .

قلت : وعليه أهل العلم ، فقول الرجل ابتع هذا البعير لا يصح توكيلاً لقوله حتى ابتاعه منك ، ولا اشتراء لأن الآخر لم يملكه بعد ولكنه وعد وليس بعقد ، ولو أراد به العقد كان من بيع ما ليس عنده وكان منهياً عنه وهو الذي نهى عنه عبد الله بن عمر .

باب :

النهي عن بيع وشرط

٩٩٦ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « أما بعدُ فما بال رجال يشتريون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، قضاء الله حق وشرط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أعتق » مختصر .

٩٩٧ - (مالك) : عن ابن شهاب ان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود أخبره ان عبد الله بن مسعود ابتاع جارية من امرأته زينب الثقفية ، واشترطت عليه أنك إن بعتها فهي لي بالثمن الذي تبيعها به ، فسأل عبد الله بن مسعود عن ذلك عمر بن الخطاب ، فقال عمر بن الخطاب : لا تقربها وفيها شرط لأحد .

قلت : وعليه أهل العلم ، وفي الوقاية : صح البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري أو لا يقتضيه ، ولا نفع فيه لأحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبعة ، بخلاف شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لأحد العاقلين أو لمبيع يستحق وفي المنهاج : نهى رسول الله ﷺ عن بيع وشرط ، ويستثنى صور كالبيع بشرط الخيار والبراءة من العيب والأجل والرهن والكفيل ، ولو شرط مقتضى العقد أو ما لا غرض فيه أو شرط وصفاً يقصد صح . (قال المحلي) : لغى الشرط في الثاني .

باب :

هل يجوز شراء العبد بشرط الإعتاق

٩٩٨ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، ان عائشة أم المؤمنين أرادت ان تشتري جارية تعتقها ، فقال أهلها : نبيعكها على أن يكون ولاءها لنا^(١) ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « لا يمنعك ذلك إنما الولاء لمن أعتق » .

٩٩٩ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن عمرة في هذه القصة جاءت بريرة تستعين عائشة ، فقالت عائشة : أن أحب أهلك أن أصب لهم ثمنك صبة واحدة وأعتقك فعلت ، فقال رسول الله ﷺ : « اشترها واعتقها إنما الولاء لمن أعتق » مختصر .

قلت : وعليه الشافعي في المشهور ، في المنهاج : ولو باع عبداً بشرط إعتاقه (فالمشهور صحة البيع والشرط ، (قال المحلي) (والثاني) بطلانها ، (والثالث) صحة البيع وبطلان الشرط ؛ وفي المنهاج والأصح

(١) في نسخنا أن ولاءها لنا .

أنه لو شرط مع العتق الولاء له أو شرط تدبيره أو كتابته أو إعتاقه بعد شهر لم يصح البيع قال المحلي : (والثاني) يصح البيع وبطل الشرط ، وفي الوقاية : لا يصح بشرط أن يعتقه أو يدبره أو يكتابه .

باب :

النهي عن بيع الغرر

١٠٠٠ - (مالك) : عن أبي حازم بن دينار عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر .

(قال مالك) : ومن الغرر والمخاطرة أن يعمد الرجل قد ضلت دابته أو أبق غلامه وثمان شيء من ذلك خمسون ديناراً فيقول الرجل : أنا آخذه منك بعشرين ديناراً ، فإن وجده المبتاع ذهب من البائع ثلاثون ديناراً وإن لم يجده ذهب البائع من المبتاع بعشرين ديناراً .

(قال مالك) : وفي ذلك أيضاً عيب آخر ، إن تلك الضالة إن وجدت لم يدر زادت أم نقصت أم ما حدث بها من العيوب ، فهذا أعظم المخاطرة .

(قال مالك) : والأمر عندنا أن من المخاطرة والغرر اشتراء ما في بطون الإناث من النساء والدواب ، لأنه لا يدرى أخرج أم لا يخرج ، فإن خرج لم يدر أكون حسناً أم قبيحاً أم تاماً أم ناقصاً أم ذكراً أم أنثى ، وذلك كله يتفاضل إن كان على كذا فقيمه كذا وإن كان كذا فقيمه كذا .

قلت : وعليه أهل العلم ، وفي الأنوار : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر وهو استتار عاقبة الشيء وتردده بين جهتين ممكنتين كبيع الطير في الهواء أو السمك في الماء ، وفي الوقاية : لم يجز بيع سمك لم يصد أو صيد وألقي في حظيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة ، ولا بيع طير في الهواء ،

وبيع الحمل والتاج واللبن في الضرع .

باب :

النهي عن الملامسة والمنابذة

١٠٠١ - (مالك) : عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ نهى عن الملامسة والمنابذة .

(قال مالك) : و (الملامسة) أن يلمس الرجل الثوب ولا ينشره ولا يتبين ما فيه أو يتناعه ليلاً ولا يعلم ما فيه . و (المنابذة) أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر إليه ثوبه على غير تأمل منهما ، ويقول كل واحد منهما : هذا بهذا فهذا الذي نهى عنه من الملامسة والمنابذة .

قلت : وعليه أهل العلم ، وفي المنهاج : نهى رسول الله ﷺ عن الملامسة بأن يلمس ثوباً مطوياً ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه أو يقول إذا لمسته : فقد بعثك . (المنابذة) بأن يجعل النبد بيعاً . قال المحلي : والبطلان فيهما لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو الشرط الفاسد ، وفي الوقاية : ولم يجز بيع الملامسة وإلقاء الحجر ، والمنابذة وهي أن يتساوما سلعة ولزم البيع إن لمسها المشتري أو وضع حصاة عليه أو نبذها البائع إليه ، قال الشارح : فهذه البيوع فاسدة لأن انعقاد البيع متعلق بأحد هذه الأفعال فيكون كالقمار .

باب :

النهي عن البيع على البيع

١٠٠٢ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول

الله ﷺ قال : « لا يَبْعُ بعضكم على بعضٍ » .

قلت : وعليه الشافعي ، في المنهاج : ومن المنهى عنه البيع على بيع غيره قبل لزومه بأن يأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثله ، والشراء على الشراء بأن يأمر البائع بالفسخ ليشتريه بأكثر ، وفي شرح السنة : عند الحنفية المراد بالبيع على بيع أخيه هو السوم لأن عندهم خيار المكان لا يثبت في البيع ، فلا يتصور بعد التواجب بيع الغير عليه .

باب :

النهي عن النجش

١٠٠٣ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ نهى عن النجش . قال : والنجش أن تعطيه بسلعته أكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراؤها فيقتدي بك غيرك .

قلت : وعليه أهل العلم في المنهاج : ومن المنهى عنه النجش بأن يزيد في الثمن لا لرغبة ، بل ليخدع غيره فيشتريها ، وفي الوقاية : كره النجش .

باب :

النهي عن تلقي الركبان وبيع الحاضر للبادي

١٠٠٤ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا تلقوا الركبان للبيع ، ولا يبيع بعضكم على بعض ^(١) ولا تَنَاجَشُوا ، ولا يَبْعُ حاضر لبادٍ ، ولا تصروا الإبل والغنم » .

(١) في نسخنا على بيع بعض .

قلت : وعليه أهل العلم ، وفي المنهاج : ومن المنهي عنه ما لا يبطل البيع كبيع حاضر لباد ، بأن يقدم غريب بمتاع تعم الحاجة اليه لبيعه بسعر يومه فيقول : بلدي أتركه عندي لأبيعه على التدريج ، وتلقي الركبان بأن يتلقى طائفة يحملون متاعاً إلى البلد فيشتريه منهم قبل قدومهم ومعرفتهم بالسعر ، وله الخيار إذا عرف الغبن ، وفي الوقاية : وكره تلقي الجلب المضر بأهل البلد وبيع الحاضر للبادي طمعاً في الثمن الغالي زمان القحط .

باب :

النهي عن التصرية وحكم المصرة

١٠٠٥ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر » مختصر .

قلت : وعليه الشافعي ، وفي المنهاج : التصرية حرام وثبت الخيار على الفور ، وقيل : يمتد إلى ثلاثة أيام ، فإن رد بعد تلف اللبن رد معها صاع تمر وقيل : يكفي صاع قوت ، والأصح أن الصاع لا يختلف بكثرة اللبن ، وفي شرح السنة : قال أبو حنيفة : لا خيار له بسبب التصرية وليس له ردها بالعيب بعد ما حلبها : وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف : يردها ويرد معها قيمة اللبن ، التصرية حبس اللبن في الضروع .

باب :

يحرم التطفيف في الكيل والوزن

قال الله تعالى : ﴿ وَيَلْ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾

وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ .

١٠٠٦ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول : إذا جئت أرضاً يوفون المكيال والميزان فأطلِ المقام ، فإذا جئت أرضاً ينقصون المكيال والميزان فأقلِ المقام بها .

قلت : وعليه أهل العلم (التطفيف) النقص (كالوهم) اي كالوا لهم (وزنوههم) أي وزنوا لهمض .

باب :

النهي عن قطع الدينار والدرهم

١٠٠٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : قطع الذهب والورق من الفساد في الأرض .

قلت : قال محمد : لا ينبغي قطع الدراهم والدنانير لغير منفعة ، ومراده قطعها لصوغها حلياً في الديار التي لا تضرب فيها الدراهم والدنانير ، والظاهر عندي أن المراد تحريم قطعها بالمبرد مثلاً ليبقي صورة الدراهم وينقص وزنها ، فلا يتفطن لذلك أهل المعاملة والله أعلم .

باب :

النهي عن بيع العربان

١٠٠٨ - (مالك) : عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن

(١) سورة المطففين ، الآيات ١ - ٦ .

جده أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع العربان .

(قال مالك) : وذلك فيما نرى والله أعلم أن يشتري الرجل العبد أو الوليدة ، أو يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشتراه منه أو تكارى منه : أعطيك ديناراً أو درهماً أو أقل أو أكثر من ذلك على أني إن أخذت السلعة أو ركبت ما تكاريت منك ، فالذي أعطيك من ثمن السلعة أو من كراء الدابة وإن تركت ابتياع السلعة أو كراء الدابة فما أعطيتك فهو^(١) لك بغير شيء .

قلت : وعليه أهل العلم ، في المنهاج : ولا يصح بيع العربون بأن يشتري ويعطيه دراهم ليكون من الثمن إن رضي السلعة وإلا فهبه ، قال المحلي : وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد والهبة إن لم يرض السلعة .

باب :

لا يكون بيع الأمة المزوجة طلاقاً لها ويجوز ردّها لهذا العيب

١٠٠٩ - (مالك) : عن ابن شهاب أن عبد الله بن عامر أهدي لعثمان بن عفان جارية ولها زوج ، ابتاعها بالبصرة فقال عثمان : لا أقربها حتى يفارقها زوجها فأرضى ابن عامر زوجها ففارقها .

١٠١٠ - (مالك) : عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، عن عبد الرحمن بن عوف ابتاع وليدة فوجدها ذات زوج فردها .

قلت : وعليه أهل العلم ، قال محمد : وبهذا نأخذ لا يكون بيعها طلاقاً ، فإذا كانت ذات زوج فهذا عيب ترد به وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

(١) في نسخنا لك باطل بدل فهو لك .

باب :

يجوز الاستثناء في البيع إذا كان معلوماً

١٠١١ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن القاسم بن محمد كان يبيع ثمر حائط ويستثني منه .

١٠١٢ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر أن جده محمد بن عمرو بن حزم باع ثمر حائط له يقال له الأفراق بأربعة آلاف درهم واستثنى منه بثمان مائة درهم ثمرأ .

١٠١٣ - (مالك) : عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة ، أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن كانت تبيع ثمارها وتستثنى منها .

قلت : قال النووي في شرح مسلم : في رواية الترمذي بإسناد صحيح ، نهى عن الثنيا إلا أن تُعلم فقال : الثنيا المبطلة للبيع قوله : بعثك هذه الصبرة إلا بعضها أو هذه الأشجار إلا بعضها فلا يصح البيع لأن المستثنى مجهول ، ولو قال بعثك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة أو إلا ربعها أو الصبرة إلا ثلثها ، أو بعثك بألف إلا درهماً صح البيع باتفاق العلماء ، ولو باع الصبرة إلا صاعاً منها فالبيع باطل عند الشافعي ، وصحح مالك أن يستثنى منها ما لا يزيد على ثلثها ، وإذا باع ثمرة نخلات واستثنى عشرة أصع للبائع فمذهب الشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع . وقال مالك وجماعة من علماء المدينة : يجوز ذلك ما لم يزد على قدر ثلث الثمرة .

باب :

النهي عن الاحتكار

١٠١٤ - (مالك) : أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال : لا حكرة في

سوقنا لا يعمد رجال بأيديهم فضول من إذهاب الى رزق من أرزاق الله^(١)
نزل بساحتنا فيحتكرونه علينا ، ولكن أيما جالب جلب على عمود كبده في
الشتاء والصيف فذلك ضيف عمر ، فليبع كيف شاء الله وليمسك كيف شاء
الله .

١٠١٥ - (مالك) : أنه بلغه أن عثمان بن عفان كان ينهى عن
الحكرة .

قلت : وعليه أهل العلم ، قال النووي في شرح مسلم : قال
أصحابنا : الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة ، وهو أن
يشترى الطعام في وقت الغلاء ولا يبيعه في الحال بل يدخره ليغلو ثمنه ،
فأما إذا اشتراه أو جاء من قريته وقت الرخص وأدخره أو ابتاعه في الغلاء
لحاجته إلى أكله أو ابتاعه ليبيعه في الوقت فليس باحتكار ولا تحريم فيه ،
وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال هذا تفصيل مذهبنا ،
وفي الهداية : يكره الاحتكار في أقوات الآدمي والبهائم إذا كان ذاك في
بلد يضر الاحتكار بأهله ، ومن احتكر غلة ضيعته أو جلبه من بلد آخر فليس
بمحتكر .

باب :

التسعير

١٠١٦ - (مالك) : عن يونس بن يوسف عن سعيد بن
المسيب ، أن عمر ابن الخطاب مرّ بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زيباً له
في السوق ، فقال له عمر بن الخطاب : أما أن تزيد في السعر وأما أن ترفع
من سوقنا .

(١) في نسخنا رزق الله .

قلت : وأخرج البغوي أن رجلاً قال : سَرَّ لنا يا رسول الله ، قال :
« إنما يرفع الله ويخفض إنني أرجو أن ألقى الله وليس لأحد عليَّ مَظْلَمَةٌ »
قال له آخر : سعر ، قال : « ادعوا الله » في الهداية ولا ينبغي للسلطان أن
يسعر على الناس فإن كان أرباب الطعام يتحكمون ويتعدون في القيمة
تعدياً فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمون إلا بالتسعر فحينئذ
لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصر .

باب :

يستحب أن يسامح في البيع والشراء واقتضاء الدين

١٠١٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه سمع محمد بن المنكدر
يقول : أحب الله عز وجل عبداً سمحاً إن باع ، سمحاً إن ابتاع ، سمحاً إن
قضى ، سمحاً إن اقتضى .
قلت : وعليه أهل العلم .

باب :

خيار المجلس

١٠١٨ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ
قال : « المتابعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفترقا إلا بيع
الخيار » .

قلت : وعليه الشافعي ، في المنهاج ثبت خيار المجلس في أنواع
البيع وينقطع بالتخاير بان يختاراً لزومه ، وبالتفرق بينهما . وأوله محمد
بتفرق الأقوال . قال : تفسيره عندنا على ما بلغنا عن إبراهيم النخعي .

قال : المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا . قال ما لم يتفرقا عن منطق البيع إذا قال البائع : قد بعثك فله أن يرجع ما لم يقل الآخر قد اشتريت ، وإذا قال المشتري : اشتريت بكذا وكذا فله أن يرجع ما لم يقل البائع قد بعث ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

باب :

خيار الشرط .

١٠١٩ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رجلاً ذكر لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيوع ، فقال له رسول الله ﷺ : « إذا بايعتَ فقل لا خلافة » فكان الرجل إذا بايع يقول : لا خلافة .

قلت : اختلفوا في تفسير هذا الحديث . قال المحلي عن الروضة قال : لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام . قال : وفي رواية البيهقي وابن ماجه « ثم انت بالخيار في سلعة ابتعتها ثلاث ليالٍ » وقال محمد : نرى أن هذا كان لذلك الرجل خاصة يريد أنه خيار الغبن وليس بمطرد ، وفي شرح السنة عن احمد : الخبر عام في كافة الناس إذا ذكر هذه الكلمة في البيع كان له الرد إذا ظهر الغبن في بيعه وسبيله من بناء واشترى بشرط الخيار ، في المنهاج : لهما ولأحدهما شرط الخيار وإنما يجوز في مدة معلومة ولا تزيد على ثلاثة أيام ، وفي الوقاية : صح خيار الشرط لكل من العاقلين ولهما ثلاثة أيام أو أقل لا أكثر إلا أنه يجوز إن اختار في الثلاث .

باب :

تحريم الغش وثبوت خيار العيب

١٠٢٠ - (مالك) : باسناده^(١) أن رسول الله ﷺ قال : « ولا تصرُّوا

(١) في باب النهي عن التصرية وحكم المصراة .

الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها «
مختصر .

قلت : وعليه اهل العلم أن الغش حرام وخيار العيب ثابت ، في المنهاج :
للمشتري الخيار بظهور عيب سواء قارن العقد أم حدث قبل القبض ، وفي
الوقاية : لمشتري وجد بمشترائه عيباً نقص ثمنه عند التجار رده أو أخذه بكل ثمنه
لا إمساكه وأخذ نقصانه .

باب :

عهدة الرقيق في الأيام الثلاثة او السنة

١٠٢١ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن حزم أن
أبان بن عثمان وهشام بن إسماعيل كانا يذكران في خطبتهما عهدة الرقيق
في الأيام الثلاثة من حين يشتري العبد أو الوليدة وعهدة السنة ويأمران
بذلك^(١) .

قلت : في شرح السنة : إذا باع بغير شرط البراءة فحدث به عيب
قبل القبض فله الرد ، وإن حدث بعد القبض فمن ضمان المشتري ، فإن
اختلفا فقال البائع : حدث في يد المشتري . وقال المشتري : كان في يد
البائع فالقول قول البائع مع يمينه ، وعلى المشتري البينة .

(وقال مالك) : في الرقيق خاصة يرده . إلى ثلاثة أيام بلا بينة ،
وفي الجنون والجذام إلى سنة فإذا مضت السنة فقد برىء البائع من
العهدة .

(قال مالك) : ما أصاب العبد أو الوليدة في الأيام الثلاثة من حين
يشتريان حتى تنقضي الأيام الثلاثة فهو من البائع .

(١) قوله ويأمران بذلك ليست في نسخ المتن التي بأيدينا . كتبه مصححه

(وقال محمد) : لسنا نعرف عهدة الثلاثة ولا عهدة السنة إلا أن يشترط الرجل خيار ثلاثة أيام أو خيار سنة فيكون ذلك على ما اشترط ، وأما في قول أبي حنيفة فلا يجوز الخيار إلا ثلاثة أيام ، .

باب :

إذا باع عبداً وشرط البراءة ولم يسم العيب هل يجوز رده

١٠٢٢ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله ، أن عبد الله بن عمر باع غلاماً له بثمانمائة درهم ، فباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر : بالغلام داء لم تسمه لي فاختصمنا إلى عثمان بن عفان فقال الرجل : باعني عبداً وبه داء لم يسمه لي ، وقال عبد الله بعتة بالبراءة فقضى عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر أن يحلف له لقد باعه العبد وما به داء يعلمه ، فأبى عبد الله أن يحلف وارتجع العبد فصح عنده فباعه عبد الله بعد ذلك بألف وخمسمائة درهم .

(قال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا فيمن باع عبداً أو وليدة أو حيواناً بالبراءة من أهل الميراث أو من غيرهم فقد برىء من كل عيب فيما باع ، إلا أن يكون علم في ذلك عيباً فكتمه ، فإن كان علم عيباً فكتمه لم تنفعه تبرئته وكان ما باع مردوداً عليه .

قلت : وعليه الشافعي في أظهر أقواله ، في المنهاج : ولو باع بشرط براءته من العيوب فالأظهر انه برىء عن عيب باطن بالحيوان لا يعلمه دون غيره ، قال المحلي : فلا يبرأ عن عيب بغير الحيوان كالعقار والثياب مطلقاً ، ولا عن عيب ظاهر بالحيوان عمله أو لا ، ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه . (والقول الثاني) يبرأ عن كل عيب عملاً بالشرط . (والثالث) : لا يبرأ عن عيب للجهل بالبراءة منه .

(وقال محمد) : بلغنا عن زيد بن ثابت أنه قال : ومن باع غلاماً بالبراءة فهو برىء من كل عيب ، وكذلك باع عبد الله بن عمر بالبراءة ورآها براءة جائزة فبقول زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر : نأخذ ، من باع غلاماً أو شيئاً وبرىء من كل عيب علمه ورضي بذلك المشتري وقبضه على ذلك فقد برىء من كل عيب علمه أو لم يعلمه ، لأن المشتري قد برأه من ذلك .

باب :

إذا امتنع الرد أو حدث عيب آخر كيف يقضى في ذلك

(قال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا ان كل من ابتاع وليدة فحملت منه او عبداً فأعتقه وكل أمر دخله الفوات حتى لا يستطيع رده فقامت البينة أنه قد كان به عيب عند الذي باعه أو علم ذلك باعتراف من البائع . او غيره ، فان العبد أو الوليدة يقوم وبه العيب الذي كان به يوم اشتراه ، فيرد من الثمن قدر ما بين قيمته صحيحاً وقيمته وبه ذلك العيب .

(وقال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا في الرجل يشتري العبد ثم يظهر منه على عيب يرده منه ، وقد حدث به عند المشتري عيب آخر أنه إذا كان العيب الذي حدث به مفسداً مثل القطع او العور ، وما اشبه ذلك من العيوب المفسدة فان الذي اشترى العبد بخير النظرين ان أحب ان يوضع عنه من ثمن العبد ، بقدر العيب الذي كان بالعبد يوم اشتراه وضع عنه . وإن أحب ان يغرم قدر ما أصاب العبد عنده ثم يرد العبد فذلك له ، وان مات العبد عند الذي اشتراه قيم العبد وبه العيب الذي كان به يوم اشتراه فينظر كم ثمنه ، فان كانت قيمة العبد يوم اشتراه بغير عيب مائة دينار وقيمته يوم اشتراه وبه العيب ثمانون ديناراً وضع عن المشتري ما بين القيمتين ، وإنما تكون القيمة يوم اشترى العبد .

قلت : في المنهاج : ولو هلك المبيع عند المشتري أو أعتقه ثم علم العيب رجع بالأرش وهو جزء من ثمنه نسبته إليه نسبة ما نقص العيب من القيمة لو كان سليماً والأصح اعتبار أقل قيمة من يوم البيع إلى القبض فلو حدث عنده عيب سقط الرد فهو آثم ان رضي به البائع رده أو يغرم البائع أرش القديم ولا يرد ، وفي الوقاية : فان ظهر عيب قديم بعدما حدث عنده عيب آخر فله نقصانه لا رده إلا برضاء بائعه .

باب :

الخراج بالضمان

(قال مالك) : في الرجل يشتري العبد فيؤجره بالإجارة العظيمة أو القليلة ، ثم يجد به عيباً يرد منه انه يرده بذلك العيب وتكون له إجارته وغلته ، وذلك الأمر الذي كانت عليه الجماعة ببلدنا . وذلك لو ان رجلاً ابتاع عبداً فبنى له داراً قيمة بنيانها ثمن العبد أضعافاً ثم يوجد به عيب يرد منه رده ولا يحسب للعبد عليه ، إجارة فيما عمل له ذلك ، فكذلك تكون له إجارته إذا أجره من غيره لانه ضامن له .

قلت : وعليه أهل العلم .

باب :

اختلاف المتبايعين

١٠٢٣ - (مالك) : أنه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يحدث ان رسول الله ﷺ قال : «أيما بيعين تباعا فالقول ما قال البائع أو يترادان» .

(قال مالك) : وهذا الأمر عندنا^(١) .

(١) قوله : قال مالك وهذا الأمر عندنا ليست بنسخ المتن التي بأيدينا .

(قال مالك) : الأمر عندنا في الرجل يشتري السلعة من الرجل فيختلفان في الثمن فيقول البائع : بعثتها بعشرة دنانير . ويقول المبتاع : ابتعتها منك بخمسة دنانير . انه يقال للبائع إن شئت فأعطها المشتري بما قال ، وإن شئت فاحلف بالله ما بعثت سلعتك إلا بما قلت ، فإن حلف قيل للمشتري إما أن تأخذ السلعة بما قال البائع وإما أن تحلف بالله ما اشتريتها إلا بما قلت ، فإن حلف برىء منها وذلك كل واحد منهما مدع على صاحبه .

قلت : في شرح السنة : ولا فرق عند الشافعي بين أن تكون السلعة قائمة أو تالفة ، في أنهما يتحالفان ويرد قيمة السلعة ، واليه رجع محمد ابن الحسن ، وذهب ابو حنيفة الى أنهما لا يتحالفان بعد هلاك السلعة عند المشتري ، بل القول قول المشتري مع يمينه فإذا اختلفا في الأجل والخيار أو الرهن أو الضمين فهو عند الشافعي كالإختلاف في الثمن يتحالفان . وقال ابو حنيفة : القول قول من ينفيها ولا تحالف عنده إلا عند اختلاف الثمن .

باب :

مال العبد للبائع إلا أن يشترط المبتاع

١٠٢٤ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب قال : من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع .

قلت : في شرح السنة : وهو قول أهل العلم لو باعه المولى وباسمه مال لا يدخل ماله في البيع ، إلا أن يبيعه . وفي الحديث دلالة على أنه لا ملك للعبد إنما أضيف المال اليه كإضافة الجمل إلى الفرس .

باب :

المراوحة

(قال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا في البزّ يشتره الرجل من بلد ثم يقدم به بلداً آخر فيبيعه مراوحة ، انه لا يحسب فيه أجر السماسة ولا أجر الطي والشد ولا النفقة ولا كراء بيت ، وأما كراء البز في حملانه فإنه يحسب في أصل الثمن ولا يحسب فيه ربح إلا أن يعلم البائع من يساومه بذلك كله ، فان ربحوه على ذلك كله بعد العلم به فلا بأس به .

قلت : وعليه أهل العلم ، ومعنى المراوحة أن يشتره بمائة مثلاً ثم يقول : بعثك ما اشتريت وربح درهم بكل عشرة ، وفي المنهاج : إذا قال بعثك بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن ، ولو قال بما قام علي دخل مع ثمنه أجرة الكيال والدلال والحارس ونحو ذلك ، ومثله في الوقاية .

باب :

الشركة والتولية والإقالة

(قال مالك) : والأمر عندنا أنه لا بأس بالشركة والتولية والإقالة منه في الطعام وغيره قبض ذلك أو لم يقبض ؛ إذا كان ذلك بالنقد ولم يكن فيه ربح ولا ضيعة ولا تأخير للثمن ، فان دخل ذلك ربح أو ضيعة أو تأخير من واحد منهما صار بيعاً يحله ما يحل البيع ويحرمه ما يحرم البيع ، وليس بشركة ولا بتولية ولا إقالة .

قلت : (فالشركة) أن يشرك في بعض المشتري بحصته من الثمن .
(والتولية) أن يبيعه بمثل ما اشترى به . (والإقالة) ان يترادى البيع وعليه أهل العلم .

باب : حرم الله الربا

قال الله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ . يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ . إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

١٠٢٥ - (مالك) : عن زيد بن أسلم أنه قال : كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل الحق الى أجل فاذا حل الحق (٢) قال : أتقضي ام تربى فان قضى أخذه وإلا زاده في حقه وأخر عنه في الأجل .

قلت : وعليه إطباق اهل العلم ، إن الربا من الكبائر وانه إذا وقع هذا العقد فهو باطل ولا يجب إلا رد رأس المال ، وانه ان كان ذا عسرة فحكمه الإنظار الى ميسرة .

(١) سورة البقرة . الآية : ٢٧٥ - ٢٨٠

(٢) في نسختنا (الأجل) بدل (الحق) .

باب :

من أسلف سلفاً فلا يشترط أفضل منه وما كان بغير شرط جاز

١٠٢٦ - (مالك) : أنه بلغه أن رجلاً أتى عبد الله بن عمر ، فقال : يا أبا عبد الرحمن ، إني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت عليه أفضل مما أسلفته ، فقال عبد الله بن عمر : فذلك الربا : فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن ؟ فقال عبد الله بن عمر : السلف ، على ثلاثة أوجه : سلف تسلفه تريد به وجه الله فلك وجه الله ، وسلف تسلفه تريد به وجه صاحبك فلك وجه صاحبك ، وسلف تسلفه لتأخذ خبيثاً بطيب فذلك الربا . قال : فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : أرى أن تشقّ الصحيفة فإن أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته ، وإن أعطاك دون الذي أسلفته فأخذته أجرت ، وإن أعطاك أفضل مما أسلفته طيبة به نفسه فذلك شكر شكره لك ، ولك أجر ما أنظرته .

١٠٢٧ - (مالك) : عن نافع أنه سمع عبد الله بن عمر يقول : من أسلف سلفاً فلا يشترط إلا قضاءه .

١٠٢٨ - (مالك) : أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول : من أسلف سلفاً فلا يشترط أفضل منه وإن كان قبضة من علف فهو رباً .

١٠٢٩ - (مالك) : عن حميد بن قيس المكي عن مجاهد أنه قال : استسلف عبد الله بن عمر من رجل دراهم ثم قضاه دراهم خيراً منها ، فقال الرجل : يا أبا عبد الرحمن هذه خير من دراهمي التي أسلفتك . فقال عبد الله بن عمر : قد علمت ذلك ولكن نفسي بذلك طيبة .

قلت : وعليه أهل العلم ، في المنهاج : ولا يجوز شرط رد صحيح عن مكسر أو رد زيادة فلورده هكذا بلا شرط فحسن ، وقال محمد : لا

بأس بذلك إذا كان من غير شرط اشترط عليه وهو قول أبي حنيفة .

باب :

إذا أسلف سلفاً فلا يشترط أن يعطيه في بلد آخر

١٠٣٠ - (مالك) : أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال في رجل أسلف رجلاً طعاماً على أن يعطيه إياه في بلد آخر فكره ذلك عمر بن الخطاب وقال : فأين الحمل يعني حملانه ؟

قلت : في الهداية : ويكره السفاتج وهو قرض استفاد به المقرض سقوط خطر الطريق ، وفي الأنوار : من شروط القرض أن لا يجر منفعة فلو شرط أن يرد ببلد آخر وله فيه غرض من خوف ورواج وغيرهما فسد ولا يملك التصرف فيه .

باب :

إذا ابتاع بثمرن مؤجل لا يجوز أن ينقد قبل الأجل

على أن يحط البائع شيئاً من حقه

١٠٣١ - (مالك) : عن أبي الزناد عن بسر بن سعيد عن عبيد أبي صالح مولى السفاح أنه قال : بعت بزاً لي من أهل دار نخلة الى أجل ، ثم أردت الخروج الى الكوفة فعرضوا علي أن أضع عنهم^(١) وينقدوني ، فسألت عن ذلك زيد بن ثابت فقال : لا آمرك أن تأكل هذا ولا تؤكله .

١٠٣٢ - (مالك) : عن عثمان بن حفص بن خلدة عن ابن شهاب

(١) في نسخنا أذ أضع عنهم بعض الثمن ، وفي أخرى : من الثمن .

عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ، أنه سئل عن الرجل يكون له الدين على رجل الى أجل فيضع عنه صاحب الحق ويعجله الآخر ، فكره ذلك عبد الله بن عمر ونهى عنه .

قلت : وعليه أهل العلم ، وجاء في الصحيحين : أن النبي ﷺ قال لكعب في دينه على ابن أبي حرد : يا كعب ، قال : لبيك يا رسول الله ، فأشار بيده « أن ضَعِ الشَّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ » قال كعب : قد فعلت يا رسول الله ، قال : « قُمْ فَأَقْضِهِ » وهذا صلح على النصف ومعناه الإبراء عن النصف . فقال أهل العلم في التطبيق : بينه وبين هذه الآثار أن الآثار في المؤجل وهذا في الحال ، وفي كتاب الرحمة : اتفقوا على أن من كان له دين على إنسان إلى أجل فلا يحل له أن يضع عنه بعض الدين قبل الأجل ليعجل له الباقي ، وكذلك لا يحل له أن يأخذ قبل الأجل بعضه عيناً وبعضه عرضاً وعلى أنه لا بأس إذا حل الأجل أن يأخذ البعض ويسقط البعض أو يؤخر الى أجل .

(أقول) : والدين أعم من القرض ، والقرض لا يجوز فيه شرط الأجل ، والبيع بالثمن المؤجل يجوز فيه شرط الأجل .

باب :

يجوز أن يستسلف بكرةً فيقضي بكرةً مثله أو أفضل منه من غير شرط

١٠٣٣ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ، عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ أنه قال : استسلف رسول الله ﷺ بكرةً فجاءته إبل^(١) الصدقة ، قال أبو رافع : فأمرني رسول الله ﷺ أن أقضي الرجل

(١) في نسخنا إبل من الصدقة وفي التقصي إبل من إبل الصدقة .

بكره فقلت : لم أجد في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً . فقال رسول الله ﷺ : « أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء » .

(قال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا أن من استسلف شيئاً من الحيوان بصفة وتحلية معلومة فإنه لا بأس بذلك ، وعليه أن يرد مثله إلا ما كان من الولائد ، فإنه يخاف في ذلك الذريعة إلى إحلال ما لا يحل ولا يصلح ، وتفسير ما كره من ذلك أن يستسلف الرجل الجارية فيصيبها ما بدا له ثم يردها الى صاحبها بعينها ، فذلك لا يحل ولا يصلح ولم يزل أهل العلم ينهون عنه ولا يرخصون فيه لأحد .

قلت : (البكر) في الإبل بمنزل الغلام من بني آدم ، وإذا طلعت رباعية البعير قيل للذكر رباعي والأنثى رباعية ، وذلك ، إذا أتت عليه ست سنين ودخل في السابعة يقال : جمل خيار أي مختار حسن ، وعليه الشافعي ، وفي المنهاج : يجوز إقراض ما يسلم فيه لا الجارية التي تحل للمقترض في الأظهر ويرد المثل في المثلى وفي المتقوم المثل ، وقيل : ترد القيمة .

باب :

يجوز أن يسلف في طعام موصوف بسعر معلوم الى أجل مسمى

١٠٣٤ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال : لا بأس أن يسلف الرجل الرجل في الطعام الموصوف ، بسعر معلوم الى أجل مسمى ما لم يكن في زرع لم يبد صلاحه أو ثمر لم يبد صلاحه .

قلت : وعليه أهل العلم ، في المنهاج : يشترط فيه تسليم رأس المال وكون المسلم فيه ديناً ويصح حالاً ومؤجلاً ، ويشترط في المؤجل العلم بالأجل ، ويشترط كونه معلوم القدر كيلاً أو وزناً أو عدداً ومعرفة

الأوصاف التي يختلف فيها الأغراض اختلافاً ظاهراً ، وذكرها في العقد على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود ، وفي الوقاية : يصح فيما يعلم قدره وصفته لا فيما لا يعلم قدره وصفته كالحیوان ، وشروطه بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره معلوماً وأجله معلوماً وأقله شهر . وفي شرح السنة : السلف له معنيان في المعاملات أحدهما : القرض . والثاني : السلم . ومعناه عند الشافعي : لو كان مؤجلاً اشترط معرفة الأجل ولو كان مكياً أو موزوناً اشترط معرفة الكيل أو الوزن ، وفهم معرفة الجنس والوصف بالأولى .

باب :

النهي عن استبدال المسلم فيه قبل قبضه

(قال مالك) : الأمر عندنا فيمن سلف في طعام بسعر معلوم الى أجل مسمى ، فحل الأجل فلم يجد المبتاع عند البائع وفاء مما ابتاع منه فأقاله ، فإنه لا ينبغي له أن يأخذ منه إلا ورقة أو ذهبه أو الثمن دفع اليه بعينه ، وأنه لا يشتري منه بذلك الثمن شيئاً حتى يقبضه منه ، وذلك أنه إذا أخذ غير الثمن الذي دفع اليه أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفى .

قلت : وعليه أهل العلم ، وفي الوقاية : ولم يجز التصرف في رأس المال والمسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه ، وفي المنهاج : لا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا الاعتياض عنه .

باب :

كتابة الديون والأشهاد عليها والرهن لأجلها

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايْتُمْ بَيْنَ إِلَى أَجَلٍ

مُسَمًى فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ؛ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ
كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ . فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ
مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلِكَ
هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ، وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا
رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ
إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ، وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ
صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ، ذَلِكَمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَنْ لَا
تَرْتَابُوا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا
تَكْتُبُوهَا ، وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ، وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ، وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ
فُسُوقٌ بِكُمْ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ . وَإِنْ كُنْتُمْ
عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ، فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ
الَّذِي أَوْثِقَ أَمَانَتُهُ ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ، وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ
آثِمٌ قَلْبُهُ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿١﴾ .

قلت : الأمر بالكتابة والإشهاد وعند فقد الكاتب بالرهن للاستحباب
عند أهل العلم ، واتفقوا على صحة توقيت الأجل في الثمن المؤجل وبيع
السلم ، واختلفوا في القرض ، في شرح السنة : ذهب الشافعي إلى أنه لا
يلزم ، وذهب مالك إلى أنه يلزم .

(أقول) : عموم الآية مع مالك ، ودلت الآية على أن الكتابة
وتحمل الشهادة فروض بالكفاية ، وأن المملي بالكتابة يكون من عليه الحق
أو وكيله فيكتب الكاتب إقراره ؛ وأن نصاب الشهادة في الأموال رجلان أو
رجل وامرأتان ، وأن الإشهاد أكد استحباباً من الكتابة في التجارة

الحاضرة ، وأن القبض شرط صحة الرهن لأنه تعالى ذكره في محل تفسير الرهان ؛ وإن كتمان الشهادة حرام وقيدُ السفر في صحة الرهن اتفاقي لا احترازي ، لأن النبي ﷺ رهن درعه من يهودي في المدينة .

باب :

لا يجوز مطالبة المعسر ولا مطالبة المוסر قبل الأجل
ومن لزمه دين

حال وطالبه الغريم وهو يجد ما يؤدي حرم عليه المطل
فإن مطل حبسه

القاضي وعزره وكلفه بيع ماله فإن لم يفعل
باع عليه ماله وقسمه بين الغرماء

قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (١) .

١٠٣٥ - (مالك) : باسناده أن رسول الله ﷺ قال : « مطل الغني ظلم » .

١٠٣٦ - (مالك) : عن عمرو بن عبد الرحمن بن دلاف المزني أن رجلاً من جهينة كان يسبق الحاج فيشتري الرواحل فيغلي بها ، ثم يسرع السير فيسبق الحاج فأفلس فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقال : (أما بعد) أيها الناس فإن الأسيفع أسيفع جهينة رضي من دينه وأمانته بأن يقال سبق الحاج ألا وأنه أذآن معرضاً فأصبح قديدين به ، فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة نقسم ما له بينهم ، وإياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب .

(١) سورة البقرة آية ٢٨٠

قلت : في شرح السنة : قوله أَدَان معرضاً أي استدَان معرضاً عن الأداء ، قوله : قددين به أي أحاط بماله الدين ، يقال : دين الرجل إذا وقع فيما لا يستطيع الخروج منه ، وهذا قول أهل العلم أن مال المفلس يقسم بين غرمائه على قدر ديونهم فإن نفذ ماله وفضل الدين ينظر الى الميسرة .

(قال مالك) : إذا كان على رجل مال وله عبد لا شيء له غيره فأعتقه لم يجز عتقه ، وعند الشافعي ؛ تصرف المديون نافذ ما لم يحجر عليه القاضي ، ثم بعد الحجر لا ينفذ تصرفه في ماله ، وفي شرح السنة أيضاً : أما المعسر فلا حبس عليه بل ينظر فانه غير ظالم بالتأخير وهذا قول مالك والشافعي ، فإن كان له مال يخفيه حبس وعزر حتى يظهر ماله وذهب شريح الى أن المعسر يحبس وهو قول أهل الرأي اهـ .

باب :

من أفلس وقد كان ابتاع متاعاً فللبائع الخيار في أخذه بعينه
أو يكون أسوة للغرماء

١٠٣٧ - (مالك) : عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، أن رسول الله ﷺ قال : « أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه منه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجدته بعينه فهو أحق به ، وإن مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه أسوة للغرماء » .

١٠٣٨ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن حزم عن عمر بن عبد العزيز ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « أيما رجل أفلس فأدرك الرجل ماله بعينه فهو أحق به من غيره » .

قلت : وعليه الشافعي وجماعة في شرح السنة : قالوا إذا أفلس المشتري بالثمن ووجد البائع عين ماله فله أن يفسخ البيع ويأخذ عين ماله ، وقال أبو حنيفة : هو أسوة للغرماء فإن كان أخذ بعض الثمن وأفلس بالباقي أخذ من عين ماله بقدر ما بقي من الثمن عند الشافعي ، ولو مات مفلساً فهو كما لو أفلس في حياته عنده . وذهب مالك إلى أنه إذا مات مفلساً أو أفلس في حياته ، وقد أخذ البائع شيئاً من الثمن فليس له أخذ عين ماله ، بل يضارب الغرماء لحديث أبي بكر بن عبد الرحمن ، والجواب من قبل الشافعي أن الحديث مرسل ، ولئن ثبت فمتأول على ما لو مات المشتري مليئاً أو مدرج . وأخرج الشافعي من طريق آخر « أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجدته بعينه » .

(أقول) : وتأويل قوله ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً عند الشافعي أنه شرط كونه أحق بجميع ماله .

باب :

الحوالة

١٠٣٩ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلْمٌ وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ » .

قلت : وعليه أهل العلم أن الحوالة جائزة ، في شرح السنة : قوله « اتبع أحدكم » بالتخفيف معناه أحيل أحدكم « على مليء فليتبّع » أي فليحتل . يقال : أتبعته غريمي على فلان فتبعه أي أحلته فاحتل . قوله : فليتبّع ليس ذلك على طريق الوجوب بل على طريق الإباحة إن اختار قبل الحوالة وإن شاء لم يقبل .

باب :

لا يرجع المحتال على المحيل ويرجع المتحمل له على الغريم

قال يحيى : سمعت مالكا يقول : الأمر عندنا في الرجل يحيل
الرجل على الرجل بدين له عليه أنه إن أفلس الذي أحيل عليه أو مات ولم
يدع وفاء فليس للمحتال على الذي أحاله شيء وأنه لا يرجع على صاحبه
الأول .

(قال مالك) : وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا .

(قال مالك) : فأما الرجل يتحمل له الرجل بدين له على رجل آخر
ثم يهلك المتحمل أو يفلس فإن الذي تحمل له يرجع على غريمه الأول .

قلت : وعليه الشافعي ، في شرح السنة : إذا قبل الحوالة تحول
الدين من المحيل إلى ذمة المحال عليه ، ولا رجوع للمحتال على المحيل
من غير عذر ، فإن أفلس المحال عليه أو مات ولم يترك وفاء . قال
الشافعي : لا رجوع له على المحيل بحال . وقال أبو حنيفة : يرجع إذا
أفلس أو مات ولم يترك وفاء .

باب :

الإجارة

قال الله تعالى في قصة موسى وشعيب عليهما السلام ﴿ قَالَتْ
إِحْدَاهُمَا أَبْتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ
أُكْرِكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَاجَ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا
فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ .
قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا

نَقُولُ وَكِيلٌ ﴿١﴾ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأِنْ أُرَدُّتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ﴿٢﴾ .

قلت : في هذه الآية مشروعية الإجارة مطلقاً ومشروعية الإجارة بتسليم نفسه للخدمة ، وعليه أهل العلم ، وتدل ايضاً على انه إن أطلق الخدمة فهي محمولة على المتعارف ، ولا يضرها الجهالة في الجملة لأن الإرضاع والرعي لا يضبطان حق الضبط .

باب :

يجوز ان يتكاري دابة ثم يكرها بأكثر مما أعطى

١٠٤٠ - (مالك) : عن ابن شهاب انه سئل عن رجل يتكاري بالدابة ثم يكرها بأكثر مما تكارها به فقال : لا بأس بذلك .

قلت : في العالمكيرية : الأصل عندنا أن المستأجر يملك الإجارة فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به ، فان استأجر داراً وقبضها ثم أجرها بمثل ما استأجرها او أقل جاز ، وإن أجرها بأكثر مما استأجرها فهي جائزة ايضاً إلا أنه إن كانت الأجرة الثانية من جنس الأولى فالزيادة لا تطيب ويتصدق بها ، وإن كانت خلاف جنسها طابت ، ولو زاد في الدار زيادة كما لو وتد فيها او طينها طابت الزيادة ، وفي الكافي : في مذهب أحمد في هذه المسألة عنه ثلاث روايات اصحها يجوز بمثل الأجرة الاولى وزيادة كالبيع برأس المال وزيادة ، الثانية إن أحدث في العين زيادة جازت ، الثالثة يجوز بإذن المالك .

(١) سورة القصص ، الآيتين ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٣ .

باب :

القراض

١٠٤١ - (مالك) : باسناده^(١) في قصة عبد الله وعبيد الله قال عمر :

قد جعلته قراضاً فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح ذلك المال .

١٠٤٢ - (مالك) : عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده ،

أن عثمان بن عفان اعطاه مالا قراضاً يعمل فيه على أن الربح بينهما .

قلت : في شرح السنة ، اتفق اهل العلم على جواز القراض وهي المضاربة ولا يجوز إلا على الدراهم والدنانير ، وهو ان يعطي شيئاً منها الى رجل ليعمل ويتجر فما يحصل من الربح يكون بينهما مناصفة او أثلاثاً على ما يتشارطان .

باب :

المساقاة

١٠٤٣ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول

الله ﷺ قال ليهود خيبر يوم افتتح خيبر : « أُقْرُكُمْ على ما أقركم الله عليه على أن الثمر بيننا وبينكم » . قال : فكان رسول الله ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة فيخرص بينه وبينهم ثم يقول : إن شئتم فلكم وإن شئتم فلي ، فكانوا يأخذونه .

قلت : في شرح السنة : هي ان يدفع الرجل نخيله أو كرمه الى

(١) عن زيد بن اسلم عن أبيه ذكره في باب سيرة عمر بن الخطاب .

الرجل ليعمل فيه بما فيه صلاحها وصلاح ثمرها ، على ان يكون له جزء معلوم من الثمر نصف او ثلث او ربع على ما يتشارطان ، وعلى جوازه أهل العلم غير أبي حنيفة فانه أبطل عقد المساقاة وخالفه أصحابه ابو يوسف ومحمد بن الحسن ، وقالوا بقول الجماعة ، والمزارعة وهي أن يكون البذر من مالك الأرض ومن الزارع العمل ويشترط له جزءاً معلوماً مما يحصل ، اختلفوا فيها فذهب أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين الى جوازها ، وعليه احمد وابو يوسف ومحمد ، وقال مالك وأبو حنيفة : لا تجوز . وجوزها الشافعي تبعاً للمساقاة إذا كان بين ظهрани النخيل بياض لا يتوصل الى سقي النخيل إلا بسقي البياض . وفي الوقاية : صحت المزارعة عندهما وبه يفتى .

باب :

كراء الأرض بالذهب والورق

١٠٤٤ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس التزقي عن رافع بن خديج ؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع . قال حنظلة : فسألت رافع بن خديج بالذهب والورق فقال : أما بالذهب والورق فلا بأس به .

١٠٤٥ - (مالك) : عن ابن شهاب انه قال : سألت سعيد بن المسيب عن كراء الأرض بالذهب والورق فقال : لا بأس بذلك .

١٠٤٦ - (مالك) : عن ابن شهاب أنه سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن كراء المزارع فقال : لا بأس بها بالذهب والورق . قال ابن شهاب : فقلت له : رأيت الحديث الذي يذكر عن رافع بن خديج ؛ فقال : أكثر رافع ولو كانت لي مزرعة أكريتها .

١٠٤٧ - (مالك) : أنه بلغه ان عبد الرحمن بن عوف تكارى أرضاً فلم تزل في يديه بكراء حتى مات . قال ابنه : فما كنت أراها إلا لنا من طول ما مكثت في يديه ، حتى ذكرها لنا عند موته فأمرنا بقضاء شيء كان عليه من كرائها ذهب أو ورق .

١٠٤٨ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يكري أرضه بالذهب والورق .

قلت : في شرح السنة : ذهب عامة أهل العلم إلى جواز كراء الأرض بالدراهم والدنانير وغيرها من صنوف الأموال ، سواء كان مما تنبت الأرض أو لا تنبت إذا كان معلوماً بالعيان أو بالوصف ، كما يجوز إجارة غير الأراضي من العبيد والدواب وغيرها ، وجملته ان ما جاز بيعه جاز أن يجعل أجره ، قال محمد لا بأس بكراء الأرض بالذهب والورق وبالحنطة كيلاً معلوماً وضرباً معلوماً ما لم يشترط ذلك مما يخرج منها ، فان اشترط مما يخرج منها كيلاً معلوماً فلا خير فيه ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

باب :

الشفعة

١٠٤٩ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ؛ أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء فإذا وقعت الحدود بينهم فلا شفعة فيه .

١٠٥٠ - (مالك) : عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان عثمان بن عفان قال : إذا وقعت الحدود في الأرض فلا شفعة فيها ، ولا شفعة في بئر ، ولا في فحل النخل .

١٠٥١ - (مالك) : أنه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن الشفعة هل فيها من سنة ؟ قال : نعم ، الشفعة في الدور والأرضين ولا تكون إلا بين الشركاء .

١٠٥٢ - (مالك) : انه بلغه عن سليمان بن يسار مثل ذلك .

قلت : عليه الشافعي ؛ في شرع السنة . اتفق اهل العلم عن ثبوت الشفعة للشريك في الربع المنقسم ، إذا باع احد الشركاء نصيبه قبل القسمة ، فللباقين أخذه بالشفعة بمثل الثمن الذي وقع عليه البيع ، وإن باع بشيء متقوم من ثوب او عبد ، فيأخذ بقيمته . واختلفوا في ثبوت الشفعة للجار ، قال الشافعي : لا شفعة للجار . وذهب ابو حنيفة الى ثبوت الشفعة للجار ؛ وفي المنهاج : وكل ما لو قسم بطلت منفعته المقصودة كحمام ورحي لا شفعة فيه في الأصح .

باب :

الرهن لا يغلق

١٠٥٣ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله ﷺ قال : « لا يغلق الرهن » .

قلت : وعليه اهل العلم ، قال محمد : وبهذا نأخذ ، وتفسير قوله : لا يغلق الرهن أن الرجل كان يرهن الرهن عند الرجل فيقول له : إن جئتك بمالك إلى كذا وكذا وإلا فالرهن لك بمالك . قال رسول الله ﷺ : « لا يغلق الرهن » ولا يكون للمرتهن بماله ، وكذلك نقول وهو قول أبي حنيفة . وكذلك فسره مالك بن أنس ؛ وفي شرح السنة : معناه لا يستغلق بحيث لا يعود الى الراهن بل متى أدى الحق المرهون به افتك وعاد الى

الراهن ، وروى الشافعي هذا الحديث مع زيادة ولفظه «لا يغلق الراهن الرهن من صاحبه الذي رهنه ، له غنمه وعليه غرمه » . قال الشافعي : غنمه زيادته وغرمه هلاكه ، وفيه دليل على انه إذا هلك في يد المرتهن يكون من ضمان الراهن ولا يسقط بهلاكه شيء من حق المرتهن وعليه الشافعي .

وقال أبو حنيفة : قيمته إن كانت قدر الحق يسقط بهلاكه الحق وإن كانت أقل من الحق يسقط بقدره وإن كانت أكثر من الحق يسقط الحق . وعند الشافعي دوام القبض ليس بشرط في الرهن فيستعمل الدابة المرهونة بالنهار ويرد إلى المرتهن بالليل . ولا يسافر عليها ولم يجوزه أبو حنيفة .

باب :

من أحيا مواتاً فهو له

١٠٥٤ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه ان رسول الله ﷺ قال : «من أحيا ارضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق» .

١٠٥٥ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال : من أحيا ارضاً ميتة فهي له .

قلت : وعليه الشافعي ، في شرح السنة : من أحيا مواتاً لم يجز عليه ملك أحد في الإسلام يملك وإن لم يأذن السلطان ، وبه قال الشافعي . وذهب بعضهم الى أنه يحتاج الى إذن السلطان وهو قول أبي حنيفة . وخالفه صاحبه وقوله . « ليس لعرق ظالم حق » هو أن يغتصب أرض الغير فيغرس فيها أو يزرع فلا حق له ويقبل غراسه وزرعه .

باب :

الحمى

١٠٥٦ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يدعى هنياً على الحمى فقال : يا هنى اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة ، وأدخل رب الصريمة والغنيمة وإيائي ، ونعم ابن عفان وابن عوف فانهما ان تهلك ماشيتهما يرجعا الى المدينة الى زرع ونخل ، وإن رب الصريمة والغنيمة ان تهلك ما شيته يأتني ببنيه فيقول : يا امير المؤمنين ، أفتاركهم انا لا أبالك ، فالماء والكلاء أيسر علي من الذهب والورق ، وأيم الله إنهم ليرون ان قد ظلمتهم ، إنها لبلادهم ومياهم ، قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام ، والذي نفسي بيده لو لا المال الذي احمل عليه في سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبراً .

قلت : وعليه الشافعي ، في المنهاج : والأظهر ان للإمام أن يحمي بقعة موات لرعي نعم جزية وصدقة وضالة وضعيفة من النجعة ولا يحمي لغير ذلك .

باب :

لا يختص احد بالمعدن الظاهر

١٠٥٧ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء » .

قلت : وعليه الشافعي ، في المنهاج : المعدن الظاهر وهو ما خرج بلا علاج لا يثبت فيه اختصاص لمحتجر ولا الإقطاع .

باب :

المعدن الباطن يجوز إقطاعه

١٠٥٨ - (مالك) : باسناده^(١) أن رسول الله أقطع لبلال المزني معادن القبلىة .

قلت : وعليه الشافعي ، في المنهاج : والمعدن الباطن وهو ما لا يخرج إلا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل في الأظهر ، قل المحلي : (والثاني) يملك بذلك وللسلطان إقطاعه على الملك ، وكذا على عدمه في الأظهر ولا يقطع إلا قدراً يتأتى العمل عليه .

باب :

ماء الأودية يشترك فيه الناس يمسك الأعلى حتى الكعبيين ثم يرسل

١٠٥٩ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : « في سيل مهزور ومذنب يمسك حتى الكعبيين ثم يرسل الأعلى على الأسفل » .

قلت : وعليه الشافعي ، في المنهاج : والمياه المباحة من الأودية والعيون والسيول والأمطار يستوي الناس فيها فإن أراد الناس سقي أرضهم منها فضاء سقي الأعلى فالأعلى ، وحبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبيين .

(وقال محمد) : بهذا نأخذ لأنه كان كذلك الصلح بينهم ولكل قوم ما اصطلحوا وأسلموا عليه من عيونهم وسيولهم وأنهارهم وشربهم .

(١) في باب زكاة المعدن واسناده هناك : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد الخ .

باب :

لا يمنع ماء البثر ممن أراد شربه أو سقي بهائمه

١٠٦٠ - (مالك) : عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن انها اخبرته أن رسول الله ﷺ قال : « لا يمنع نَقْعُ بثرٍ » .

قلت : ونقع بثر فضل مائها وعليه أهل العلم ، في المنهاج : وحافر بثر بموات للارتفاق أولى بمائها حتى يرتحل ، والمحفورة للتملك او في ملك يتملك ماءها في الأصح ، وسواء ملكه أم لا ، لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته لزرع ويجب لماشية ؛ قال المحلي : في المحفورة للارتفاق وقبل ارتحاله ، ليس له منع ما فضل عنه عن محتاج اليه للشرب إذا استقى بدل نفسه ولا منع مواشيه وله منع غيره لسقي الزرع .

(وقال محمد) : بهذا نأخذ ، أيما رجل كانت له بثر فليس له أن يمنع الناس منها ان يستقوا منها بشفاههم إما لزرعهم ونخلهم فله أن يمنع ذلك ، وهو قول ابي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

باب :

من سبق إلى مكان مباح فهو أحق به حتى يفارقه

١٠٦١ - (مالك) : باسناده أن رسول الله ﷺ كان يقول : « لا يقيم أحدكم الرجل من مجلسه فيجلس فيه » .

قلت : وعليه الشافعي ، في المنهاج : ولو سبق رجل الى موضع من رباط مسبل او فقيه الى مدرسة او صرفي الى خانقاه ، لم يزعج منه ولم يبطل حقه بخروجه لشراء حاجة ونحوه .

باب :

لا يملك الموهوب إلا بالقبض

١٠٦٢ - (مالك) : بإسناده أن أبا بكر الصديق قال لعائشة عند وفاته وقد كان نحلها جاد عشرين وسقاً : لو كنت جدته واخترته كان لك وإنما هو اليوم مال وارث .

١٠٦٣ - (مالك) : بإسناده^(١) أن عمر بن الخطاب قال : من نحل نحلة فلم يحزها الذي نحلها حتى تكون إن مات لورثته فهي باطل .

قلت : قوله جاد عشرين وسقاً يعني ما تجد منه في كل صرام عشرين وسقاً . وعليه أهل العلم ، في الوقاية ويتم بالقبض الكامل ، في المنهاج ولا يملك موهوب إلا بقبض بإذن الواهب .

باب :

إن وهب الأب لابنه الصغير شيئاً وتولى القبض والإقباض هل يجوز

١٠٦٤ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أن عمر بن الخطاب قال : ما بال رجال ينحلون أبناءهم نَحْلاً ثم يمسكونها فإن مات ابن أحدهم قال مالي بيدي لم أعطه أحداً ، وإن مات هو قال : هو لابني قد كنت أعطيته إياه ؟ من نحل نحلة فلم يحزها الذي نحلها حتى يكون إن مات لورثته فهي باطل .

١٠٦٥ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عثمان

(١) في الباب الذي يليه .

ابن عفان قال : من نحل ولداً له صغيراً لم يبلغ أن يحوز نحلته فأعلن ذلك له وأشهد عليها فهي جائزة وإن وليها أبوه له .

قلت : وجه التطبيق بين الأثرين أن الأول في النهي عن الاحتيال لإتلاف حقوق الورثة . والثاني : في القبض بحكم الولاية من غير احتيال . قال محمد : لا يملك الموهوب إلا بالقبض إلا الولد الصغير ، فإن قبض والده له قبض فإذا أعلنها وأشهد لها فهي جائزة ، ولا سبيل للوالد الى الرجعة فيها ولا إلى اغتصابها بعد أن أشهد عليها ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

باب :

يكراه أن يؤثر بعض أولاده بالنحل دون الآخرين

١٠٦٦ - (مالك) : عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، وعن محمد بن النعمان بن بشير أنهما حدثاه عن النعمان بن بشير أنه قال : إن أباه بشيراً أتى به إلى رسول الله ﷺ فقال : إني نحلته ابني هذا غلاماً كان لي ، فقال رسول الله ﷺ : « أكل ولدك تجلته مثل هذا ؟ » فقال : لا . فقال رسول الله ﷺ : « فارتجعه » .

قلت : في شرح السنة : ذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أن تفضيل بعض الأولاد على بعض في النحل مكروه ولو فعل نفذ ، وقد فضل أبو بكر عائشة بجداد عشرين وسقاً نحلها إياها دون سائر أولاده ، وفي الحديث دليل على أن الزائد إذا وهب لولده شيئاً جاز له الرجوع فيه ، وكذلك الأمهات والأجداد ، وأما غير الوالدين فلا رجوع لهم فيما وهبوا وسلموا ، لقول النبي ﷺ : « العائد في هبته كالعائد في قبئه » وهو قول الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا رجوع له فيما وهب لولده .

باب :

الرجوع في الهبة ، والهبة بشرط الثواب

١٠٦٧ - (مالك) : عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري ، ان عمر بن الخطاب قال : من وهب هبة لصلة رحم أو على وجه صدقة فانه لا يرجع فيها ، ومن وهب هبة يرى أنه أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها إذا لم يرضَ منها .

قلت : وعليه أبو حنيفة . قال محمد : وبهذا نأخذ من وهب هبة لذي رحم محرم أو على وجه الصدقة فقبضها الموهوب له ، فليس للواهب أن يرجع فيه . ومن وهب هبة لغير ذي رحم محرم وقبضها فله أن يرجع فيها ما لم يثب منها أو يزد خيراً في يده أو يخرج من ملكه الى ملك آخر ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا ، وفي المنهاج : ومن^(١) وهب مطلقاً فلا ثواب إن وهب لدونه وكذا الأعلى في الأظهر ، ونظيره على المذهب فان وجب ثواب فهو قيمة الموهوب في الأصح ، فإن لم يثب فله الرجوع ، ولو وهب بشرط ثواب معلوم فالأظهر صحة العقد ويكون بيعاً على الصحيح ، أو مجهول فالمذهب بطلانه وأفهم المحلي أن مقابل الأظهر وجوب الثواب في هبة الأدنى للأعلى ومقابل الأصح ما يعد ثواباً لمثله عادة .

(١) الحاصل أن الشافعي أخذ بهذا الأثر في قول وفسره بأن المراد منه أن الهبة على وجهين ما يراد منه الثواب وما لا يراد منه الثواب وله الرجوع في الأول دون الثاني وإنما ذكر صورة الصدقة والصلة تمثيلاً وفي حكمها كل ما يراد منه الثواب قاله الإمام ولي الله الدهلوي من هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن الدهلوي والله أعلم .

باب :

يرجع في العمري إذا لم يقل هي لك ولعقبك

١٠٦٨ - (مالك) : عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، أن رسول الله ﷺ قال : « من أعمر عمري له ولعقبه فانها للذي يُعطاها لا ترجع الى الذي أعطاهأ أبداً لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث » .

١٠٦٩ - (مالك) : عن نافع ان عبد الله بن عمر ورث حفصة بنت عمر دارها قال : وكانت حفصة قد أسكنت بنت زيد بن الخطاب ما عاشت ، فلما توفيت بنت زيد قبض عبد الله بن عمر المسكن ورأى أنه له .

١٠٧٠ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم ، أنه سمع مكحولاً الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها . فقال القاسم بن محمد : ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا .

قلت : وأخرج الشيخان من طريق آخر عن أبي سلمة عن جابر ، قضى النبي ﷺ بالعمري أنها لمن وهبت له ، وأخرج الشافعي عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « لا تعمروا أو لا ترقبوا فمن أعمر شيئاً أو أرقبه فهو سبيل الميراث » فذهب الشافعي وأبو حنيفة الى هذا ، في شرح السنة : إذا قال لآخر أعمرتك هذه الدار وجعلتها لك عمرك فهي كالهبة إذا اتصل بها القبض ملكها المَعْمَر ونفذ تصرفه فيها ، وإذا مات تورث عنه سواء قال : هي لك ولعقبك من بعدك أو لورثتك أو لم يقل وهو قول الشافعي وأبي حنيفة ، وقال مالك : إذا لم يقل هي لعقبك من بعدك فإذا مات تعود الى الأول .

(أقول) : خاف الشافعي أن لا يكون حديث مالك محفوظاً لكونه مخالفاً لما روي عن جابر من طرق وفيه نظر ، لأن رجاله فقهاء ثقات وهو مفسر لما رواه الشيخان وليس بمخالف . والمعنى أن العمري في حديث الشيخين عبارة عما إذا قال : هي لك ولعقبك يوضح ذلك رواية معمر باسناد مالك أن جابراً قال : إنما العمري التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول : هي لك ولعقبك فأما إذا قال : هي لك ما عشت فانها ترجع إلى صاحبها . قال معمر : وكان الزهري يفتي به .

باب :

اللقطة والضوال

١٠٧١ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبث ، عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : جاء رجل الى رسول الله ﷺ فسأله عن اللقطة فقال : « أعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها » . قال : فضالة الغنم . قال : « هي لك أو لأخيك أو للذئب » . قال : فضالة الإبل . قال « مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها » .

١٠٧٢ - (مالك) : عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدر الجهني ، أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً ، فذكرها لعمر بن الخطاب فقال له عمر : عرفها على أبواب المسجد واذكرها لكل من يأتي من الشام سنة فإذا مضت السنة فشأنك .

١٠٧٣ - (مالك) : عن نافع أن رجلاً وجد لقطة فجاء الى عبد الله ابن عمر فقال له : إني وجدت لقطة فماذا ترى فيها ؟ قال له عبد الله بن عمر : عرفها سنة . قال : قد فعلت . قال : زد . قال له : فعلت . قال له عبد الله بن عمر : لا أمرك أن تأكلها ولو شئت لم تأخذها .

١٠٧٤ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن ثابت بن الضحاك الأنصاري أخبره أنه وجد بغيراً بالحرة فعقله ، ثم ذكره لعمر بن الخطاب فأمره عمر بن الخطاب أن يعرفه ثلاث مرات . فقال له ثابت : إنه قد شغلني عن ضيعتي . فقال عمر : أرسله حيث وجدته .

١٠٧٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، أن عمر بن الخطاب قال وهو مسند ظهره إلى الكعبة : من أخذ ضالة فهو ضالّ .

١٠٧٦ - (مالك) : أنه سمع ابن شهاب يقول : كانت ضوال الإبل في زمان عمر بن الخطاب إبلاً مؤبلة تنائج لا يمسه أحد حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها ثم تباع فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها . قلت : وعليه الشافعي .

(قوله) أعرف عفاصها أي وعاءها من جلد أو خرقة أو غيرها ، وكاءها أي خيطها المشدودة به . (قيل) : فائدة المعرفة أنه لو ادعاها أحد ووضفها دفعها اليه وقيل : أن لا يختلط بماله اختلاطاً لا يمكن معه التمييز إذا جاء مالکها ، في شرح السنة : قال الشافعي : إذا عرف الرجل العفاص والوكاء والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه صادق فله أن يعطيه ولا أجبره عليه إلا ببينة لأنه قد يصيب الصفة بأن يسمع الملتقط يصفها . وفي الهداية : فان أعطى علامتها حل للملتقط أن يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك في القضاء .

(قوله) : فعرفها سنة عليه الشافعي وأبو حنيفة ، وخص منه الحقيقير لحديث علي رضي الله عنه أنه التقط ديناراً في عهد النبي ﷺ ولم يعرفه ، في المنهاج : والأصح ان الحقيقير لا يعرف سنة بل زمناً يظن أن صاحبه معرض عنه غالباً . وفي الوقاية : عرفت مدة لا يطلب بعدها .

(قوله) : شأنك بها عليه الشافعي أنه يملك اللقطة بعد التعريف إذا اختار التملك وخص منه لقطة الحرم لحديث « ولا يلتقط لقطته إلا معرف » ، وقال أبو حنيفة : لا يملكها ، وتأويل قوله ﷺ شأنك بها وما في معناه عند أبي حنيفة ان الملتقط إن كان فقيراً فلا بأس أن ينتفع بها ، وإن كان غنياً فلا بأس أن يدفع الى أبيه أو ابنه أو أخيه إذا كانوا فقراء .

(قوله) : فضالة الغنم الخ عليه الشافعي ، وخص منه ما يجده في القرية أو يلتقطه القاضي للحفظ لحديث عمر رضي الله عنه ، في المنهاج : والحيوان الممتنع من صغار السباع بقوة أو بعدو أو طيران إن وجد بمفازة فللقاضي التقاطه ، ويحرم التقاطه للتملك وإن وجد بقرية فالأصح جواز التقاطه للتملك ، وما لا يمتنع منها كشاة يجوز التقاطه في القرية والمفازة ، ولا فرق عند أبي حنيفة بين أن يكون بهيمة أو غيرها .

(قوله) : معها سقاؤها وحذاؤها ، أراد بالسقاء أنها إذا وردت الماء شربت منه ما يكون فيه ربهما لما يكفيه لأيام وأراد بالحذاء أخفافها وأنها تقوى بها على السير وقطع البلاد الشاسعة .

(قوله) : هو ضال . قال محمد : إنما يعني بذلك من أخذها ليذهب بها .

(قوله) : ثم تباع . قال محمد : كلا الوجهين حسن إن شاء الإمام تركها حتى يجيء أهلها ، وإن خاف عليها الضيعة أو لم يجد من يرعاها فباعها ووقف ثمنها حتى يأتي أربابها فلا بأس بذلك .

باب :

اللقيط

١٠٧٧ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سنين أبي جميلة رجل من

بني سليم أنه وجد منبوذاً في زمان عمر بن الخطاب قال : فجئت به إلى عمر بن الخطاب فقال : ما حملك على أخذ هذه النسمة ؟ فقال : وجدتتها ضائعة فأخذتها فقال له عريفه : يا أمير المؤمنين ، إنه رجل صالح . فقال عمر : أكذلك ؟ قال : نعم . فقال عمر : اذهب فهو حر ، ولك ولاؤه وعلينا نفقته .

قال يحيى : سمعت مالكا يقول : الأمر عندنا في المنبوذ أنه حر ، وأن ولائه للمسلمين هم يرثونه ويعقلون عنه .

قلت : في شرح السنة : في الحديث بيان أن اللقيط إذا وجد لا يجوز تضييعه وهو محكوم بحريته وإسلامه ، ونفقته في بيت مال المسلمين ، وميراثه للمسلمين ، وإذا التقطه غير أمين لا يترك عنده بل يأخذه الإمام فيضمه إلى أمين وينفق عليه من بيت المال .

(أقول) : معنى قول عمر رضي الله عنه : ولك ولاؤه تستحق منه البر والصلة لحق التربية والله أعلم .

باب :

لا تنفذ الوصية إلا في ثلث المال

١٠٧٨ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ، أنه قال : جاءني رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي فقلت : يا رسول الله ، قد بلغني من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي أفأتصدق بثلثي مالي ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا ، فقلت : فالشطر . قال : لا . ثم قال رسول الله ﷺ : « الثُلُثُ والثُلُثُ كثير إنك إن تَذَرَّ وَرَثَتَكَ أغنياء خيرٌ من أن تَذَرَهُمْ عَالَةً يتكففون الناس وإنك لم تُنْفِقْ نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أُجِرْتَ عليها حتى ما تجعل في في

امرأتك » . قال : فقلت : يا رسول الله ، أأخلف بعد أصحابي ؟ فقال رسول الله ﷺ : « إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به درجة ورفعة ، ولعلك ان تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون ، اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم » لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة .

قلت : وعليه أهل العلم أن الوصية لا تنفذ في أكثر من ثلث المال إلا بإجازة الورثة ، وفي الوقاية : ندبت بأقل من الثلث عند غني ورثته أو استغنائهم بحصصهم كتركها بلا أحدهما .

باب :

في الحث على تعجيل الوصية

١٠٧٩ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « ما حق أمرىء مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا وصيته مكتوبة عنده » .

قلت : وعليه أهل العلم ، قال محمد : وبهذا نأخذ هذا حسن جميل ، قال النووي : قال الشافعي : معنى الحديث الحزم والاحتياط ، وأن المستحب تعجيل الوصية وأن يكتبها في صحته .

باب :

وصية الغلام غير المحتمل

١٠٨٠ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه ، أن عمر بن سليم الزُّرقِي أخبره أنه قيل لعمر بن الخطاب : أن هنا غلاماً

يافعاً^(١) لم يحتلم من غسان ، ووارثه بالشام وهو ذو مال وليس له ههنا ، إلا بنت عم ، فقال عمر بن الخطاب : فليوص لها . قال : فأوصي لها بمال يقال له بئر جشم ؟ قال عمرو بن سليم : فبيع ذلك المال بثلاثين ألف درهم وبنت عمه التي أوصى لها هي أم عمرو بن سليم الزرقى .

١٠٨١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن حزم ، أن غلاماً من غسان حضرته الوفاة بالمدينة المنورة ووارثه بالشام ، فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقليل له : إن فلاناً يموت أفىوصي ؟ قال : فليوص . قال يحيى بن سعيد : قال أبو بكر : وكان الغلام ابن عشر سنين أو اثنتي عشرة سنة فأوصى ببئر جشم فباعها أهلها بثلاثين ألف درهم .

قلت : هو قول للشافعي ، في المنهاج : لا تصح وصية مجنون ومغمى عليه وصبي ، وفي قول : يصح من صبي مميز ، وفي الوقاية : لا تصح من صبي .

باب :

لا وصية لوارث

قال يحيى : سمعت مالكا يقول : السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا تجوز وصية لوارث إلا أن يجيز له ذلك ورثة الميت .

قلت : وعليه أهل العلم .

(١) الذي في الموطأ يافعاً .

باب :

يحجر على الإنسان لصغر وسفه وجنون ويرزقون ويكسون في أموالهم فإذا بلغ الصبي رشداً دفع إليه ماله

قال الله تعالى : ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَاراً أَنْ يَكْبَرُوا ، وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا^(١) .

قلت : وعليه أهل العلم ، في الوقاية : الحجر منع نفاذ تصرف قولي وسببه الصغر والجنون والرق ، فإن أتلّفوا شيئاً ضمنوا ، وفي المنهاج : ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء ولا إعتاق وهبة ونكاح بغير إذن ويصح بإذن الولي نكاحه لا التصرف المالي في الأصح ، وفي المنهاج : وحجر الصبي يرتفع ببلوغه رشيداً فلو بلغ غير رشيد دام الحجر ، وفي الوقاية : فإن بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة وصح تصرفه قبله وبعده يسلم إليه ولو بلا رشد .

(أقول) : ومن هنا ظهر أنه يشترط في العاقلين العقل والبلوغ وطردها الفقهاء في كل باب .

(١) سورة النساء ، الآيتين ٥ - ٦ .

باب :

تحريم أكل مال اليتامى ظلماً ويجوز للولي أن يخلط
مال اليتيم بماله إذا كان له في ذلك نظر

قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾^(١) قال الله تعالى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتَكُمْ إِنْ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٢) .

قلت : وعليه أهل العلم .

باب :

ما للولي أن ينال من مال اليتيم

قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٣) .

١٠٨٢ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : سمعت القاسم بن محمد يقول : جاء رجل إلى عبد الله بن عباس فقال له : إن لي يتيماً وله إبل أفأشرب من لبن إبله ؟ فقال ابن عباس : إن كنت تبغي ضالة إبله وتهنأ جرباها وتلط حوضها وتسقيها يوم ورودها فاشرب غير مضر بنسل ولا ناهك في الحلب .

(١) سورة النساء ، الآية ١٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٢٠ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٦ .

قلت : تبغي ضالة إبله أي تطلب ما ضل منها ، تهنأ جرباها أي تطليها بالهناء وهو القطران ، تلط أي تطين ، يوم ورودها أي شربها ، بنسل أي الولد الرضيع ، ناهك أي مستأصل ، الحلب بفتح اللام اللبن ويسكونها الفعل ، في شرح السنة : اختلفوا في ذلك فذهب قوم إلى أنه يأكل ولا يقضي وعليه احمد ، وآخرون إلى أنه يأكل ويرد مثله إذا كبر .

(أقول) : اختاره محمد بن الحسن .

باب :

إكمال صدقات اليتامى

قال الله تعالى : ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَن تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾^(١) .

قلت : وعليه أهل العلم .

باب :

الولي يتجر في أموال اليتامى ويضارب ويفعل ما فيه الغبطة

١٠٨٣ - (مالك) : انه بلغه أن عمر بن الخطاب قال : اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة .

١٠٨٤ - (مالك) : أنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت تعطي أموال اليتامى من يتجر لهم فيها .

(١) النساء ، الآية ١٢٧ .

١٠٨٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه اشترى لبني أخيه في حجره مالا فبيع ذلك المال بعد بمال كثير .

(قال مالك) : لا بأس بالتجارة في أموال اليتامى لهم إذا كان الولي مأمونا فلا أرى عليه ضماناً .

قلت : وعليه الشافعي ، في المنهاج : وله أي للولي بيع ماله بقرض ونسيئة للمصلحة ويزكي ماله وينفق عليه بالمعروف .

كتاب الفرائض

باب :

ميراث الأولاد من أبيهم وأُمهم

قال الله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ (١) .

(قال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا في فرائض الموارث أن ميراث الولد من والدهم أو والدتهم إذا توفي الأب أو الأم وتركاً ولداً رجلاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كنَّ نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف ، فإن شركهم أحد بفريضة مسماة وكان فيهم ذكر بدىء بفريضة من شركهم وكان ما بقي بعد ذلك بينهم على قدر موارثهم ، ومنزلة ولد الأبناء الذكور إذا لم يكن دونهم ولد كمنزلة الولد ، سواء ذكرهم كذكرهم وأنشاهم كأنشاهم يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون .

(١) سورة النساء ، الآية ١١ .

فإن اجتمع الولد للصلب وولد الابن فكان في الولد للصلب ذكر ، فإنه لا ميراث معه لأحد من ولد الابن فإن لم يكن في الولد للصلب ذكر وكانت ابنتين فأكثر من ذلك من البنات للصلب ، فإنه لا ميراث لبنات الابن معهن إلا أن يكون مع بنات الابن ذكر هو من المتوفى بمنزلتهن أو هو أطرف منهن ، فإنه يرد على من هو بمنزله ، ومن هو فوقه من بنات الأبناء فضلاً إن فضل فيقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم ، وإن لم يكن الولد المصلب إلا ابنة واحدة فلها النصف ولابنة ابنة واحدة ان كانت أو أكثر من ذلك من بنات الأبناء ممن هو من المتوفى بمنزلة واحدة السدس ، فإن كان مع بنات الابن ذكر وهو من المتوفى بمنزلتهن فلا فريضة ولا سدس لهن ولكن إن فضل بعد فرائض أهل الفرائض كان ذلك الفضل لذلك الذكر ولمن هو بمنزله ولمن هو فوقه من بنات الأبناء للذكر مثل حظ الانثيين ، وليس لمن هو أطرف منهم شيء وإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم ، وذلك لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ الآية .

قلت : على هذا اتفق أهل العلم .

باب :

ميراث الأبوين من أولادهما

قال الله تعالى : ﴿ وَلَآبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، آبَاءُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (١) .

(١) سورة النساء ، الآية ١١ .

(قال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أن ميراث الأب من ابنه أو ابنته أنه إن ترك المتوفى ولداً أو ولد ابن ذكراً فإنه يفرض للأب السدس فريضة فإن لم يترك المتوفى ولداً أو ولد ابن ذكراً فإنه يبدأ بمن شرك الأب من أهل الفرائض فيعطون فرائضهم ، فإن فضل من المال السدس فما فوقه كان للأب وإن لم يفضل عنهم السدس فما فوقه فرض للأب السدس فريضة .

وميراث الأم من ولدها إذا توفي ابنها أو ابنتها فترك المتوفى ولداً أو ولد ابن ذكراً كان أو أنثى أو ترك من الإخوة اثنين فصاعداً ذكوراً كانوا أو إناثاً من أب وأم أو من أب أو من أم فالسدس لها ، فإن لم يترك المتوفى ولداً ولا ولد ابن ولا اثنين من الإخوة فصاعداً فإن للأم الثلث كاملاً إلا في فريضتين فقط . (واحدى الفريضتين) أن يتوفى رجل ويترك امرأته وأبويه فيكون لامرأته ولأمه الثلث مما بقي وهو الربع من رأس المال . (والأخرى) أن تتوفى امرأة وتترك زوجها وأبويها فيكون لزوجها النصف ولأمها الثلث مما بقي وهو السدس من رأس المال ، وذلك أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه : ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس ﴾ فمضت السنة أن الإخوة اثنان فصاعداً .

قلت : وعلى هذا اتفق أهل العلم .

باب :

ميراث الرجل من امرأته وميراث المرأة من زوجها

قال الله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ

وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴿١﴾ .

(قال مالك) : وميراث الرجل من امرأته إذا لم تترك ولداً ولا ولد ابن النصف فإن تركت ولداً أو ولد ابن ذكراً كان أو أنثى فلزوجها الربع من بعد وصية توصي بها أو دين ، وميراث المرأة من زوجها إذا لم تترك ولداً ولا ولد ابن الربع فإن ترك ولداً أو ولد ابن ذكراً كان أو أنثى فلأمرأته الثمن من بعد وصية يوصي بها أو دين ، وذلك أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم﴾ الآية .

قلت : وعلى هذا اتفق أهل العلم .

باب :

ميراث الإخوة لأُم

قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍ ، وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ (٢) .

(قال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا أن الإخوة للأُم لا يرثون مع الولد ولا مع ولد الأبناء ذكوراً كانوا أو إناثاً شيئاً ، ولا يرثون مع الأب ولا مع الجد أب الأب شيئاً ، وأنهم يرثون فيما سوى ذلك يفرض للواحد منهما السدس ذكراً كان أو أنثى ، فإن كانا اثنين فلكل واحد منهما السدس فإن

(١) سورة النساء ، الآية ١٢ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٢ .

كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ، يقتسمونه بينهم بالسواء للذكر مثل حظ الأنثى وذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه ﴿وإن كان رجل يورثُ كَلَالَةً﴾ الآية ، فكان الذكر والأنثى في هذا بمنزلة واحدة .
قلت : وعلى هذا اتفق أهل العلم .

باب :

ميراث الإخوة لأب وأم

قال الله تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَتَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضَلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(١) .

١٠٨٦ - (مالك) : عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله ﷺ عن الكلاله ، فقال له رسول الله ﷺ : « يكفيك^(٢) » من ذلك

(١) سورة النساء ، الآية ١٧٦ .

(٢) قوله : يكفيك يحتمل وجوهاً أظهرها عندي أن حاصل السؤال ان الله تعالى قد أنزل في الكلاله آيتين مختلفتي الحكم فكيف يكون التطبيق بينهما ؟ وحاصل الجواب أنك لو تأملت في الآية الأخرى حق التأمل لأرشدتك إلى وجه التطبيق وذلك لأن الله تعالى جعل الأخت في الآية الأخرى بمنزلة البنين والإخوة بمنزلة الأبناء ، وفي الآية الأولى جعل لكل واحد السدس وزيادة النصيب هي بزيادة القرابة ، فلا جرم ان المراد في الآية الأخرى الإخوة لأب وأم ، وفي الآية الأولى : الإخوة لأم وثانيهما : أن حاصل السؤال الاستفهام عن حقيقة الكلاله وحاصل الجواب ان قيد عدم الولد مصرح في الآية وقيد عدم الوالد مفهوم حيث جعل الإخوة الذين هم أبعد من الأب بمنزلة الأبناء ، فلو كان الأب في هذه المسألة موجوداً لما كان الإخوة بمنزلة الأولاد وثالثها : أن حاصل السؤال الاستفهام عن حكم الكلاله وفيه بعد إذ لا معنى للسؤال بعد نزول الآية ومعرفة معناها ، ولا معنى لإحالة على آخر السورة دون أولها ، هذا التعليق وجدناه في هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن منسوباً إلى الإمام ولي الله الدهلوي والله أعلم .
كتبه عبيد الله السبدي الديوبندي .

الآية التي أنزلت في آخر سورة النساء .

(قال مالك) : الأمر عندنا أن الإخوة للأب والأم لا يرثون مع الولد الذكر شيئاً ولا مع ولد الابن الذكر شيئاً ولا مع الأب دنيا شيئاً وهم يرثون مع البنات وبنات الأبناء ما لم يترك المتوفى جداً أبا أب ما فضل من المال فيكونون فيه عصبة يبدأ من كان له أصل فريضة مسماة فيعطون فرائضهم ، فإن فضل بعد ذلك فضل كان للإخوة للأب والأم يقيسمونه بينهم على كتاب الله جل ثناؤه ذكراناً كانوا أو إناثاً للذكر مثل حظ الأنثيين وإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم .

(قال) : وإن لم يترك المتوفى أباً ولا جداً أبا أب ولا ابناً ولا ولد ابن ذكراً كان أو أنثى ، فانه يفرض للأخت الواحدة للأب والأم النصف ، فان كانتا اثنتين فما فوق ذلك من الأخوات للأب والأم فرض لهن الثلثان ، فان كان معهن أخ ذكر فلا فريضة لأحد من الأخوات واحدة كانت أو أكثر من ذلك ، ويبدأ بمن شركهم بفريضة مسماة فيعطون فرائضهم ، فما فضل بعد ذلك من شيء كان بين الإخوة للأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين إلا في فريضة واحدة فقط لم يكن لهم فيها شيء ما فاشركوا مع بني الأم في ثلثهم .

وتلك الفريضة امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وإخوتها لأمها وإخوتها لأبيها وأمها فكان لزوجها النصف ولأمها السدس وإخوتها لأمها الثلث ، فلم يفضل شيء بعد ذلك فيشرك بنو الأب والأم في هذه الفريضة مع بني الأم في ثلثهم ، فيكون للذكر مثل حظ الأنثى من أجل أنهم كلهم إخوة المتوفى لأمه ، وإنما ورثوا بالأم وذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ﴾ فلذلك شركوا في هذه الفريضة لأنهم كلهم إخوة المتوفى لأمه .

قلت : وعليه اتفق أهل العم إلا المسألة المشتركة ؛ في الإفصاح :
اختلفوا في المشتركة وهي امرأة ماتت وخلفت زوجاً وأماً وأخوين لأم وأخاً
لأب وأم . قال ابو حنيفة وأحمد : للزوج النصف وللأم السدس وللأخوين
من الأم الثلث ، ويسقط ولد الأبوين لاستغراق ذوي الفروض المال وهو
عصبة ، وقال مالك والشافعي : يشرك الإخوة كلهم في الثلث .

باب :

ميراث الإخوة لأب

(قال مالك) : الأمر عندنا ان ميراث الإخوة للأب اذا لم يكن معهم
أحد من بني الأب والأم كمنزلة الإخوة للأب والأم سواء ، ذكرهم كذكرهم
وأناهم كأناهم ، إلا انهم لا يشركون مع بني الأم في الفريضة التي
يشركهم فيها بنو الأب والأم ، لانهم خرجوا من ولادة الأم التي جمعت
أولئك ، فان اجتمع الإخوة للأب والأم والإخوة للأب فكان في بني الأب
والأم ذكر فلا ميراث لأحد من بني الأب ، وان لم يكن بنو الأب والأم إلا
امراً واحدة او أكثر من ذلك من الإناث لا ذكر معهن ، فانه يفرض للأخت
الواحدة للأب والأم النصف ، ويفرض للأخوات للأب السدس تنمة
الثلثين ، فان كان مع الأخوات للأب ذكر فلا فريضة لهن ، ويبدأ بأهل
الفرائض المسماة فيعطون فرائضهم ، فان فضل بعد ذلك فضل كان بين
الإخوة للأب للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم ،
فان كانت الأخوات للأب والأم امرأتين او أكثر من ذلك من الإناث فرض
لهن الثلثان ، ولا ميراث معهن للأخوات للأب إلا أن يكون معهن أخ
لأب ، فان كان معهن أخ لأب بدىء بمن شركهم من أهل الفرائض بفريضة
مسماة فاعطوا فرائضهم ، فان فضل بعد ذلك فضل كان بين الإخوة للأب
للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم ولبني الأم مع

بني الأب للواحد السدس وللاثنتين فصاعداً الثلث للذكر مثل حظ الأنثى
فهم فيه بمنزلة واحدة سواء .

قلت : وعليه اتفق اهل العلم .

باب :

ميراث الجد من ابن ابنه

١٠٨٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان معاوية بن ابي
سفيان كتب إلى زيد بن ثابت يسأله عن الجد ، فكتب اليه زيد بن ثابت :
أنك كتبت إليّ تسألني عن الجد والله اعلم ، وذلك ما لم يكن يقضي فيه
إلا الأمراء يعني الخلفاء ، وقد حضرت الخليفتين قبلك يعطيان النصف مع
الأخ الواحد والثلث مع الاثنين فان كثرت الإخوة لم ينقصوه من الثلث .

١٠٨٨ - (مالك) : عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن عمر بن
الخطاب فرض للجد الذي يفرض الناس له اليوم .

١٠٨٩ - (مالك) : انه بلغه عن سليمان بن يسار انه قال : فرض
عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت للجد مع الإخوة الثلث .

(قال مالك) : والأمر المجتمع عليه عندنا والذي أدركت عليه أهل
العلم ببلدنا أن الجد أبا الأب لا يرث مع الأب دنياً شيئاً ، وهو يفرض له
مع الولد الذكر ومع ابن الأب الذكر السدس فريضة ، وهو فيما سوى ذلك ما
لم يترك المتوفي أخاً أو أختاً لأبيه يبدأ بأحد إن شركه بفريضة مسماة ،
فيعطون فرائضهم فان فضل من المال السدس فما فوقه كان له وإن لم
يفضل من المال السدس فما فوقه فرض للجد السدس فريضة .

(قال مالك) : والجد والإخوة للأب والأم إذا شركهم أحد بفريضة
مسماة يبدأ عن شركهم من أهل الفرائض ، فيعطون فرائضهم فما بقي بعد

ذلك للجد والإخوة من شيء فانه ينظر اي ذلك أفضل لحظ الجد ، اعطيه الجد الثلث مما بقي له وللإخوة أو يكون بمنزلة رجل من الإخوة فيما يحصل له ولهم ويقاسمهم بمثل حصة احدهم أو السدس من رأس المال كله ، أي ذلك كان أفضل لحظ الجد أعطية الجد وكان ما بقي بعد ذلك للإخوة للأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين ، إلا في فريضة واحدة تكون قسمتهم فيها على غير ذلك : (وتلك الفريضة) امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأختها لأبيها وأمها وجدها ، فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت للأب والأم النصف ، ثم يجمع سدس الجد ونصف الأخت فيقسم أثلاثاً للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون للجد ثلثاه وللأخت ثلثه .

(قال مالك) : وميراث الإخوة للأب مع الجد إذا لم يكن معهم إخوة لأب وأم كميراث الإخوة للأب والأم سواء ، ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم فاذا اجتمع الإخوة للأب والأم والإخوة للأب فان الإخوة للأب والأم يعادون الجد باخوتهم لأبيهم فيمنعونه بهم كثرة الميراث بعددهم ، ولا يعادونه بالإخوة للأم لانه لو لم يكن مع الجد غيرهم لم يرثوا معه شيئاً وكان المال للجد كله فما حصل للإخوة من بعد حظ الجد فانه يكون للإخوة من الأب والأم دون الإخوة للأب ، ولا يكون للإخوة للأب معهم شيء إلا أن تكون الإخوة للأب والأم امرأة واحدة ، فان كانت امرأة واحدة فانها تعاد الجد باخوتها لأبيها ما كانوا ، فما حصل لهم ولها من شيء كان لها دونهم ما بينها وبين أن تستكمل فريضتها ، وفريضتها النصف من رأس المال كله ، فان كان يحاز لها ولإخوتها لأبيها فضل عن نصف رأس المال كله فهو لإخوتها لأبيها للذكر مثل حظ الأنثيين فان لم يفضل شيء فلا شيء لهم .

قلت : وعليه الشافعي ، ومذهب أبي حنيفة ان الجد أبا الأب يسقط

الإخوة وأنه بمنزلة الأب عند عدمه إلا في ثلاث مسائل . (ثنتان) : منها اللتان فيهما للأم ثلث ما يبقى ، فان كان الجد كان للأم ثلث تمام المال . (الثالثة) : أن أم الأب تسقط بالأب ولا تسقط بالجد كذا في شرح السنة .

باب :

ميراث الجدة

١٠٩٠ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب انه قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها فقال لها أبو بكر: مالك في كتاب الله شيء وما علمت في سنة رسول الله ﷺ شيئاً فارجعي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس فقال المغيرة ابن شعبة : حضرت رسول الله ﷺ اعطاها السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة فأنفذه لها أبو بكر الصديق ، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها فقال لها : ما لك في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي قضى به إلا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً ، ولكنه ذلك السدس فان اجتمعنا فيه فهو بينكما وأيتكما خلت به فهو لها .

١٠٩١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد بن القاسم بن محمد قال : أتت الجدتان إلى أبي بكر الصديق فأراد أن يجعل السدس للتي من قبل الأم فقال له رجل من الأنصار : أما انك لتترك التي لو ماتت وهو حي كان إياها يرث فجعل أبو بكر السدس بينهما .

١٠٩٢ - (مالك) : عن عبد ربه بن سعيد ان أبا بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام كان لا يفرض إلا لجديتين .

(قال مالك) : والأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه

والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ان الجدة أم الأم لا ترث مع الأم دنيا شيئاً وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة ، وأن الجدة أم الأب لا تورث مع الأم ولا مع الأب شيئاً وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة ، فإذا اجتمعت الجدتان أم الأب وأم الأم وليس للمتوفى دونهما أب ولا أم ، قال مالك : فاني سمعت أن أم الأم إن كانت أقعدهما كان لها السدس دون أم الأب ، وإن كانت أم الأب أقعدهما أو كانتا في القعدة من المتوفى بمنزلة سواء فان السدس . بينهما نصفان .

(قال مالك) : ولا ميراث لأحد من الجدات إلا لجديتين لأنه بلغني ان رسول الله ﷺ ورث الجدة ، ثم سأل ابو بكر عن ذلك حتى أتاه الثبت عن رسول الله ﷺ أنه ورث الجدة فأنفذه لها ، ثم أتت الجدة الأخرى الى عمر بن الخطاب فقال : ما أنا بزائد في الفرائض شيئاً فان اجتمعتما فيه فهو بينهما أيتكما خلت به فهو لها :

(قال مالك) : ثم لم نعلم أحداً وارثاً غير جدتين منذ كان الإسلام الى اليوم .

قلت : وعليه اتفق أهل العلم .

باب :

ميراث العصبات

(قال مالك) : والأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا في ولاية العصبة ان الأخ للأب والأم أولى بالميراث من الأخ للأب ، والأخ أولى بالميراث من بني الأخ للأب والأم ، وبني الأخ للأب والأم أولى من بني الأخ للأب ، وبني الأخ للأب والأم أولى من بني ابن الأخ للأب والأم ، وبني الأخ للأب والأم أولى من العم أخي

الأب للأب والأم والعم أخو الأب للأب أولى من بني العم أخي الأب والأم ، وابن العم للأب أولى من عم الأب أخي أب الأب للأب والأم .

(قال مالك) : وكل شيء سئلت عن ميراث العصبه فانه على نحو هذا انسب المتوفى ، ومن تنازع في ميراثه من عصبته فان وجدت احداً منهم يلقي المتوفى إلى أب لا يلقاه احد منهم إلى أب دونه فاجعل ميراثه للذي يلقاه الى الأب الأدنى دون من يلقاه الى فوق ذلك ، فان وجدتهم كلهم يلقونه الى اب واحد يجمعهم جميعاً فانظر أقعدهم في النسب ، وإن كان ابن أب فقط فاجعل الميراث له دون الأطراف ، وأن كان ابن أب وأم وإن وجدتهم مستوين يتسبون من عدد الآباء الى عدد واحد حتى يلقوا نسب المتوفى جميعاً ، وكانوا كلهم جميعاً بني أب أو بني أب وأم فاجعل الميراث بينهم سواء ، وان كان والد بعضهم أخا والد المتوفى للأب والأم وكان من سواه منهم إنما هو أخو أبي المتوفى لأبيه فقط ، فان الميراث لبني أخي المتوفى لأبيه وأمه دون بني الأخ للأب ، وذلك ان الله تبارك وتعالى قال ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (١).

(قال مالك) : والجد أب الأب أولى من بني الأخ للأب والأم ؛ وأولى من العم أخي الأب للأب والأم بالميراث ، وابن الأخ للأب ، والأم أولى من الجد يولاء الموالى .

قلت : وعليه اهل العلم .

باب :

ميراث ذوي الأرحام غير أهل الفرائض والعصبات

١٠٩٣ - (مالك) : عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن

(١) سورة الأنفال ، الآية ٧٥ .

حزم ، عن عبد الرحمن بن حنظلة الزرقى ؛ أنه أخبره عن مولى لقريش كان قديماً يقال له ابن مرسى انه قال : كنت جالساً عند عمر بن الخطاب فلما صلى الظهر قال : يا يرفا هلمّ ذلك الكتاب لكتاب كتبه في شأن العمّة يسأل عنها ويستخير فيها فأتى به يرفا فدعا بتور أو قدح فيه ماء فمحا ذلك الكتاب فيه ثم قال : لو رضيك الله أقرّك .

١٠٩٤ - (مالك) : عن محمد بن أبي بكر بن حزم ، انه سمع اباہ كثيراً يقول : كان عمر بن الخطاب يقول : عجباً للعمّة تورث ولا ترث .

(قال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا اخلاف فيه والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ان ابن الأخ للأُم ، والجد أبا الأم ، والعم أخا الأب للأُم ، والخال ، والجدّة أم أبي الأم ، وابنة الأخ للأب والأم ، والعمّة ، والخالّة لا يرثون بأرحامهم شيئاً . قال : وانه لا ترث امرأة هي أبعد نسباً من المتوفى ممن سمي في هذا الكتاب برحمها شيئاً ، وانه لا يرث احد من النساء إلا حيث سمين ، وذلك ان الله تبارك وتعالى ذكر في كتابه ميراث الأم من ولدها ، وميراث البنات من ابيهن ، وميراث الزوجة من زوجها ، وميراث الأخوات للأب ، وميراث الأخوات للأم ؛ وورثت الجدّة بالذي جاء عن رسول الله ﷺ فيها ، والمرأة ترث من عتقت هي نفسها لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه ﴿ إخوانكم في الدين ومواليكم ﴾ .

قلت : في شرح السنة : اختلفوا في توريث ذوي الأرحام فذهب جماعة الى انه لا ميراث لهم بل يصرف مال الميت الذي لا يخلف وارثاً الى بيت مال المسلمين إرثاً لهم باخوة الإسلام وعليه الشافعي ، وذهب آخرون الى توريثهم عند عدم الورثة وعليه أبو حنيفة ، ويقدم عليهم الرد على أصحاب الفرائض سوى الزوجين ، في المنهاج : وأصل المذهب انه لا يورث ذوو الأرحام بل المال لبيت المال ، وأفتى المتأخرون إذا لم ينتظم

أمر بيت المال بالرد على أهل الفرائض غير الزوجين ما فضل على فروضهم بالنسبة فإن لم يكونوا صرف المال الى ذوي الأرحام .

باب :

لا يرث المسلم الكافر

١٠٩٥ - (مالك) : عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان بن عفان ، عن اسامة بن زيد؛ أن رسول الله ﷺ قال : « لا يرث المسلم الكافر » .

١٠٩٦ - (مالك) : عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن علي بن أبي طالب انه اخبره إنما ورث ابا طالب عقيل وطالب ولم يرثه علي ، فلذلك تركنا نصيبنا من الشعب .

١٠٩٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن محمد بن الأشعث أخبره ان عمة له يهودية أو نصرانية توفيت وان محمد بن الأشعث ذكر ذلك لعمر بن الخطاب وقال له : من يرثها ؟ فقال له عمر بن الخطاب : يرثها اهل دينها ، ثم أتى عثمان بن عفان فسأله عن ذلك فقال عثمان : أتراني نسيت ما قال لك عمر بن الخطاب ؟ يرثها اهل دينها .

١٠٩٨ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن إسماعيل بن أبي حكيم ، أن نصرانياً اعتقه عمر بن عبد العزيز ثم هلك ، قال إسماعيل : فأمرني عمر بن عبد العزيز ان اجعل ماله في بيت المال .

قلت : والعمل على هذا عند عامة ، أهل العلم ، ان الكافر لا يرث المسلم ، والمسلم لا يرث الكافر ، والكفر كله ملة واحدة يرث اليهودي من النصرانية وبالعكس .

باب :

ميراث الحميل

١٠٩٩ - (مالك) : عن الثقة عنده أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : أبى عمر بن الخطاب أن يورث أحداً من الأعاجم إلا أحداً وُلد في العرب .

(قال مالك) : وإن جاءت امرأة حامل من أرض العدو فوضعتها في العرب فهو ولدها يرثها إن ماتت وترثه إن مات ميراثها ، في كتاب الله عز وجل .

قلت : قال محمد : وبهذا نأخذ لا يورث الحميل الذي يسبى وتسبى معه امرأة فتقول : هو ولدي . أو تقول : هو أخي . أو يقول : هي أختي إلا ببينة إلا الولد والوالد ، فإنه إذا ادعى الوالد أنه ابنه وصدقه فهو ابنه ولا يحتاج في هذا الى بينة إلا أن يكون الولد عبداً فيكذبه المولى بذلك وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

باب :

ميراث من جهل تقدم موته

١١٠٠ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن وعن غير واحد من علمائهم أنه لم يتوارث من قتل يوم الجمل ، ويوم صفين ، ويوم الحرة ، ثم كان يوم قديد فلم يورث أحد منهم من صاحبه شيئاً إلا من علم أنه قتل قبل صاحبه .

قلت : وعليه عامة أهل العلم أن المتوارثين إذا عمّ موتهما بأن غرقا في ماء أو انهدم عليهما بناء أو غابا ، فجاء نعيهما ولم يدر أيهما سبق موته

فلا يورث أحدهما من الآخر ، بل ميراث كل واحد منهما لمن كان حياته يقيناً بعد موته من ورثته .

باب :

ميراث ولد الملاعة

١١٠١ - (مالك) : أنه بلغه أن عروة بن الزبير كان يقول في ولد الملاعة وولد الزنى : إذا مات ورثت أمه حقها في كتاب الله وإخوته لأمه حقوقهم ، ويرث البقية موالى أمه إن كانت مولاة ، وإن كانت عربية ورثته حقها وورث إخوته لأمه حقوقهم وكان ما بقي للمسلمين .

(قال مالك) : وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك . وعلى ذلك أدركت رأي أهل العلم ببلدنا .

قلت : وعليه الشافعي ، وقال أبو حنيفة : للأم فرضها والباقي يرد عليها وإن كان معها صاحب فرض آخر يرد الفضل عليهم على قدر سهامهم .

باب :

القاتل لا يرث

١١٠٢ - (مالك) : باسناده في قصة قتل الأب ابنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « القاتل لا يرث » .

قلت : وعليه عامة أهل العلم أن من قتل مورثه لا يرثه ، عمداً كان القتل أو خطأ إلا أن أبا حنيفة قال : قتل الصبي لا يمنع الميراث .

كتاب النكاح

باب :

ذكر العورات

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ . وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (١) .

وقال تبارك وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ

(١) سورة النور ، الآية ٣١ .

وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ، وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ، وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ .

قلت : أفهمت من هذه الآيات أنه لا يحل للرجل البالغ أن ينظر من المرأة الحرة الأجنبية الى شيء من بدننها إلا ما ظهر من مواضع زينتها وهو الوجه واليدان إلى الكوعين ، وعليه أهل العلم ، وقالوا : لا ينظر إلى وجهها وكفيها أيضاً إن خاف فتنة ، وأفهمت أيضاً أنه لا بأس للرجل أن ينظر إلى قريبة ما خلا حد التكشف ، وأما حد التكشف فلا يجوز لأن الله استثنى ثلاث أوقات فيها التكشف وإنما خصها بالذكر لأن غيرها لا يدخل فيه بعضهم على بعض كنصف الليل ووقت السحر واختلفوا في حد التكشف ففي الأنوار : إن كان محرماً بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم يحرم إلا ما بين السرة والركبة ، وفي الهداية وينظر الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والرأس والصدر والساقين والعضدين ، ولا ينظر الى ظهرها وبطنها وفخذها ، وأفهمت أيضاً استثناء المملوك وغير ذوي الإربة من الرجال والعجائز من النساء ، قال الواحدي : يعني يجوز للمرأة أن تظهر لمملوكها إذا كانا عفيفين ما تظهره لمحارمها (والإربة) الحاجة وغير أولى الإربة هم الذين لا حاجة لهم في النساء ، ولا يحملهم إربهم على أن يراودوا النساء ، وهذا قول مجاهد وعكرمة والشعبي . وقال قتادة : هو الذي يتبعك

(١) سورة النور ، الآيات ٥٨ - ٦٠ .

ليصيب من طعامك ولا همة له في النساء . وقال مقاتل : يعني الشيخ الهرم والعين والمحبوب ونحوهم . وقال الحسن : هم قوم طبعوا على التخنيث فكان الرجل يتبع الرجل يخدمه لطعامه ولا يستطيع غشيان النساء ولا يشتهيهن . وفي الأنوار : لا يحرم نظر العبد الى سيده وإن كان ممسوحاً لم يحرم إلا ما بين السرة والركبة ، والمحبوب والخصي والعين والمخنث والشيخ الهرم كالفحل والعجوز كالشابة ، وفي الهداية : ولا يجوز للمملوك أن ينظر من سيده إلا إلى ما يجوز للأجنبي النظر إليه منها ، والخصي كالفحل ، وكذلك المحبوب والمخنث وإذا كانت عجوزاً لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومسّ يدها وكذا إذا كان شيخاً يأمن على نفسه وعليها .

باب :

لا تحل خطبة المعتدة من وفاة إلا تعريضاً

قال الله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِيمَ اللَّهِ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرْنَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ (١) .

١١٠٣ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، أنه كان يقول في قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ أن يقول الرجل للمرأة وهي في عدتها من وفاة زوجها أنك عليّ لكريمة وإني فيك لراغب ، وأن الله لسائق إليك خيراً ورزقاً .

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٥ .

قلت : (السر) النكاح وهو قول أهل العلم ، في الهداية : ولا ينبغي أن يخطب المعتدة ولا بأس بالتعريض في الخطبة . وفي المنهاج : تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة لا تصريح لمعتدة ، ولا تعريض لرجعية ويحل تعريض في عدة وفاة ، وكذا البائن في الأظهر .

باب :

لا يخطب على خطبة أخيه

١١٠٤ - (مالك) : عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا يَخْطُبُ أحدكم على خِطْبَةِ أخيه » .

١١٠٥ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال « لا يخطب أحدكم على خِطْبَةِ أخيه » .

قلت : وهو قول أهل العلم ، قال محمد : وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا ، وفي المنهاج : ويحرم خطبته على خطبته من صرح بإجابة إلا بإذنه أو بتركه ، فإن لم يجب ولم يرد لم يحرم في الأظهر .

باب :

لا نكاح إلا بولي

١١٠٦ - (مالك) : أنه بلغه عن سعيد بن المسيب ، أنه قال : قال عمر بن الخطاب : لا تُنْكَح المرأة إلا بإذن وليها أو ذوي الرأي من أهلها أو السلطان .

قلت : قال الشافعي : لا ينقذ نكاح امرأة إلا بعبارة الولي القريب ،

فإن لم يكن فعبارة الولي البعيد ، فإن لم يكن فعبارة السلطان ، فإن زوّجت نفسها أو غيرها بإذن الولي أو بغير إذنه بطل ولم يتوقف ، وتأويل قوله : لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها لا يزوّجها إلا وكيل الولي ، ويفهم تزويجها بنفسه بالأولى وقوله : أو ذوي الرأي من أهلها ، يعني الولي البعيد ، وقال أبو حنيفة : ينعقد نكاح المرأة الحرة العاقلة البالغة برضاها وإن لم يعقد عليها ولي بكرّاً كانت أو ثيباً ، وتأويل الحديث أنه يكره لها ذلك خشية أن تقصر في رعاية الكفاءة وغيرها أو تنسب إلى الوقاحة ، أو تأويله أن للولي حق الاعتراض في غير الكفاءة ، فمعنى قوله : لا تنكح ، أي لا يستقل نكاحها إلا بإذنه لأن له حق الاعتراض في غير الكفاءة ، وقال محمد : ينعقد موقوفاً على إذنه .

باب :

لا ينعقد نكاح الثيب إلا بإذنها ويستحب

للأب استئذان البكر من غير وجوب

١١٠٧ - (مالك) : عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها » .

١١٠٨ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية الأنصاري عن خنساء بنت خدام ، أن أباها زوّجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله ﷺ فرد نكاحه .

١١٠٩ - (مالك) : أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ، وسليمان بن يسار كانوا يقولون في البكر : يزوّجها أبوها بغير إذنها إن ذلك لازم لها .

١١١٠ - (مالك) : أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانا ينكحان بناتهما الأبيكار ولا يستأمرانهن .

قلت : عليه الشافعي أن للأب تزويج البكر صغيرة كانت أو كبيرة بغير إذنها ، ويستحب استئذانها وليس له تزويج ثيب إلا بإذنها ، فإن كان صغيرة لم تزوج حتى تبلغ ، والجد كالأب عند عدمه ، ويكفي في البكر البالغة سكوتها . وعند أبي حنيفة لا يجوز للولي إجبار البكر البالغة على النكاح ، وإذا استأذنها فسكتت أو ضحكت فهو إذن ولو استأذن الثيب فلا بد من رضاها بالقول ، وتأويل الحديث عنده : أن الثيب أحق بنفسها أنه لا بد من رضاها بالقول ، وأن البكر تستأذن وجوباً إن كانت بالغة وإنما اشترط البلوغ ، لأن الصغيرة لا رأي لها فلا معنى لاستئذانها ، وأن خنساء كانت بالغة فرد نكاحها لبلوغها ، واستدل لأبي حنيفة بما روي عن عكرمة . أن جارية بكرة أتت النبي ﷺ فذكرت أن أباهاً زوّجها وهي كارهة ، فخيرها النبي ﷺ وأجيب من قبل الشافعي أن هذا لحديث مرسل لا تقوم به الحجة ، ورواه بعضهم عن عكرمة عن ابن عباس متصلاً ولا يصح .

(أقول) : على تقدير صحته فهو عند الشافعي محمول على ما إذا كانت بينها وبينه عداوة ، أو كان غير كفء ، وفي الأنوار : إذا كان بينهما عداوة ظاهرة أو الزوج غير كفء فلا إجبار .

باب :

لا يحل نكاح السر

١١١١ - (مالك) : عن أبي الزبير المكي ، أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة ، فقال : هذا نكاح السر ، ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجمت .

قلت : في شرح السنة أكثر أهل العلم على أن النكاح لا ينعقد إلا ببينة ، ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضوراً حالة العقد ، واختلفوا في صفة الشهود ، قال الشافعي : لا ينعقد إلا بمشهد رجلين عدلين . وقال أبو حنيفة : ينعقد برجل وامرأتين وبفاسقين .

باب :

لا يحل نكاح الشغار

١١١٢ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار ، والشغار أن يزوج الرجل ابنته للرجل على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق .

قلت : اتفق أهل العلم على أن نكاح الشغار لا يجوز ، إلا أنهم اختلفوا في صحة العقد . قال الشافعي : هذا النكاح باطل كنكاح المتعة . وقال أبو حنيفة : جائز ولكل واحد منهما مهر مثلها .

باب :

لا يحل نكاح المتعة

١١١٣ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما ، عن علي بن أبي طالب ، أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسية .

١١١٤ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ، أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب فقالت : إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه ، فخرج عمر بن الخطاب فرعاً يجر رداءه فقال : هذه المتعة لو كنت تقدمت فيها لرجمت .

قلت : في شرح السنة : اتفق العلماء على تحريم المتعة وهو كالإجماع بين المسلمين ، وكان مباحاً في أول الإسلام ثم نسخ .

باب :

الكفاءة

قال الله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾ (١)
وقال تعالى : ﴿ أَهُمْ يَفْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ (٢) .

قلت : هذه الآيات تدل على تفاوت مراتب الناس ، وأن ذلك أمر ثابت فيهم ، ولم يرده الله تعالى فكان تقريراً ، ثم اختلفوا في تحديد المعاني التي يقع بها التفاوت ، فذهب أكثرهم إلى أنها أربعة : الدين والحرية والنسب والصناعة ، والمراد من الدين الإسلام والعدالة . واعتبر الشافعي السلامة من العيوب المثبتة للخيار أيضاً ، ومعنى اعتبار الكفاءة عند أبي حنيفة أن المرأة إذا زوّجت نفسها من غير الكفاء فللأولياء أن يفرقوا بينهما . وعند الشافعي : أن أحد الأولياء المستوين إذا زوّجها برضاءها من غير كفاء لم يصح وفي قول يصح ، ولهم الفسخ ، أو زوج الأب بكرة صغيرة أو بالغة بغير رضاها وفيه القولان أيضاً .

باب :

المحرمات

قال الله تعالى ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ

(١) سورة السجدة ، الآية ١٨ .

(٢) سورة الزخرف ، الآية ٣٢ .

سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا . حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنْ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١﴾ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُجِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢﴾

١١١٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، أنه قال : سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة ثم فارقها قبل ان يصيبها هل تحل له أمها؟ فقال زيد بن ثابت : لا ، الأم مبهمة ليس فيها شرط وإنما الشرط في الربائب .

١١١٦ - (مالك) : عن غير واحد ان عبد الله بن مسعود استفتني رهو بالكوفة عن نكاح الأم بعد الإبنة إذا لم تكن الإبنة مسّت فأرخص في ذلك . ثم أن ابن مسعود قدم المدينة فسأل عن ذلك ، فأخبر انه ليس كما قال ، وإنما الشرط في الربائب ، فرجع ابن مسعود الى الكوفة فلم يصل إلى منزله حتى أتى الرجل الذي أفاته بذلك ، فأمره أن يفارق امرأته .

١١١٧ - (مالك) : عن ابي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا » .

(١) سورة النساء ، الآيتين ٢٢ - ٢٣

(٢) سورة النساء ، الآية ٢٤ .

١١١٨ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ،
انه كان يقول : ينهى أن ينكح المرأة على عمتها او على خالتها ، وان يوطأ
الرجل وليدة وفي بطنها جنين لغيره .

١١١٩ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، انه
قال : المحصنات من النساء هن أولات الأزواج ، ويرجع ذلك إلى ان الله
حرم الزنى .

قلت : اتفقت الأمة على انه يحرم على الرجل أصوله وفصوله ،
وفصوله اول أصوله ، وأول فصل من كل أصل بعده ؛ فالأصول هي
الأمهات والجداات وإن علون ، والفصول هي البنات وبنات الأولاد وإن
سفلن ، وفصول أول الأصول هي الأخوات وبنات الإخوة والأخوات وإن
سفلن ، وأول فصل من كل أصل بعده هي العمات والخالات وإن علت
درجتهن ، وعلى أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب من أم أو أخت
وغيرهما ، وعلى أن كل من عقد النكاح على امرأة تحرم المنكوحة على
آباء الناكح وإن علوا وعلى أبنائه وأبناء أولاده من النسب والرضاع جميعاً
وإن سفلوا تحريماً مؤبداً بمجرد العقد ، وتحرم على الناكح أمهات
المنكوحة وجداتها من النسب والرضاع جميعاً تحريماً مؤبداً بمجرد
العقد ، فان دخل بالمنكوحة حرمت عليه بناتها وبنات اولادها من النسب
والرضاع جميعاً ، وإن فارقتها قبل ان يدخل بها جاز له نكاح بناتها ، وعلى
أنه يحرم عليه ان يجمع بين الأختين ، وبين العمّة وبنّت أخيها ، وبين
الخالة وبنّت أختها من النسب والرضاع جميعاً ، وجملته ان كل امرأتين من
أهل النسب لو قدرت إحداهما ذكراً حرمت الأخرى عليه ، فالجمع بينهما
حرام ، ولا بأس بالجمع بين المرأة وزوجة ابيها أو زوجة ابنها ، لانه لا
نسب بينهما ، قوله تعالى : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ يعني به ذوات
الأزواج ، قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ظاهرة أن علة قطع النكاح

هو السبي ، وعليه الشافعي . وقال ابو حنيفة : علته تباين الدارين ، قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ بدل من « ما وراء ذلكم » ، والمعنى أحل لكم نكاح ما وراء ذلك ، وهو ابتغاء حل فروج النساء بالأموال ظاهرة أن النكاح لا يخلو من المهر سواء كان قليلاً أو كثيراً ، وعليه الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا يكون المهر أقل^(١) من عشرة دراهم قوله : ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ احتراز عن النكاح المؤقت ، والمتعة فيما أرى والله أعلم ، لأن حاجة الفرج لا تنقطع بالجماع مرة او مرتين ؛ إنما هي بمنزلة الجوع والعطش ، فأحصان الفرج لا يكون إلا بدوام الملك ظاهراً قوله : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ ﴾ معناه ان الزوجة التي دخل بها يجب لها تمام المهر قوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ ﴾ الخ معناه انهما ، إذا تراضيا على حط بعض المهر أو إلحاق زيادة به جاز .

باب :

نكاح الأمة

قال الله تعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَيْمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٢) .

(١) قوله لا يكون المهر الخ وتحريره على اصلهم مشكل لان ابتغاء الفروج بالمال مفهوم صادق على بذل القليل والكثير واخراج القليل منه نسخ ولا ينسخه الا القرآن أو الحديث المشهور ولا يوجد في ذلك قران ولا خبر احاد وفضلاً عن المشهور هذا التعليق وجدناه في هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن منسوباً الى الإمام ولي الله الدهلوي كتبه عبيد الله السندي الديوبندي .

(٢) سورة النساء ، الآية ٢٥ .

١١٢٠ - (مالك) : انه بلغه ان عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر سثلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة ، فأراد أن ينكح عليها أمة فكرها ان يجمع بينهما .

١١٢١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، أنه كان يقول : لا تنكح الأمة على الحرة إلا ان تشاء الحرة ، فان طاعت الحرة فلها الثلثان من القسم .

(قال مالك) : ولا ينبغي لحر أن يتزوج أمة وهو يجد طَولاً لحره ، ولا يتزوج أمة إذا لم يجد طَولاً لحره ، إلا أن يخشى العنت ، وذلك لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه ﴿ ومن لم يستطع منكم طَولاً ﴾ الآية . قال مالك : والعنت الزنى .

(قال مالك) : لا يحل نكاح أمة يهودية ولا نصرانية لان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ﴿ والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم ﴾ فهن الحرائر من اليهوديات والنصرانيات وقال الله تبارك وتعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طَولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ من فتياتكم المؤمنات ﴾ . فهن الإماء المؤمنات ، فانما أحل الله فيما نرى نكاح الإماء المؤمنات ولم يحل نكاح إماء أهل الكتاب اليهودية والنصرانية والأمة اليهودية والنصرانية تحل لسيدها بملك اليمين ولا يحل وطء مجوسية بملك اليمين .

قلت : عند الشافعي : لا ينكح الحر أمة الغير ، إلا بشروط ، أن لا تكون تحته حرة أو أمة ، وأن لا يقدر على نكاح حرة تصلح للاستمتاع ، وأن يخاف العنت اي الوقوع في الزنى لغلبة شهوته وقلة تقواه ، وأن تكون الأمة مسلمة ، وأن تحتل الوطء ، وأن يكون النكاح باذن مولاه أي يكون هو العاقد أو وكيله ، وقال أبو حنيفة : للحر نكاح الأمة ولو مع طَول حرة

إلا أن يكون تحته حرة ، وقال سعيد بن المسيب : لا ينكح الحر أمة غيره إذا كان تحته حرة إلا باذنها ولم يتابع على ذلك .

باب :

لا يحل النكاح بين المسلمين والمشركون ويحل نكاح الكتابية الحرة دون الأمة

قال الله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَبَيَّنَّ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ ^(١) وقال تعالى ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ^(٢) .

قلت : وعليه أهل العلم أن نكاح المشركة والمجوسية لا يجوز ، ونكاح الكتابية جائز . وشرط الشافعي أن تكون من قوم يعلم تهودهم قبل تحريف التوراة وبعثة عيسى عليه السلام ، أو تنصّرتهم قبل تحريف الإنجيل وبعثة محمد ﷺ ، والداخلون في اليهودية والنصرانية بعد التحريف وقبل النسخ إن تمسكوا بالحق وتجنبوا المحرمات حلت مناكتهم وذبيحتهم وإلا فلا ، قوله تعالى ﴿وَلَا تُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ احتراز عن نكاح السر فيما أرى

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢١ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٥ .

والله اعلم ، فان الفارق بين النكاح واتخاذ الأخذان المشعر بالسر والكتمان ليس إلا الشهود والإعلان .

باب :

نكاح المشرک إذا أسلمت زوجته قبله

١١٢٢ - (مالك) : عن ابن شهاب أنه بلغه أن نساءً كنَّ في عهد رسول الله ﷺ يسلمن بأرضهن وهن غير مهاجرات وازواجهن حين أسلمن كفار ؛ منهن بنت الوليد بن المغيرة ، وكانت تحت صفوان بن أمية فأسلمت يوم الفتح وهرب زوجها صفوان بن أمية من الإسلام ، فبعث اليه رسول الله ﷺ ابن عمه وهب بن عمير برداء رسول الله ﷺ أماناً لصفوان بن أمية ، ودعاه رسول الله ﷺ إلى الإسلام ، وأن يقدم عليه فان رضي أمراً قبله وإلا سيره شهرين ، فلما قدم صفوان بن أمية على رسول الله ﷺ بردائه نادى على رؤوس الناس فقال : يا محمد إن هذا وهب بن عمير جاءني بردائك ، وزعم أنك دعوتني إلى القدوم عليك ، فان رضيت أمراً قبلته وإلا سيرتني شهرين . فقال رسول الله ﷺ : « انزل أبا وهب » فقال : لا ، والله لا أنزل حتى تبين لي . فقال له رسول الله ﷺ : « بل لك تسير أربعة اشهر » فخرج رسول الله ﷺ قبل هوازن بحنين ، فأرسل الى صفوان بن أمية يستعيـره أداة وسلاحاً عنده ، فقال صفوان أطوعاً أم كرهاً ؟ فقال : بل طوعاً ، فأعاره الأداة والسلاح التي عنده ثم خرج مع رسول الله ﷺ وهو كافر ، فشهد حينئذ والطائف ، وهو كافر وامرأته مسلمة ، ولم يفرق رسول الله ﷺ بينه وبين امرأته حتى أسلم صفوان ، واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح .

١١٢٣ - (مالك) : عن ابن شهاب انه قال : كان بين إسلام صفوان وبين إسلام امرأته نحواً من شهر .

(قال مالك) : قال ابن شهاب . ولم يبلغنا ان امرأة هاجرت الى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم بدار الكفر ، إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها ، إلا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل ان تنقضي عدتها .

(مالك) : عن ابن شهاب ان أم حكيم بنت الحارث بن هشام وكانت تحت عكرمة بن أبي جهل فأسلمت يوم الفتح ، وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الإسلام حتى قدم اليمن ، فارتحلت أم حكيم حتى قدمت عليه باليمن فدعته ، إلى الإسلام فأسلم ، وقدم على رسول الله ﷺ عام الفتح فلما رآه رسول الله ﷺ وثب عليه فرحاً وما عليه رداء حتى بايعه فثبتنا على نكاحهما ذلك .

قلت : اتفقوا على أنه إذا أسلم الزوجان المشركان معاً دام النكاح بينهما ، وكذلك إذا أسلم الزوج وتخلفت المرأة وهي كتابية دام النكاح بينهما ، فأما إذا كانت مشركة او مجوسية أو أسلمت المرأة وتخلف الزوج على أي دين كان ، فاختلف أهل العلم فيه فذهب الشافعي الى انه إن كان ذلك قبل الدخول بها تنتجز الفرقة بينهما بنفس الإسلام وإن كان بعد الدخول بها يتوقف على انقضاء العدة ، فان أسلم المتخلف منهما قبل انقضاء عدة المرأة فهما على نكاحهما وإن لم يسلم بان أن الفرقة وقعت باختلاف الدين . وذهب ابو حنيفة الى انه إذا كانا في دار الإسلام فأسلم احدهما ، لا تقع الفرقة بينهما حتى يلتحق الكافر بدار الكفر او يعرض عليه الإسلام فيأتي وإن كانا في دار الحرب فحتى يلتحق المسلم بدار الإسلام او يمضي بالمرأة ثلاثة أقراء ، ولا فرق في مذهبه بين ما بعد الدخول وقبله ، وعنده اختلاف الدار يوجب الفرقة بين الزوجين ، حتى لو دخل احد الزوجين دار الإسلام وعقد الذمة والآخر في دار الحرب وقع الفرقة بينهما .

باب : نكاح الزانية

قال الله تعالى : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١).

قلت : في الكافي في مذهب أحمد : الزانية يحرم نكاحها كالمعتدة ، وأما غير أحمد فقولهم : جواز نكاح الفاجرة وإن كان الاختيار غير ذلك لما روى الشافعي ، من أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن لي امرأة لا ترد يد لأمس . فقال النبي ﷺ : « طَلَّقْهَا » فقال : إني أحبها . فقال : « فامسكها إذا » .

(قوله) : لا ترد يد لامس ، معناه أنها مطاوعة لمن ارادها لا ترد يده ، واختلفوا في ترتيب هذه الآية على الحديث . قال الواحدي عن أبي عبيد : مذهب مجاهد ان التحريم لم يكن إلا على جماعة خاصة من فقراء المهاجرين أرادوا نكاح البغايا لينفقن عليهم ، ومذهب سعيد أن التحريم كان عاماً ثم نسخته الرخصة ، وأورد أبو عبيد على هذا الحديث أنه خلاف الكتاب والسنة المشهورة ، لأن الله تعالى إنما أذن في نكاح المحصنات خاصة ثم أنزل في القاذف آية اللعان ، وسن رسول الله ﷺ التفريق بينهما فلا يجتمعان أبداً ، فكيف يأمر بالإقامة على عاهرة لا تمتنع ممن أرادها ؟ والحديث مرسل ، فان ثبت فتأويله ان الرجل وصف امرأته بالخرق وضعف الرأي وتضييع ماله ، لا تمتنع من طالب ولا تحفظه من سارق ، وهذا أشبه بالنبي ﷺ وأخرى بحديثه ، ثم أقول في الاستدلال بحديث « لا ترد يد لامس » نظر من وجهين :

أحدهما : أن هذا ليس رامياً لها بالزنى البتة بل رمياً بقلّة الاحتياط في أمر

(١) سورة النور ، الآية ٣ .

الملامسة ، فيحتمل حينئذ أن لا تتورع من اللمس المحرم ، وتتورع من حقيقة الزنى المفضي الى الحد والمقتضى للحبل الموجب للفضيحة الشديدة ، وكم من امرأة لا تتورع من النظر واللمس المحرمين ، وتتورع من موجب الحد ، وسبب الحبل خوفاً من الفضيحة ، فلما لم يصرح بالزنى لم يوجب النبي ﷺ عليه الفراق .

ثانيهما : أن حالة الإبتداء يفارق حالة البقاء في كثير من المسائل ، كالمحرم لا يبتدىء بالنكاح في حال إحرامه ولا يضره البقاء ، فإذا جوزه النبي ﷺ إمساكها في حالة بقاء النكاح من أين لكم انه يجوز ابتداء نكاح الزانية ؟

ثم أقول : والظاهر عندي أن مبني اختلافهم هذا اختلافهم في مرجع (ذلك) في قوله : ﴿ وَحَرَّمَ ذَلِكَ ﴾ فقال أحمد : مرجعه نكاح الزانية والمشرقة . وقال غيره : مرجعه الزنى والشرك ، والمراد على هذا أن العادة قاضية بأن الزانية لا يرغب فيها إلا زانٍ أو مشرك ، والزنى والشرك حرام على المؤمنين ، فنكاحها لا يليق بحال المؤمنين ، ولا يقولون ان الحديث ناسخ بل يقولون انه مبين لتأويل الآية ، ومع ذلك فلا يخلو عن بعد .

باب :

لا يحل أن يجمع في النكاح فوق أربع

قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ (١) .

(١) سورة النساء ، الآية ٣ .

١١٢٤ - (مالك) : أنه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول :
ينكح العبد أربع نسوة .

(قال مالك) : وهذا أحسن ما سمعت في ذلك .

قلت : اتفقت الأمة على أن الحر يجوز له أن ينكح أربع حرائر ، ولا يجوز أن ينكح أكثر من أربع ، قال الشافعي : انتهى الله تعالى بالحرائر إلى أربع تحريماً لأن يجمع أحد غير النبي ﷺ بين أكثر من أربع ، وأما العبد فأكثر الأمة على أنه لا ينكح أكثر من امرأتين ، وفي الآية ما يدل على أنها في الأحرار ، وهو قوله تعالى : ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وملك اليمين لا يكون إلا للأحرار وأثر ربيعة عارضه الشافعي بأثر عمر بن الخطاب ، ينكح العبد امرأتين وبعضهم ذكر إجماع الصحابة في زمان عمر على ذلك

باب :

من أسلم وتحتة أكثر من أربع يختار أربعاً واندفع سائرهن

١١٢٥ - (مالك) : عن ابن شهاب أنه قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجل من ثقيف أسلم وعنده عشر نسوة : حين أسلم الثقيفي أمسك منهن أربعاً وفارق سائرهن .

قلت : عليه الشافعي ، وإليه رجع محمد بن الحسن حين ناظر الشافعي فيها ، وقال أبو حنيفة :. إن نكحهن معاً فليس له إمساك واحدة متهن ، وإن نكحهن متفرقات يمسك أربعاً من الأوليات ويفارق الأخريات ، وهذا الاختلاف بعينه جاز في الأختين .

باب :

يجوز الجمع بين أربع ومعتدة طلاق بائن

١١٢٦ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن القاسم بن

محمد وعروة بن الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عنده أربع نسوة فيطلق إحداهن البتة أنه يتزوج إن شاء ولا ينتظر أن تنقضي عدتها .

١١٢٧ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير أفتيا الوليد بن عبد الملك بن مروان عام قدم المدينة بذلك ، غير أن القاسم بن محمد قال له : طلقها في مجالس شتى .

قلت : عليه الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز ما لم تنقض عدتها .

باب :

لا يحل نكاح المعتدة

قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ﴾ (١) .

قلت : اتفقت الأمة على تحريم نكاح المعتدة .

باب :

الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة

١١٢٨ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أن عائشة أم المؤمنين أخبرتها أن رسول الله ﷺ كان عندها ، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة ، قالت عائشة : فقلت : يا رسول الله ، هذا صوت رجل يستأذن في بيتك ، فقال رسول الله ﷺ :

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٥ .

« أراه فلاناً » لعم لحفصة من الرضاعة ، قالت عائشة : يا رسول الله ، لو كان فلان حياً لعم لها من الرضاعة دخل علي ، فقال رسول الله ﷺ : « نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة » .

١١٢٩ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته ان أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمها من الرضاعة ، بعد ما نزل الحجاب ، قالت : فأبيت أن أذن له علي ، فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعت « فأمرني أن أذن له علي » .

١١٣٠ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار ، وعن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين ، أن رسول الله ﷺ قال : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة » .

قلت : اتفقوا على أن حرمة الرضاع كحرمة النسب في المناكح ، فإذا أرضعت المرأة رضيعاً يحرم على الرضيع ، وعلى أولاده من أقارب المرضعة كل من يحرم على ولدها من النسب ، ولا تحرم المرضعة على أبي الرضيع ولا على أخيه ، ولا تحرم عليك أم أختك إذا لم تكن أمك ولا زوجة أبيك ، ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب ، ليس لك أم أخت إلا وهي أم لك أو زوجة لأبيك ، وكذلك لا تحرم عليك أم نافتك إذا لم تكن ابنتك أو زوجة ابنك ولا جدة ولدك ، إذا لم تكن أمك أو أم زوجتك ، ولا أخت ولدك إذا لم تكن ابنتك أو ربيبك .

باب :

حرمة الرضاع تكون بالرجال كما تكون بالنساء

١١٣١ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ، أنها قالت : جاء عمي من الرضاعة يستأذن علي فأبيت أن أذن

له علي ، حتى أسأل رسول الله ﷺ قالت : فجاء رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك فقال : « انه عمك فأذنني له » . قالت : فقلت ، يا رسول الله ، إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل ، فقال : « إنه عمك فليُليجْ عليك » . قالت عائشة : وذلك بعد ما ضرب علينا الحجاب . وقالت عائشة : يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة .

١١٣٢ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد ، أن عبد الله بن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان فأرضعت إحداها غلاماً ، وأرضعت الأخرى جارية فقليل له : هل يتزوّج الغلام الجارية ؟ فقال : لا ، اللقاح واحد .

١١٣٣ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، أنه أخبره أن عائشة زوج النبي ﷺ كان يدخل عليها من أرضعته أخواتها وبنات أخيها ، ولا يدخل عليها من أرضعته نساء إخوتها .

قلت : هو قول أكثر أهل العلم ، قوله : اللقاح واحد ، قيل : اللقاح اسم ماء الفحل أراد أن ماء الفحل الذي حملتا منه واحد ، واللبن الذي أرضعتا به كان أصله ماء الفحل ، ويحتمل أن يكون اللقاح بمعنى الإلقاح ، يقال : ألقح الفحل الناقة إلقاحاً ولقاحاً كما يقال : أعطى إعطاء وعطاء ، والأصل فيه الإبل ، ثم يستعار للنساء . أقول : كأن عائشة رضي الله عنها إنما لم تأذن أن يدخل عليها من أرضعته نساء إخوتها تشفياً من خاطر عرضها في ذلك ، من حيث ان ماء الفحل سبب للحبل ، والحبل سبب اللبن ، واللبن يصير جزءاً للبدن ، فهو سبب بعيد جداً لا من جهة حكم الشرع ، كيف وقد سألت رسول الله ﷺ عن ذلك فأفتاها بالإذن ، وذلك كما أمرت سودة أن لا تأذن لابن زمعة من وليدته حين اعترضت شبهة في نسبه ، ويستفاد من هذا الأثر أن دخول عم الرضاعة مثلاً على المرأة جائز غير لازم ، فلو لم تأذن لا بأس بذلك .

باب :

رضاعة الكبير لا تحرم

١١٣٤ - (مالك) : عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبير ، فقال : أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة ، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ ، وكان قد شهد بدرًا كان قد تبنى سالمًا الذي كان يقال له سالم مولى أبي حذيفة ، كما تبنى رسول الله ﷺ زيد بن حارثة ، وأنكح أبو حذيفة سالمًا ، وهو يرى أنه ابنه أنكحه ابنة أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة ، وهي يومئذ من المهاجرات الأول ، وهي يومئذ من أفضل أيامي قريش ، فلما أنزل الله تبارك وتعالى في كتابه في زيد بن حارثة ما أنزل فقال : ﴿ اذْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴾ ^(١) رد كل واحد تبنى من أولئك إلى أبيه ، فإن لم يعلم أبوه رد إلى مولاه ، فجاءت سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، كنا نرى سالمًا ولدًا وكان يدخل علي وأنا فُضِّل وليس لنا إلا بيت واحد ، فماذا ترى في شأنه ؟ فقال لها رسول الله ﷺ فيما بلغنا : « أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ » فيحرم بلبنها ، وكانت تراه ابنًا من الرضاعة فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال ، فكانت تأمر أختها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وبنات أخيها أن يرضعن لها من أحببت أن يدخل عليها من الرجال ، وأبى سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس وقلن : لا ، والله ما نرى الذي أمر به رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل إلا رخصة من رسول الله ﷺ في رضاعة سالم وحده ، والله لا يدخل علينا بهذه الرضاعة أحد من الناس فعلى هذا كان أزواج النبي ﷺ في رضاعة الكبير .

(١) سورة الأحزاب ، الآية ٥ .

١١٣٥ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار أنه قال : جاء رجل إلى عبد الله بن عمر وأنا معه عند دار القضاء يسأله عن رضاعة الكيسر ، فقال عبد الله بن عمر ، جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال : إنه كانت لي وليدة وكنت أطؤها فعمدت امرأتي إليها فأرضعتها فدخلت عليها ، فقالت : دونك فقد والله أرضعتها ، فقال عمر : أوجعها وأت جاريتك فإنما الرضاعة رضاعة الصغير .

١١٣٦ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن رجلاً سأل أبا موسى الأشعري فقال : إني مصصت عن امرأتي من ثديها لبناً فذهب في بطني ، فقال أبو موسى الأشعري : لا أراها إلا قد حرمت عليك . فقال عبد الله بن مسعود : انظر ما تفتي به الرجل ، فقال أبو موسى : فما تقول أنت ؟ فقال عبد الله بن مسعود : لا رضاعة إلا ما كان في الحولين . فقال أبو موسى : لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الخبر بين أظهركم .

١١٣٧ - (مالك) : عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا رضاعة إلا لمن أرضع في الصغر ، ولا رضاعة لكبير .

١١٣٨ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : لا رضاعة إلا ما كان في المهد ، وإلا ما انبت اللحم والدم .

قلت : قوله : وأنا فُضِّل : أي مَبْذَلَة في ثياب مهتتي ، وعلى هذا أهل العلم .

باب :

حد الرضاع

قال الله تعالى : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ

أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴿١﴾ .

١١٣٩ - (مالك) : بإسناده (٢) أن عبد الله بن مسعود قال : لا رضاعة إلا ما كان في الحولين .

قلت : قال الشافعي : إن الحولين تمام مدة الرضاعة فإذا انقضت انقطع حكم الرضاعة ، وقال أبو حنيفة : مدة الرضاع ثلاثون شهراً لقوله عز وجل : ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (٣) وهو عند الأكثرين لأقل مدة الحمل وأكثره مدة الرضاع .

باب :

هل تحرم مصة ومصتان أو لا تحرم إلا خمس رضعات أو عشر رضعات ؟

١١٤٠ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات تحرم من ، ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ في القرآن .

١١٤١ - (مالك) : عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة أم المؤمنين أرسلت به ، وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم بنت أبي بكر فقالت : أرضعنيه عشر رضعات حتى يدخل علي . قال سالم : فأرضعتني أم كلثوم ثلاث رضعات ، ثم مرضت فلم ترضعني غير ثلاث رضعات ، فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تتم لي عشر رضعات .

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٣ .

(٢) في الباب السابق .

(٣) سورة الأحقاف ، الآية ١٥ .

١١٤٢ - (مالك) : عن نافع أن صفية بنت أبي عبيد أخبرته أن حفصة أم المؤمنين ، أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر بن الخطاب ، ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت ، وكان يدخل عليها .

١١٤٣ - (مالك) : عن ثور بن زيد الديلي عن عبد الله بن عباس ، أنه كان يقول : ما كان في الحولين وإن كانت مصة واحدة فهي تحرم .

١١٤٤ - (مالك) : عن إبراهيم بن عقبة أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال سعيد : كل ما كان في الحولين وإن كانت قطرة واحدة فهو يحرم ، وما كان بعد الحولين فإنما هو طعام يأكله قال إبراهيم بن عقبة : ثم سألت عروة بن الزبير فقال مثل ما قال سعيد بن المسيب .

١١٤٥ - (مالك) : عن ابن شهاب أنه كان يقول : الرضاعة قليلها وكثيرها تحرم ، والرضاعة من قبل الرجال تحرم .

قلت : ذهب الشافعي إلى أنه لا يثبت حكم الرضاع بأقل من خمس رضعات متفرقات ، وذهب أكثر الفقهاء منهم مالك وأبو حنيفة إلى أن قليل الرضاع وكثيره محرم ، وقال بعضهم : لا يحرم أقل من ثلاث رضعات لقوله ﷺ : « لا تحرم المصّة ولا المصتان » . ويحكي عن بعضهم أن التحريم لا يقع بأقل من عشر رضعات ، وهو قول شاذ ، والظاهر أن عائشة وحفصة إنما كانتا تذهبان إلى عشر رضعات تورعاً وتشفيّاً للخاطر لا من جهة حكم الشرع ، كما ذكرنا في لبن الفحل ، قال البغوي قول عائشة ، فتوفي رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ في القرآن أرادت به قرب عهد النسخ من وفاة رسول الله ﷺ ، حتى كان بعض من لم يبلغه النسخ يقرأ على الرسم الأول ، لأن النسخ لا يتصور بعد رسول الله ﷺ ويجوز بقاء الحكم

مع نسخ التلاوة ، كالرجم في الزنى باق مع ارتفاع التلاوة في القرآن ، أو أن الحكم يثبت بأخبار الآحاد ، ويجب العمل به والقرآن لا يثبت بأخبار الآحاد فلم يجز كتابته بين الدفتين .

باب :

نكاح المحرم باطل

١١٤٦ - (مالك) : بإسناده^(١) أن رسول الله ﷺ قال : « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » .

١١٤٧ - (مالك) : عن داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المري ، أخبره أن أباه طريفاً تزوج امرأة وهو محرم ، فرد عمر بن الخطاب نكاحه .

قلت : عليه الشافعي في الأنوار : من شروط الزوج أن يكون حلالاً فلو كان محرماً بطل النكاح . وقال أبو حنيفة : نكاح المحرم صحيح .

باب :

يصلح مهراً ما يصلح ثمناً

١١٤٨ - (مالك) : عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي ، أن رسول الله ﷺ جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله إني قد وهبت نفسي لك ، فقامت قياماً طويلاً ، فقام رجل فقال : يا رسول الله ، زوجنيها إن لم تكن لك بها حاجة . فقال رسول الله ﷺ : « هل عندك من شيء تُصدِّقُها إياه ؟ » فقال : ما عندي إلا إزار ي هذا . فقال رسول الله ﷺ : « إن أعطيتها إياه جلست

(١) في باب المحرم لا ينكح ولا ينكح - ج ١ .

لا إزار لك فالتمس شيئاً» فقال : ما أجد شيئاً قال : «فالتمس ولو خاتماً من حديد» فالتمس فلم يجد شيئاً . فقال له رسول الله ﷺ : «هل معك من القرآن شيء؟» قال : نعم ، سورة كذا ، وسورة كذا ، لسور سماها ، فقال رسول الله ﷺ : «قد أنكحتكها بما معك من القرآن» .

قلت : في هذا الحديث دلالة على أن الصَّدَاق لا تقدير له ، لأن النبي ﷺ قال : «التمس شيئاً» لا سيما وقد قال : «ولو خاتماً من حديد» ولا قيمة لخاتم الحديد إلا القليل التافه ، وعليه الشافعي . وقال ابو حنيفة : أقل الصَّدَاق عشر دراهم ، وفيه دلالة على أنه يجوز أن يجعل تعليم القرآن صداقاً وعليه الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يجوز لها مهر المثل ، وعلى أنه يجوز أن يجعل منفعة الحر صداقاً وجملته أن كل عمل جاز الاستئجار عليه جاز أن يجعله صداقاً . وقال ابو حنيفة : لا يجوز . وقيل من جانب ابي حنيفة : ان الخاتم كان مهراً معجلاً وفيه بعد .

باب :

لا يخلو النكاح عن مال فان استمتع وسمى وجب جميعه أم لم

يسم وجب

مهر المثل وإن لم يستمتع ومات ولم يسم فاختلفوا في ذلك أو

سمى

فنصف ما سمي أو طلق ولم يسم فالتمتع أو سمي فنصف ما

سمى

قال الله تعالى ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾ ^(١) وقال

(١) سورة النساء ، الآية ٢٢ .

الله تعالى ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسَعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (١).

١١٤٩ - (مالك) : عن نافع ان ابنة عبيد الله بن عمر وأمها بنت زيد ابن الخطاب ، كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر فمات ولم يدخل بها ولم يسم لها صداقاً فابتغت أمها صداقها . فقال عبد الله بن عمر : ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم نمسكه ولم نظلمها ، فأبت أمها أن تقبل ذلك ، فجعلوا بينهم زيد بن ثابت فقضى أن لا صداق لها ، ولها الميراث .

قلت : اتفق على هذا أكثر أهل العلم إلا في مسألة واحدة ، وهي ما إذا مات عنها قبل الدخول . قال ابو حنيفة : لها مهر نسائها لقول عبد الله ابن مسعود ، وقد سئل عن ذلك : لها مهر نسائها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ، ولها الميراث . فقام معقل بن سنان فقال : قضى رسول الله ﷺ في بَرُوع بنت واشق منا مثل ما قضيت ، ففرح ابن مسعود ، ولأن الموت كالدخول في تقرير المسمى . وقال الشافعي : لا صداق لها ، ولها الميراث وعليها العدة ، كما قال عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت . وقال في موضع : إن كان ثبت حديث بروع بنت واشق فلا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ ، وإن لم يثبت فلا مهر لها ، ولها الميراث . وقال بعض المجتهدين من أصحابه قد صح الحديث فوجب القول به .

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٦ .

باب :

إرخاء الستور

١١٥٠ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة إذا تزوجها الرجل أنه إذا أرخيت الستور فقد وجب صداقها .

قلت : عليه ابو حنيفة ، وقال : إن كان هناك مانع شرعي بأن كانت حائضاً أو نفساء أو أحدهما صائم أو محرم أو بها رتق أو قرن ، لا يتقرر المهر وإن كان الزوج مجبواً أو عنيماً يتقرر ، وقال الشافعي : إن خلا بها ولم يمسه ثم طلقها لا يجب لها إلا نصف الصديق ، لظاهر الكتاب وهو قوله تعالى ﴿من قبل أن تمسوهن﴾ ولاثر ابن عباس انه قال : في الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسه ، ثم يطلقها ليس لها إلا نصف الصديق ، وحمل بعضهم قول عمر على وجوب تسليم الصديق إليها لا على التقرير ، وتفسيره أن ههنا مسألتين .

أحدهما : بم يتقرر المهر الواجب؟ فقال : يتقرر بشيئين بالوطء وبالموت .

وثانيهما : متى يجب تسليم الصديق . وقول عمر وارد في المسألة الثانية ، فمتى انقادت للزوج وخلت به وطلبت الصديق وجب تسليمه دخل بها أولم يدخل ، فان طلقها قبل الدخول استرد النصف .

باب :

إذا اتفق الزوجان على الخلوة واختلفا في الدخول

١١٥١ - (مالك) : انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان يقول : إذا دخل الرجل بالمرأة في بيتها صدق عليها ، وإذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه .

قلت : عليه الحنفية ، وعندهم في ذلك تفصيل يوجد في الفتاوى ، وفي الأنوار : لو اتفقا على الخلوة واختلفا في الدخول صدق بيمينه في نفيه .

باب :

ما اشترط الولي لنفسه فهو للمرأة إن ابتغته

١١٥٢ - (مالك) : انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته ، الى بعض عماله ان كل ما اشترط المنكح من كان اباً او غيره من حياء أو كرامة فهو للمرأة إن ابتغته .

قلت : لو اشترط الولي لنفسه مائلاً في عقد النكاح فعند الشافعي يفسد به المسمى ويجب للمرأة مهر المثل ولا شيء للولي .

(وقال مالك) : ما شرط الولي لنفسه يكون كله للمرأة

باب :

الشرط في النكاح

١١٥٣ - (مالك) : انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن المرأة تشتري على زوجها أنه لا يخرج بها من بلدها . فقال سعيد : يخرج بها إن شاء .

(قال مالك) : والأمر عندنا أنه إذا شرط الرجل للمرأة وإن كان ذلك عند عقد النكاح ، ان لا أنكح عليك ولا أتسرر أن ذلك ليس بشيء ، إلا أن يكون في ذلك يمين بطلاق أو عتاق ، فيجب ذلك عليه ويلزمه .

قلت : هو قول اكثر أهل العلم قالوا قوله ﷺ : «إن أحق الشروط ان يوفي به ما استحللتم به فروج النساء» خاص في شرط المهر ، إذا سمى

لها مالا في الذمة او عيناً عليه ، أن يوفيهما ما ضمن لها ، وفي الحقوق الواجبة التي هي مقتضى العقد ، وأما ما سوى ذلك مثل أن يشترط في العقد للمرأة ان لا يخرجها من دارها ، أو لا ينقلها من بلدها ، أو لا ينكح عليها أو نحو ذلك ، فلا يلزمه الوفاء به ، وله إخراجها ونقلها وأن ينكح عليها إلا أن يكون في ذلك يمين فيلزمه اليمين .

باب :

الدعاء إذا تزوج امرأة

١١٥٤ - (مالك) : عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال : « إذا تزوج أحدكم المرأة او اشترى الجارية فليأخذ بناصيتها وليدع بالبركة ، وإذا اشترى البعير فليأخذ بذروة سنامه وليستعذ بالله من الشيطان الرجيم » .

قلت : هو أدب حسن عند اهل العلم .

باب :

تسن الوليمة

١١٥٥ - (مالك) : عن حميد الطويل عن أنس بن مالك ، أن عبد الرحمن بن عوف جاء الى رسول الله ﷺ : وبه أثر صفرة ، فسأله رسول الله ﷺ ، فأخبره أنه تزوج . فقال رسول الله ﷺ : « كم سقت إليها ؟ » فقال : زنة نواة من ذهب . فقال له رسول الله ﷺ : « أولم ولو بشاة » .

١١٥٦ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : لقد بلغني أن رسول الله ﷺ كان يولم بالوليمة ما فيها خبز ولحم .

قلت : الوليمة سنة مؤكدة أو مستحبة وليست بواجبة ، والتقدير بالشاة لمن اطاقتها وليس بحتم لحديث يحيى بن سعيد ، قوله : وبه أثر

صفرة . وفي رواية : عليه ردع زعفران لم ينكر عليه النبي ﷺ ذلك ، مع نهيه ان يزعفر الرجل . فقال الخطابي : يشبه ان يكون ذلك شيئاً يسيراً فرخص فيه لقلته ، وقال البغوي : رخص فيه بعضهم للمتزوج ، قوله : كم سُقَّتْ إليها ؟ أي ما أمهرتها ، قوله : نواة من ذهب . قال الشافعي : هي ربع النش ، والنش نصف الأوقية .

باب :

يتأكد إجابة الدعوة في الوليمة

١١٥٧ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا دُعِيَ أحدكم إلى وليمة فليأتها » .

قلت : قال البغوي : اختلف أهل العلم في وجوب الإجابة إلى وليمة النكاح ، فذهب بعضهم إلى أنها مستحبة ، وذهب آخرون إلى أنها واجبة يخرج إذا تخلف بغير عذر . وقال : من كان له عذر أو كان الطريق بعيداً يلحقه المشقة فلا بأس أن يتخلف ، أما الإجابة إلى غير وليمة النكاح فمستحبة غير واجبة بالاتفاق .

باب :

يكره أن يدعى الأغنياء ويترك المساكين

١١٥٨ - (مالك) : عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة ، أنه كان يقول : شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك المساكين ، ومن لم يأت الدعوة فقد عصى الله ورسوله .

قلت : في الأنوار : من شروط وجوب الإجابة إلى الوليمة ان يعم شيرته ، او جيرانه أو أهل حرفته ، اغنياؤهم وفقراؤهم ، فان خص

الأغنياء فلا يجب ، ولو دعا أهل حرفته وهم أغنياء لزمته الإجابة .

(أقول) : في كونه شرطاً لوجوب الإجابة نظر لأن معنى كلام أبي هريرة إثبات الشرية لهذا الطعام برجه من الوجوه ، وإثبات المعصية لمن لم يأتها ، وذلك صادق بأن يكون تخصيص الأغنياء مكروهاً للداعي ، ولا يكون مانعاً لتأكيد الإجابة .

باب :

العدل بين الضرائر في القسم

قال الله تعالى ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (١).

قلت : عليه أهل العلم ، قال البغوي : معناه لن تستطيعوا أن تعدلوا بما في القلوب ، فلا تميلوا كل الميل : أي لا تتبعوا أهواءكم أفعالكم فإذا كان عند الرجل أكثر من امرأة واحدة يجب عليه التسوية بينهما في القسم إن حرائر، سواء كن حرائر مسلمات أو كتابيات، فإن كان تحته حرة وأمة قسم للحرّة ليلتين وللأمة ليلة فإن ترك التسوية بينهما في فعل القسم عصى الله تعالى وعليه القضاء للمظلومة .

(أقول) : فيه نظر لأن قوله تعالى : فتذروها كالمعلقة ، بيان لكل الميل الذي نهى عنه ، فلا تدل الآية على وجوب العدل في القسم بل على تحريم جعلها كالمعلقة .

(١) سورة النساء ، الآية ١٢٩ .

باب : للبر سبع وللثيب ثلاث ثم يقسم

١١٥٩ - (مالك) : عن حميد الطويل عن أنس بن مالك ، أنه كان يقول :
للبر سبع وللثيب ثلاث .

(قال مالك) : وذلك الأمر عندنا ، وقال : فإن كانت له امرأة غير
التي تزوج فانه يقسم بينهما بعد ان يمضي ايام التي تزوج بالسواء ، ولا
يحسب على التي تزوج ما أقام عندها .

قلت : العمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، قالوا : إذا تزوج
الرجل جديدة على قديمة يخص الجديدة إن كانت بكرًا بسبع ليالٍ ، يبيت
عندها على التوالي ثم يسوي بعد ذلك بينهما في القسم ، وإن كانت ثيباً
يبيت عندها ثلاث ليالٍ ثم يسوي . وقال ابو حنيفة : الجديدة والقديمة
سواء .

باب : تخير الجديدة الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع مع القضاء

١١٦٠ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن حزم ،
عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
المخزومي ، عن أبيه ان رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده
قال لها : «ليس بك على أهلِكَ هوان إن شئت سبعت عندك وسبعت
عندهن وإن شئت ثلثت عليك ودرت عليهن»^(١) فقالت : ثلث .

(١) ليس في النسخ التي بأيدينا لفظ «عليهن» .

قلت : في الأنوار : ويستحب ان يخير الثيب بين أن يقيم عندها ثلاثاً
بلا قضاء ، وسبعاً مع القضاء ، فان اختارت السبع وأقام قضى السبع
للباقيات .

باب :

يحرم الإتيان في الدبر ويحل في قبلها من جانب دبرها

قال الله تعالى ﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ (١)

قلت : اتفق اهل العلم على أنه يجوز للرجل إتيان زوجته في قبلها
من جانب دبرها وعلى أي صفة شاء ، وفيه نزلت الآية : قال ابن عباس في
تفسيرها : اثنتا من بين يديها ومن خلفها بعد أن يكون في المأتي ، قوله
﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ أي هن لكم بمنزلة الأرض تزرع ، ومحل الحرث
هو القبل ، أما الإتيان في الدبر فحرام فمن فعله جاهلاً بتحريمه نهى عنه
فان عاد عزر .

باب :

يحرم غشيان الحائض

قال الله تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ
فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ
اللَّهُ ﴾ (٢)

قلت : اتفق أهل العلم على تحريم غشيان الحائض ومن فعله عالماً

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢٣ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٢٢ .

عصى ، ومن استحلّه كفر لأنه محرم بنص القرآن ، الحيض والمحيض هو سيلان الدم في وقت معلوم ، فان قيل لم ؟ قال : ﴿ قل هو أذى ﴾ وهو مما لا يشك فيه احد . قلنا : قال ذلك إعلماً بعلّة النهي عن القربان وبحكمته ، قوله : ﴿ ولا تقربوهن ﴾ بيان لقوله (فاعتزلوا) قوله ﴿ حتى يطهرن ﴾ أي ينقطع دمهن ، قوله ﴿ فاذا تطهرن ﴾ يعني اغتسلن قوله : ﴿ من حيث أمركم الله ﴾ يعني القبل . قال ابن عباس : من حيث أمركم الله أن تعتزلوهن .

باب :

لا يرتفع التحريم حتى ينقطع الدم وتغتسل

١١٦١ - (مالك) : أنه بلغه أن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار ، سئلا عن الحائض هل يصيبها زوجها إذا رأت الطهر قبل أن تغتسل ، فقالا : لا حتى تغتسل .

قلت : هو قول أكثر أهل العلم لقوله تعالى : ﴿ فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ﴾ أي اغتسلن وذهب أبو حنيفة الى أنه يجوز غشيانها بعدما انقطع دمها لأكثر الحيض قبل الغسل . وكذلك إن مضى عليه وقت فرض وإن لم ينقطع للأكثر .

باب :

جواز مضاجعة الحائض

١١٦٢ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت مضطجعة مع رسول الله ﷺ في ثوب واحد ، وأنها وثبت وثبة شديدة فقال لها رسول الله ﷺ : « مالك لعلك نَقَسْتِ » يعني الحيضة .

قالت : نعم . قال : « شَدِّي على نفسك إزارَكَ ثم عودي إلى مَضْطَجَعِكَ » .

قلت : مضاجعة الحائض وخدمتها لزوجها جائز بالاتفاق .

باب :

جواز مباشرة الحائض فوق الإزار

١١٦٣ - (مالك) : عن زيد بن أسلم أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال : ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ؟ فقال رسول الله ﷺ : لتشد عليها إزارها ثم شأنك بأعلاها » .

١١٦٤ - (مالك) : عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أرسل إلى عائشة زوج النبي ﷺ يسألها ، هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض ؟ فقالت : لتشد إزارها على أسفلها ثم يباشرها إن شاء .

قلت : عليه أبو حنيفة والشافعي ، ورخص صاحب أبي حنيفة فيما ادون الفرج .

باب :

الغيلة

١١٦٥ - (مالك) : عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل أنه قال : أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن جُدَامَةَ بنت وهب الأسدية ، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لقد هَمِمْتُ أن أنهي عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك ، فلا يضر أولادهم » . قال مالك : الغيلة أن يمس الرجل امرأته وهي ترضع .

قلت : فيه كراهة تنزيه من غير تحريم .

باب :

إن رأى منها علامة النشوز وعظها فإن أبدت نشوزاً هجرها فإن أقامت

على النشوز ضربها ضرباً غير مبرح وإن نشز استحب لها أن تصلح بترك بعض حقها وإن تناشزا فليبعث الحاكم حكماً من أهله وحكماً من أهلها فإن نفع وإلا تفارقا

قال الله تعالى : ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً﴾ (١) وقال الله تعالى : ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً وَلَنْ تُسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ جَرَسْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعاً حَكِيماً﴾ (٢) .

١١٦٦ - (مالك) : أنه بلغه أن علي بن أبي طالب قال في الحكمين اللذين قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً﴾ ان اليهما الفرقة بينهما والاجتماع . قال مالك : وذلك أحسن

(١) سورة النساء ، الآية ٣٤ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٢٨ .

ما سمعت من أهل العلم أن الحكمين يجوز قولهما بين الرجل وامرأته في
الفرقة والاجتماع .

١١٦٧ - (مالك) : عن ابن شهاب عن رافع بن خديج ، أنه تزوج
بنت محمد بن مسلمة الأنصاري فكانت عنده حتى كَبُرَتْ ، فتزَوَّجَ عليها
فتاة شابة ، فأثر الشابة عليها فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ، ثم أمهلها
حتى إذا كادت تحل راجعها ثم عاد فأثر الشابة عليها ، فناشدته الطلاق
فطلقها واحدة ثم راجعها ، ثم عاد فأثر الشابة عليها ، فناشدته الطلاق
فقال : ما شئتَ إنما بقيت واحدة فإن شئتَ استقررت على ما تريد من
الأثرة ، وإن شئتَ فارقتك . قالت : بل استقر على الأثرة فأمسكها على
ذلك ، ولم ير رافع عليه إثماً حين قرت عنده على الأثرة .

قلت : عليه أهل العلم ، قوله تعالى : ﴿نُشْزِهُنَّ﴾ أي عصيانهن
وتعاليهن عما أوجب الله عليهن من طاعة الأزواج ، وفي الآية دلالة على
اختلاف حال المرأة فيما تعاقب فيه ، فإذا رأى منها دلالة على النشوز من
فعل وقول وعظها ، فإن أبدت نشوزاً هجرها ، فإن أقامت عليه ضربها ،
قوله تعالى : ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسَ الشُّحَّ﴾ معناه أن المرأة تشح على مكانها
من زوجها ، والرجل يشح على المرأة بنفسه إذا كان غيرها أحب إليه
منها ، وأما إذا كان النشوز من جهة الزوج فإن منعها شيئاً من حقها أجبر
على أدائه ، وإن لم يمنع شيئاً من حقها لكنه يكره صحبتها فيفارقه في
المضجع ، أو يريد طلاقها فلا حيلة لأنه مباح له ، فإن سمحت المرأة بترك
بعض حقها من قسم ونفقة طلباً للصالح فحسن .

قوله تعالى : ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ الشقاق : العداوة والخلاف ، لأن كل
واحد منهما يكون في شق أي ناحية ، فإذا ظهر بين الزوجين شقاق
فاشتبه حالهما ونسب كل واحد الآخر الى التعدي وخرجا إلى ما لا يحل
قولاً وفعلًا بعث الإمام حكماً من أهله إليه وحكماً من أهلها إليها رجلين

آخرين وعدلين ، ليستطلع كل واحد منهما رأى من بعث إليه ان رغبته في
الوصلة أو الفرقة ، ثم يجتمع الحكماء فينفذان ما يجتمع عليه رأيهما من
الصالح ، واختلفوا في جواز بعث الحكمين من غير رضا الزوجين فأصح
القولين عند الشافعية : انه لا يجوز وهو قول الحنفية ، والقول الثاني يجوز
بغير رضاها ، ويجوز لحكم الزوج أن يطلق دون رضاه ولحكم المرأة أن
يختلع دون رضاها ، وهو قول مالك .

أقول في قوله تعالى : ﴿إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ دلالة
على أن الحكمين يجتهدان في إبداء وجه يحصل به بينهما التوفيق
والتأليف ، فلحكم الزوج أن يأمره بإيفاء حق الزوجة وترك العبوس ونحوه
ولحكم المرأة أن يأمرها بترك بعض حقها ، ثم ذكر الله تعالى التفارق بعد
ذلك ، فعلم أن إرادة الإصلاح غير التفارق ، وقد روي هذا المعنى عن
عمر رضي الله عنه وألحق بالآية أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه ،
فأفاد أن لهما الحكم بالتفارق في مرتبة من المراتب ، وهي ما اذا لم
يحصل الإصلاح .

باب :

خيار العتق

١١٦٨ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن
محمد عن عائشة أم المؤمنين ، أنها قالت : كانت في بريرة ثلاث سنن ،
وكانت إحدى السنن الثلاث أنها أعتقت فخيرت في زوجها ، وقال رسول
الله ﷺ : « الولاء لمن أعتق » ودخل رسول الله ﷺ والبرمة تفور بلحم
فقرب عليه خبز . وأدُم من آدم البيت ، فقال رسول الله ﷺ : « ألم أربمة
فيها لحم » . فقالوا : بلى يا رسول الله ، ولكن ذلك لحم تصدق به على
بريرة وأنت لا تأكل الصدقة ، فقال رسول الله ﷺ : « هو عليها صدقة وهو
لنا منها هدية » .

قلت : لا خلاف بين أهل العلم ، ان الأمة إذا أعتقت وهي تحت عبد ، أن لها الخيار بين المقام تحته وبين الخروج عن نكاحه ، واختلفوا فيما إذا أعتقت وزوجها حر ، فذهب جماعة إلى أنه لا خيار لها ، وعليه الشافعي . وقال آخرون : ان لها الخيار ، وعليه أبو حنيفة ومنشأ الاختلاف ان الأسود قال بعد حديث عائشة : كان زوجها حراً فأخذ بروايته أهل الكوفة . وقال القاسم وعروة عن عائشة : كان زوج بريرة عبداً فأخذ بروايتهما أهل المدينة ، ثم تكلم الفقهاء المحدثون في الترجيح فقالوا : قول القاسم وعروة أرجح ، لأن قول الأسود منقطع قاله البخاري ، وقولهما متصل ولئن سلم تساويهما فعائشة رضي الله عنها خالة عروة وعممة القاسم ، فكأنما يدخلان عليها ويسمعان كلامها بغير حجاب ، والأسود كان يسمع كلامها من وراء الحجاب ، ولئن سلم الاختلاف على عائشة رضي الله عنها ، فحديث ابن عباس انه كان عبداً ، وحديث ابن عمر أن زوج بريرة كان عبداً ، ثم تصويره المسألة في الأمة تكون تحت العبد كما سيأتي سالمة عن الاختلاف .

باب :

خيار العتق يمتد إلى الميسر

١١٦٩ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أنه كان يقول في الأمة : تكون تحت العبد فتعتق ان لها الخيار ما لم يمسه .

١١٧٠ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ، أن مولاة لبني عدي يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي أمة يومئذ فعتقت قالت : فأرسلت إليّ حفصة زوج النبي ﷺ فدعتني فقالت : إني مخبرتك خيراً ولا أحب أن تصنعي شيئاً ، ان أمرك بيدك ما لم يمسهك زوجك فإن يمسهك^(١) فليس لك من الأمر شيء . قالت : فقلت هو الطلاق ، ثم

(١) في نسخنا : (مسك) بصيغة الماضي .

الطلاق ، ثم الطلاق . ففارقته ثلاثاً .

قلت : للشافعي في المسألة أقوال : أظهرها : أنه على الفوز والثاني : يمتد إلى ثلاثة أيام من حين علمت العتق وثبت الخيار .
والثالث : يمتد إلى أن تصرح بإسقاطه أو تمكن من الوطاء طائعة . وقال الشافعي : في موضع لا أعلم في تأقيت الخيار شيئاً يتبع إلا قول حفصة ، ومال البغوي إلى ترجيح القول الثالث لأنه يروى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، في قصة بريرة خيرها رسول الله ﷺ فقال لها : « إن قربك فلا خيار لك » قال متى صح الحديث فالمصير إليه هو الواجب : وقال أبو حنيفة : انه على الفور .

باب :

خيار العيب

١١٧١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، أنه قال : قال عمر بن الخطاب أيما رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فمسخها فلها صداقها كاملاً ، وذلك لزوجها غرم على وليها .

١١٧٢ - (مالك) : أنه بلغه عن سعيد بن المسيب أنه قال : أيما رجل تزوج امرأة وبه جنون أو ضرر فإنها تخير فإن شاءت قرت وإن شاءت فارقت .

قلت : عند الشافعي يفسخ النكاح بسبع ، فأبي الزوجين وجد بصاحبه عيباً من الجنون والجذام والبرص فله الفسخ سواء كان قبل الدخول أو بعده وكذا إذا وجدت المرأة زوجها مجبواً أو عنيماً أو وجد الزوج امرأته رتقاء أو قرناء يثبت به حق الفسخ ، وإن كان الفسخ قبل الدخول فلا مهر لها ، وإن كان بعده فلها مهر مثلها . وقال أبو حنيفة : لا يفسخ النكاح بعيب ، إلا أن يكون الزوج مجبواً أو عنيماً ولم ترض به المرأة يفرق بينهما

بطلقة ، أما قول عمر : وذلك لزوجها غرم على وليها ، فاختلف فيه قولاً الشافعي ، فالقديم أنه يرجع على الغار به للتدليس عليه باخفاء العيب ، والجديد لا يرجع .

باب :

المغرور

١١٧٣ - (مالك) : أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان قضى أحدهما في امرأة غرت رجلاً بنفسها وذكرت أنها حرة^(١) ، فولدت له أولاداً فقضى أن يفدي ولده بمثلهم . قال مالك : والقيمة في هذا أعدل إن شاء الله تعالى .

قلت : عند الشافعي لو غرَّ رجل بحرية أمة بأن قال : وكيل السيد هي حرة ، أو قالت : هي : أنا حرة ، فالولد قبل العلم حر ، وعلى المغرور قيمته لسيدها ، ويرجع بها على الغار وطرد الخيار فيما إذا غر بشرط الإسلام أو شرط نسب أو بكاره ؛ إن بان خلاف ما شرط .

باب :

امرأة العنين

١١٧٤ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، أنه كان يقول : من تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسه فإنه يضرب له أجل سنة فإن مسها وإلا فرق بينهما .

١١٧٥ - (مالك) : أنه سأل ابن شهاب متى يضرب له الأجل أمن يوم بنى^(٢) بها أم من يوم ترافعه ؟ فقال : بل من يوم ترافعه إلى السلطان .

(١) في نسخنا بزيادة (فتزوجها) .

(٢) في نسخنا (يبنى بالمضارع) .

قلت : عليه الشافعي ان العنين يضرب له أجل سنة من مرافحته إلى السلطان ، لاحتمال أنه عجز لعارض يزول بمرور فصول السنة عليه ، ثم ان لم يزل فالفسخ بعد السنة على الفور ولا خيار لها في العنة الطارئة بعد الدخول . وقال أبو حنيفة : يفرق بينهما بطلقة ولها كل المهر إن خلا بها وتجب عليها العدة .

باب :

امرأة المعسر

١١٧٦ - (مالك) : أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول : إذا لم يجد الرجل ما ينفق على امرأته فرق بينهما . قال مالك : وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا .

قلت : إذا أعسر الزوج بنفقة امرأته فهل يثبت لها حق الخروج من النكاح ؟ قال الشافعي : لها الخروج عن النكاح . وقال أبو حنيفة : ليس لها ذلك ، وكذلك الخلاف في الإعسار بالصداق ، إلا أن عند الشافعي في الإعسار بالنفقة إذا رضيت مرة ثم بدا لها فلها الخروج ، وفي الإعسار بالصداق إذا رضيت مرة سقط حقها .

باب :

الإيلاء

قال الله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١) .

قلت : الإيلاء اليمين ، وهو ههنا أن يحلف الرجل أن لا يقرب

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢٦ .

امراته أكثر من أربعة أشهر عند الشافعي ، وأربعة أشهر أو أكثر عند أبي حنيفة ، قوله : ﴿فَإِنْ فَاءُوا﴾ الفيء يحصل بالجماع ، فإن تعذر فبالإشهاد على الفيء ، قوله : ﴿وَإِنْ عَزَمُوا﴾ اختلفوا في تفسيره فقليل : عزم الطلاق انقضاء أربعة أشهر ، وعليه أبو حنيفة ، وقيل : أن يستأنف بطلاق وعليه الشافعي .

باب :

اختلفوا إذا مضى أربعة أشهر هل يوقف أو يقع عليها
الطلاق البائن أو الرجعي

١١٧٧ - (مالك) : عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب ، أنه كان يقول : إذا آلى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق ، وإن مضت الأربعة الأشهر حتى يوقف ، فإما أن يطلق وإما أن يفيء قال مالك : وذلك الأمر عندنا .

١١٧٨ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أنه كان يقول : أيما رجل آلى من امرأته فإنه إذا مضت الأربعة الأشهر وقف حتى يطلق أو يفيء ، ولا يقع عليه طلاق إذا مضت الأربعة الأشهر حتى يوقف .

١١٧٩ - (مالك) : عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب ، وأبا بكر ابن عبد الرحمن ، كانا يقولان : في الرجل يولي من امرأته أنها إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة ولزوجها عليها الرجعة^(١) ما دامت في عدتها .

١١٨٠ - (مالك) : أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يقضي في الرجل إذا آلى من امرأته ، أنها إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة وله

(١) في نسخنا : ما كانت في العدة .

عليها الرجعة . قال مالك : وعلى ذلك كان رأي ابن شهاب .

قلت : اختلفوا فيما إذا انقضت أربعة أشهر وهو لم يف . قال الشافعي : لا يقع الطلاق بمضيها بل يوقف ، فإما أن يفىء ويكفر عن يمينه أو يطلق فإن طلق فيها وإلا طلق عليه السلطان . وقال أبو حنيفة : إذا مضت أربعة أشهر وقعت عليها طلقة بائنة . وقال سعيد بن المسيب ، وأبو بكر بن عبد الرحمن : يقع عليها طلقة رجعية .

باب :

من حلف أن لا يطأها شهراً أو لا يطأها حتى تظلم ولدها فإنه ليس بمول

(قال مالك) : ومن حلف أن لا يطأ امرأته يوماً أو شهراً ، ثم مكث حتى تنقضي أكثر من الأربعة الأشهر فلا يكون ذلك إيلاءً ، وإنما يوقف في الإيلاء من حلف على أكثر من الأربعة الأشهر ، فأما من حلف لا يطأ امرأته أربعة أشهر أو أدنى من ذلك فلا أرى عليه إيلاء ، لأنه إذا جاء الأجل الذي يوقف عنده ، خرج من يمينه ولم يكن عليه وقف .

قال مالك : ومن حلف لامرأته أن لا يطأها حتى تظلم ولدها فإن ذلك لا يكون إيلاءً ، قال مالك : وقد بلغني أن علي بن أبي طالب سئل عن ذلك فلم يره إيلاءً .

قلت : وعليه الشافعي ، إلا في مسألة الفطام فعنده إن أراد وقت الفطام وهو مضي الحولين ، وقد بقي منه أكثر من أربعة أشهر ، أو فعل الفطام والصبي لا يحتمله في المدة ، فهو مول وكذا لو تبيد الامتناع بغير استحليل أو مستبعد الحصول في أربعة أشهر .

باب : إيلاء العبد

١١٨١ - (مالك) : أنه سأل ابن شهاب عن إيلاء العبد فقال : هو نحو إيلاء الحر ، وهو عليه واجب وإيلاء العبد شهران .

قلت : عليه مالك ، أن مدة الإيلاء تنصف برق الرجل . وقال أبو حنيفة : مدة الإيلاء تنصف برق المرأة . وقال الشافعي : الحر والعبد في مدة الإيلاء سواء .

باب : الظهار

قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ . فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ، ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ، وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١) .

قال مالك : في قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ قال : سمعت أن تفسير ذلك أن يتظاهروا الرجل من امرأته ، ثم يجمع على إمساكها وإصابتها ، فإن أجمع على ذلك فقد وجبت عليه الكفارة ، وإن طلقها ولم يجمع بعد تظاهره منها على إمساكها وإصابتها فلا كفارة عليه .

(١) سورة المجادلة ، الآية ٣ .

قال مالك : من تظاهر من امرأته ثم مسها قبل أن يكفر أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة ، ويكف عنها حتى يكفر ويستغفر الله ، قال مالك : وذلك أحسن ما سمعت .

قلت : صورة الظهار أن يقول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي ، فإذا عاد يلزمه الكفارة ، ولا يجوز له أن يقربها ما لم يكفر ، وهي عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً وعليه الشافعي ، وقال أبو حنيفة : تجزئ الرقبة الكافرة . قوله ﴿ ثم يعودون لما قالوا ﴾ معناه في نقض ما قالوا ، والعود عند الشافعي أن يمسكها عقيب الظهار زماناً يمكنه أن يفارقها فيه ، فإن طلقها عقيب الظهار في الحال أو مات أحدهما في الوقت فلا كفارة . وعند أبي حنيفة : هو عزمه على وطئها .

باب :

إن تظاهر من أربع بكلمة واحدة أو من واحدة بكلمات شتى ماذا عليه ؟

١١٨٢ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه ، أنه قال في رجل تظاهر من أربع نسوة له بكلمة واحدة أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة .

١١٨٣ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثل ذلك .

قال مالك : وعلى ذلك الأمر عندنا .

قال مالك : في الرجل يتظاهر من امرأته في مجالس متفرقة ، قال : ليس عليه إلا كفارة واحدة ، فإن تظاهر ثم كفر ثم تظاهر بعد أن يكفر ، فعليه الكفارة أيضاً .

قلت : هو القول القديم للشافعي ، وقال في الجديد : عليه أربع كفارات كما لو طلقهن يقع على كل واحدة طلقة . قال : ولو ظاهر عن امرأة واحدة قبل أن يكفر ، فإن قالها منفصلة أو أراد بكل واحدة ظهاراً آخر فعليه كفارات ، وإن قالها متتابعة وقال : أردت ظهاراً واحداً فعليه كفارة واحدة .

باب :

إن تظاهر منها قبل أن ينكحها ماذا عليه

١١٨٤ - (مالك) : عن سعيد بن عمرو بن سليم الزرقي عن القاسم ابن محمد ، أن رجلاً جعل امرأة عليه كظهر أمه إن هو تزوجها ، فأمره عمر ابن الخطاب إن هو تزوجها لا يقربها حتى يكفر كفارة المتظاهر^(١) .

١١٨٥ - (مالك) : أنه بلغه أن رجلاً سأل القاسم بن محمد وسليمان بن يسار عن رجل تظاهر من امرأته قبل أن ينكحها ، فقالا : إن نكحها فلا يمسه حتى يكفر كفارة المتظاهر .

١١٨٦ - (مالك) : عن هشام بن عروة أنه سمع رجلاً يسأل عروة ابن الزبير عن رجل قال لامرأته : كل امرأة أنكحها عليك ما عشت فهي عليّ كظهر أمي ، فقال عروة بن الزبير : يجزئه من ذلك عتق رقبة .

قلت : قال البغوي : لو قال لامرأة إن نكحتك فأنت عليّ كظهر أمي فنكحها لم يكن مظاهراً . وقال جماعة : إن نكحها كان مظاهراً لا يجوز أن يمسه ما لم يكفر ، روي ذلك عن عمر وقاسم وسليمان .

(١) مختصر .

باب :

ظهار العبيد

١١٨٧ - (مالك) : أنه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد فقال : نحو

ظهار الحر

قال مالك : يريد أن يقع عليه كما يقع على الحر .

قال مالك : وظهار العبد عليه واجب ، وصيام العبد في الظهار

شهران .

قلت : ظهار العبد كظهار الحر ، وصيام الكفارة في حقه شهران ،

كالحر بالاتفاق .

باب :

اللعان

قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ (١) .

١١٨٨ - (مالك) : عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي

أخبره أن عويمر العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري ، فقال له :

يا عاصم أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتله فيقتلونه أم كيف يفعل ؟

(١) سورة النور ، الآية ٨ .

سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ . فسأل عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك ، فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ ، فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر فقال : يا عاصم ، ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ فقال عاصم لعويمر : لم تأتني بخير قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سألته عنها ، فقال عويمر : والله لا أنتهي حتى أسأله عنها . فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وسط الناس فقال : يا رسول الله ، أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقّله فتقتلونه أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله ﷺ : « قد نزل فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها » قال سهل : فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ ، فلما فرغا من تلاعهما قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ . قال ابن شهاب : وكانت تلك بعد سنة المتلاعنين .

قلت : مذهب الشافعي أن من رمى إنساناً محصناً بالزنى وجب عليه الحد ، سواء كان ذلك الإنسان أجنبياً أو زوجته ، لكن المخرج عن الحد للأجنبي لا يكون إلا الإقرار من المقذوف ، أو إقامة أربعة من الشهداء على الزنى وباللعان ، ويتعلق بلعان الزوج عنده خمسة أحكام : سقوط حد القذف عنه ، ووجوب حد الزنى على المرأة كما لو أقام بينة على زناها ، وانقطاع الفراش عنه ، وتأبيد التحريم ، ونفي النسب ، ولو أقام البينة لم يكن شيء منها إلا سقوط حد القذف عنه ووجوب حد الزنى عليها ، وبعد لعان الزوج إذا أرادت المرأة إسقاط حد الزنى عن نفسها ، فإنها تلاعن ولا يتعلق بلعان المرأة إلا هذا الحكم الواحد ، ولو أقام الزوج البينة لم يكن لها إسقاط الحد باللعان ، والفرقة الواقعة باللعان فسخ عنده ولا تستحق نفقة العدة ولا السكنى ، وأهل اللعان عنده من هو أهل لليمين .

وقال أبو حنيفة : لا حد على من قذف زوجته إنما موجب اللعان ،

ولا يجب الحد عليها بلعانه وإذا أكذب نفسه يرتفع تحريم العقد واللعان بمنزلة الحد عليه أو عليها ، والفرقة والواقعة به تطليقة بائنة وأهل اللعان عنده من هو أهل للشهادة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ ﴾ يدل على أن اللعان حجة القاذف على صدقه كالبينة وعليه الشافعي . وقال أبو حنيفة : ليس بمنزلة الشهادة بل بمنزلة الحد .

قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾ المراد بالعذاب الحد ، فهو يدل على أن المرأة إن لم تلعن وجب عليها الحد وعليه الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يجب .

قول سهل في الحديث فطلقها ثلاثاً يدل على أن الجمع بين الطلقات الثلاث لا يكون بدعة ، إذ لو كان بدعة لأنكر عليه رسول الله ﷺ ، وإن لم يكن يقع في هذا الموضع لوقوع الفرقة باللعان ، وعليه الشافعي . وقال أبو حنيفة : بدعة .

أقول : في هذا الاستدلال نظر لأنها حرمت عليه باللعان من غير طلاق ، وقول الرجل بطلاقها لغو ، فلم ينكر رسول الله ﷺ عليه الجمع بين الطلقات لأنها لم تكن طلقات وكان قوله لغواً .

وقول ابن شهاب : وكانت تلك بعد سنة المتلاعنين إشارة إلى امتناع الإمساك - وعليه أهل العلم .

باب :

إذا خير الرجل امرأته فاختارته أو خير أباهها فاختاره فليس ذلك بطلاق

١١٨٩ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة

أم المؤمنين ، أنها خطبت على عبد الرحمن بن أبي بكر قُريبة بنت أبي أمية فزوجوه ، ثم أنهم عتَبوا على عبد الرحمن وقالوا : ما زوجنا إلا عائشة ، فأرسلت عائشة إلى عبد الرحمن فذكرت ذلك له ، فجعل أمر قُريبة بيدها فاختارت زوجها فلم يكن ذلك طلاقاً .

١١٩٠ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، أن عائشة زوج النبي ﷺ زوّجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير - وعبد الرحمن غائب بالشام - فلما قدم عبد الرحمن قال : ومثلي يصنع به هذا ؟ ومثلي يفتات عليه ؟ فكلمت عائشة المنذر بن الزبير ، فقال المنذر : فان ذلك بيد عبد الرحمن . فقال عبد الرحمن : ما كنت لأرد أمراً قضيته ، فقرت حفصة عند المنذر ولم يكن ذلك طلاقاً .

١١٩١ - (مالك) : أنه بلغه أن عبد الله بن عمر وأبا هريرة ، سئلا عن الرجل يملك امرأته أمرها فترد ذلك إليه ولا تقضي فيه شيئاً . فقالا : ليس ذلك بطلاق .

١١٩٢ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، أنه قال : إذا ملك الرجل امرأته أمرها فلم تفارقه وقرت عنده فليس ذلك بطلاق .

١١٩٣ - (مالك) : عن ابن شهاب أنه سمعه يقول : إذا خیر الرجل امرأته فاختارته فليس ذلك بطلاق .

قلت : قوله : يفتات عليه . قال أبو عبيد : من قُضي دونه أمرٌ فقد أفتيت به وهو افتعال من الفتوت .

على هذا أكثر أهل العلم .

باب :

إذا جعل أمرها بيدها فاختارت نفسها فهي تطليقة رجعية

١١٩٤ - (مالك) : عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت ، عن خارجة بن زيد بن ثابت ، أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت ، فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيناه تدمعان فقال له زيد : ما شأنك ؟ فقال : ملكت امرأتي أمرها ففارقني . فقال له زيد : ما حملك على ذلك ؟ قال : القدر . فقال زيد : ارتجعها إن شئت فإنما هي واحدة وأنت أملك بها .

١١٩٥ - (مالك) : أنه بلغه أن رجلاً جاء إلى عبد الله بن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن ، إني قد جعلت أمر امرأتي في يدها فطلقت نفسها فماذا ترى ؟ فقال ابن عمر : أراه كما قالت . فقال الرجل : لا تفعل يا أبا عبد الرحمن . فقال ابن عمر : أنا افعل ؟ أنت فعلته .

١١٩٦ - (مالك) : عن نافع في هذه المسألة ويكون أملك بها ما كانت في عدتها^(١) مختصر .

قلت : عليه الشافعي . وقال أبو حنيفة : تقع به طلبة بائنة .

باب :

إذا جعل أمرها بيدها فطلقت نفسها ثلاثاً كان القول قوله مع يمينه

١١٩٧ - (مالك) : عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : إذا ملك الرجل امرأته أمرها فالقضاء ما قضت ، إلا أن ينكر عليها فيقول : لم أرد إلا واحدة فيحلف على ذلك ، ويكون أملك بها ما كانت في عدتها .

(١) تمامه في الباب التالي .

١١٩٨ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلاً من ثقيف ملك امرأته أمرها فقالت : أنت الطلاق فسكت ، ثم قالت : أنت الطلاق . فقال : بفيك الحجر ، فاختصما الى مروان بن الحكم فاستحلفه ما ملكها إلا واحدة ، وردّها اليه . قال عبد الرحمن وكان القاسم يعجبه هذا القضاء ويراه أحسن ما سمع في ذلك .

قلت : هلى هذا أكثر أهل العلم .

باب :

الخلع

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوَا النِّسَاءَ وَلَا تَعْضِلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ ^(١) وقال تعالى : ﴿ وَلَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ ^(٢) .

١١٩٩ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن ابن سعيد بن زرارة الأنصاري ، أنها أخبرته عن حبيبة بنت سهل الأنصاري أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس ، وأن رسول الله ﷺ خرج إلى

(١) - سورة النساء ، الآية ١٩ .

(٢) ملوورة البقرة ، الآية ٢٢٩ .

الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه في الغلس ، فقال رسول الله ﷺ : « مَنْ هذه » فقالت : أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله . قال : « ما شأنكِ ؟ » قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس لزوجها . فلما جاء زوجها ثابت ابن قيس قال له رسول الله ﷺ : « هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر » . فقالت حبيبة : يا رسول الله كل ما أعطاني عندي . فقال رسول الله ﷺ لثابت : « خذ منها » فأخذ منها وجلست في أهلها .

١٢٠٠ - (مالك) : عن نافع أن ربيع بنت معوذ بن عفراء جاءت هي وعمتها الى عبد الله بن عمر ، فأخبرته أنها اختلعت من زوجها في زمان عثمان بن عفان ، فبلغ ذلك عثمان بن عفان فلم ينكره . وقال عبد الله بن عمر عدتها عدة المطلقة .

(قال مالك) : في المفتدية - التي تفتدي من زوجها - أنه إذا علم أن زوجها أضرَّ بها ، وضيق عليها ، وعلم أنه ظالم لها ، مضى الطلاق ورد عليها ما لها - قال : فهذا الذي كنت أسمع والذي عليه أمر الناس عندنا .

قلت : دلت الآية الأولى على النهي عن الخلع ، والثانية على جوازه ، فتكلم الفقهاء في ترتيبهما ، قال البغوي وغيره : إذا آذاها بمنع بعض حقوقها حتى ضجرت فاختلعت نفسها فهذا الفعل منه حرام ، ولكن الخلع نافذ لأن الله تعالى قال في سورة النهي : ﴿ فلا تعضلوهن لتذهبا بعض ما آتينموهن ﴾ والعضل التضيق والمنع . وقال : ﴿ وإن أردتم استبدال زوج ﴾ وهذا إشارة إلى طموح بصره الى غيرها ، من غير أن يرى منها التقصير ، والخلع المباح بلا كراهة أن تكره المرأة صحبة لزوج ولا يمكنها القيام بأداء حقوقه فتخرج فتختلع نفسها لقوله تعالى : ﴿ إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ﴾ إلى أن قال : ﴿ فلا جُباح عليهما ﴾ ولتقريره ﷺ حبيبة بنت سهل على الخلع حين ذكرت الشقاق ، ولو اختلعت نفسها بلا سبب فجائز مع الكراهة ، لأن النبي ﷺ وأصحابه لم يفتشوا عن

سبب الاختلاع من جانبها . وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال : « أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق » .

(أقول) : في قولهم هذا الفعل منه حرام ، ولكن الخلع نافذ نظراً لأن قوله تعالى : ﴿ لا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتانا وإثماً مبيناً ﴾ . وقوله : ﴿ ولا يحل لكم ﴾ نصّان في تحريم أخذ البدل ، وهو يقتضي بطلان العقد كما ذكروا في كثير من مسائل البيوع ، فأما ان يكون العقد باطلاً من أصله أو يمضي الطلاق ويرد عليها ما لها كما قال مالك والله أعلم .

واتفق أهل العلم على أنه إن طلقها على مال فقبلت فهو طلاق بائن ، واختلفوا في الخلع ، فقال ابو حنيفة : تطليقة بائنة وهو أصح قولي الشافعي ، وله قول إنه فسخ وليس بطلاق ولا ينقص به العدد .

باب :

الخلع بكل شيء لها

١٢٠١ - (مالك) : عن نافع عن مولاة لصفية بنت ابي عبيد أنها اختلعت من زوجها بكل شيء لها ، فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر .

قال مالك : ولا بأس أن تفتدي المرأة من زوجها بأكثر مما أعطاه . قلت : عليه أكثر أهل العلم .

باب :

عدة المختلعة

١٢٠٢ - (مالك) : عن نافع قال : قال عبد الله بن عمر : عدتها المطلقة .

١٢٠٣ - (مالك -) انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب ، كانوا يقولون : عدة المختلعة مثل عدة المطلقة ثلاثة قروء .
قلت : عليه أكثر أهل العلم .

باب :

الحلف بطلاق امرأة لم ينكحها بعد

١٢٠٤ - (مالك) : انه بلغه ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن مسعود وسالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد وابن شهاب ، وسليمان بن يسار كانوا يقولون : إذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل أن ينكحها ثم أثم إن ذلك لازم له إذا نكحها .

١٢٠٥ - (مالك) : انه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول فيمن قال : كل امرأة نكحها فهي طالق ، أنه إذا لم يسمّ قبيلة او امرأة بعينها فلا شيء عليه .

قلت : قد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا طلاق قبل النكاح » .
وأنه قال : « لا طلاق فيما لا يملك » فاتفق أهل العلم على أنه لو نجز طلاق امرأة قبل النكاح فهو لغو ، وكذلك لو علقه بصفة غير الملك فهو لغو ، حتى لو وجدت الصفة بعد ذلك لا يقع ، واختلفوا في تعليق الطلاق بالنكاح بأن قال لامرأة أجنبية : إذا نكحتك فأنت طالق ، فذهب الشافعي إلى أنه لغو . وروي ذلك عن جماعات من الصحابة والتابعين ، وقال ابو حنيفة : يقع الطلاق إذا نكح .

(وقال مالك) : ان سمي امرأة بعينها او وقت وقتاً او قال إن تزوجت من بلد كذا أو من قبيلة كذا ، فاذا نكح يقع وإن عم لا يقع .

باب :

الطلاق مرتان فإن طلقها الثالثة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره

قال الله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (١).

١٢٠٦ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن ينقضي عدتها كان ذلك له ، وإن طلقها ألف مرة ، فعمد رجل الى امرأته فطلقها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها . ثم قال : والله لا آوويك إلي ولا تحلين لي أبداً ؛ فأنزل الله تعالى ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ فاستقبل الناس الطلاق جديداً من يومئذ من كان طلق منهم أو لم يطلق .

قلت اتفق عليه أهل العلم .

باب :

لا تحل المطلقة ثلاثاً للأول حتى تذوق العسيلة من الآخر

١٢٠٧ - (مالك) : عن المسور بن رفاعه القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير ، ان رفاعه بن سموال طلق امرأته تميمة بنت وهب في

(١) سورة البقرة ، الأيتين ٢٩ ، ٣٠ .

عهد رسول الله ﷺ : ثلاثاً ، فنكحت عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها ، فلم يستطع أن يمسه ففارقها ، فأراد رفاة أن ينكحها وهو زوجها الأول الذي كان طلقها ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فنهاه عن تزوجها وقال : لا تحل لك حتى تذوق العسيلة .

١٢٠٨ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها سئلت عن رجل طلق امرأته البتة ، فتزوجها بعده رجل آخر فطلقها قبل أن يمسه ، هل يصلح لزوجها الأول ان يتزوجها ؟ قالت عائشة : لا حتى يذوق عسيلتها .

١٢٠٩ - (مالك) : انه بلغه ان القاسم بن محمد سئل عن رجل طلق امرأته البتة فتزوجها رجل آخر ، فمات عنها قبل ان يمسه هل يحل لزوجها الأول ان يراجعها ؟ فقال القاسم بن محمد : لا يحل لزوجها الأول أن يراجعها .

قلت : (سموال) بكسر السين المهملة . ويقال بفتحها وسكون الميم وتخفيف الواو وباللام . (الزبير) والد عبد الرحمن بفتح الزاي وكسر الموحدة وابنه بضم الزاي . وفتح الموحدة (العُسَيْلَة) تصغير العسل شبه لذة الجماع بالعسل ، وإنما أدخل الهاء في التصغير على نية اللذة ، وقيل : على معنى القطعة يريد قطعة من عسل . وقيل : معنى الموحدة . وقيل : العسل يذكر ويؤنث فإذا أنث في تصغيره عُسَيْلَة .
والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم .

باب :

إن طلقها تطليقة أو تطليقتين فتزوجت زوجاً غيره ثم رجعت اليه تكون عنده على ما بقي من طلاقها

١٢١٠ - (مالك) : عن ابن شهاب انه قال : سمعت سعيد بن

المسيب ، وحמיד بن عبد الرحمن بن عوف ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وسليمان بن يسار كلهم يقولون : سمعت أبا هريرة يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول : أيما امرأة طلقها زوجها تطليقة واحدة أو تطليقتين ، ثم تركها حتى تحل وتنكح زوجا غيره فيموت عنها أو يطلقها ، ثم ينكحها زوجها الأول فانها تكون عنده على ما بقي من طلاقها .

(قال مالك) : وعلى ذلك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها .
قلت : على هذا أكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة : تعود اليه بثلاث تطليقات ، والزواج الثاني يهدم ما دون الثلاث كما يهدم الثلاث .

باب :

إن طلق بكلمة واحدة ثلاثاً أو أكثر وقعت الثلاث

١٢١١ - (مالك) : انه بلغه أن رجلاً قال لعبد الله بن عباس : إني طلقت امرأتي مائة تطليقة فماذا ترى عليّ ؟ فقال له ابن عباس : طلقت منك بثلاث وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزواً .

١٢١٢ - (مالك) : انه بلغه ان رجلاً جاء الى عبد الله بن مسعود فقال : إني طلقت امرأتي ثمانى تطليقات . فقال ابن مسعود : فماذا قيل لك ؟ قال : قيل لي إنها قد بانت مني . فقال ابن مسعود : صدقوا ، من طلق كما أمره الله فقد بين الله له ، وما لبس على نفسه لبساً جعلنا لبسه به^(١) لا تلبسوا على أنفسكم ونتحمله عنكم هو كما تقولون .

قلت : وعليه أكثر أهل العلم ، وقول ابن مسعود غامض يحتاج إلى بيان .

(١) في نسخنا : ملصقاً به .

(فأقول) : الحلال بَيْنَ والحرام بَيْنَ وبينهما مشتبهان ، فإن طلق ثلاث تطليقات متفرقات كان حكمه واضحاً ، وكذا إن طلق طلقة واحدة ، فإن جمع بين التطليقات الثلاث أو أكثر في كلمة واحدة تعارض في ذلك وجهان ، أحدهما : أنه أرسلها دفعة وأتى بها مرة فتكون طلقة واحدة رجعية لقوله تعالى : ﴿الطلاق مرتان﴾ وثانيهما : أنه أجمل الطلقات الثلاث في كلامه وأراد اختصار ما كان بيده من التطليقات ، فانه قال : أنت طالق ثلاث مرات ، وهو معنى قول ابن عباس : انك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل ، فتكون محرمة لا تحل إلا بزواج ؛ فهذا هو اللبس الذي اقترفه على نفسه ، ثم نظرنا في القياسين فوجدنا الثاني أرجحهما ، لأنه صريح كلامه ومنطوق خطابه فتركنا التأويل البعيد ، ورجعنا الى المنطوق فجعلناها ثلاثاً وهو قوله كما تقولون ، قوله : لا تلبسوا على أنفسكم ونتحمله عنكم يريد به ان ارتكاب التأويل البعيد لا يحسن بالمفتي ، وهو حمل يتحمله عنهم والله أعلم .

باب :

إذا طلق امرأة لم يمسه تطليقة واحدة بانتهى وإذا طلق ثلاثاً
حرمت
حتى تنكح زوجاً غيره

١٢١٣ - (مالك) : عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن محمد بن اياس بن بكير أنه قال : طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل ان يدخل بها ، ثم بداله أن ينكحها فجاء يستفتي فذهبت معه أسأله له ، فسأل عبد الله بن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا : لا نرى أن تنكحها حتى تنكح زوجاً غيرك . قال : فإنما كان طلاقاً إياها واحدة : فقال ابن عباس : انك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل .

١٢١٤ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن النعمان بن أبي عياش الأنصاري ، عن عطاء بن يسار أنه قال : جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يمسه . قال عطاء : فقلت : إنما طلاق البكر واحدة : فقال لي عبد الله بن عمرو بن العاص : إنما أنت قاص ، الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره .

١٢١٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج أنه أخبره عن معاوية بن أبي عياش الأنصاري انه كان جالساً مع عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر . قال : فجاءهما محمد بن اياس بن بكير فقال : إن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته قبل أن يدخل بها فماذا تريان ؟ فقال : عبد الله بن الزبير : إن هذا الأمر مالنا فيه قول ، فاذهب الى عبد الله بن عباس وأبي هريرة فاني تركتهما عند عائشة فسلهما ثم أيتنا فأخبرنا ، فذهب فسلهما فقال ابن عباس لأبي هريرة : أفته يا ابا هريرة ؟ فقد جاءتك معضلة . فقال ابو هريرة : الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره ، وقال ابن عباس مثل ذلك ايضاً .

قال مالك : وعلى ذلك الأمر عندنا .

قلت : عليه أهل العلم إذا كان ذلك بكلمة واحدة .

باب :

تطليقتان وقرآن للمماليك كالثلاث للأحرار فإذا كان أحد الزوجين حراً والآخر رقيقاً فالطلاق معتبر بالرجل والعدة بالنساء

١٢١٦ - (مالك) : عن ابي الزناد عن سليمان بن يسار، أن نفيماً

مكاتباً كان لأم سلمة زوج النبي ﷺ ، أو عبداً كانت تحته امرأة حرة فطلقها اثنتين ، ثم أراد أن يراجعها ، فأمره أزواج النبي ﷺ : أن يأتي عثمان بن عفان فيسأله عن ذلك ، فلقيه عند الدرج آخذاً بيد زيد بن ثابت فسألهما فابتدراه جميعاً فقالا : حرمت عليك ، حرمت عليك .

١٢١٧ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن نفيماً مكاتباً كان لأم سلمة زوج النبي ﷺ طلق امرأة حرة تطليقتين ، فاستفتى عثمان بن عفان فقال : حرمت عليك .

١٢١٨ - (مالك) : عن عبد ربه بن سعيد بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، أن نفيماً مكاتباً لأم سلمة زوج النبي ﷺ : استفتى زيد بن ثابت فقال : إنني طلقت امرأة حرة تطليقتين : فقال زيد بن ثابت : حرمت عليك .

١٢١٩ - (مالك) : عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول : إذا طلق العبد امرأة تطليقتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، حرة كانت أو أمة ، وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان .

١٢٢٠ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : الطلاق للرجال والعدة للنساء .

قلت : اتفقوا على أن العبد إذا كان في نكاحه أمة فطلقها طليقتين لا تحل له إلا بعد زوج غيره ، واختلفوا فيما لو كان أحد الزوجين حراً والآخر رقيقاً . فقال الشافعي : عدد الطلقات معتبر بالرجال فيملك الحر على زوجته الأمة ثلاث طلقات ، ولا يملك العبد على زوجته الحرة إلا طليقتين . وقال أبو حنيفة . الاعتبار بالمرأة في عدد الطلاق واتفقوا على أن الاعتبار في العدة بالمرأة .

باب :

يحرم ان يطلقها وهي حائض ومن فعل ذلك فليراجع

١٢٢١ - (مالك) : عن نافع ان عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ : فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال رسول الله ﷺ : « مُرَّه فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسكها بعد وإن شاء طلق قبل ان يمس ، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء » .

قلت : قوله ﷺ : « فليراجعها » فيه دلالة على أن الطلاق في حالة الحيض بدعة ، وعلى ان هذا الطلاق واقع مع كونه بدعياً ولولاه لم يحتج الى المراجعة ، وعلى ان من طلق زوجته المدخول بها في حال الحيض يؤمر بمراجعتها .

وعلى هذا كله أهل العلم .

باب :

طلاق السنة أن يطلقها في طهر لم يمسه فيها

١٢٢٢ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار قال : سمعت عبد الله بن عمر قرأ : « يا ايها النبي إذا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِقَبْلِ عَدَّتِهِنَّ » قال مالك : يعني بذلك ان يطلقن في كل طهر مرة .

١٢٢٣ - (مالك) : باسناد^(١) في قصة طلاق الحائض ثم ان شاء

(١) في الباب الماضي .

أمسكها بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء .

قلت : على هذا أهل العلم ، قوله : لقبل عدتهن فيه دلالة على أن الإقراء التي أمر النساء أن يعتدون بها هي الإطهار ، وعليه الشافعي . وقال أبو حنيفة : هي الحيض .

باب :

كنايات الطلاق تعتبر بالنية

١٢٢٤ - (مالك) : أنه بلغه أنه كُتِبَ إلى عمر بن الخطاب من العراق ، أن رجلاً قال لامرأته : حبلك على غاربك . فكتب عمر بن الخطاب إلى عامله أن مُرَّهُ يوافيني بمكة في الموسم . فبينما عمر يطوف بالبيت إذ لقيه الرجل فسلم عليه ، فقال له عمر : من أنت ؟ فقال : أنا الرجل الذي أمرت أن أجلب عليك . فقال عمر : أسألك برَبِّ هذا البيت ، ما أردت بقولك : حبلك على غاربك ؟ فقال الرجل : يا أمير المؤمنين ، لو استحلقتني في غير هذا الموضع ما صدقتك ، أردت بذلك الفراق ، فقال عمر بن الخطاب : هو ما أردت .

١٢٢٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد : أن رجلاً كانت تحته وليدة لقوم ، فقال لأهلها : شأنكم بها ؟ فرأى الناس أنها تطليقة واحدة .

قلت : وعليه أهل العلم .

باب :

البتة والبرية والخلية

١٢٢٦ - (مالك) : عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول في

الخلية والبرية : إنها ثلاث تطليقات كل واحدة منهما .

١٢٢٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد بن أبي بكر بن حزم ؛ أن عمر بن عبد العزيز قال : البتة ما يقول الناس فيها . قال ابو بكر : فقلت له : كان أبان بن عثمان يجعلها واحدة . فقال عمر بن عبد العزيز : لو كان الطلاق ألفاً ما أبقت البتة منه شيئاً ، من قال البتة فقد رمى الغاية القصوى .

١٢٢٨ - (مالك) : عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم كان يقضي في الذي يطلق امرأته البتة ، أنها ثلاث تطليقات .

١٢٢٩ - (مالك) : انه سمع ابن شهاب يقول : في الرجل يقول لامرأته : برئت مني وبرئت منك أنها ثلاث تطليقات بمنزلة البتة .

قلت : روى الشافعي من طريق أعمامه ، أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتة ، فقال رسول الله ﷺ : « والله ما أردت إلا واحدة ؟ » . فقال ركانة : والله ما أردت إلا واحدة ، فردها إليه رسول الله ﷺ ، وطلقها الثانية في زمن عمر ، والثالثة في زمن عثمان . فقال الشافعي : إن أراد بها واحدة فواحدة ، وإن أراد اثنتين فاثنتين ، وإن أراد ثلاثاً فثلاثاً ، وإن لم يرد بها الطلاق فليست بطلاق ، وقال أبو حنيفة : كذلك إلا أنه قال : إن أراد اثنتين فواحدة ، قوله : فردها فيه دلالة على أن الكنايات راجع ، وعليه الشافعي ، وقال ابو حنيفة هي بوائن إلا اعتدي واستبرئي . وقاس الشافعي وابو حنيفة الخلية والبرية على البتة لأنهما في معناها .

باب :

التحريم

١٢٣٠ - (مالك) : انه بلغه ان علي بن ابي طالب كان يقول في الرجل يقول لامرأته أنت علي حرام انها ثلاث تطليقات .

قلت : قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ ﴾ وقال ابن عباس في الحرام : يكفر . وقال : ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ فعلم أن التحريم يكون بطلاق وبغير طلاق ، وإذا كان بطلاق يكون رجعيّاً ويكون بائناً وذلك لأن الطلاق الرجعي يفضي إلى التحريم ، وهو طريق إليه ، فلذلك قال الشافعي : إن نوي به طلاقاً فهو طلاق وإن نوي ظهاراً فهو ظهار ، وإن أطلق فليس بطلاق ولا ظهار ، وعليه كفارة اليمين بهذه اللفظة .

باب :

طلاق المكره

١٢٣١ - (مالك) : عن ثابت بن الأحنف أنه تزوج أم ولد لعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب . قال : فدعاني عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، فجئتته فدخلت عليه ، فإذا بسياط موضوعة ، وإذا قيدان من حديد وعبدان له قد أجلسهما ، فقال لي : طلقها وإلا والذي يحلف به فعلت بك كذا وكذا . قال : فقلت : هي الطلاق الفأ . قال : فخرجت من عنده فأدركت عبد الله بن عمر بطريق مكة قال : فأخبرته بالذي كان من شأنني فتغيظ عبد الله بن عمر وقال : ليس ذلك بطلاق وانها لم تحرم عليك ، فارجع الى أهلك . قال : فلم تقررنى نفسي حتى أتيت عبد الله ابن الزبير ، وهو يومئذ بمكة أمير عليها ، فأخبرته بالذي كان من شأنني ، وبالذي قال لي عبد الله بن عمر . فقال لي عبد الله بن الزبير : لم تحرم عليك فارجع إلى أهلك . وكتب إلى جابر بن الأسود الزهري ، وهو أمير المدينة يأمره أن يعاقب عبد الله بن عبد الرحمن ، وأن يخلي بيني وبين أهلي . قال : فقدمت المدينة فجهزت صفية امرأة عبد الله بن عمر امرأتي حتى ادخلتها عليّ بعلم عبد الله بن عمر ، ثم دعوت عبد الله بن عمر يوم

عرسي لوليمتي فجاءني .

قلت : اتفقوا على أن من أكره على الردة فتلفظ بها لا يكفر لقوله تعالى : ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ واختلفوا في طلاق المكره وإعتاقه وسائر تصرفاته . قال الشافعي : لا يقع . وقال ابو حنيفة : يقع . وفي الأثر : دلالة على أن الوعيد بالضرب الشديد والقيد إكراه .

باب :

طلاق السكران

١٢٣٢ - (مالك) : انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ، سئلا عن طلاق السكران فقالا : إذا طلق السكران جاز طلاقه وإذا قتل ، قتل به .

(قال مالك) : وذلك الأمر عندنا .

قلت : هو ظاهر مذهب الشافعي وابي حنيفة ، لقول الصحابة رضي الله عنهم في قصة الإتياف على أن حد السكران حد المفترى ، لأنه إذا سكر افترى ، فلولا انه يؤخذ بافترائه لم يحدوه حد المفترى .

باب :

طلاق الهازل

١٢٣٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، أنه قال : ثلاث ليس فيهن لعب : النكاح والطلاق والعتق .

قلت : اتفق اهل العلم على أن طلاق الهازل يقع ، وإذا جرى صريح لفظ الطلاق على لسان العاقل لا ينفعه ان يقول : كنت في قولي

لاعِباً لانه لو قبل ذلك منه لتعطلت الأحكام ، وخص هذه الثلاث بالذكر لتأكيد أمر الفرج .

باب :

المعتدة من طلاق رجعي بمنزلة المنكوحة في الميراث

١٢٣٤ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن محمد بن حبان قال : كانت عند جدي امرأتان هاشمية وأنصارية ، فطلق الأنصارية وهي ترضع ، فمرت بها سنة ثم هلك عنها ولم تحض فقالت : أنا أرثه لم أحض ، فاختصما إلى عثمان بن عفان فقضى لها بالميراث ، فلامت الهاشمية عثمان فقال : هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بهذا ، يعني علي بن ابي طالب.

قلت : اتفقوا على انه لو طلق امرأته طلاقاً رجعياً ثم مات احدهما قبل انقضاء العدة يرثه الآخر .

باب :

ميراث المبتوتة

١٢٣٥ - (مالك) : عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال : وكان أعلمهم بذلك ، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو مريض ، فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها .

١٢٣٦ - (مالك) : انه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول : بلغني أن امرأة عبد الرحمن بن عوف سألته أن يطلقها فقال : إذا حضت ثم طهرت فأذنيني ، فلم تحض حتى مرض عبد الرحمن بن عوف ، فلما

ظهرت آذنته فطلقها البتة ، او تطليقة لم يكن بقي له عليها من الطلاق شيء غيرهما ، وعبد الرحمن بن عوف يومئذ مريض ، فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها .

١٢٣٧ - (مالك) : عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج ، أن عثمان بن عفان ورث نساء من مكمل^(١) منه وكان طلقهن وهو مريض .

١٢٣٨ - (مالك) : أنه سمع ابن شهاب يقول : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وهو مريض فإنها ترثه .

قلت : اتفقوا على أنه إن أبانها في مرضه فماتت المرأة ، فلا ميراث له . واختلفوا فيما اذا مات الزوج ، فقال ابو حنيفة : لها الميراث ما دامت في العدة . وقال الشافعي : في أظهر قوله لا ترث ، وقال مالك : إنها ترث وإن مات بعد انقضاء عدتها وبعد نكاح زوج آخر .

باب :

متعة الطلاق

قال الله تعالى ﴿ وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حقاً عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾^(٢) .

وقال الله تعالى في المطلقة قبل الفرض والميسيس : ﴿ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ ﴾^(٣) .

(١) قوله نساء من مكمل منه هكذا وقع في أصل النسخة ، والصواب نساء مكمل منه . وفي موطأ الإمام محمد نساء ابن مكمل منه ١ هـ .

من هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن كتبه عبيد الله السندي .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٢٩ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٣٦ .

١٢٣٩ - (مالك) : انه بلغه ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأة له فمتع بوليده.

١٢٤٠ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول : لكل مطلقة متعة إلا التي تطلق ، وقد فرض لها صداق ولم تمس فحسبها نصف ما فرض لها .

١٢٤١ - (مالك) : عن ابن شهاب أنه قال : لكل مطلقة متعة .

(قال مالك) : وبلغني عن القاسم بن محمد مثل ذلك .

وقال مالك : ليس للمتعة عندنا حد معروف في قليلها ولا كثيرها .

قلت : اتفق أهل العلم على أن المطلقة قبل الفرض والميسر تستحق المتعة ، وإن المطلقة بعد الفرض قبل الميسر لا متعة لها بل لها نصف المفروض ، واختلفوا في المدخول بها ، فقال أبو حنيفة : لا متعة لها فإن متع كان حسناً . وقال الشافعي : إنها تستحق المتعة لقوله تعالى ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ .

باب :

لا عدة للمطلقة قبل الميسر

قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَالَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾^(١) .

قلت : اتفقوا على ذلك .

(١) سورة الأحزاب ، الآية ٤٩ .

باب :

المطلقة بعد المسيس عليها العدة فان كانت حاملاً فعدتها ان

تضع

حملها . وان كانت تحيض فعدتها ثلاثة قروء ، وإن كانت لا

تحيض

من صغر او كبر فعدتها ثلاثة اشهر

قال الله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعَوْلَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(١) وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ ، وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ، لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا . فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ، وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ، إِنْ اللَّهُ بِالْبَالِغِ أَمْرِهِ ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا وَاللَّائِي يَنْشُرْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجَدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢٨ .

حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَسَتَرْضَعُ لَهُ أُخْرَىٰ لَيَنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيَنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ، لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا آتَاهُ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴿١١﴾.

قلت : قوله تعالى ﴿إِذَا طَلَّقْتُمْ﴾ يعني : قل لهم ذلك ﴿لَعَدْتَهُنَّ﴾ أي لزمان عدتهن وهو الطهر ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ فائدة الإحصاء توزيع الطلاق على الإقراء إذا أراد ان يطلق ثلاثاً ، وهو أحسن من جمعها في طهر واحد ، والعلم ببقاء زمان الرجعة والتمكن من مراعاة النفقة والسكنى ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ﴾ لا يجوز للزوج ان يخرج المطلقة المعتدة من مسكنه الذي كان يساكنها فيه قبل الطلاق ﴿وَلَا يَخْرُجَنَّ﴾ على المرأة أن لا تخرج في عدتها إلا لضرورة ظاهرة . فان خرجت أثمت سواء خرجت ليلاً او نهاراً ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ﴾ قيل : الفاحشة الزنى . فتخرج الزانية لإقامة الحد عليها : وقيل . الفاحشة خروجها من البيت في العدة . وقيل : هي النشوز وسوء الخلق ، فاذا نشزت كان للزوج إخراجها من البيت ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ﴾ هذا يدل على أن المستحب في التطبيق أن يوقع متفرقاً ولا يجمع بين الثلاث ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ﴾ قارين انقضاء أجل العدة ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ بأن تراجعوهن ﴿وَأَشْهِدُوا﴾ أمروا بالإشهاد عند الطلاق وعند الرجعة ﴿وَاللَّائِي يَشْنَنُ﴾ يعني من الكبر ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ﴾ يعني من الصغر ، وفائدة قوله : إن ارتبتم التنبيه على مصلحة بيان هذا الحكم وانهم كانوا لا يدرون ما حكم هؤلاء الأصناف الثلاثة ﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾ أوجب سكنى المطلقة ﴿مَنْ وُجِدَ عَلَيْكُمْ﴾ سعتكم ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ﴾ أوجب نفقة المطلقات الحوامل ، وإن كن مطلقات بثلاث ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾ أوجب أجره الرضاع ﴿وَأَتَمِرُوا﴾ بأن يتراضى الأب والأم على أجر مسمى ﴿وَإِنْ

تَعَاْمَرْتُمْ ﴿تضايقتم في الأجرة﴾ ﴿فسترضع له أخرى﴾ أي فليسترضع الوالد غير والدة الصبي ﴿لينفق ذو سعة﴾ أمر أهل التوسعة أن يوسعوا على نسائهم المرضعات أولادهن على قدر سعتهم ، هذا حاصل ما قاله الواحدي .

باب :

القروء هي الإطهار

١٢٤٢ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ، عن عائشة أم المؤمنين انها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة . قال ابن شهاب : فذكرت ذلك لعمره بنت عبد الرحمن فقالت : صدق عروة ، وقد جادلها في ذلك ناس فقالوا : إن الله تعالى يقول في كتابه ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ فقالت عائشة : صدقتم وهل ندرون ما الإقراء إنما الإقراء الإطهار .

١٢٤٣ - (مالك) : عن ابن شهاب أنه قال : سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول : ما أدركت أحداً من فقهاءنا إلا وهو يقول بهذا ، يريد قول عائشة .

١٢٤٤ - (مالك) : عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار ، أن الأحوص هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة ، وقد كان قد طلقها ، فكتب معاوية بن أبي سفيان إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك ، فكتب إليه زيد انها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها .

١٢٤٥ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه

وبرىء منها ولا ترثه ولا يرثها^(١) . قال مالك : وهو الأمر عندنا .

١٢٤٦ - (مالك) : أنه بلغه عن القاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، وسليمان بن يسار ، وابن شهاب أنهم كانوا يقولون : إذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها ، ولا ميراث بينهما ولا رجعة له عليها .

١٢٤٧ - (مالك) : عن الفضل^(٢) بن عبد الله مولى المهري ، أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانا يقولان : إذا طلقت المرأة فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت منه وحلت .

قلت : عليه الشافعي ، وقال أبو حنيفة : هي الحيض . فعند الشافعي إذا شرعت في الحيضة الثالثة انقضت عدتها ويحسب بقية الطهر الذي يقع فيه الطلاق ، وقال أبو حنيفة : لا تنقضي عدتها حتى تطهر من الحيضة الثالثة وتغتسل ، ان لم يبلغ دمها أكثر الحيض . واتفقوا على أن الطلاق إذا كان في حال الحيض لا يحسب بقية الحيض .

باب :

جواز الرجعة في العدة ولو بغير رضاها إذا لم لم يطلقها ثلاثاً
ولم يقصد الضرار

قال الله تعالى : ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُواً وَاذْكُرُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمْ وَمَا

(١) قوله : ولا ترثه ولا يرثها ليس في نسخنا .

(٢) في نسخنا وفي التقريب فضيل بالتصغير ابن أبي عبد الله .

أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١﴾ .

وقال تعالى : ﴿وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً﴾ .

١٢٤٨ - (مالك) : عن ثور بن زيد الديلي ، أن الرجل كان يطلق امرأته ثم يراجعها ، ولا حاجة له بها ولا يريد إمساكها كيما يطول بذلك عليها العدة ليضارها ، فأنزل الله تبارك وتعالى ﴿ولا تمسكوهن ضِرَاراً لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه﴾ يعظهم الله بذلك . -

قلت : عليه أهل العلم ، إلا أن الشافعي يجعل الكنايات راجع ، وأبو حنيفة يجعلهن بوائن ، إلا ألفاظاً يسيرة ، والآية حجة للشافعي لأن المطلقة بالكناية إن كانت مطلقة فبعلها أحق بردها في العدة ، وإن لم تكن مطلقة فلا عدة لها ولا مفارقة منها ، واستثنى أكثر الفقهاء الخلع والطلاق على مال وقالوا : هما تطليقة بائنة .

باب :

المبتوتة لها السكنى ولا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً

١٢٤٩ - (مالك) : عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام ، فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال : والله مَالِكٌ علينا من شيء فجاءت إلى رسول الله ﷺ فذكرت من ذلك له فقال : « ليس لكَ عليه نفقة » وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ، ثم قال : تلك امرأة يغشاها أصحابي اعتدي عند عبد الله بن أم

(١) سورة البقرة، الآية ٢٣١ .

مكتوم ، فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك فإذا حللت فأذنيني ، قالت : فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم بن هشام^(١) يخطباني . فقال رسول الله ﷺ : « أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، وأما معاوية فصعلوك لا مال له ، أنكحي أسامة بن زيد ، قالت : فكرهته . ثم قال : أنكحي أسامة بن زيد فنكحته ، فجعل الله فيه خيراً واغتنبت به » .

١٢٥٠ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد ، وسليمان بن يسار أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق امرأته بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة ، فانتقلها عبد الرحمن بن الحكم ، فأرسلت عائشة أم المؤمنين إلى مروان بن الحكم ، وهو يومئذ أمير المدينة فقالت : اتق الله واردد المرأة إلى بيتها . فقال مروان في حديث سليمان بن يسار : إن عبد الرحمن غلبني . وقال مروان في حديث القاسم : أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس ؟ فقالت عائشة : لا يضرك ألا تذكر حديث فاطمة ؟ فقال مروان : إن كان بك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر .

١٢٥١ - (مالك) : عن نافع أن ابنة سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، كانت تحت عبد الله بن عمر وابن عثمان فطلقها البتة ، فانتقلت فأنكر ذلك عليها عبد الله بن عمر .

١٢٥٢ - (مالك) : أنه سمع ابن شهاب يقول : المبتوتة لا تخرج من بيتها حتى تحل ، وليست لها نفقة ، إلا أن تكون حاملاً فينفق عليها حتى تضع حملها - قال مالك : وهذا الأمر عندنا .

قلت : اتفق أهل العلم على أن المطلقة الرجعية تستحق النفقة

(١) كذا قال يحيى وهو وهم . وإنما هو أبو جهم بن حذيفة وليس قيس أصحاب النبي ﷺ من يقال له أبو جهم بن هشام ، أفاده ابن عبد البر في التقيي .

والسكنى ، واختلفوا في المبتوتة فقال أحمد : لا نفقة لها ولا سكنى
لحديث فاطمة بنت قيس . وقال أبو حنيفة : لها النفقة والسكنى كالمطلقة
الرجعية . وقال الشافعي : لها السكنى بكل حال ولا نفقة لها إلا أن تكون
حاملًا ، لأن عائشة وابن المسيب أنكر على فاطمة حديثها ، وإنما رخص
النبي ﷺ لها أن تعتد في بيت غير زوجها بسبب ، واختلفوا في ذلك
السبب . فروي عن عائشة أن فاطمة كانت في مكان وحش فخيف على
ناحيتها ، فلذلك رخص لها النبي ﷺ ، وقال سعيد بن المسيب : إنما
نقلت فاطمة لطول لسانها على إحمائها فأنكروا عليها من حيث أنها كتمت
السبب فيقع السامع في فتنه .

باب :

عدة المتوفى عنها زوجها إذا لم تكن حاملًا
أن تتربص أربعة أشهر وعشرًا

قال الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ
بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ
فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (١) .

قلت : وعليه أهل العلم ، وهي ناسخة عندهم لقوله تعالى :
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ
إِخْرَاجٍ﴾ .

باب :

عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملًا أن تضع حملها

١٢٥٣ - (مالك) : عن عبد ربه بن سعيد بن قيس ، عن أبي سلمة

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٤ .

ابن عبد الرحمن أنه قال : سئل عبد الله بن عباس وأبو هريرة عن المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها فقال ابن عباس : آخر الأجلين ، وقال أبو هريرة : إذا ولدت فقد حلت ، فدخل أبو سلمة بن عبد الرحمن على أم سلمة زوج النبي ﷺ فسألها عن ذلك فقالت أم سلمة : ولدت سبعة إلا سلمية بعد وفاة زوجها بنصف شهر ، فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر كهل ، فحطت الى الشاب ، فقال الكهل : لم تحلي بعدُ وكان أهلها غيباً ، ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثروه بها ، فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك فقال : قد حللت فانكحي من شئت .

١٢٥٤ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله ابن عباس وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال . فقال أبو سلمة : إذا وضعت ما في بطنها فقد حلت . وقال ابن عباس : آخر الاجلين . فجاء أبو هريرة فقال : أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة بن عبد الرحمن فبعثوا كريماً مولى عبد الله بن عباس إلى أم سلمة زوج النبي ﷺ ليسألها عن ذلك ، فجاءهم فأخبرهم أنها قالت : ولدتُ سبعة الأسلمية بعد وفاة زوجها بليال فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « قد حَلَلْتِ فانكحي من شِئْتِ » .

(قال مالك) : وهذا الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا .

١٢٥٥ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة ، أنه أخبره أن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال فقال لها رسول الله ﷺ : « قد حللت فانكحي من شِئْتِ » .

١٢٥٦ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال عبد الله بن عمر : إذا وضعت حملها فقد حلت ، فأخبره رجل من الأنصار كان عنده أن عمر بن الخطاب قال : لو وضعت وزوجها على سريريه لم يدفن بعد لحلت .

قلت : عليه أكثر أهل العلم ، خصّوا آية أربعة أشهر وعشراً بقوله تعالى : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ورأوا هذه الآية تشتمل المتوفى عنها زوجها ، وإن كانت مسوقة في باب المطلقات لهذه الآثار .

باب :

يجب أن تبين المتوفى عنها زوجها في بيته حتى تحل
ويجوز لها أن تخرج نهائياً

١٢٥٧ - (مالك) : عن سعيد بن إسحق بن كعب بن عجرة ، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة أن الفريضة بنت مالك بن سنان ، وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها : أنها جاءت الى رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدره فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى إذا كانوا بطرف القدوم أدركهم^(١) فقتلوه ، فسألت رسول الله ﷺ ان أرجع إلى أهلي في بني خدره ، فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة ، قالت : فقال رسول الله ﷺ : نعم . قالت : فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة ناداني رسول الله ﷺ أو أمر بي ، فنوديت له فقال : كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال : « امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » . قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً . قالت : فلما كان عثمان بن عفان أرسل إليّ فسألني عن ذلك فأخبرته فأتبعه وقضى به .

١٢٥٨ - (مالك) : عن حميد بن قيس المكي ، عن عمرو بن شعيب ، عن سعيد بن المسيب ، أن عمر بن الخطاب كان يرد المتوفى

(١) في نسخنا لحقهم .

عنهن أزواجهن من البيداء يمنعهن الحج .

١٢٥٩ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن السائب بن خباب توفي ، وأن امرأته جاءت الى عبد الله بن عمر فذكرت له وفاة زوجها ، وذكرت له حرثاً لهم بقناة ، وسألته هل يصلح لها أن تبيت فيه ، فنهاها عن ذلك . فكانت تخرج من المدينة سحراً فتصبح في حرثهم فتظل فيه يومها ، ثم تدخل المدينة إذا أمست فتبيت في بيتها .

١٢٦٠ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : لا تبيت المتوفى عنها زوجها ولا المبتوتة ، إلا في بيتها .

قلت : اختلف أهل العلم في السكنى للمعتدة عن الوفاة ، فقال أبو حنيفة : لا سكنى لها بل تعتد حيث شاءت ، وقال مالك : لها السكنى . وللشافعي قولان كالمذهبين ومنشأ ذلك تردده في تأويل حديث فريعة فرأى مرة ان إذنه لها في الخروج حكم ، وقوله : امكثي في بيتك استحباب ، ورأى مرة أخرى ان إذنه صار منسوخاً بقوله آخرامكثي في بيتك .

أقول : يحتمل أن يكون إذنه لها من حيث أنها ذكرت أن زوجها لم يتركها في مسكن يملكه .

باب :

يجب على المرأة المتوفى عنها زوجها أن تحدّ أربعة أشهر وعشرأً
بأن تترك الطيب والكحل والمصبوغ للزينة ولا يحل
لغير الزوجة أن تحدّ فوق ثلاث

١٢٦١ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة . قالت زينب : دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين

توفي أبوها أبو سفيان بن حرب ، فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غير ذلك ، فدهنت به جارية ثم مسحت بعارضيتها ثم قالت : والله مالي بالطيب من حاجة غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » . قالت زينب : ثم دخلت على زينب بنت جحش زوج النبي ﷺ حين توفي أخوها فدعت بطيب فمست منه ثم قالت : والله مالي بالطيب حاجة غير أنني سمعت رسول الله ﷺ على المنبر^(١) يقول : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » قالت زينب : وسمعت أمي أم سلمة زوج النبي ﷺ تقول : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينها أفنكحلها ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا » مرتين أو ثلاثاً ، كل ذلك يقول : « لا » ثم قال : « إنما هي أربعة أشهر وعشراً ، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول » . قال حميد بن نافع فقلت لزينب : وما (ترمي بالبعرة على رأس الحول) ؟ فقالت زينب : كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشاً ، ولبست شرّ ثيابها ولم تمس طيباً ولا شيئاً حتى تمر بها سنة ثم تؤتي بدابة حمار أو شاة أو طائر فتفتض به ، فقلما تفتض بشيء إلا مات ، ثم تخرج فتعطي بعرة فترمي بها ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره .

قال مالك : والحفش البيت الرديء ، وتفتض تمسح به جلدها كالمنشرة .

١٢٦٢ - (مالك) : عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة ، وحفصة زوجي النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » .

(١) ليس في نسخنا (على المنبر) .

بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج . .

١٢٦٣ - (مالك) : عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها اشتكت عينها هي حاد على زوجها عبد الله بن عمر ، فلم تكتحل حتى كادت عيناها ترمضان .

١٢٦٤ - (مالك) : أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت لامرأة حاد على زوجها اشتكت عينها فبلغ ذلك منها : اكتحلي بكحل الجلاء بالليل وامسحيه بالنهار .

١٢٦٥ - (مالك) : أنه بلغه عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار أنهما كانا يقولان في المرأة يتوفى عنها زوجها : إذا خشيت على بصرها من رمد بها أو شكوى أصابها أنها تكتحل وتداوى بدواء أو بكحل ، وإن كان فيه طيب .

١٢٦٦ - (مالك) : أنه بلغه أن رسول الله ﷺ دخل على أم سلمة وهي حاد على أبي سلمة ، وجعلت على عينها صبراً فقال : ما هذا يا أم سلمة ؟ قالت : إنما هو صبر يا رسول الله ، قال : فاجعليه بالليل وامسحيه بالنهار .

١٢٦٧ - (مالك) : أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي ﷺ كانت تقول : تجمع الحاد برأسها بالسدر والزيت .

قلت : الإحداد هو الامتناع من الزينة . فقال : أحدث المرأة على زوجها فهي محدّة وحدت فهي حادة ، قوله : تفتض قيل : مأخوذ من فضضت بمعنى كسرت ومنه قوله تعالى : ﴿ لاَنْفُضُوا ﴾ أي تفرقوا ، لأنها تكسر ما كانت فيه من العدة بدابة أو طائر ، تمسح بها قبلها وتنبذها . وقيل : من الفضة أي تنظف بها شبه ذلك بالفضة لنقاها .

والإحداد واجب عليها في مدة عدة الوفاة عند أكثر أهل العلم ، وهو أن تمتنع من الزينة والطيب ، وتدهين الرأس والإكتحال بكحل فيه طيب أو زيتة ، فإن اضطرت إلى كحل فيه زيتة فرخص فيه أبو حنيفة ، وقال الشافعي : تكتحل به ليلاً وتمسحه بالنهار ، وكذلك الطلاء حوالى عينها بصبر ففيه زيتة لا يجوز لها ذلك ، إلا أن يقع ضرورة فتفعله ليلاً وتمسحه بالنهار .

باب :

عدة الأمة إذا توفي عنها زوجها

١٢٦٨ - (مالك) : أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان : عدة الأمة إذا هلك عنها زوجها شهران وخمس ليال .

١٢٦٩ - (مالك) : عن ابن شهاب مثل ذلك .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

عدة البدوية من أهل الخيام

١٢٧٠ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه ، أنه كان يقول في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها : أنها تتنوي حيث انتوى أهلها ، قال مالك : وهو الأمر عندنا .

قلت : انتوى أي ارتحل وأصله النوى بمعنى البعد ، وعليه أهل العلم .

باب :

عدة التي تسكن بالكراء

١٢٧١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن سعيد بن المسيب سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي في بيت بكراء على من الكراء ؟ قال سعيد : على زوجها . قال : فإن لم يكن عند زوجها ؟ قال : فعلها . قال فإن لم يكن عندها ؟ قال : فعلى الأمير .

قلت : وعليه أهل العلم ؛ ومعنى قوله : فعلى الأمير أنها تأخذه من بيت المال لمعنى الحاجة والفقر .

باب :

عدة من ارتفع عنها الحيض

١٢٧٢ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد وعن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي ، عن سعيد بن المسيب أنه قال : قال عمر بن الخطاب : أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها ، فإنها تنتظر تسعة أشهر فإن بان بها حمل فذلك وإلا اعتدت بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر ثم حلت .

قلت : ذهب مالك إلى قول عمر ، وذهب أكثر أهل العلم إلى أنها لا تحل حتى يمضي بها ثلاثة قروء ، أو تبلغ سن الآيسات فتعتد بثلاثة أشهر ، وتأول الشافعي قول عمر على امرأة بقي لها إلى سن الآيسات تسعة أشهر ، وقال محمد : العدة في كتاب الله عز وجل على أربعة أوجه لا خامس لها : للحامل حتى تضع ، والتي لم تبلغ الحيض ثلاثة أشهر ، والتي قد يشئت من الحيض ثلاثة أشهر ، والتي تحيض ثلاث حيض ،

فهذا الذي ذكرتم ليس بعدة الحائض ولا غيرها .

(أقول) : يمكن أن يقال ما قاله عمر رضي الله عنه ، راجع إلى عدة الآيسة وإنما جعل لها تربص تسعة أشهر ليتبين أنها ليست من ذوات الحيض .

باب :

عدة المستحاضة

١٢٧٣ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال : عدة المستحاضة سنة .

قلت : المستحاضة تعتد بالإقراء عند أكثر أهل العلم ، ثم إن كانت معتادة نزاعي عاداتها في الحيض والطمهر ، فإذا مضت ثلاثة إقراء حلت وإن كانت آيسة فتتقضي عدتها بثلاثة أشهر ، ولم يتابع سعيد بن المسيب في السنة .

باب :

عدة من تباعدت إقراؤها

١٢٧٤ - (مالك) : أنه سمع ابن شهاب يقول : عدة المطلقة الإقراء وإن تباعدت .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

امرأة المفقود

١٢٧٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، أن

عمر بن الخطاب قال : أيما امرأة فقدت زوجها فلم يدر أين هو ؟ فإنها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم تحل ، قال مالك : وإن تزوجت بعد انقضاء عدتها فدخل بها زوجها أو لم يدخل بها فلا سبيل لزوجها الأول إليها ، قال مالك : وذلك الأمر عندنا وإن أدركها زوجها قبل أن تتزوج فهو أحق بها ، قال مالك : وأدركت بعض الناس^(١) ينكرون الذي قال بعض الناس على عمر بن الخطاب أنه قال : يخير زوجها الأول إذا جاء في صداقها أو في امرأته .

قلت : هو القول القديم للشافعي أن زوج المرأة إذا غاب وانقطع خبره يضرب القاضي لها تربص أربع سنين ، ثم تعتد لوفاء وتنكح ، فإن جاء الأول لا سبيل له عليها في الأصح ، ثم رجع إلى قول أكثر أهل العلم أنه ليس لها أن تنكح زوجاً آخر حتى يأتيها يقين وفاة الزوج الغائب ، أو يقين طلاقه ، قال المحلي : وإنما رجع عنه لمخالفة القياس الجلي ، فإنه لا يحكم بوفاته في قسمة ميراثه وعق أم ولده قطعاً ولا فارق بينهما وبين فرقة النكاح .

(أقول) : بل هو موافق للقياس لأن أمر المفقود دائر بين أمرين : إما ميت تجب على امرأته عدة الوفاة ، أو حي ما أمسك امرأته بالمعروف ، فتعين عليه التفريق لقوله تعالى : ﴿ فأمسكوهن بمعروف ﴾ فإن قصر في أداء الواجب ناب القاضي عنه ، كما ينوب في بيع مال الماطل في أداء دينه ، فأوجبنا عليها العديتين وأمرنا بأبعد عدة جاءت في الشرع للمطلقة احتياطاً ، وهو تربص أربع سنين لأنها أكثر مدة الحمل عند الشافعي . ثم أمرنا بعد الوفاة وجعلنا حكم القاضي تربص أربع سنين بمنزلة الحكم بالتفريق ، ولم نذهب إلى تداخل هاتين العديتين ، لأن طول التربص هاهنا مطلوب ، والجواب عن القياس المذكور الفرق بين النكاح وغيره فإن نساء

(١) في نسخنا : الناس بإسقاط لفظ بعض .

المعسر والعين والمعيب لهن الاختيار في الفرقة ، دون الإماء وأمهات الأولاد ، والورثة لا يطالبون المورث بالميراث إنما الميراث ملك اضطراري بعد موته ، والزوجة تطالب الزوج بالنفقة والسكنى والوطء فظهر الفارق الجلي بين القبيلتين والله أعلم .

باب :

اجتماع العدتين ووجوب العدة على المدخولة بشبهة

١٢٧٦ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسليمان ابن يسار ، أن طليحة الأسدية كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها ، فنكحت في عدتها ، فضربها عمر بن الخطاب وضرب زوجها بالمخفقة ضربات ، وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب : أيما امرأة نكحت في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ، ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ثم كان الآخر خاطباً من الخطاب وإن كان دخل بها فرق بينهما ، ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ثم اعتدت من الآخر ثم لا يجتمعان أبداً . وقال سعيد بن المسيب : لها مهرها بما استحل منها .

قلت : إذا اجتمع على المرأة عدتان من شخصين بأن وطئت في عدة الغير بالشبهة فإن العدتين لا تتداخلان عند أكثر أهل العلم . وقال أبو حنيفة ، تتداخلان ، قوله : ثم لا يجتمعان أبداً : هذا قول تفرد به عمر رضي الله عنه ، أن من نكح امرأة في عدة الغير يفرق بينهما ، ثم لا تحل له أبداً ، وعامة أهل العلم على أنها تحل له بعد الخروج من عدة الأول .

باب :

تستحب العقيقة

١٢٧٧ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن

أبيه أنه قال : سئل رسول الله ﷺ عن العقيقة فقال : « لا أحب العُقوق »
وكانه إنما كره الاسم . وقال : « من ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده
فليفعل » .

١٢٧٨ - (مالك) : عن نافع أن عبد الله بن عمر لم يكن يسأله أحد
من أهله عقيقة إلا أعطاه إياها ، وكان يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكور
والإناث . .

١٢٧٩ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن محمد بن
إبراهيم بن الحارث التيمي أنه قال : سمعت أبي يستحب العقيقة ولو
بعصفور .

١٢٨٠ - (مالك) : أنه بلغه أنه عُقِّ عن حسن وحسين ابني علي بن
أبي طالب .

١٢٨١ - (مالك) : عن هشام بن عروة أن أباه عروة بن الزبير كان
يعق عن بنيه الذكور والإناث بشاة شاة .

قلت : العقيقة سنة عند أكثر أهل العلم إلا أبا حنيفة فإنه قال :
ليست بسنة^(١) وأخرج الترمذي حديث « عن الغلام شاتان وعن الجارية
شاة » فقال الشافعي بذلك .

قال المحلي : في تحقيق قوله يحصل أصل السنة في عقيقة الذكر
بشاة وكمال السنة شاتان ، وقال الشافعي : العقيقة في الأكل والتصدق
كالأضحية ، ويسن طبخها ولا يكسر عظمها وتذبح يوم سابع ولادته ويسمي
فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها .

(١) (قوله) : ليست بسنة بل مباح لا بدعة اهـ من هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن .

(عبيد الله السدي)

باب :

يستحب أن يتصدق بزنة شعر المولود فضة

١٢٨٢ - (مالك) : عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال : وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين وزينب وأم كلثوم ، فتصدقت بزنة ذلك فضة .

١٢٨٣ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن محمد بن علي بن حسين أنه قال : وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين فتصدقت بزنته فضة .
قلت : عليه الشافعي .

باب :

يجب إحياء المولود بالإرضاع حولين كاملين إلا إذا اجتمع رأي الوالدين عن تشاور منهما على أن الفطام لا يضره ، فحينئذ يجوز الفطام

قبل الحولين ، والمرضع يجوز أن تكون الوالدة أو الظئر المسترضعة فإن لم

تتيسر المسترضعة أو لم يقدر الوالد على استئجارها تعينت الوالدة ، فإن

أرضعت الوالدة فليس لها إلا النفقة والكسوة بالمعروف مما كان بسبب الزوجية وإن أرضعت الظئر فلها أجرها

قال الله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ

أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ . لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ يَوْلِيدَها وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَ فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١﴾ .

قلت : الظاهر أن الوالدات يعم المطلقات وغيرها وقيل : يختص بالمطلقات لأن سياق الآية في قصة المطلقات .

أقول : وحينئذ يؤخذ حكم غير المطلقات بالأولى ؛ قوله : ﴿ وعلى المولود له ﴾ يدل على أن الوالدة ما دامت زوجة أو معتدة لا تستحق الأجر ، وعليه أبو حنيفة ؛ قوله : ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ المراد منه وارث الأب وهو الصبي أي مؤن المرضعة من ماله إذا مات الأب ، قوله : ﴿ فإن أرادا فِصَالًا ﴾ يعني قبل الحولين ، قوله : ﴿ أن تسترضعوا ﴾ أي تسترضعوا المراضع ﴿ أولادكم ﴾ أي تأخذوا المراضع لأولادكم ، قوله : ﴿ ما آتيتم ﴾ أي ما أردتم إتياءه كقوله تعالى : ﴿ وإذا قمتم إلى الصلاة ﴾ .

باب :

تجب نفقة الزوجة على الزوج موسراً كان أو معسراً

قال الله تعالى : ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قُدِرَ عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ﴾ وقال تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ وقال تعالى : ﴿ ذلك أدنى ألا تعولوا ﴾ .

قلت : قال الشافعي ﴿ ذلك ألا تعولوا ﴾ أي لا يكثر من تعولون ، وفيه

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٣ .

دليل على أن على الرجل نفقة امرأته ، وقد انكر على الشافعي بعض اهل العربية هذا التفسير ، فأجاب البغوي بأن الكسائي قال : يقال عال الرجل يعول إذا كثر عياله ، واللغة الجيدة اعال . وأجاب الزمخشري : بأنه بيان حاصل المعنى ووجهه ان يجعل من قولك : عال الرجل عياله يعولهم كقولهم : مانهم يمونهم إذا انفق عليهم ، ومن كثر عياله لزمه ان يعولهم .

وهذا مما اتفق عليه أهل العلم .

باب :

تجب على الابن نفقة الأبوين إذا كان موسراً وهما معسران

قال الله تعالى : ﴿ وبالوالدين إحساناً ﴾ وقال : ﴿ وصاحبهما في الدنيا معروفاً ﴾ ومن المعلوم أنه ليس من الإحسان ولا من المصاحبة بالمعروف أن يموتا جوعاً والولد في أرغد عيش .

قلت : على هذا أهل العلم ، إلا أن الشافعي قال : إن كان واحد منهما قوياً سويّاً يمكنه تحصيل قوته لا تجب نفقته وإن كان معسراً ، وأوجب سائر الفقهاء نفقتهم عند الإعسار ولم يشترطوا الزمانة .

باب :

إذا فارق الرجل امرأته وبينهما ولد صغير فالأم وأم الأم

أولى بالحضانة من الأب

١٢٨٤ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : سمعت القاسم

ابن محمد يقول : كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الأنصار فولدت له عاصم بن عمر ثم أنه فارقها ، فجاء عمر بن الخطاب قباء فوجد ابنه عاصماً يلعب بفناء المسجد ، فأخذ بعضده فوضعه بين يديه على الدابة فأدركته

جدة الغلام فنازعته إياه حتى أتيا أبا بكر الصديق فقال عمر : ابني وقالت المرأة : ابني . فقال أبو بكر : خلّ بينها وبينه . قال : فما راجعه عمر الكلام .

قلت : روى الشافعي بإسناده عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه ، ثم طبق بين الحديث والأثر بأن المولود ، إذا كان دون سبع سنين فالأم أولى به ، وإذا بلغ سبع سنين وعقل عقل مثله ، خير بين الأبوين سواء كان ذكراً أو أنثى فأيهما اختاره يكون عنده ، وأخذ هذا النوع من التطبيق من قضاء علي رضي الله عنه ، فإنه خير صبيّاً كان ابن سبع سنين أو ثمان سنين بين الأم والعم وقال لأخيه الأصغر منه : وهذا أيضاً لو قد بلغ مبلغ هذا لخيرته ، وقال أبو حنيفة : الأم أحق بالغلام حتى يأكل ويلبس وحده ، وبالجارية حتى تحيض ثم بعد ذلك الأب أحق بهما .

باب :

تجب نفقة الممالك ولا يجوز أن يكلفوا ما لا يطيقون

ويتعهد الإمام ذلك

١٢٨٥ - (مالك) : أنه بلغه أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق » .

١٢٨٦ - (مالك) : أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كان يذهب الى العوالي كل يوم سبت ، فإذا وجد عبداً في عمل لا يطيقه وضع عنه منه .

قلت : عليه أهل العلم ، ومعنى قوله : ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق الدوام عليه ، لا ما يطيق يوماً أو يومين أو ثلاثة ثم يعجز ، وجملة ذلك ما لا يضر ببدنه الضرر البين .

باب :

التحفظ في ضرائب الاماء

١٢٨٧ - (مالك) : عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه ، أنه سمع عثمان بن عفان وهو يخطب وهو يقول : لا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة^(١) ، فانكم متى ما كلفتموها ذلك كسبت بفرجها ، ولا تكلفوا الصغير الكسب فإنه إذا لم يجد سرق ، وعفوا إذا عفكم الله ، وعليكم من المطاعم بما طاب منها .

قلت : هو على سبيل الورع عندهم .

باب :

ثواب المملوك إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله

١٢٨٨ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « إن العبد إذا نصّح لسيده وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين » .

باب :

يحرم وطء الأمة الحامل من غيره

١٢٨٩ - (مالك) : بإسناده^(٢) عن سعيد بن المسيب كان يقول ، ينهى أن يطأ الرجل وليدة في بطنها جنين لغيره .

قلت : أصله حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال في سبايا أو طاس : « لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة » وعلى هذا أهل العلم .

(١) في نسخنا بزيادة (الكسب) .

(٢) في باب المحرمات .

باب :

يحرم الجمع بين الأختين في الوطء بملك اليمين

١٢٩٠ - (مالك) : عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب ، أن رجلاً

سأل عثمان بن عفان عن الأختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما : فقال عثمان : أحلتها آية وحرمتها آية أخرى ، فأما أنا فلا أحب أن اصنع ذلك . قال : فخرج من عنده فلقى رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك فقال : لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحداً فعل ذلك لجعلته نكالاً . قال ابن شهاب أراه علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

١٢٩١ - (مالك) : أنه بلغه عن الزبير بن العوام مثل ذلك قال

مالك : في الأمة تكون عند الرجل فيصيبها ثم يريد أن يصيب أختها أنها لا تحل له حتى يحرم عليه فرج أختها بنكاح أو عتاقة أو كتابة أو ما أشبه ذلك ، أو يزوجه عبده أو غير عبده .

قلت : اتفقوا على أن كل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما في

النكاح ، فإذا اجتمعتا عنده بملك اليمين لا يجوز أن يجمع بينهما في الوطء ، حتى لو اشترى أما وابنتها فوطئ إحداهما حرمت الأخرى على التأييد ، وإذا ملك أختين أو جارية وعمتها أو خالتها ، فإذا وطئ إحداهما لا يجوز له أن يطأ الأخرى حتى يحرم الأولى على نفسه ، قوله : أحلتها آية أراد قوله تعالى : ﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾ قوله ، حرمتها آية أراد ، قوله تعالى ﴿وان تجمعوا بين الأختين﴾ وعامة الفقهاء على التحريم ، لأن قوله تعالى : ﴿وأن تجمعوا بين الأختين﴾ أخص في هذا الحكم من قوله تعالى : ﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾ لأن الآية الأولى في بيان ما حرم علينا ، والثانية في الأمر بحسن الائتمار ، ومثل ذلك لا يعم . وقول مالك : بنكاح أو عتاقة أو كتابة عليه الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا تحل بالتزويج والكتابة .

باب :

يحرم على الرجل إصابة أمة أصابها أبوه

١٢٩٢ - (مالك) : انه بلغه ان عمر بن الخطاب وهب لابنه جارية فقال : لا تمسها فاني قد كسفتها .

١٢٩٣ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن المجبر أنه قال . وهب سالم بن عبد الله لابنه جارية له فقال : لا تقربها فاني قد اردتها فلم أبسط لها .

١٢٩٤ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن أبا نهشل بن الأسود قال للقاسم بن محمد : إني رأيت جارية لي منكشفاً عنها وهي في القمر ، فجلست منها مجلس الرجل من امرأته فقالت : إني حائض فقامت فلم أقربها فأهبطها لابني ان يطأها ؟ فنهاه القاسم عن ذلك .

١٢٩٥ - (مالك) : عن ابراهيم بن ابي عبله ، عن عبد الملك بن مروان ، أن وهب لصاحب له جارية ثم سأله عنها فقال : قد هممت أن أهبطها لابني فيفعل بها كذا وكذا . فقال عبد الملك : لمروان كان اورع منك وهب لابنه جارية ثم قال : لا تقربها فاني قد رأيت ساقها منكشفة .

قلت : عليه أهل العلم أن الوطء بملك اليمين يثبت حرمة المصاهرة كما بملك النكاح .

اقول : لما جاءت حرمة المصاهرة بالوطء بملك اليمين وبالنكاح الصحيح والفساد والوصه بشبهة ، استنبط ابو حنيفة لها علة شاملة لكل هذه الصور وهي الإصابة فطرد الحكم في الزنى . وقال . يحرم على الزاني أم المزني بها وابنتها ، وعلى الزانية ابو الزاني وابنه وحمل المس بشهوة والنظر الى الفرج على الإصابة لهذه الآثار .

باب :

العزل

١٢٩٦ - (مالك) : عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن . عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن ابن محيريز أنه قال : دخلت المسجد فرأيت ابا سعيد الخدري فجلست اليه فسألت عن العزل فقال ابو سعيد الخدري : خرجنا مع رسول الله ﷺ : في غزوة بني المصطلق فأصبنا سبياً من سبي العرب ، فاشتبهنا النساء واشتدت علينا العزبة وأحببنا الفداء ، فأردنا ان نعزل فقلنا : نعزل ورسول الله ﷺ بين اظهرنا قبل أن نسأله ، فسألناه عن ذلك فقال : « ما عليكم أن تفعلوا ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة » .

١٢٩٧ - (مالك) : عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله ، عن عامر ابن سعد بن ابي وقاص عن أبيه انه كان يعزل .

١٢٩٨ - (مالك) : عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله ، عن أبي أفلح مولى أبي ايوب الأنصاري ، عن أم ولد لأبي ايوب الأنصاري انه كان يعزل ،

١٢٩٩ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أنا كان لا يعزل وكان يكره العزل .

١٣٠٠ - (مالك) : عن ضمرة بن سعيد المازني عن الحجاج بن عمرو بن غزيرة ، انه كان جالساً عند زيد بن ثابت فجاءه ابن فهد رجل من اهل اليمن فقال : يا ابا سعيد ان عندي جوارى ليس نسائي اللاتي كن بأعجب إليّ منهن ، وليس كلهن يعجبني ان تحمل مني أفأعزل ؟ فقال زيد : أفْتِهِ ^(١) يا حجاج . قال : فقلت يغفر الله لك إنما نجلس عندك

(١) في نسخنا بدون تكرار المحاورة بينه وبين حجاج .

لنتعلم منك ، فقال : أفته يا حجاج . قال : فقلت هو حرثك إن شئت
اسقيته وإن شئت اعطشته . قال : وكنت أسمع ذلك من زيد . فقال
زيد : صدق .

١٣٠١ - (مالك) : عن حميد بن قيس المكي عن رجل يقال له
دقيق^(١) انه قال : سئل ابن عباس عن العزل فدعا جارية له فقال : اخبريهم
فكانها استحييت فقال : هو ذلك ، أما أنا فأفعله يعني انه يعزل .

قلت : «قوله» : ما عليكم إلا تفعلوه يعني ما عليكم ضرر من ترك
العزل ، وهذا يشير إلى كراهية العزل ، وقيل : معناه لا بأس عليكم ان
تفعلوه ولا زائدة وهذا يشير إلى عدم الكراهية .

اختلف اهل العلم في العزل فرخص فيه غير واحد من الصحابة
والتابعين وكرهه جماعة منهم ولا شك ان تركه أولى .

باب :

لا تباع أم الولد ولا توهب ، وهي حرة بعد موت سيدها

١٣٠٢ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن عمر بن
الخطاب قال : أيما وليدة ولدت من سيدها فانه لا يبيعها ولا يهبها ولا
يؤرثها ، وهو يستمتع منها فاذا مات فهي حرة .

قلت : هو قول عامة أهل العلم ، ذهبوا الى ان يبيع ام الولد لا

(١) قوله : يقال له دقيق هكذا وقع في نسخة الشيخ عبد الرحمن الدهلوي وكتب على الهامش ،
وفي نسخة استاذنا مولانا محبوب على ديف بالفاهين^٢ هـ .

قلت : والصواب ديف بالذال المعجمة مثلما وقع في النسخ الثلاث والشيخ محبوب على
الدهلوي كان من أصحاب الإمام عبد العزيز الدهلوي والله أعلم كتبه عبيد الله السندي الديويندي .

يجوز ، وإذا مات المولى تعتق لموته من رأس المال مقدماً على الديون
والوصايا .

باب :

استبراء أم الولد . إذا توفي عنها سيدها

١٣٠٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : سمعت القاسم بن
محمد يقول : أن يزيد بن عبد الملك فرق بين رجال ونسائهم ، وكن
أمهات اولاد رجال هلكوا فتزوجوهن بعد حيضة او حيضتين ، ففرق بينهم
حتى يعتدّن أربعة أشهر وعشراً فقال القاسم بن محمد : سبحان الله ،
يقول الله تعالى في كتابه ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ ما هن من
الأزواج .

١٣٠٤ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أنه قال : عدة
أم الولد . إذا توفي عنها سيدها حيضة .

١٣٠٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد . أنه
كان يقول : عدة أم الولد إذا توفي سيدها حيضة .

قلت : إذا هلك عن أم الولد سيدها يجب عليها التربص باتفاق العلماء ،
واختلفوا في مدته ، فذهب جماعة الى ان عليها ان تعتدّ أربعة اشهر
وعشراً ، ورده القاسم بن محمد بأن في الآية ما يدل على أنها في الأزواج
دون الإماء ، وذهب ابو حنيفة الى انها تعتدّ بثلاث حيض . والشافعي الى
انها تعتدّ بحيضة .

باب :

لا يحل نفي الولد بشبهة مالم يتيقن

١٣٠٦ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي

هريرة أن رجلاً من أهل البادية جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : ان امرأتي ولدت غلاماً اسود ، فقال له النبي ﷺ . «هل لك من إبل» : قال : نعم . قال : « ما ألوانها » ؟ قال : حمر . قال : «فهل فيها من اوراق» ؟ قال : نعم قال : «أني ترى ذلك» ؟ قال : نزعة عرق . قال : فلعل هذا نزعة عرق .

قلت : الأورق من الإبل والحمام الذي لونه لون الرماد . في الحديث دليل على أن امرأة الرجل اذا أتت بولد لا يشبهه لوقت ، يمكن ان يكون منه لا يباح له قذفها ولا نفي الولد وان ظنها بريئة ، فان تيقن ان الولد ليس منه بأن لم يكن أصابها او اتت به لاقل من ستة أشهر من وقت الإصابة او لاكثر من أربع سنين ، فعليه نفيه لانه كما هو ممنوع من نفي نسبه ، ممنوع من استلحاق من هو منفي عنه باليقين . ولورأى امرأته تزني او سمع ممن يثق بقوله يباح له قذفها واللعان ، والستر أولى اذا لم يكن ثم نسب يلحقه وهو يعلم انه ليس منه - هذا كله مذهب الشافعي .

باب :

الولد للفراش وللعاهر الحجر

١٣٠٧ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ انها قالت : كان عتبة بن أبي وقاص عهد الى اخيه سعد بن ابي وقاص ، ان ابن وليدة زمعة مني فأقبضه اليك ؟ قالت : فلما كان عام الفتح اخذه سعد بن أبي وقاص وقال : ابن اخي قد كان عهد إلي فيه ، فقام اليه عبد بن زمعة فقال : اخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فتساوقا الى رسول الله ﷺ فقال سعد : يا رسول الله ابن اخي قد كان عهد الي فيه فقال عبد بن زمعة : أخي وابن وليدة ابي ولد على فراشه . فقال رسول الله ﷺ : « هو لك يا عبد بن زمعة » ثم قال رسول الله ﷺ : «الولد للفراش»

للعاهر الحَجَر». ثم قال لسودة بنت زمعة : «احتجبي منه» ، لما رأى من شبهه بعتبة قالت : فما رآها حتى لقي الله عز وجل .

قلت : قوله : «الولد للفراش» يعني لصاحب الفراش وهو الزوج او مالك الأمة ، لأنه يفتريها بحق ، قوله «للعاهر الحجر» العاهر الزاني قيل : أراد بالحجر الرجم بالحجارة ، وقيل : الخيبة والحرمان . كقول الرجل : ليس لك غير التراب وغير الحجر يعني الخيبة . وذكر البغوي ان زمعة كان يلم بها ، في الحديث ان الأمة تصير فراشاً بالوطء إذا اقر السيد بوطئها ، وعليه الشافعي وأخذ شرط الإقرار من قول عمر رضي الله عنه ، يعترف سيدها ان قد ألمَّ بها . وقال ابو حنيفة : لا تصير فراشاً بالوطء فان أتت بولد لا يلحق السيد ، وان اقر بوطئها ما لم يقر بالولد .

باب :

إذا أقر السيد بوطئها وأتت بولد لمدة يمكن ان يكون منه لحقه الولد وإن زعم انه كان يعزل إلا ان يكون استبرأ بعد الوطء

١٣٠٨ - (مالك) : عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد انها اخبرته ان عمر بن الخطاب قال : ما بال رجال يطئون ولائدهم ثم يدعونهم يخرجن ، لا تأتيني وليدة يعترف سيدها ان قد ألمَّ بها إلا ألحقت به ولدها ، فأرسلوهن بعد او أمسكوهن .

١٣٠٩ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه ، أن عمر بن الخطاب قال : ما بال رجال يطئون ولائدهم ثم يعزلونهن ، لا تأتيني وليدة يعترف سيدها ان قد ألمَّ بها إلا ألحقت به ولدها ، فاعزلوا بعد ذلك أو اتركوا .

قلت : عليه الشافعي . وقال ابو حنيفة : لا يلحقه حتى يقر بالولد .

باب :

إذا أقر احد الورثة ان فلانا ابن الميت وأنكر الباكون لم يثبت
نسبه

قال يحيى : سمعت مالكا يقول : الأمر المجتمع عليه عندنا في
الرجل يهلك وله بنون فيقول احدهم : قد أقر أبي أو فلانا ابنه ، إن ذلك
النسب لا يثبت بشهادة إنسان واحد ، ولا يجوز إقرار الذي أقر إلا على
نفسه في حصته من مال أبيه يعطي الذي شهد له قدر ما يصيبه من المال
الذي بيده .

قلت : معناه عند الحنفية ان النسب لا يثبت بقول الواحد ، ولا
يشترط إقرار من يرث جميع المال ، بل يشترط عدد الشهادة وإن انكر
الباكون ، فاذا لم يثبت النسب كان قول ذلك الواحد إقرار بحصته من
الميراث ، ثم اختلفوا في قدر ما يصيبه من الميراث فقال ابو حنيفة : إذا
كانا أخوين وأقر أحدهما بأخ ثالث وأنكر الآخر ، يأخذ المقر له نصف ما
في يد المقر . وقال ابو يوسف : ثلث ما في يد المقر .

وقال الشافعي : يشترط ان يكون المقر ممن يجوز جميع ميراث
الميت ، فإن مات عن عدد من الورثة فأقر بعضهم بنسب وأنكر بعضهم لا
يثبت النسب ولا الميراث ، وإن كان واحد يجوز الميراث ثبت بإقراره
النسب والميراث جميعاً . وتمسك بقصة ابن وليدة زمعة فان النبي ﷺ
حكم بإقرار عبد بن زمعة فقط ، واستشكل عليه انه لم يوجد في قصة وليدة
زمعة إقرار الجميع ، فان سودة زوج النبي ﷺ لم يكن من جهتها إقرار ولا
دعوى ، فأجيب بانه لم يكن لزمعة يوم مات وارث غير ابنه عبد بن زمعة ،
لأنه مات كافراً وأسلمت سودة في حياته واسلم عبد بن زمعة بعده ، فكان
ميراثه لعبد وحده . ولو سلم كون سودة من الورثة فيحتمل ان تكون وكلت

اخاها بالدعوى او أقرت بذلك عند رسول الله ﷺ ، وإن لم يذكر في القصة وعلى كل حال فلم يوجد عدد الشهادة .

باب :

إذا تزوجت بعد أربعة أشهر وعشر ثم جاءت بولد
قبل ستة أشهر من الزوج فهو للأول

١٣١٠ - (مالك) : عن يزيد بن عبد الله بن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن أمية أن امرأة هلك عنها زوجها فاعتدت أربعة اشهر وعشراً ، ثم تزوجت حين حلت فمكثت عند زوجها أربعة اشهر ونصف شهر ، ثم ولدت ولداً تاماً فجاء زوجها الى عمر بن الخطاب فذكر ذلك له ، فدعا عمر نساء من نساء الجاهلية قدماء فسألهن عن ذلك ، فقالت امرأة منهن : انا اخبرك عن هذه المرأة ، هلك عنها زوجها حين حملت فاهريقى عليه الدماء فحش ولدها في بطنها ، فلما اصابها زوجها الذي نكحها واصاب الولد الماء تحرك الولد في بطنها وكبر ، فصدقها عمر بن الخطاب وفرق بينهما . وقال عمر : لم يبلغني عنكما إلا خير والحق الولد بالأول .

قلت : حش ولدها اي جف ويبس - وعليه أهل العلم .

باب :

إذا وطئ المرأة اثنان بشبهة فأنت بولد لمدة يمكن ان يكون
من كل واحد منهما فتنازعا حكم بقول القائف فان
الحقه القائف بهما وكان كبيراً انتسب الى ايهما شاء

١٣١١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد بن سليمان بن يسار ، أن عمر بن الخطاب كان يليب أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام ، فأتى

رجلان كلاهما يدعي ولد امرأة ، فدعا عمر بن الخطاب قائفاً فنظر اليهما فقال : القائف لقد اشتركا فيه فضربه عمر بن بن الخطاب بالدرة ، ثم دعا المرأة فقال لها : اخبريني خبرك . فقالت : كان هذا لأحد الرجلين يأتيني - وهي في إبل لأهلها - فلا يفارقها حتى تظن انه قد استمر بها حبلى ، ثم انصرف عنها فأهريقته عليه دماء ثم خلف عليها هذا ، تعني الآخر ، فلا أدري من أيهما هو ، قال فكبر القائف فقال عمر للغلام : والِ أيهما شئت .

قلت : يليط بضم الياء : أي يلصق ويلحق - وعليه الشافعي أنه إذا ادعى رجلان أو أكثر نسب مولود مجهول النسب ، أو اشتركا في وطء امرأة فأنت بولد لمدة يمكن ان يكون من كل واحد منهما فتنازعا ، يرى الولد القائف معهم فأبهم ألحقه به القائف لحقه ، فإن أقام الآخر بيّنة كان الحكم للبيّنة ، وإن ألحقه القائف بهما أو لم يكن قائف فإن كان الولد كبيراً قيل له انتسب الى أيهما شئت ، وإن كان صغيراً يوقف حتى يبلغ فينتسب - وقال أبو حنيفة : لا حكم بقول القائف بل إذا ادعى جماعة من الرجال نسب مولود يلحق بهم جميعاً .

باب :

فضل العتق

قال الله تعالى : ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ . فَكُّ رَقَبَةٍ . أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ . أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾ ^(١) .

قلت : قوله : فلا اقتحم يعني لم يقتحم العقبة في الدنيا ، أي لم

(١) سورة البلد ، الآيات ١١ - ١٦

يتحمل الأمر العظيم في طاعة الله تعالى . ثم فسر اقتحام العقبة بقوله ﴿ فَكُ رَقَبَةً أَوْ إِطْعَامَ ﴾ الآية .

باب :

من أعتق شركاً له في عبد وكان موسراً عتق عليه

١٣١٢ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمته العدل ، فأعطي شركاء حصصهم وعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق منه ما عتق .

قلت : عليه الشافعي أن من أعتق نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره وهو موسر : بقيمة نصيب الشريك يعتق عليه ويكون ولاؤه كله للمعتق وإن كان معسراً عتق نصيبه الشريك رقيق لا يكلف اعتاقه ولا يستسعى العبد في فكه .

قوله : فأعطي شركاء حصصهم يحتمل معنيين .

أحدهما : أنه لا يعتق نصيب الشريك بنفس اللفظ ، ما لم يؤد إليه قيمته . وقال به الشافعي في القديم .

وثانيهما : أنه يعتق كله عليه بنفس الإعتاق ولا يتوقف على أداء القيمة وذلك لأن إعطاء القيمة والعتق حكمان لمن أعتق شركاً له في عبد يردان عليه جميعاً . وقال به الشافعي في الجديد . وقال أبو حنيفة : إن كان المعتق موسراً فالذي لم يعتق بالخيار إن شاء أعتق نصيبه ، وإن شاء استسعى العبد في قيمة نصيبه ، فإذا أدى عتق فكان الولاء بينهما ، وإن شاء ضمن المعتق قيمة نصيبه ثم شريكه بعدما ضمن رجوع على العبد استسعا فيه ، فإذا أداه عتق وولاؤه كله له . وقال أصحابه لا يعتق نصيب

الشريك بنفس الإعتاق ، بل يستسعى العبد فإذا أدى قيمة النصف الآخر عتق كله والولاء بينهما ، ومأخذ قولهم حديث أبي هريرة مرفوعاً : « من أعتق شقصاً في عبد عتق كله إن كان له مال وإلا يستسعى غير مشقوق عليه » . رواه الشيخان .

قوله : غير مشقوق عليه أي لا يستغلى عليه في الثمن . وتأويل هذا الحديث على قول الشافعي ، ان معنى يستسعى يستخذم لسيده الذي لم يعتق إن كان معسراً ، ومعنى غير مشقوق عليه انه لا يحمل من الخدمة فوق ما يلزمه إنما يطالبه بقدر ماله فيه من الرق .

باب :

إذا أعتق عبيده عند موته وليس له مال غيرهم عتق ثلثهم
وأخرج الثلث بالقرعة

١٣١٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد وعن غير واحد عن الحسن ابن أبي الحسن البصري ، وعن محمد بن سيرين أن رجلاً في زمان رسول الله ﷺ أعتق عبيداً له ستة عند موته ، فأسهم رسول الله ﷺ بينهم فأعتق ثلث تلك العبيد ، (قال مالك) : وبلغني أنه لم يكن لذلك الرجل مال غيرهم .

١٣١٤ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن رجلاً في إمارة أبان بن عثمان بن عفان أعتق رقيقاً له كلهم جميعاً ، ولم يكن له مال غيرهم فأمر أبان بن عثمان بتلك الرقيق فقسمت أثلاثاً ، ثم أسهم على أيهم يخرج سهم الميت فيعتقون ، فوقع السهم على أحد الأثلاث فعتق الثلث الذي وقع عليه السهم .

قلت : في هذا الحديث أن العتق المنجز في مرض الموت في حكم

المعلق بالموت في الاعتبار من الثلث ، ويقاس عليه كل تبرع منجز في مرض الموت . وعليه أهل العلم ، وفيه إثبات القرعة بينهم إذا أعتقهم معاً في مرض موته أو بعد موته ، لتمييز العتق عن غيره ، فإن كانوا ثلاثة قيمتهم سواء أقرع بينهم بسهمي رق وسهم حرية ، فمن خرج له سهم الحرية كان حراً من وقت إنشاء العتق وما اكتسب من ذلك الوقت فله ، ورق الآخرا - وعليه الشافعي - وقال أبو حنيفة : يعتق من كل عبد ثلثه ويستسعي في ثلثيه للورثة حتى يعتق كله ، كما لو وهبهم أو أوصى بهم الإنسان ولا مال له غيرهم ، فتنفذ في ثلث كل واحد منهم ، ولأن العتق مبناه على التغليب والتكميل إذا وجد إليه السبيل . وأجيب من قبل الشافعي بأن هذا قياس لا ترد به السنة .

باب :

الإعتاق عن الميت

١٣١٥ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري ، أن أمه أرادت أن توصي ثم أخرت ذلك إلى أن تصبح^(١) فهلكت . وقد كانت همت بأن تعتق ، فقال عبد الرحمن : فقلت للقاسم بن محمد : أينفعها أن أعتق عنها ؟ فقال القاسم بن محمد : إن سعد بن عبادة قال لرسول الله ﷺ : إن أمتي هلكت فهل ينفعها أن أعتق عنها ؟ فقال رسول الله ﷺ : « نعم » .

١٣١٦ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : توفي عبد الرحمن ابن أبي بكر في نوم نام ، فأعتقت عنه عائشة زوج النبي ﷺ رقاباً كثيرة .

قلت : عليه أهل العلم .

(١) في نسختنا تصح .

باب : أي الرقاب أفضل

١٣١٧ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ ، أن رسول الله ﷺ سئل عن الرقاب الواجبة^(١) أيها أفضل ؟ فقال رسول الله ﷺ : « أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها » .
قلت : عليه أهل العلم .

باب : شرط الرقبة في الكفارات

قال الله تعالى في كفارة القتل : ﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةً مُسْلِمَةً﴾ وقال تعالى في الظهار واليمين ﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ﴾ .

١٣١٨ - (مالك) : أنه بلغه أن عبد الله بن عمر سئل عن الرقبة الواجبة هل تشتري بشرط ؟ فقال : لا .

(قال مالك) : أن أحسن ما سمع في الرقاب الواجبة انه لا يجوز أن يعتق فيها نصراني ولا يهودي ، ولا يعتق فيها مكاتب ولا مدبر ولا أم ولد ولا معتق إلى سنين ولا أعمى ، ولا بأس أن يعتق النصراني واليهودي والمجوسي تطوعاً ، لأن الله تعالى قال في كتابه : ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ إِيمَانِهِ فَذَاءً﴾ . فالمن العتاقة .

(قال مالك) : فأما الرقاب الواجبة التي ذكرها الله تعالى في الكتاب فإنه لا يعتق فيها إلا رقبة مؤمنة قال مالك : وكذلك في إطعام المساكين في

(١) في نسخنا بدون ذكر الواجبة .

الكفارات لا يطعم فيها إلا المسلمون ولا يطعم^(١) فيها أحد على غير ملة دين الإسلام .

قلت : ذهب الشافعي إلى أن الإيمان شرط في جميع الكفارات . وقال : قد شرط الله تعالى الإيمان في رقبة القتل وأطلق ذكر الرقبة في غيره ، فوجب أن يحمل المطلق على المقيد كما قيد الشهادة بالعدالة في موضع ، فقال : ﴿ وأشهدوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ وأطلق في موضع ثم الكل سواء في كون العدالة شرطاً فيه ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجوز إعتاق الكافرة في جميع الكفارات إلا في كفارة القتل . وقال : المطلق يوجب الحكم بإطلاقه والمقيد بقيده ، وقال الشافعي : شرطه أن يكون سليم الرق سليم البدن عن عيب يضر بالعمل ضرراً بيناً حتى لا يجوز أن يعتق عن كفارته مكاتباً ولا أم ولد ولا عبداً اشتراه بشرط العتق ، ولو اشترى قريبه الذي يعتق عليه بنية الكفارة عتق عليه ، ولا يجوز من الكفارة ، وجوز أبو حنيفة المكاتب إذا لم يكن أدى شيئاً من النجوم ، وعتق القريب والمدبر ، وجوز الأكثرون الأعور والأعرج والأبرص والمجذوم والأصم ومقطوع الأذن والأنف والخصي والمجبوب والأخرس الذي يعقل الإشارة ، لأن هذه العيوب لا تخل بالعمل خللاً بيناً ، ولم يجوزوا الأعمى والمجنون والمريض الذي لا يرجى زوال مرضه ، وقال أبو حنيفة : يجوز مقطوع إحدى اليدين وإحدى الرجلين ، ولا يجوز مقطوع الأذنين والأصم والأخرس لفوات جنس من المنفعة على الكمال .

باب :

بماذا يعرف إيمان الرقبة المؤمنة

١٣١٩ - (مالك) : عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار ، عن

(١) في نسخنا (لا ينبغي أن يطعم) .

عمر بن الحكم أنه قال : أتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله ، إن جارية لي كانت ترعى غنماً لي فجنبتها وقد فقدت منها شاة من الغنم ، فسألتها عنها فقالت : أكلها الذئب فأسفت عليها ، وكنت من بني آدم فلطمت وجهها وعلي رقبة أفأعتقها ؟ فقال لها رسول الله ﷺ : « أين الله » قالت : في السماء . فقال : « من أنا » ؟ فقالت : أنت رسول الله . فقال رسول الله ﷺ : « أعتقها » .

١٣٢٠ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية له سوداء فقال : يا رسول إن علي رقبة مؤمنة أفأعتق^(١) هذه فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها ؟ فقال لها رسول الله ﷺ : « أتشهدين أن لا إله إلا الله » ؟ قالت : نعم . قال : « أتشهدين أن محمداً رسول الله » ؟ قالت : نعم . قال : « أتوقنين بالبعث بعد الموت » ؟ قالت : نعم . قال رسول الله ﷺ : « أعتقها » .

قلت : هكذا قال مالك عن عمر بن الحكم . قال ابن عبد البر وغيره ، هو وهم والصواب معاوية بن الحكم ، هكذا قال كل من روى الحديث عن هلال وغيره إلا مالكا خاصة ، قوله : أسفت عليها ، أي غضبت ، قوله : وعلي رقبة أفأعتقها ؟ فقال رسول الله ﷺ : أين الله الخ . قال البغوي : فيه دليل على أن شرط الرقبة في جميع الكفارات أن تكون مؤمنة ، لأن الرجل لما قال علي رقبة فأعتقها ؟ لم يطلق له النبي ﷺ الجواب بإعتاقها حتى امتحنها بالإيمان ، ولم يسأل عن جهة وجوبها ، فثبت أن جميع الكفارات فيه سواء . أقول في مرسل عبيد الله بن عبد الله قال : يا رسول الله ان علي عتق رقبة مؤمنة أفأعتق هذه ؟ فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها والظاهر أن القصة واحدة ، وإن حديث عطاء بن يسار

(١) قوله أفأعتق هذه ليست في نسخنا .

مختصر ، وحديث عبيد الله تمام ، ويمكن ان يقال من جانب الشافعي إن هذه الزيادة مرسله لا حجة فيها ، ومن جانب أبي حنيفة أن المرسل يصح به العمل ، وبالجمله لا يمكن أن يحتج لأحدهما على الآخر بمثل هذا .

باب :

يجوز إعتاق ولد الزنى عن الكفارة

١٣٢١ - (مالك) : أنه بلغه عن المقبري أنه قال : سئل أبو هريرة عن الرجل تكون عليه رقبة هل يعتق فيها ابن زنى ؟ فقال أبو هريرة : نعم ، ذلك يجزىء عنه .

١٣٢٢ - (مالك) : أنه بلغه عن فضالة بن عبيد الأنصاري وكان من أصحاب رسول الله ﷺ أنه سئل عن الرجل تكون عليه رقبة هل يجوز له أن يعتق ولد زنى ؟ قال : نعم ، ذلك يجزىء عنه .

١٣٢٣ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه أعتق ولد زنى وأمه .

قلت : هو قول الأكثرين .

باب :

ما يروى من أن العبد إذا أعتق تبعه ماله

١٣٢٤ - (مالك) : عن ابن شهاب أنه سمعه يقول : مضت السنة أن العبد إذا أعتق تبعه ماله .

قلت : قال البغوي في شرح حديث « من باع عبداً وله مال فماله للبائع » . لو أعتق عبداً وله مال فمذهب النخعي والزهري ومالك أن المال للعبد إذا أعتقه المولى ، ان لم يشترطه السيد لنفسه . وذهب الأكثرون الى

أن المال للمولى كما في البيع لا يتبعه المال . وحملوا الحديث في العتق على النذب والاستحباب ، فكما ان العتق كان إنعاماً منه عليه ومعروفاً اصطنعه اليه ، ندبه إلى مسامحته فيما بيده من المال إتماماً للصنيعة وقد جرت العادة من السادة بالإحسان الى ممالئهم إذا أرادوا إعناقهم ، فالتجافي لهم عما في أيديهم أقرب إلى البر .

باب :

ما يروى من عتق من فتك به مولاہ

١٣٢٥ - (مالك) : أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أتته وليدة قد ضربها سيدها بنار أو أصابها بها فأعتقها .

قلت : تأويله عند أهل العلم أنه يستحب للمولى استحباباً مؤكداً أن يعتق من فتك به ، قوله : فأعتقها معناه أمر بإعتاقها ولو على وجه النذب .

باب :

الولاء لمن أعتق ولا يجوز اشتراطه للبائع

١٣٢٦ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : جاءت بريرة فقالت : إني كاتب أهلي على تسع اواق في كل عام أوقية فاعينيني ، فقالت عائشة : ان أحب أهلك أن أعدها لهم عددها ويكون لي ولاؤك فعلت ؛ فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها ، فجاءت من عند أهلها ، ورسول الله ﷺ جالس فقالت لعائشة : إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا علي ذلك إلا أن يكون الولاء لهم ، فسمع ذلك رسول الله ﷺ فسألها فأخبرته عائشة ، فقال رسول الله ﷺ : « خذوها واشترطي لهم الولاء فإنما الولاء لمن أعتق » ففعلت عائشة ، ثم قام رسول الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم

قال : « أما بعد فما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أعتق » .

١٣٢٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أن بريرة جاءت تستعين عائشة أم المؤمنين فقالت عائشة : ان أحب اهلك ان اصب لهم ثمنك صبة واحدة واعتقك ، فعلت ، فذكرت ذلك بريرة لأهلها فقالوا : لا إلا ان يكون لنا ولاؤك . قال مالك ، قال يحيى بن سعيد : فزعمت عمرة أن عائشة ذكرت لرسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : « اشتريها واعتقيها فإنما الولاء لمن أعتق » .

١٣٢٨ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر . أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية تعتقها ، فقال أهلها : نبيعكها على أن ولاءها لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « لا يمنعك ذلك إنما الولاء لمن أعتق » .

قلت : عليه أهل العلم أن من أعتق عبداً يثبت له عليه الولاء ويرثه به . وفي الحديث دليل على أن المولى الأسفل لا يرث ولا يثبت الولاء بالحلف والموالاة ، وبأن يسلم رجل على يدي رجل لأن النبي ﷺ أضاف الولاء الى المعتق بالألف واللام ، فأوجب ذلك قطعه عن غيره كما يقال الدار لزيد فيه إيجاب الملك فيها لزيد ، وقطعها عن غيره وعليه الشافعي - وقال أبو حنيفة : يثبت الولاء بعقد الموالاة .

باب :

الولاء لا يباع ولا يوهب

١٣٢٩ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ، أن

رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته .

قلت : عليه أهل العلم أن الولاء لا يباع ولا يوهب إنما هو سبب
يورث به كالنسب .

باب :

إن لم يكن المعتق حياً يوم مات العتيق فولأؤه لعصبات المعتق ،
وإنما

يحوز الولاء منهم من كان وارثاً للمعتق

لو قدر موت المعتق يوم موت العتيق

١٣٣٠ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ،
عن أبيه أنه أخبره أن العاص بن هشام هلك وترك بنين له ثلاثة ، إثنان لأم
ورجل لعله ، فهلك أحد اللذين لأم وترك مالا وموالي ، فورثه أخوه لأبيه
وأمه ماله وولاء مواليه ثم هلك الذي ورث المال وولاء الموالي ، وترك ابنه
وأخاه لأبيه فقال ابنه : قد أحرزت ما كان أبي أحرز من المال وولاء
الموالي . وقال أخوه ليس كذلك إنما أحرزت المال وأما ولاء الموالي فلا ،
أرأيت لو هلك أخي اليوم ألسأ أرثه أنا ؟ فاختصما إلى عثمان بن عفان
ففضى لأخيه بولاء الموالي .

١٣٣١ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ، أنه
أخبره أبوه أنه كان جالسا عند أبان بن عثمان ، فاختصم إليه نفر من جهينة
ونفر من بني الحارث بن الخزرج ، وكانت امرأة من جهينة عند رجل من
بني الحارث بن الخزرج يقال له إبراهيم بن كليب ، فماتت المرأة وترك
مالا وموالي ، فورثها ابنها وزوجها ثم مات ابنها ، فقال : ورثته لنا ولاء

الموالي قد كان ابنها أحرزه . فقال الجهننيون : ليس كذلك إنما هم موالي صاحبتنا ، فإذا مات ولدها فلنا ولاؤهم ونحن نرثهم ، فقضى أبان بن عثمان للجهننيين بولاء الموالي .

١٣٣٢ - (مالك) : أنه بلغه أن سعيد بن المسيب قال في رجل هلك وترك بنين له ثلاثة وترك موالي أعتقهم : هو عتاقه ثم أن الرجلين من بنيه هلكا وتركوا أولاداً ، فقال سعيد بن المسيب ، يرث الموالي الباقي من الثلاثة ، فإذا هلك هو فولده وولد أخويه في الموالي شرع سواء .

قلت : عليه أهل العلم ، ففي المسألة الأولى كان الولاء للأخ لأب لأن المعتق لو مات اليوم كان ميراثه لأخيه لأب دون ابن أخيه لأب وأم ، وفي المسألة الثانية كان الولاء لأقارب المرأة دون أقارب ابنها ، لأنها لو ماتت بعد موت ابنها كان ميراثها لأقاربها دون أقاربه ، ولو أعتق رجل عبداً ومات عن ثلاثة بنين ، ثم مات البنون عن عشرة بنين ، لواحد اثنان وللآخر ثلاثة وللثالث خمسة ، ثم مات العتيق كان ميراثه بينهم أعشاراً لأن المعتق لو مات اليوم كانوا في ميراثه سواء .

باب :

جر الأب ولأب بنيه إلى معتقه بعد ما كان لموالي أمهم

١٣٣٣ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن الزبير بن العوام اشترى عبداً فأعتقه ، ولذلك العبد بنون من امرأة حرة ، فلما أعتقه الزبير قال هم موالي ، وقال موالي أمهم بل هم موالينا ، فاختصموا إلى عثمان بن عفان فقضى عثمان للزبير بولائهم .

١٣٣٤ - (مالك) : أنه بلغه أن سعيد بن المسيب ، سئل عن عبد له ولد من امرأة حرة لمن ولاؤهم ؟ قال سعيد : إن مات أبوهم وهو عبد لم

يعتق فولأؤهم لموالي أهم .

قلت : عليه أهل العلم ، ومعنى هذا أن الأم إذا كانت معتقة إنسان والأب رقيق أو مكاتب ، فولأء الولد لموالي الأم ، فان عتق الأب انجر الولأء الى مواليه سواء كان ولأدة المولود قبل عتق الأب أو بعده ، فان مات المولود قبل عتق الأب وأخذ موالى الأم ميراث المولود ثم عتق الأب لا يسترد من موالى الأم ما أخذوا ، لأن الاعتبار بيوم الموت .

باب :

السائبة هل يوالى أحداً ؟

١٣٣٥ - (مالك) : أنه سأل ابن شهاب عن السائبة فقال : يوالى من شاء فإن مات ولم يوال أحداً فميراثه للمسلمين وعقله عليهم .

(قال مالك) : أن أحسن ما سمع في السائبة أنه لا يوالى أحداً وان ميراثه للمسلمين وعقله عليهم .

قلت : قال الشافعى : الولأء كالنسب إذا استقر لم يزل إلا ما استثناه الإجماع من جر الولأء .

باب :

كتابة المكاتب

قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ (١) .

(١) سورة النور ، الآية ٣٣ .

١٣٣٦ - (مالك) : أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي ﷺ كانت تقاطع مكاتيبها بالذهب والورق .

(قال مالك) : الأمر عندنا أنه ليس على سيد العبد أن يكتبه إذا سأل ذلك ، ولم أسمع أن أحداً من الأئمة أكره رجلاً على أن يكتب عبده إذا سأل ذلك ، وقد سمعت بعض أهل العلم إذا سئل عن ذلك فقليل له : إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه : ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ﴾ ، يتلو هاتين الآيتين : ﴿ فإذا حللتم فاصطادوا ﴾ ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ﴾ .

قال مالك : وإنما ذلك أمر اذن الله فيه الناس وليس بواجب عليهم .

قلت : وعليه أبو حنيفة والشافعي . قال الشافعي : أظهر معاني الخير في العبد بدلالة الكتاب ، الاكتساب مع الأمانة فأحب أن لا يمتنع من كتابته إذا كان هكذا .

باب :

يضع السيد من كتابته مكاتبه شيئاً

(قال مالك) : وسمعت بعض أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى في كتابه : (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) ﴿ إن ذلك أن يكتب الرجل غلامه ثم يضع من آخر كتابته شيئاً مسمى .

قال مالك : فهذا أحسن ما سمعت من أهل العلم ، وأدركت عمل الناس على ذلك عندنا : (قال مالك) : وقد بلغني أن عبد الله بن عمر كاتب غلامه على خمسة وثلاثين ألف درهم ، ثم وضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم .

قلت : قال الشافعي : يجبر السيد على أن يضع من كتابته شيئاً لقوله

تعالى : ﴿ وآتوهم ﴾ وقدره بعض أصحابه بالسُّبع لأثر عبد الله بن عمر ،
ولم يوجب أبو حنيفة .

باب :

إذا أدى المكاتب ما عليه قبل الأجل قبله المولى إن لم يكن عليه
ضرر

١٣٣٧ - (مالك) : أنه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن وغيره ،
يذكرون أن مكاتباً للفرافصة بن عمير الحنفي ، وأنه عرض عليه ان يدفع
جميع ما عليه من كتابته ، فأبى الفرافصة فأتى المكاتب مروان بن الحكم
وهو أمير المدينة ، فذكر له ذلك فدعا مروان الفرافصة ، فقال له ذلك فأبى
فأمر مروان بذلك المال أن يقبض من المكاتب فيوضع في بيت المال .
وقال للمكاتب اذهب فقد عتقت . فلما رأى ذلك الفرافصة قبض المال .

قلت : في الأنوار : ولو عجل بالنجم قبل المحل ولم يكن على
السيد ضرر في القبول ، أجبر عليه وإن كان لم يجبر .

باب :

إذا مات المكاتب قبل أداء تمام النجوم وترك أموالاً
وولداً أو وارثاً آخر ماذا يفعل به

١٣٣٨ - (مالك) : عن حميد بن قيس أن مكاتباً كان لابن المتوكل
هلك بمكة ، وترك عليه بقية من كتابته ، وترك ديوناً للناس ، وترك ابنته
فأشكل على عامل مكة القضاء فيه ، فكتب الى عبد الملك بن مروان يسأله
عن ذلك ، فكتب اليه عبد الملك بن مروان أن ابدأ بديون الناس ثم أقض
ما بقي من كتابته ثم أقسم ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه .

١٣٣٩ - (مالك) : أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين ، فأعتق أحدهما نصيبه فمات المكاتب وترك مالا كثيراً . قال : يؤدي الى الذي تمسك بكتابته الذي بقي له ثم يقتسمان ما بقي بالسوية .

قلت : قال الشافعي : إذا مات قبل أداء النجوم فإنه يموت رقيقاً سواء ترك وفاء أو لم يترك ، كما لو تلف المبيع قبل القبض يفسخ البيع ، وقال أبو حنيفة : إن ترك وفاء بما بقي عليه من الكتابة كان حراً ، فإن كان فيه فضل فالزيادة لأولاده الأحرار .

باب :

المكاتب عبد ما بقي عليه شيء

١٣٤٠ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر . أنه كان يقول : المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء .

١٣٤١ - (مالك) : أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار ، كانا يقولان : المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء .

(قال مالك) : وهو رأيي .

قلت : عليه أكثر أهل العلم ، فلا يرث من قريبه شيئاً ، وإذا أصاب حداً ضرب حد العبيد .

باب :

إذا كاتب على نفسه وبنيه ثم مات يسعى بنوه بعده

١٣٤٢ - (مالك) : أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار ،

سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى بنيه ثم مات ، هل يسعى بنو المكاتب في كتابة أبيهم أم هم عبيد ؟ فقالا : بل يسعون في كتابة أبيهم ولا يوضع عنهم لموت أبيهم شيء .

باب :

حكم المدبر وهل يجوز بيعه

١٣٤٣ - (مالك) : عن نافع ان عبد الله بن عمر ، دبر جاريتين له فكان يطؤهما وهما مدبرتان .

١٣٤٤ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن سعيد بن المسيب كان يقول : إذا دبر الرجل جاريته فإن له أن يطأها ، وليس له أن يبيعها ولا يهبها وولدها بمنزلتها .

١٣٤٥ - (مالك) : أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى في المدبر إذا جرح ان لسيدة أن يسلم ما يملك منه الى المجروح ، فيختمه المجروح ويقاصه بجراحه في دية جرحه ، فان أدى قبل أن يهلك سيده رجع الى سيده .

قلت : قال أبو حنيفة : إذا كان التدبير مطلقاً فبيع المدبر لا يجوز ، وتعقبه الشافعي بما روي عن جابر أنه قال : دبر رجل منا غلاماً له ليس له مال غيره ، فقال النبي ﷺ : « من يشتريه مني ؟ » فاشتراه نعيم بن النحام وأجيب باحتمال أن يكون تدبيره مقيداً بشرط أو زمان ، وردّ بأن اسم التدبير إذا أطلق يفهم منه التدبير المطلق لا غير ، واتفقوا على جواز وطء المدبرة ومن أجاز بيعه قال : يباع في الجناية .

كتاب أحكام الخلافة

باب :

البيعة على أركان الإسلام وترك الكبائر وغير ذلك من أحكام
الشرع

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) .

١٣٤٦ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : أخبرني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده قال : بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في السر والعسر والمنشط والمكره ، وأن لا ننزع الأمر أهله وأن نقول - أو نقوم - بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم .

١٣٤٧ - (مالك) : عن محمد بن المنكدر عن أميمة بنت رقيقة أنها

(١) سورة الممتحنة ، الآية ١٢ .

قالت : أتيت رسول الله ﷺ في نسوة بايعنه على الإسلام فقلن له : يا رسول الله نبايعك على أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ، ولا ننزي ، ولا نقتل أولادنا ، ولا نأتي ببهتانٍ نفتريه بين أيدينا وأرجلنا ، ولا نعصيك في معروف . قال رسول الله ﷺ : « فيما استطعتن وأطقتن » قال : فقلن : الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا ، هلم نبايعك يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ : « إني لا أصافح النساء وإنما قلوي لمائة امرأة كقلوي لامرأة واحدة ، أو مثل قلوي لامرأة واحدة » .

قلت : فيه دليل على وجوب قبول أحكام الخلفاء فيما وافق الشرع ، وفيه دليل على فضيلة امر الأمراء بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، وفيه دليل على ان البيعة غير مقصورة على قبول الخلافة ، والذي يتعاهده مشائخ الصوفية له وجه في الشرع .

باب :

البيعة على قبول الخلافة

١٣٤٨ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار ان عبد الله بن عمر قال كنا اذا بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة يقول لنا رسول الله ﷺ : « فيما استطعتن » .

١٣٤٩ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار ، أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان يبايعه فكتب اليه : (بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد : لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين ، سلام عليك فاني أحمد اليك الله الذي لا إله إلا هو وأقر لك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت) .

قلت : اتفق السلف الصالح على قبول احكام الخلفاء فيما استطاعوا

ما لم يأمرُوا بالمعصية ولا يجوز عندهم الخروج على الخلفاء بعد ما حصل الاتفاق عليهم .

باب :

الخوف من القضاء وانه لا يتولاه إلا عالم عادل كاف

١٣٥٠ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ان ابا الدرداء كتب الى سلمان الفارسي : ان هلم إلى الأرض المقدسة فكتب اليه سلمان الفارسي : ان الأرض لا تقدر احداً ، وإنما يقدر الإنسان عمله ، وقد بلغني انك جعلت طبيباً تدأوي ، فان كنت تبرئ فنعماً لك ، وإن كنت متطبباً فاحذر ان تقتل إنساناً فتدخل النار . فكان ابو الدرداء إذا قضى بين اثنين ثم أدبرا عنه ، نظر اليهما فقال : إرجعا الي ، اعيدا علي قضيتكما ، متطبب والله .

قلت : معناه الحث على التيقظ في القضاء وتحري الصواب فيه ، وكراهية ان يتعاطاه إلا الواثق بنفسه - وعليه أهل العلم .

باب :

يحرم على الرعية إعطاء الرشوة للحكام ليتوسلوا بذلك الى ظلم ويحرم على الحكام أخذها

قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١) .

١٣٥١ - (مالك) : باسناده ان عبد الله بن رواحة قال ليهود خيبر : فأما ما عرضتم من الرشوة فإنما هي سُحْتُ وإنا لا نأكلها .

(١) سورة البقرة ، الآية ١٨٨ .

قلت : وعلى هذا أهل العلم ، وفي الأنوار : في تفسير الرشوة وجهان : الاول : أن الرشوة هي التي يشترط على قابليها الحكم بغير الحق او الامتناع عن الحكم بالحق . والثاني : بذل المال لأحد ليتوسل بجاهه الى أغراضه إذا كان جاهه بالقضاء والعمل ، فذلك هو الرشوة .

باب

قضاء القاضي ينفذ ظاهراً لا باطناً

١٣٥٢ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة ، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ ان رسول الله ﷺ قال : «إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إليّ فلعن بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضي له على نحو ما أسمع منه ، فمن قَضَيْتُ له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار» .

قلت : اللحن مفتوحة الحاء الفطنة يقال لحن للشيء بكسر الحاء اللحن له لحناً أي فطنت ، وأما اللحن بسكون الحاء فهو الخطأ .
واتفق اهل العلم على ان القضاء في الدماء والاملاك المطلقة لا ينفذ إلا ظاهراً .

واختلفوا في العقود والفسوخ ، فذهب ابو حنيفة الى انه ينفذ القضاء فيها ظاهراً وباطناً ، حتى لو شهد شاهدان زوراً ان فلانا طلق امرأته فقضى به القاضي وقعت الفرقة بينهما بقضائه ، ويجوز لكل من الشاهدين أن ينكحها ، وقال الشافعي : لا ينفذ باطناً ، وأما المسائل المختلف فيها مثلاً ان يقضي حنفي بشفعة الجار لرجل لا يعتقد ثبوتها ، أو مات رجل عن جد وأخ فقضى القاضي بالميراث للجد على مذهب الصديق رضي الله عنه ، والمحكوم له يرى رأي زيد ، أو مات رجل عن خال لا يرى توريث

ذوي الأرحام ففضى له القاضي بالمال ، فأكثر اصحاب الشافعي على انه ينفذ ظاهراً وباطناً لأنه أمر مجتهد فيه ، لا يتصور ظهور الخطأ فيه يقيناً في الدنيا ، وفي الحديث دليل على ان كل مجتهد ليس بمصيب إنما الإصابة لواحد وإثم الخطأ موضوع عن الآخر لكونه معذوراً فيه . وعليه أكثر اهل العلم ، وفي الحديث دليل على أن بيّنة المدعي مسموعة بعد يمين المدعي عليه ، وعليه الشافعي (١) .

باب :

شرط الشاهد كونه مسلماً حراً مكلفاً عدلاً ذا مروءة
ليست به تهمة

قال الله تعالى : ﴿ فَرَجُلٌ وَآمْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ (٢) .
وقال في آية حدّ القذف ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ (٣) الآية ، قال تعالى :
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ (٤) .

١٣٥٣ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال : قدم على عمر بن الخطاب رجل من اهل العراق فقال : لقد جئتكَ لأمر ماله

(١) قوله : وعليه الشافعي : والحنفية كما في الزيّلعي وغيره أهـ عبد الحي هكذا وجدناه في هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن .

قلت : وكاتب هذا التعليق الصدر السعيد مولانا عبد الحي بن هبة الله الدهلوي وهو أكبر اصحاب الإمام عبد العزيز بعد إخوته وكان ماهراً في تقويم الحكومة على مذهب الإمام أبي حنيفة وكان كالصدر الأعظم في الحكومة الموقّعة التي اقامها علماء الهند برياسة السيد احمد الدهلوي الأمير الشهيد ، وما ظهر الاختلال في تلك الحركة الدينية إلا بعد وفاة الصدر السعيد بقرية من قرى الباجور تسمى «خار» في سنة ١٢٤٣ والله المستعان .

(٢) سورة الحجرات الآية ٦ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ١٨٢ .

(٤) سورة النور ، الآية ٤ .

رأس ولا ذنب . قال عمر ، ما هو ؟ قال : شهادة الزور ظهرت بأرضنا .
فقال عمر : أو قد كان ذلك ؟ قال : نعم . قال عمر : والله لا يؤسر رجل
في الإسلام بغير العد^(١) .

١٣٥٤ - (مالك) : انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال : لا تجوز
شهادة خصم ولا ظنين .

١٣٥٥ - (مالك) : عن هشام بن عروة ان عبد الله بن الزبير كان
يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح .

قلت : عليه أكثر أهل العلم ، في الجملة غير انهم اختلفوا في بعض
التفاصيل ، أما شهادة الذمي فلا تقبل عند الشافعي على الإطلاق . وقال
ابو حنيفة : شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض جائزة وإن اختلفت
مللهم ، وشهادة الصبيان لا تقبل عند الأكثرين ، واثّر عبد الله بن الزبير
معارض بقول ابن عباس : انها لا تجوز لأن الله تعالى يقول : ﴿ممن
ترضون من الشهداء﴾ وحدّ العدالة ان يكون محترزاً عن الكبائر غير مصر
على الصغائر ، والمروءة هي ما يتصل بأداب النفس مما يعلم أن تاركه
قليل الحياء ، وهي حسن الهيئة والسيرة والعشرة والصناعة ، فإذا كان
الرجل يظهر من نفسه شيئاً مما يستحي امثاله من إظهاره في الأغلب يعلم به
قلة مروءته وترد شهادته ، وإن كان ذلك مباحاً ولا تقبل شهادة العدو على
العدو ، وإن كان مقبول الشهادة على غيره لانه متهم في حق عدوه ، لا
يؤمن ان تحمله عداوته على إلحاق ضرر به ، فان شهد لعدوه تقبل إذا لم
يظهر في عداوته فسق ، ولا تجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده وتجاوز
عليهما ، وكذا لا تقبل شهادة من جرّ إلى نفسه نفعاً كمن شهد لرجل بشراء
دار وهو شفيعها ؛ أو شهد للمفلس واحد من غرمائه بدين على رجل أو

(١) في نسخنا العدول سورة الحجرات ، الآية ٦ .

شهد على رجل أنه قتل مورثه ؛ فهذه كلها مواضع التهمة ، واتفقوا على قبول شهادة الأخ للأخ وسائر الأقارب ، واختلفوا في شهادة أحد الزوجين لصاحبه فلم يجرها أبو حنيفة وأجازها الشافعي : قوله : لا تجوز شهادة خصم يعني العدو و : قوله : ولا ظنين أي متهم .

باب :

تقبل شهادة المحدود في القذف وغيره إذا ظهرت توبته

قال الله تعالى : ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم﴾ (١).

١٣٥٦ - (مالك) : انه بلغه عن سليمان بن يسار وغيره انهم سئلوا عن رجل جلد الحد ، أتجوز شهادته ؟ فقالوا : نعم ، إذا ظهرت منه التوبة .

١٣٥٧ - (مالك) : انه سمع ابن شهاب يسأل عن ذلك ، فقال مثل ما قال سليمان بن يسار .

(قال مالك) : وذلك الأمر عندنا ، وذلك لقول الله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ الخ .

(قال مالك) : فالأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن الذي يجلد الحد ثم تاب وأصلح تجوز شهادته ، وهو أحب ما سمعت إلي في ذلك .

قلت : عليه الشافعي ، وذهب أبو حنيفة إلى ان شهادة القاذف لا ترد بالقذف فإذا حد فيه ردت شهادته على التأييد وإن تاب ، وأصل المسألة ان الاستثناء يعود إلى الفسق فقط في قول أهل العراق ، وإلى الفسق وعدم

(١) سورة النور ، الآية ٤ .

قبول الشهادة جميعاً في قول أهل الحجاز ، وقال الشافعي : هو قبل ان يحد شر منه حين يحد لأن الحدود كفارات ، فكيف تردونها في أحسن حاله وتقبلونها في شر حاله ؟ واذا قبلتم توبة الكافر والقاتل عمداً كيف لا تقبلون توبة القاذف وهو أيسر ذنباً .

أقول : معنى قول ابي حنيفة : أن القاذف ما لم يحد . يحتمل ان يكون صادقاً وأن يكون معه شهود تشهد بالزنى ، فإذا لم يأت بالشهداء وأقيم عليه الحد صار مكذباً بحكم الشرع لقوله تعالى : ﴿ وأولئك عند الله هم الكاذبون ﴾ فوجب رد شهادته ثم رد شهادة المحدود في القذف تعبدي عنده لقوله تعالى : ﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ﴾ والتأييد ينافي التعليق فلا يجري فيه القياس ، وقال الواحدي : ابد كل انسان مقدار مدته فيما يتصل بقصته يقال : الكافر لا يقبل منه شيء أبداً ، معناه ما دام كافراً ، كذلك القاذف لا تقبل شهادته أبداً ما دام قاذفاً فإذا زال عنه الكفر زال عنه أبده ، وإذا زال عنه الفسق زال ابده لا فرق بينهما في ذلك .

باب :

خير الشهداء الذي يشهد قبل ان يسأل

١٣٥٨ - (مالك) : عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم ، عن ابيه عن عبد الله ابن عمرو بن عثمان ، عن أبي عمرة الأنصاري ، عن زيد بن خالد الجهني أن رسول الله ﷺ قال : « ألا اخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسألها او يخبر بشهادته قبل ان يسألها » .

قلت : صح ان رسول الله ﷺ قال : « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ، ويحلفون ولا يُستحلفون » . واختلفوا في وجه الجمع بين الحديثين فقليل : (الأول) أن يكون عند رجل شهادة لرجل ولا يعلم بها

صاحب الحق فيخبره بها ولا يكتمه . (والثاني) : إذا كان صاحب الحق عالماً به فشهد الشاهد به قبل الاستشهاد ، وقيل معنى (الاول) : سرعة إجابة الشاهدة إذا استشهد لا يمنعها ولا يؤخرها لقوله تعالى : ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾^(١) . (والثاني) : أراد به شهادة الزور ، وقيل : (الاول) فيما تقبل فيه شهادة الحسبة من الزكوات والكفارات ورؤية هلال رمضان . (والثاني) : في حقوق العباد من البيوع والأقارير وحد القذف ، فلا يصح شهادة الشاهد فيه الا بعد تقديم الدعوى ، ومسألة الحاكم شهادته بعد طلب صاحب الدعوى . قال البغوي : إذا ادعى رجل حقاً على آخر فشهد به رجل قبل ان يستشهد الحاكم بطلب صاحب الحق ، فلا حكم بشهادته ولا يحكم بها الحاكم ، كما لا يحتسب بيمينه في قطع الحقوق قبل استحلاف الحاكم .

باب :

شهود الزنى اربعة وشهود سائر الحقوق اثنان

وشهود الأموال رجلان او رجل وامرأتان فان لم يتيسر قضى بيمين المدعي مع الشاهد الواحد

قال الله تعالى في حد القذف ﴿فان لم يأتوا بأربعة شهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون﴾ وقال في في الطلاق ونحوه ﴿وأشهدوا ذَوِيْ عدل منكم﴾ وقال في الأموال : واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى﴾ .

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٨٢ .

١٣٥٩ - (مالك) : عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله ﷺ

قضى باليمين مع الشاهد .

١٣٦٠ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج^(١) ، أن عمر بن عبد

العزیز كتب الى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل
على الكوفة ، أن اقض باليمين مع الشاهد .

١٣٦١ - (مالك) : انه بلغه أن ابا سلمة بن عبد الرحمن ، وسليمان

ابن يسار سئلا : هل يقضي باليمين مع الشاهد ؟ فقالا : نعم .

(قال مالك) : مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد

يحلف صاحب الحق مع شاهده ويستحق حقه ، فان نكل أو أبى ان يحلف
أحلف المطلوب ، فان حلف سقط عنه ذلك الحق ، وإن أبى أن يحلف
ثبت عليه الحق لصاحبه .

(قال مالك) : وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة ولا يقع ذلك في

شيء من الحدود ، ولا في نكاح ، ولا في طلاق ، ولا في عتاقة ، ولا في
سرقة ، ولا في فرية .

(قال مالك) : ومن الناس من يقول : لا تكون اليمين مع الشاهد

الواحد ، ويحتج بقول الله تبارك وتعالى وقوله الحق ﴿فان لم يكونا رجلين
فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء﴾ يقول : فان لم يأت برجل
وامرأتين فلا شيء له ولا يحلف مع شاهده .

(قال مالك) : رحمه الله : فمن الحجة على من قال ذلك القول أن

يقال له : أرأيت لو أن رجلا ادعى على رجل مالا أليس يحلف المطلوب ما
ذلك الحق عليه ، فان حلف بطل ذلك عنه ، وإن نكل عن اليمين حلف

(١) الاعرج ليس في نسخنا .

صاحب الحق أن حقه لحق وثبت حقه على صاحبه ، فهذا مما لا اختلاف فيه عند احد من الناس ولا ببلد من البلدان ، فبأي شيء أخذ هذا أو في أي كتاب الله وجده ، فإذا أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد ، وإن لم يكن ذلك في كتاب الله وأنه ليكفي من ذلك ما مضى من السنة ، ولكن المرء قد يحب أن يعرف وجه الصواب وموقع الحجة ، ففي هذا بيان إن شاء الله تعالى .

قلت : وعلى هذا أهل العلم إلا مسألة القضاء بالشاهد الواحد مع يمين المدعي في الأموال خاصة ، قال الشافعي : يجوز ذلك ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز .

باب :

يمين الغموس حرام

١٣٦٢ - (مالك) : عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن معبد بن كعب السلمي ، عن أخيه عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري ، عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال : « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرّم الله عليه الجنة وأوجب له النار » . قالوا : وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله ؟ قال : « وإن كان قضيباً من أراك ، وإن كان قضيباً من أراك ، وإن كان قضيباً من أراك » ، قالها ثلاث مرات .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

تغليظ اليمين في الأمور العظام بأن يحلف على منبر النبي ﷺ

١٣٦٣ - (مالك) : عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص ،

عن عبد الله بن نسطاس ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، أن رسول الله ﷺ قال : « من حلف على منبري آثماً تَبَوَّأَ مقعده من النار » .

١٣٦٤ - (مالك) : عن داود بن الحصين ، أنه سمع أبا غطفان^(١) المرِّي يقول : اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع في دار كانت بينهما إلى مروان بن الحكم وهو أمير على المدينة ، فقاضى مروان على زيد بن ثابت باليمين على المنبر ، فقال زيد بن ثابت : أحلف له مكاني . فقال مروان : لا والله إلا عند مقاطع الحقوق . قال : فجعل زيد بن ثابت يحلف أن حقه لحق ويأبى أن يحلف على المنبر . قال : فجعل مروان بن الحكم يعجب من ذلك .

قلت : عليه الشافعي . وقال أبو حنيفة ؛ لا تغليظ في اليمين .

باب :

ترد اليمين على المدعي إذا نكل المدعى عليه ولا

استحلاف إلا إذا كان بينهما مخالطة

١٣٦٥ - (مالك) : عن جميل بن عبد الرحمن المؤذن ، أنه كان يحضر عمر بن عبد العزيز وهو يقضي بين الناس ، فإذا جاء الرجل يدعي على الرجل حقاً نظر ، فإن كانت بينهما مخالطة وملابسة أحلف الذي ادعى عليه ، وإن لم يكن شيئاً لم يحلفه .

(قال مالك) : وعلى ذلك الأمر عندنا أنه من ادعى على رجل بدعوى نظر ، فإن كانت بينهما مخالطة أو ملابسة أحلف المدعى عليه ، فإن حلف بطل ذلك الحق عنه وإن أبى أن يحلف ورد اليمين على المدعي ، فحلف طالب الحق أخذ حقه .

(١) في نسخنا ابن طريف .

باب :

انقلاب الدعوى وصيرورة المدعى مدعى عليه

قال الله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ . فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (١) .

قلت : سبب نزول الآية ما روي عن ابن عباس ، قال : خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدي بن بداء ، فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم ، فأوصى اليهما وهما نصرانيان ، فلما قدما بتركته فقدوا جام فضة مخصوصاً بالذهب ، فأحلفهما رسول الله ﷺ أنهما لا يعرفان الجام ، ثم وجدوا الجام بمكة فقالوا : اشتريناه من تميم وعدي ، فقام رجلان من أولياء السهمي فحلفا لشهادتنا أحق من شهادتهما وإن الجام لصاحبهم .

والشهادة في كتاب الله تعالى أعم من البينة تستعمل في الإقرار وتحمل الوصية وأدائها وغير ذلك ، والمراد ههنا الوصية والأمر بالإيصاء الى اثنين للاستحباب ، فإنه أبعد من الريبة وأقرب من الاحتياط .

قوله : منكم يعني من ذوي قرابتكم فإنهم أرفق الناس وأعرفهم ببواطن الأمور ، فإن لم يتيسر الإيصاء إلى الأقربين لهجوم أسباب الموت في السفر مثلاً ﴿ فَأَخْرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ يعني الأجانب من المسلمين ، وقال

(١) سورة المائدة ، الآيتين ١٠٦ ، ١٠٧ .

أحمد : منكم يعني من المسلمين ، ومن غيركم يعني أهل الذمة ، يشهدهم أو يوصي اليهم في السفر حيث لا يجد مسلماً فتقبل شهادتهم مع اليمين . وقول أحمد أشبه بظاهر الحديث .

قوله : ﴿ إن ارتبتم ﴾ مربوط بالحبس للقسم يعني إن كان هناك خصومة من أولياء الميت ، ودعوى بحيث يقع الريب في صدق الوصيين كما فقدوا الجاه من التركة ، ووجدوه في ورقة الفهرس التي دسها في التركة بخطط يده ، فادعيا عليهما أنهما خاناه وجب استحلاف الوصيين على علمهما .

قوله : ﴿ لا نشترى به ثمناً ﴾ أي لا نستبدل بتعظيم الله شيئاً من الدنيا .

قوله : ﴿ ولو كان ذا قرى ﴾ : أي ولو كان الموصي الذي اتهمنا بالخيانة في ماله قريباً منا ، والقرابة مظنة المباسطة ، وهذا يشير إلى أن منكم معناه من أقاربكم .

قوله : ﴿ فإن عثر ﴾ معناه غيرا الدعوى وقالوا : إنا قد اشترينا هذا الجاه منه ، ولكن لما عسر علينا إثبات الشراء حلفنا أنا لا نعلم حال الجاه ، فهذه دعوى الاشتراء وحينئذ انقلبت الدعوى وصار المدعي مدعى عليه فلزم استحلاف الأوليين واختيار الاثنین للزيادة في التبري .

قوله : ﴿ من الذين استحق عليهم ﴾ معناه على قراءة البناء للفاعل من الورثة الذين استحق الحالف عليهم ، بأن طلب أن يكون المال حقاً له على أضرارهم ، وهذا كله موافق لمذهبي الشافعي وأبي حنيفة ، إلا أن عند الشافعي يكون التحليف بعد صلاة العصر لأجل التغليظ ، وعند أبي حنيفة كانوا يقضون بعد الصلاة ، فكان المعنى يحلفان في المحكمة عند القاضي .

أقول : ههنا نكتة لا أعرف أحداً صرح بها وأصولهم تقتضيها ، وهي أنه قد يظهر كذب اليمين مثل هذه الصورة بعينها فإنهما حلفاً أنهما لا يعلمان حال الجام ، ثم اعترفا انهما كانا يعلمان ، ولكن كتما ذلك لغرض ، فحيثئذ تصير اليمين كأن لم تكن فصار الأمر بمنزلة النكول ، فوجب أن ترد اليمين على المدعي على أصل الشافعي ومالك وأحمد ، إلا أنه اشترط ههنا يمين رجلين لأن النكول فعل من أفعال المدعى عليه ، فجاز أن يقوم هو ويمين المدعي مقام شاهدين ، وليس ههنا فعله فمست الحاجة الى يمينين من رجلين لتكونا بمنزلة شاهدين هذا ما فهمته والعلم عند الله تعالى .

باب :

يجب إظهار الحق بالشهادة أو الإقرار عند توجه الدعوى

قال الله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا أُولَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ (١) . وقال الله تعالى ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ ﴾ (٢) .

قلت : على هذا أهل العلم ، ومعنى قوله : ﴿ على أنفسكم ﴾ هو الإقرار ومعنى قوله ﴿ شهداء ﴾ مظهرين للحق .

(١) سورة النساء ، الآية ١٣٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٨٣ .

باب :

تحريم قتل من أظهر الإسلام والتزم أركانه وإن كان هناك ريب وظنون

١٣٦٦ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار : انه قال : بينما رسول الله ﷺ جالس بين ظهرائي الناس إذ جاءه رجل فسارّه فلم ندر ما سارّه به ، حتى جهر رسول الله ﷺ فاذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين ، فقال له رسول الله ﷺ : ^(١) « أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ؟ قال الرجل : بلى ، ولا شهادة له : قال : « أليس يصلي » قال : بلى ، ولا صلاة له ، قال رسول الله ﷺ : « أولئك الذين نهاني الله عنهم » .

قلت : على هذا أهل العلم .

باب :

إذا تهيأ قتال بين طائفتين من المسلمين وجب بالكفاية أن يحضر من يقدر على معرفة الظالم من المظلوم ، وعلى كفه من الظلم فينهى الظالم ، فإن انتهى فيها وإلا قاتله حتى يفىء الى أمر الله

قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ

(٣) في نسخنا حين جهر .

اللَّهِ ، فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ .
 إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ
 تُرْحَمُونَ ﴿١﴾ .

قلت : قال الواحدي والبغوي وغيرهما نزلت هذه الآية في ضرب
 كان بينهم بالجريد والأيدي والنعال ، فأصلح النبي ﷺ بينهم ، فالظاهر أنها
 في قتال ومضاربة تكون في الغضب بين المسلمين حيث يكون حكم الله
 تعالى معلوماً لقوله تعالى : ﴿ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾
 وليست في البغاة وهم الذين لهم منعة وشبهة فنصبوا رئيساً وخرجوا على
 الإمام العدل ، إذ ليس هناك قاطع يطلب منهم الفيء إليه ، بل كل فرقة
 منهما تدعي أن ما ذهبت إليه هو الحق الموافق لكتاب الله ، وإنما يستفاد
 حكم البغاة من آثار علي رضي الله عنه حين قاتل أهل البصرة وأهل الشام
 وأهل النهروان ، وهذا أحسن ما فهمت في هذه الآية والعلم عند الله
 تعالى .

باب :

القتل عمد وخطأ فالعمد كبيرة وفيه القصاص سواء كان المحدد

أو بالمثل إلا أن يعفو أولياء المقتول بغير عوض ،

أو يختاروا الدية ، والخطأ فيه الدية والكفارة

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ
 مُؤْمِنًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ، فَإِنْ كَانَ
 مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ

(١) سورة الحجرات ، الآية ٩ .

وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقُ فِدْيَةٍ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا . وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿١﴾ .

قلت : عند الشافعي القتل على ثلاثة أنواع :

(عمد محض) : وهو أن يقصد قتل إنسان بما يقصد به القتل غالباً ، سواء كان بمحدد أو مثقل فيجب فيه القصاص عند وجود التكافؤ ، أو الدية مغلظة في مال الجاني حالة .

والثاني ، (شبه العمد) : وهو أن يقصد ضربه بما لا يموت مثله من مثل ذلك الضرب غالباً بأن ضربه بعصاً خفيف أو حجر صغير ضربة أو ضربتين فمات فلا يجب به القصاص ، ويجب به الدية مغلظة على عاقلته مؤجلة الى ثلاث سنين ، فإن كان المضروب صغيراً أو مريضاً يموت منه غالباً أو كان قوياً غير أن الضارب والى عليه بالضرب حتى مات يجب القود .

والثالث (الخطأ المحض) : وهو أن لا يقصد ضربه وإنما قصد غيره فأصابه ، أو حفر بئر عُدوانٍ فتردى فيها إنسان ، أو نصب شبكة حيث لا يجوز فتعلق بها رجل ومات فلا قود عليه ، وتجب الدية مخففة على العاقلة في ثلاث سنين ، وإنما أثبت القسم المتوسط لما روي بإسناده عن النبي ﷺ : « إلا في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الإبل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها » .

(أقول) : لا مخالفة بين الآية وبين هذا الحديث لأن مدلول الآية

(١) سورة النساء ، الآيتين ٩٢ ، ٩٣ .

إثبات قسم هو خطأ تجب فيه الدية ، ومدلول الحديث تقسيم الخطأ الذي فيه الدية الى قسمين : (قسم) هو خطأ يشبه العمد وتجب فيه الدية مغلظة . (وقسم) لا يشبه العمد وفيه الدية مخففة ، وقال أبو حنيفة : القتل على خمسة أقسام :

(عمد) : وهو ضربه قصداً بما يفرق الأجزاء كسلاح ومحدد من حجر وغيره ، وبه يآثم ويجب القود لا الكفارة .

(وشبه العمد) : وهو ضربه قصداً بغير ما ذكر سواء يقتل غالباً كالحجر الكبير أو لا ؛ وفيه الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة .

(والخطأ في القصد) : كرميه مسلماً ظنه صيداً أو الفعل كرميه غرضاً فأصاب آدمياً .

والجاري مجرى الخطأ كنائم سقط على آخر فقتله ، والقتل بالتسبب كإتلافه بوضع حجر أو حفر بئر .

أقول : وهذا أيضاً كمذهب الشافعي يعود الى القسمة الثنائية المذكورة في الآية كما لا يخفى .

(قوله) : إلا خطأ استثناء منقطع معناه ليس من شأن المؤمن أن يقتل مؤمناً ، لكن قد يقع خطأ فعلية إعتاق رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهل القتل .

(قوله) : ﴿ إِلَّا أَنْ يَصُدَّقُوا ﴾ ، أي إلا أن يتصدقوا بالدية فيعفوا (قوله) : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ ﴾ أراد به أنه إذا كان الرجل مسلماً في دار الحرب منفرداً مع الكفار فقتله من لا يعلم بإسلامه فلا دية عليه ، وعليه الكفارة ، وقيل : المراد منه . إذا كان المقتول مسلماً في دار الإسلام ، وهو من نسب قوم كفار ، وقومه في دار الحرب ، حرب للمسلمين ففيه الكفارة ولا دية لأهله . (قوله) : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ

وبينهم ميثاق ﴿ أراد به إذا كان المقتول ذمياً أو معاهداً وجب فيه الدية والكفارة . قوله : ﴿ فإن لم يجد يعني أن القاتل إن كان واجداً للرقبة أو قادراً على تحصيلها بوجود ثمنها ، فاضلاً عن حاجته الأصلية فعليه الإعتاق ، ولا يجوز له الانتقال الى الصيام ، فان عجز عن تحصيلها فعليه صوم شهرين متتابعين ، فإن أفطر يوماً متعمداً في خلال الشهرين أو نسي النية أو نوى صوماً آخر يجب عليه استئناف الشهرين ، ويجب عند الشافعي الكفارة في ماله في الأنواع كلها ، وعند أبي حنيفة : قتل العمد لا يوجب الكفارة لأنه كبيرة وإنما الكفارة في غير الكبائر ، قوله : ﴿ خالداً فيها ﴾ وعيد لمن استحل القتل وقيل : معناه ماكثاً في النار مكثاً طويلاً أو ذلك جزاؤه إن جازاه وله أن يغفر له أو يخفف عنه .

باب :

القتل ينقسم باعتبار المقتولين إلى أقسام ولكل قسم حكم يخصصه ، إما في القود وإما في الدية ، وإما فيهما جميعاً
 قتل الحر ، وقتل العبد ، وقتل الذكر ، وقتل الأنثى
 وقتل المسلم ، وقتل الكافر ، وقتل الجنين ، ولا اعتبار
 لكون المقتول شريفاً أو وضيعاً ، جميلاً أو دميماً ، صغيراً
 أو كبيراً غنياً أو فقيراً ، وإذا وجب القود على انسان
 فترك له شيء من الدم بأن عفا أحد الورثة
 صار موجه الدية للآخرين

قال الله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ، ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ، فَمَنْ اعْتَدَى

بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١﴾ .

(قال مالك) : أحسن ما سمعت في تأويل هذه الآية قول الله تعالى : ﴿الحر بالحر والعبد بالعبد﴾ فهؤلاء الذكور ﴿والأنثى بالأنثى﴾ ان القصاص يكون بين الإناث كما يكون بين الذكور ، والمرأة الحرة تقتل بالمرأة الحرة ، كما يقتل الحر بالحر ، والأمة تقتل بالأمة ، كما يقتل العبد بالعبد ، والقصاص يكون بين النساء كما يكون بين الرجال ، والقصاص أيضاً يكون بين الرجال والنساء وذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾ الآية فذكر الله تبارك وتعالى ﴿ان النفس بالنفس﴾ فنفس المرأة الحرة بنفس الرجل الحر وجرحها بجرحه .

قلت : بين مالك ما عليه العمل وما ينبغي أن يفسر الآية على وفقه ، ولم يبين وجه التفسير للناس فيه مقال قالوا : معناها أن الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد والأنثى تقتل بالأنثى ، ومبنى هذا الوجه أن القصاص معناه القود والقتلى يعني بهم القاتلين والمقتولين سماهم قتلى تغليياً ، وردّ بأن مفهومها أن الحر لا يقتل بالعبد ، والذكر لا يقتل بالأنثى وهذا المجموع لم يذهب إليه أحد من أئمة المسلمين .

وأجيب من جانب الحنفية : بأن المفهوم ليس بمعتبر عندهم وليس بشيء فإن مرادهم انه لا يوجب الحكم لا أنه ليس بمعتبر في بلاغة الكلام ، والواجب أن يفسر القرآن بما يلائم البلاغة . ومن جانب الشافعية بأن المفهوم إنما يعتبر حيث لم يظهر للتخصيص غرض سوى اختصاص الحكم ، وقد ظهر ههنا غرض وهو أن الآية نزلت في حين من أحياء العرب كان بينهما دماء في الجاهلية ، وكان لأحدهما طول على الآخر ، فأقسموا لنقتلن الحر منكم

(١) سررة البقرة ، الآيتين ١٧٨ ، ١٧٩ .

بالعبد والذكر بالأنثى والإثنين بالواحد ، فتحاكموا إلى رسول الله ﷺ حين جاء الله بالإسلام فنزلت وأمرهم أن يتباوؤا وليس بشيء لأن هؤلاء إن كانوا مباشرين للقتل فقد أجمعت الأمة على أن الاثنين يقتلان بالواحد ، وإن كانوا غير مباشرين ، وكانوا يريدون قتل من لم يباشر على سنة الجاهلية ، فالجواب الصحيح أن غير المباشر لا يقتل لأن الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى .

وأجيب أيضاً : بأنه منسوخ بقوله تعالى : ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾ وليس بشيء لأنه حكاية ما في التوراة فلا يصح العمل به حتى لا يوجد خلافه في القرآن وقد وجد ، ولئن سلم العمل به مطلقاً فقوله تعالى ﴿النفس بالنفس﴾ مبهم وهذا مفسر . وقيل : منسوخ بحديث « المسلمون تتكافأ دماؤهم » وليس بشيء لأن معناه عند جمهور المسلمين تسوية الفقير والغني والشريف والوضيع لا تسوية الحر والعبد ، لأن الشيخين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يقتلان الحر بالعبد بين أظهر الصحابة من غير تكبر ، ولا تسوية الذكر والأنثى بإجماع الفقهاء فإنهم قالوا : دية الأنثى نصف دية الذكر .

والأظهر عندي أن وجه الآية أن القصاص هو المساواة والمماثلة في القود والديات والقتلى هم المقتولون فقط ، والمعنى كتب عليكم اعتبار المماثلة بين القتلى بأن تجعل القتلى أصنافاً باعتبار الحرية والرق والذكورة والأنوثة ، وكل فرد من صنف يماثل الفرد الآخر لا يعتبر هناك الفقر والغنى والشرف والاتضاع قوله : ﴿الحر بالحر﴾ معناه أنه مقابلة ونظيره كما ورد في الحديث فتلك بتلك ، ومفهومه أن العبد لا يماثل الحر وهو كذلك في القود عند الجمهور ، وفي الديات عند الجميع وإن الأنثى لا تماثل الذكر وهو كذلك في الديات عند الجميع . قوله : ﴿فمن عُفِيَ له من أخيه﴾ يعني إذا

عفا بعض الأولياء يسقط القود وتثبت الدية ، لأنه كان نفساً واحدة ، فلما أحیی بعضها أحیی كلها .

قوله تعالى : ﴿ولکم فی القصاص حیاة﴾ یعنی لکم فی اعتبار المماثلة والمساواة في باب القود والديات كما ذكر بقاء ، وذلك لأن القاصد للقتل إذا علم أنه إذا قُتل قُتل به أو لزمته الدية ، امتنع عن القتل فيكون به بقاءه وبقاء من هم بقتله ، ولو لم تعتبر مماثلة الدميم والجميل الحرين مثلاً مع اختلافهما في الدمامة والجمال ، واتفاقهما في الحرية لأدى ذلك الى الشحنة والتظالم ، ولاختلاف الناس في قبول ذلك . والاختلاف يفضي الى الهلاك في الدنيا والآخرة ، ولو جعل الحر مثل العبد والذكر مثل الأنثى لأدى ذلك الى الاختلاف أيضاً ، وظهر بما ذكرنا وجه ارتباط الآية بقصة الحيين اللذين لأحدهما طول على الآخر وألحقت السنة اعتبار المماثلة في الإسلام والكفر بما دلت عليه الآية لقوله تعالى : ﴿أفنجعل المسلمين كالمجرمين أم نجعل المتقين كالفجار﴾ هذا ما عندي من معنى الآية ، والعلم عند الله تعالى . وإذا فسرنا الآية على هذا الوجه فعلى مدلولها وقع الاتفاق إلا أنهم اختلفوا في مسائل جزئية سنذكرها .

باب :

إذا قتل بعضاً كبير قتل به

١٣٦٧ - (مالك) : عن عمر بن حسين مولى عائشة بنت قدامة ، أن عبد الملك بن مروان أقاد ولي رجل من رجل قتله بعضاً فقتله وليه بعضاً .

قلت : ههنا مطلبان (احدهما) : ان القتل بالمثل الذي يحصل به القتل غالباً يوجب القصاص وأخذ شرط كونه يحصل به القتل غالباً من حديث « إلا في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا » الخ وقد ذكرناه .

وعليه الشافعي . وفي حكمه عنده الحجر الثقيل والسم والحبس عن الطعام والشراب ، وقال ابو حنيفة : لا يجب القصاص إلا إذا قتل بالمحدد من حديد او غيره (والثاني) : انه يقتص من القاتل بمثل فعله فان قتل بحجر أو رمى من شاهق أو تحريق أو تغريق يفعل به مثل فعله ، وهذا قتله بطريق إذن الشرع في استعماله على وجه من الوجوه ولو في الجهاد ، فاما إذا قتل رجلاً بايجار الخمر ، او ارتكب منه فاحشة فكان فيه هلاكه ، او بالسحر فلا يقتص منه بمثل فعله بل يقتل بالسيف .

وهو قول الشافعي ؛ وقال ابو حنيفة : لا يقتص إلا بالسيف .

باب :

لا يقتل مسلم بكافر

(قال مالك) : الأمر عندنا ان لا يقتل مسلم بكافر إلا أن يقتله المسلم قتل غيلة فيقتل به .

قلت : عليه الشافعي ، إلا انه اسقط هذا الاستثناء ، لأن الاحاديث الصحيحة في هذا الباب مثل حديث علي وعبد الله بن عمرو ساكتة عنه . وقال ابو حنيفة : المسلم يقتل بالذمي .

باب :

إن قتل جماعة رجلاً قتلوا به

١٣٦٨ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، ان عمر بن الخطاب قتل نفراً خمسة او سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة ، وقال عمر : لو تمألاً عليه صنعاء لقتلتهم جميعاً .

(قال مالك) : الأمر عندنا انه يقتل في العمد الرجال الأحرار بالرجل

الحر الواحد ، والنساء بالمرأة كذلك ، والعبيد بالعبد كذلك ايضاً .

قلت : قتلوه غيلة : أي حيلة ، يقال اغتالني فلان إذا احتال حيلة يتلف بها ماله ، ويقال : الغيلة هي ان يخدعه حتى يخرج به الى موضع يخفى فيه ثم يقتله « تملاً عليه أهل صنعاء » أي تعاونوا عليه واجتمعوا عليه ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم . قالوا : إذا اجتمع جماعة على قتل واحد يقتلون به قصاصاً .

باب :

لا قود على المجنون والصبي والعاقلة تعقل عنهما

١٣٦٩ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن ابي سفيان ، أنه أتني بمجنون قتل رجلاً فكتب إليه معاوية أن أعقله ولا تقد منه فانه ليس على المجنون قود .

(قال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا انه لا قود بين الصبيان وأن عمدهم خطأ ما لم تجب عليهم الحدود ويبلغوا الحلم ، وإن قتل الصبي لا يكون إلا خطأ .

قلت : على هذا أكثر أهل العلم .

باب :

إذا قتل السكران قُتل به

١٣٧٠ - (مالك) : انه بلغه ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن أبي سفيان يذكر انه أتني بسكران قد قتل رجلاً ، فكتب إليه معاوية ان اقتله به .

قلت : على هذا أكثر أهل العلم .

باب :

القصاص في الأطراف

قال الله تعالى ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (١).

(قال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا أن المأمومة والجائفة ليس فيهما قود .

(قال مالك) : قال ابن شهاب : ليس في المأمومة قود .

قلت : ان كل طرف له مفصل معلوم فقطعه ظالم من مفصلة من انسان اقتص منه كالاصبع يقطعها من أصلها ، او اليد يقطعها من الكوع او من المرفق ؛ او الرجل يقطعها من المفصل ، يقتص منه وكذلك لو قلع سنه او قطع انفه او أذنه او فقا عينه أو جب ذكره او قطع أنثيه يقتص منه ، وكذلك لو شجبه موضحة في رأسه او وجهه يقتص منه ، ولو جرح رأسه دون الموضحة ، او جرح موضعاً آخر من بدنه او هشم العظم فلا قود فيه لأنه لا يمكن مراعاة المماثلة فيه ، وكذلك لو قطع يده من نصف الساعد ، فليس له ان يقطع يده من ذلك الموضع ، وله ان يقتص من الكوع ويأخذ حكومة لنصف الساعد .

وعلى هذا أكثر اهل العلم في الجملة وفي التفاصيل لهم اختلاف .

باب :

الديات

١٣٧١ - (مالك) : عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن

(١) سورة المائدة ، الآية ٤٥ .

حزم ، عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في العقول : « أن في النفس مائة من الإبل ، وفي الأنف إذا أوعيَ جدعاً مائة من الإبل ، وفي المأمومة ثلث الدية ، وفي الجائفة مثلها ؛ وفي العين خمسون وفي اليد خمسون ؛ وفي الرجل خمسون ؛ وفي كل اصبع مما هنالك عشر من الإبل ، وفي السن خمس وفي الموضحة خمس » .

١٣٧٢ - (مالك) : انه بلغه « أن في كل زوج من الإنسان الدية كاملة وأن في اللسان الدية كاملة ؛ وان في الأذنين إذا ذهب سمعهما الدية كاملة ، اصطلمتا او لم تصطلما ، وفي ذكر الرجل الدية كاملة ، وفي الأنثيين الدية كاملة » .

١٣٧٣ - (مالك) : أنه بلغه « أن في ثديي المرأة الدية كاملة » .

١٣٧٤ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أنه كان يقول : في الشفتين الدية كاملة ، فإذا قطعت السفلى ففيها ثلثا الدية .

١٣٧٥ - (مالك) : عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري انه أخبره أن مروان بن الحكم بعثه الى عبد الله بن عباس يسأله ماذا في الضرس ؟ فقال عبد الله بن عباس : فيه خمس من الإبل ، قال : فردني مروان بن الحكم الى ابن عباس فقال : أتجعل مقدم الفم مثل الأضراس ؟ فقال ابن عباس : لو لم تعتبر ذلك إلا بالأصابع ، عقلها سواء .

١٣٧٦ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه ، أنه كان يسوي بين الأسنان في العقل ولا يفضل بعضها على بعض .

١٣٧٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه سمع سليمان بن يسار ، يذكر أن الموضحة في الوجه مثل الموضحة في الرأس ، إلا أن تُعيب الوجه فيزداد في عقلها ما بينها وبين نصف عقل الموضحة في الرأس ، فيكون فيها خمسة وسبعون ديناراً .

(قال مالك) : والأمر عندنا أن مقدم الفم والأضراس والأنياب عقلها سواء ، وذلك أن رسول الله ﷺ قال : « في السن خمس من الإبل » والضرس سن من الأسنان لا يفضل بعضها على بعض .

(قال مالك) : الأمر عندنا أنه ليس فيما دون الموضحة من الشجاج عقل حتى تبلغ الموضحة وإنما العقل في الموضحة فما فوقها ، وذلك أن رسول الله ﷺ انتهى إلى الموضحة في كتابه لعمر بن حزم ، فجعل فيها خمساً من الإبل ولم تقض الأئمة عندنا في القديم ولا في الحديث فيما دون الموضحة بعقل مسمى .

(قال مالك) : الأمر عندنا أن المأمومة والمنقلة والموضحة لا تكون إلا في الوجه والرأس ، وما كان في الجسد من ذلك فليس فيه إلا الاجتهاد .

(قال مالك) : إن الأمر المجتمع عليه عندنا في الخطأ أنه لا يعقل حتى يبرأ المجروح ، ويصح وانه إن كسر عظماً من الإنسان يداً أو رجلاً وغير ذلك من الجسد خطأ فبرأ وصح وعاد لهيئته فليس فيه عقل ، فإن نقص أو كان فيه عقل ففيه من عقله بحساب ما نقص .

(قال مالك) : فإن كان ذلك العظم مما جاء فيه عن النبي ﷺ عقل مسمى فبحساب ما فرض فيه النبي ﷺ عقل وما كان مما لم يأت فيه عن النبي ﷺ عقل مسمى ، ولم تمض فيه سنة ولا عقل مسمى فإنه يجتهد فيه .

(قال مالك) : الأمر عندنا أن المنقلة خمس عشرة ؛ فريضة .

(قال مالك) : والمنقلة يطير فراشها من العظم ولا تحرق إلى الدماغ ، وهي تكون في الرأس وفي الوجه .

(قال مالك) : المأمومة ما خرق العظم إلى الدماغ ولا تكون إلا في الرأس وما يصل إلى الدماغ إذا خرق العظم .

قلت : في هذا الباب أربعة مطالب :

الاول : بيان دية النفس ولها تفصيل ستطلع عليه .

والثاني : دية الأعضاء - في بدن الإنسان بضعة عشر عضواً يجب في كل واحد منها كمال دية النفس (احدها) مارن الأنف وهو ما لان منها إذا قطع كلها ففيها كمال الدية ، وفي احد جانبيها نصف الدية . (الثاني) : العينان وفي فقاء العينين كمال الدية : وفي إحداهما النصف : (الثالث) أجفان العينين وهي الجلود التي تنطبق على الحدقة يجب فيها كمال الدية وفي جفني إحدى العينين نصف الدية وفي واحد منهما ربع الدية . (الرابع) : الأذنان فيهما كمال الدية وفي إحداهما نصفها : (الخامس) : الشفتان وهي المتجافي مما يستر اللثة من أعلى وأسفل مستديراً بالفم ففيهما كمال الدية وفي إحداهما نصفها يستوي فيه العليا والسفلى عند الجمهور ، وقال سعيد ابن المسيب : في الشفة السفلى ثلثا الدية . (السادس) : اللسان . (السابع) : الأسنان يجب فيها كمال الدية وفي كل سن خمس من الإبل . (الثامن) : اللحيان وهما العظامان المتقابلان عليهما نبات الأسنان السفلى وملتقاهما الذقن ففيهما كمال الدية وفي إحداهما نصفها ولو قلعهما وعليهما الأسنان فعليه ديتهما . (التاسع) : اليدان يجب فيهما كمال الدية وفي إحداهما نصفها ، وفي كل اصبع يقطعها عشر من الإبل ، وكذلك أصابع الرجل وإذا قطع أنملة ففيها ثلث دية اصبع ، إلا أنملة الإبهام ففيها نصف دية اصبع لانه ليس لها إلا أنملتان : (العاشر) : الرجلان فيهما كمال الدية وفي إحداهما نصفها . (الحادي عشر) : الإليتان وهما ما أشرف على الظهر من الأكتين الى استواء الفخذين ، فإذا قطع ما أشرف منهما يجب كمال الدية وإن لم يصل الى العظم وفي إحداهما نصفها . (الثاني عشر) : الحشفة من الرجل إذا قطعها وجب كمال الدية وإذا قطع بعضها ففيها بقدرها . (الثالث عشر) : الأثنيتان يجب فيهما كمال الدية وفي إحداهما نصفها . (الرابع عشر) : الصلب إذا كسره بحيث لم يطق المشي ففيه كمال الدية ولو ضرب على يده او رجله او ذكره او اذنه او أجفانه او لسانه فأشلها فهو كقطعها في وجوب ديتها .

والثالث : بيان دية المنافع فلو اذهب عقله يجب فيه كمال الدية وكذلك لو اذهب بصره او سمعه او شمه او ذوقه او كلامه بجميع حروفه يجب في كل ذلك كمال الدية ، وفي بصر إحدى العينين . او سمع إحدى الأذنين نصف الدية سواء كانت الأخرى صحيحة أو عمياء .

(وقال مالك) : إذا فقئت من الأعور عينه الصحيحة يجب فيها كمال الدية وهو قول الزهري ، وفي شفري المرأة ديتها وفي إحداهما نصفها ، وفي حلمتي ثديها ديتها . وفي إحداهما نصفها .

والرابع : بيان الجراحات ودياتها يتصور ، في الرأس والوجه عشر جراحات : (الخارصة) : وهي التي تخرص الجلد وتخدشه . (والدامية) : وهي التي تدمي . (والباضعة) : وهي التي تبضع الجلد وتقطعه . (والمتلاحمة) : وهي التي تغور في اللحم . (والملطأة) : وهي التي تصل الى جلدة رقيقة بين اللحم والعظم ، فيجب في هذه الخمس الحكومة . (والسادسة) : الموضحة ، وهي التي توضح العظم يجب فيها خمس من الإبل سواء كانت الموضحة صغيرة او كبيرة ، ولو أوضحه مواضع متفرقة يجب في كل واحدة منها خمس من الإبل . (والسابعة) : الهاشمة وهي التي تهشم العظم وتكسره ويجب فيها عشر من الإبل فان هشم من غير ابضاح ففيها خمس من الإبل . (والثامنة) : المنقلة وهي التي تنقل العظم ، ففيها خمسة عشر من الإبل . (والتاسعة) : المأمومة ، وهي التي تصل الى خريطة الدماغ ، وتسمى آمة لانها بلغت ام الرأس ، ففيها ثلث الدية . (والعاشرة) : الدامغة ، وهي التي تخرق الخريطة فتصل الى الدماغ ولا يتصور الحياة بعدها ، يجب فيها كمال الدية ويجب في الجائفة ثلث الدية . وهي ان يضرب في صدره او ظهره فينفذه الى جوفه ، فان خرجت من الجانب الآخر فهي جائفتان ففيها ثلثا الدية ، فأما الموضحة في غير الوجه والرأس فانها توجب الحكومة ، ولو كسر عظماً من عظامه سوى السن من ضلع وترقوة أو قطع يداً شلاء او لساناً أخرس أو قلع حدقة عمياء او قطع اصبعاً زائدة ففي ذلك

الحكومة ، والحكومة هي ان يقال : لو كان هذا المجروح عبداً كم كان ينقص بهذه الجراحة من قيمته ؟ فيجب من ديته ، وعلى هذا أهل العلم في الجملة وان كان لهم في التفاصيل اختلاف .

باب :

مقدار دية المسلم الحر وجنسها

١٣٧٨ - (مالك) : باسناده^(١) ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في العقول : «إن في النفس مائة من الإبل» .

١٣٧٩ - (مالك) : انه بلغه عمر بن الخطاب قَوْمُ الدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب الف دينار؛ وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم .

(قال مالك) : فأهل الذهب أهل الشام وأهل مصر وأهل الورق أهل العراق .

قلت : عليه مالك وهو القول القديم للشافعي إلا أنه قال : يقدر بتقدير عمر بن الخطاب عند أعْوَاذِ الإبل ، والإبل هي الأصل في باب الديات ، ثم رجع وقال : الأصل فيها الإبل فاذا اعوزت تجب قيمتها بالغة ما بلغت ، وتأول حديث عمر على ان قيمة الإبل كانت قد بلغت في زمانه اثني عشر ألف درهم أو ألف دينار لحديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار وثمانية آلاف درهم ، فكان كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيباً فقال : إن الإبل قد غلت ، ففرضها عمر على أهل الذهب الف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً ، ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاء ألفي شاة ، وعلى أهل الحلل ألفي

(١) في الباب الماضي

حلة الحديث ، وقال ابو حنيفة : الدية مائة من الإبل أو ألف دينار او عشرة آلاف درهم ، وقال صاحبه : على أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل الذهب والورق الف ديناراً او عشرة آلاف درهم ، وعلى أهل البقر مائتا بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفا شاة ، وعلى أهل الحلل ؛ ألفا حلة .

باب :

تغليظ الدية وتخفيفها

١٣٨٠ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب ، أن رجلاً من بني مدلج يقال له قتادة حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه فنزى في جرحه فمات ، فقدم سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال عمر : اعدد علي ماء قديد عشرين ومائة بغير حتى أقدم عليك ، فلما قدم عليه عمر أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال : اين أخو المقتول ؟ قال : ها أنا ذا ، فقال : خذها فان رسول الله ﷺ قال : «ليس للقاتل شيء» .

١٣٨١ - (مالك) : ان ابن شهاب كان يقول : دية العمد إذا قبلت خمس عشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة .

١٣٨٢ - (مالك) : عن ابن شهاب ، وسليمان بن يسار ، وربيعة بن أبي عبد الرحمن كانوا يقولون : دية الخطأ عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ذكراً وعشرون حقة ، وعشرون جذعة .

قلت : ذهب مالك ، إلى قول ابن شهاب في المسألتين ، وتأول حديث عمر على أنه زاد في الصفة من أجل انه قتل ذا رحم محرم وافقه الشافعي في دية الخطأ ، فأما دية العمد فتعقب حديث ابن شهاب بما رواه

باسناده أن رسول الله ﷺ قال : « ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط أو العصا مائة من الإبل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها » . فقال : الدية المغلظة أثلاث : منها ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفه في بطونها أولادها ، ووافقه أبو حنيفة في المغلظة ، فاما المخففة فقال : هي أخماس ، إلا أنه غاير في الصفة فابدل بني لبون ببني مخاض . ومما احتج عليه الشافعي أن النبي ﷺ ودى قتيل خير بمائة من إبل الصدقة ، وليس في أسنان الصدقة ابن مخاض إنما فيها ابن لبون عند عدم بنت المخاض .

اقول : لا تقوم الحجة عليه في ذلك لأنه يعدل الى القيمة عند عدم الفريضة من أي نوع كان ، واتفقوا على أن التغليظ لا يعتبر إلا في الإبل دون الذهب والورق .

باب :

تغليظ الدية . اذا قتل في البلد الحرام أو في الشهر الحرام
أو قتل ذا رحم محرم

١٣٨٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب ، أن رجلاً من بني مدلج يقال له قتادة حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه فنزى في جرحه فمات ، فقدم سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب فذكر له فقال عمر : اعدد علي ماء قُدِيدَ عشرين ومائة بغير حتى أقدم عليك ، فلما قدم عليه عمر أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة ، وثلاثين جذعة ، وأربعين خلفه ، ثم قال : اين اخو المقتول ؟ قال : ها أنا ذا ، فقال : خذها فان رسول الله ﷺ قال : « ليس للقاتل شيء » .

١٣٨٤ - (مالك) : انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا : أتغلظ الدية في الشهر الحرام ؟ فقالا : لا ، ولكن يزداد فيها للحرمة ،

ف قيل لسعيد بن المسيب ، هل يزداد في الجراح كما يزداد في النفس ؟ فقال :
نعم .

قلت : عليه الشافعي ، إلا أنه لا يزيد في عدد الإبل بل في الصفة .
وقال : إذا وجب البذل المقدر من الدراهم والدنانير زاد عليه الثلث لأن
عثمان قضى في امرأة وطئت بمكة بدية وثلث ، وقال ابو حنيفة : لا تغلظ
لذلك .

باب :

دية الكتابي والمجوسي من أهل الذمة وجراحاتهم

١٣٨٥ - (مالك) : انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز قضى : أن دية
اليهودي والنصراني إذا قتل أحدهما مثل نصف دية الحر المسلم .

١٣٨٦ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار كان
يقول : دية المجوسي ثمانمائة درهم . (قال مالك) : وهو الأمر عندنا .

(قال مالك) : وجراح اليهودي والنصراني والمجوسي في دياتهم على
حساب جراح المسلمين في دياتهم ، الموضحة نصف عشر ديته : والمأمومة
ثلث ديته ، والجائفة ديته فعلى حساب ذلك جراحاتهم كلها .

قلت : عليه مالك . وقال الشافعي : دية اليهودي والنصراني ثلث دية
المسلم ، ودية المجوسي ثلثا عشر دية المسلم ، وهو بحساب ثمانمائة درهم
من اثني عشر ألفاً ، وقال ابو حنيفة : دية الكافر إذا كان ذمياً او معاهداً مثل
دية المسلم .

باب :

دية نفس المرأة وجراحاتها

١٣٨٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب كان

يقول : تعاقل المرأة الرجل الى ثلث الدية ، اصبعها كاصبعه ، وسنها كسنه ، وموضحتها كموضحته ومنقلتها كمنقلته .

١٣٨٨ - (مالك) : عن ابن شهاب وبلغه عن عروة بن الزبير انهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة انها تعاقل الرجل الى ثلث دية الرجل ، فاذا بلغت ثلث دية الرجل كانت الى النصف من دية الرجل .

١٣٨٩ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال : سألت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة ؟ فقال : عشر من الإبل . فقلت : كم في اصبعين ؟ فقال : عشرون من الإبل ، فقلت : كم في ثلاث ؟ قال : ثلاثون من الإبل ، فقلت : كم في أربع ؟ فقال : عشرون من الإبل . فقلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها ؟ فقال سعيد : أعراقي أنت ؟ فقلت : بل عالم مثبت او جاهل متعلم ، فقال سعيد : هي السنة يا ابن أخي :

قلت : عليه مالك . وقال أكثر أهل العلم : دية المرأة نصف دية الرجل ، ودية أطراف المرأة وجراحاتها على النصف من دية الرجل وجراحاته .

باب :

دية العبيد وجراحاتهم

١٣٩٠ - (مالك) : انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ، كانا يقولان في موضحة العبد نصف عشر ثمنه .

(قال مالك) : والأمر عندنا ان في موضحة العبد نصف عشر ثمنه . وفي منقلته العشر ونصف العشر من ثمنه ، وفي مأمومته وجائفته في كل واحدة منهما ثلث ثمنه ، وفيما سوى هذه الخصال الاربع مما يصاب به العبد

ما نقص من ثمنه ، ينظر في ذلك بعد ما يصح العبد ويبرأ ، كم بين قيمة العبد بعد أن أصابه الجرح وقيمه صحيحاً قبل أن يصيبه هذا ، ثم يغرم الذي أصابه ما بين القيمتين .

١٣٩١ - (مالك) : انه بلغه ان مروان بن الحكم كان يقضي في العبد يصاب بالجراح ، أن على من يجرحه قدر ما نقص من ثمن العبد .

قلت : بدل اطراف العبد يعتبر بقيمة نفسه ، حتى لو قطع يده ففیهما كمال قيمته ، على قياس قول سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ، وعليه الشافعي وابو حنيفة . وذهب قوم الى ان فيها ما انتقص من قيمته كما قال مروان . وفرق مالك بين هذه الأربع وغيرها عملاً بالقولين .

باب :

دية الجنين

١٣٩٢ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبي هريرة ان امرأتين من هذيل رمت احدهما الأخرى بحجر^(١) فطرح جنينها . فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة .

١٣٩٣ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة ، فقال الذي قضى عليه : كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ؟ ومثل ذلك يطل . فقال رسول الله ﷺ : « إنما هذا من إخوان الكهان » .

١٣٩٤ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أنه كان يقول في الغرة تقوم خمسين ديناراً أو ستمائة درهم ، ودية المرأة الحرة المسلمة خمسمائة ديناراً أو ستة آلاف درهم .

(١) في نسخنا بدون ذكر بحجر وجزم ابن عبد البر أن مالكا لم يخرجها أهـ مصححة .

(قال مالك) : فدية جنين الحرة عُشر ديتها ، والعُشر خمسون ديناراً أو ستمائة درهم .

(قال مالك) : ولم اسمع أحداً يخالف في أن الجنين لا تكون فيه الغرة حتى يزايل بطن أمه ويسقط من بطنها ميتاً .

(قال مالك) : وسمعت انه إذا خرج الجنين من بطن امه حياً ثم مات ان فيه الدية كاملة .

قلت : الغرة من كل شيء أنفسه ، والمراد في الحديث النسمة من الرقيق ذكراً كان أو أنثى ، قوله : يطل أي يهدر ، وإذا جنى على امرأة حامل فألقت جنيناً ميتاً يجب على عاقلة الضارب غرة عبد أو أمة من أي نوع كان من الأرقاء سواء كان الجنين ذكراً أو أنثى ، وإن سقط حياً ثم مات ففيه الدية كاملة .

وعليه أهل العلم . قال الشافعي : إذا عدت الغرة ففيه نصف عشر الدية وهي خمس من الإبل ، وقال أبو حنيفة : عليه غرة أو خمسمائة درهم أو خمسون ديناراً .

باب :

القسامة

١٣٩٥ - (مالك) : عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل ، عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا الى خيبر من جهد أصابهم ، فأتي محبيصة وأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير بئر أو عين ، فأتى يهود فقال : أنتم والله قتلتموه . فقالوا : والله ما قتلناه ؛ فأقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ؛ ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن ، فذهب محبيصة

ليتكلم - وهو الذي كان بخير - فقال رسول الله ﷺ : « كَبُرَ كَبْرُ » يريد السن ، فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة ، فقال رسول الله ﷺ : « إما أن يدوا صاحبكم وإما أن يؤذنوا بحرب » ، فكتب اليهم رسول الله ﷺ في ذلك فكتبوا : إنا والله ما قتلناه ، فقال رسول الله ﷺ لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن : « تحلفون وتستحقون دم صاحبكم » فقالوا : لا ، قال : أفتحلف لكم يهود ؟ قالوا : ليسوا بمسلمين ، فوداه رسول الله ﷺ من عنده فبعث اليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار . قال سهل لقد ركضتني منها ناقة حمراء (قال مالك) : الفقير هو البئر .

١٣٩٦ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار ، أنه أخبره أن عبد الله بن سهل الأنصاري ومحيصة بن مسعود ، خرجا الى خيبر ففترقا في حوائجهما فقتل عبد الله بن سهل ، فقدم محيصة وأتى هو وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل النبي ﷺ ، فذهب عبد الرحمن ليتكلم لمكانه من أخيه ، فقال له رسول الله ﷺ : « كبر كَبْرُ » فتكلم محيصة وحويصة فذكرا شأن عبد الله بن سهل ؛ فقال لهم رسول الله ﷺ : « خمسين يميناً وتستحقون دم صاحبكم » أو قاتلكم ، قالوا : يا رسول الله لم نشهد ولم نحضر ، فقال رسول الله ﷺ : « فترئكم يهود بخمسين يميناً » فقالوا : يا رسول الله كيف نقبل إيمان قوم كفار ؟ قال يحيى بن سعيد : فزعم بشير أن رسول الله ﷺ وداه من عنده .

١٣٩٧ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عراك بن مالك ، وسليمان بن يسار أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجرى فرساً فوطيء على أصبع رجل من جهينة فنزى فيها فمات ، فقال عمر بن الخطاب للذين ادعي عليهم : اتحلفون بالله خمسين يميناً ما مات منها ؟ فأبوا وتخرجوا . فقال للآخرين : اتحلفون أنتم ؟ فأبوا ف قضى عمر بشرط الدية على السعديين .

(قال مالك) : وليس العمل على هذا .

قلت : صورة القسامة : أن يوجد قتيل وادعى عليه على رجل أو على جماعة وعليهم لوث ظاهر ، واللوث ما يغلب على القلب صدق المدعي بأن وجد فيما بين قوم أعداء ، لا يخلطهم غيرهم كقتيل خير وجد بينهم والعداوة بين الأنصار وبين أهل خير ظاهرة ، أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء وتفرقوا عن قتيل ، أو وجد في ناحية قتيل وثم رجل مختضب بدمه ، أو شهد عدل واحد على أن فلاناً قتله ، أو قاله جماعة من العبيد وانسوان جاءوا متفرقين بحيث يؤمن تواطؤهم ونحو ذلك من أنواع اللوث ، فيبدأ يمين المدعي ؛ فيحلف خمسين يميناً ويستحق دعواه فان نكل المدعي عن اليمين ردت الى المدعى عليه ، فيحلف خمسين يميناً على نفي القتل وتجب بها الدية المغلظة .

فإن لم يكن هناك لوث فالقول قول المدعي عليه مع يمينه كما في سائر الدعاوى ، ثم يحلف يميناً واحداً أو خمسين يميناً - قولان - أصحهما الأول ؛ فان كان المدعون جماعة توزع الأيمان عليهم على قدر موارثهم على أصح القولين ويجبر الكسر والقول الثاني : يحلف كل واحد منهم خمسين يميناً وإن كان المدعى عليهم جماعة وزع على عدد رؤوسهم على أصح القولين ، وإن كان الدعوى في الأطراف سواء كان اللوث أو لم يكن ، فالقول قول المدعى عليه مع يمينه ، هذا كله بيان مذهب الشافعي .

وزهب أبو حنيفة إلى أنه لا يبدأ بيمين المدعي بل يحلف المدعى عليه وقال : إذا وجد قتيل في محلة يختار الإمام خمسين رجلاً من صلحاء أهلها ويحلفهم على أنهم ما قتلوه ولا عرفوا له قاتلاً ، ثم يأخذ الدية من أرباب الخطة فان لم يعرفوا فمن سكانها .

(قوله) : طرح في فقير أي بشر ، والفقير حفرة تحفر للنخلة إذا حولت . (قوله) : تستحقون دم صاحبكم معناه عندهم دية صاحبكم لأن الدية موجب الدم . (وقال مالك) : يجب بالقسامة القود إن ادعى العمد .

باب :

العاقلة عصبية القاتل نسبا وهم الذين يكونون على حاشية

النسب أو ولاء وهم المعتق وعصبته ولا يتحمل

إلا الذكور البالغون الأغنياء أو المتوسطون

(قال مالك) : الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه ليس على النساء والصبيان عقل يجب عليهم أن يعقلوا مع العاقلة فيما تعقله العاقلة من الديات ، وإنما يجب العقل على من بلغ الحلم من الرجال .

(قال مالك) : في المرأة يكون لها زوج وولد من غير عصبتها ولا قومها ، فليس على زوجها إذا كان من قبيلة ، أخرى من عقل جنايتها شيء ولا على ولدها إذا كانوا من غير قومها ، ولا على أخواتها من أمها من غير عصبتها ولا قومها ، فهؤلاء أحق بميراثها ، والعصبة عليهم الحق منذ زمان رسول الله ﷺ إلى اليوم وكذلك موالى المرأة ميراثهم لولد المرأة وإن كانوا من غير قبيلتها ، وعقل جناية الموالى على قبيلتها .

١٣٩٨ - (مالك) : عن أبي الزناد عن سليمان بن يسار ، أن سائبة أعتقه بعض الحاج فقتل ابن رجل من بني عائذ فجاء العائذي أبو المقتول إلى عمر بن الخطاب يطلب دية ابنه فقال عمر : لا دية له ، فقال العائذي : أرأيت لو قتله ابني ؟ قال عمر : إذا تخرجون ديته ، فقال العائذي : هو إذا كالأرقم ان يترك يلقم وأن يقتل ينقم .

قلت : عليه الشافعي ، إلا أنه قال : إن لم يكن للقاتل عصبية نسباً ولا ولاءً فالدية في بيت المال لقوله ﷺ : « أنا ولي من لا ولي له » . وقال أبو حنيفة . العاقلة أهل الديوان إن كان القاتل منهم .

باب :

إنما يتحمل العاقلة في الخطأ

١٣٩٩ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول : ليس على العاقلة عقل في قتل العمد إنما عليهم عقل في قتل الخطأ .

١٤٠٠ - (مالك) : عن ابن شهاب أنه قال : مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد إلا أن يشاءوا ذلك .

١٤٠١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد مثل ذلك .

١٤٠٢ - (مالك) : عن ابن شهاب قال : مضت السنة في قتل العمد حين يعفو أولياء المقتول أن الدية تكون على القاتل في ماله خاصة ، إلا أن تعينه العاقلة عن طيب أنفس منها .

قلت : على هذا أكثر أهل العلم .

باب :

تقطع الدية على العاقلة في ثلاث سنين

١٤٠٣ - (مالك) : أنه سمع أن الدية تقطع في ثلاث سنين أو أربع سنين .

(قال مالك) : والثلاث أحب ما سمعت إلي في ذلك .

قلت : على هذا أهل العلم .

باب :

يرث الدية ورثة المقتول من امرأة وغيرها

١٤٠٤ - (مالك) : عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب نشد الناس

بمنى ، من كان عنده علم من الدية أن يخبرني ، فقام الضحاك بن سفيان الكلابي فقال : كتب إلي رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، فقال له عمر بن الخطاب : أدخل الخباء حتى آتيك ، فلما نزل عمر ابن الخطاب أخبره الضحاك ففضى بذلك عمر بن الخطاب ، قال ابن شهاب : وكان قتل أشيم خطأ .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

لا يرث القاتل

١٤٠٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن عروة بن الزبير ، أن رجلاً من الأنصار يقال له أحيحة بن الجلاح كان له عم صغير هو أصغر من أحيحة وكان عند أخواله فأخذه أحيحة فقتله فقال أخواله : كنا أهل ثمة ورمه حتى إذا استوى على عممه غلبنا حق امرئ في عمه ، قال عروة : فلذلك لا يرث قاتل من قتل .

قلت : عليه أهل العلم

قوله : « ان رجلاً من الأنصار يقال له أحيحة » بضم الهمزة وفتح الحاءين المهملتين (ابن الجلاح) بضم الجيم وتخفيف اللام وهو رجل جاهلي قديم لم يدرك النبي ﷺ ولا قاربه ، وكان أخا عبد المطلب لأمه ؛ وإنما قيل له رجل من الأنصار بمعنى أنه من القبيلة التي صارت بعد أنصاراً ، فإن الأنصار اسم إسلامي للأوس والخزرج (الثم) : إحكام الشيء . (والرم) : إصلاحه يعني كنا أهل تربيته والمتولين لأصلاح شأنه . (على عممه) : بالتشديد والتخفيف أي على طوله وكمال قواه ، ومعنى الحديث أن القاتل كان في الجاهلية يرث من قتله فأبطل الإسلام ذلك .

باب :

ما يروى أن الزوج لا يقاد منه إذا أصاب امرأته بشيء

١٤٠٦ - (مالك) : أنه سمع ابن شهاب يقول : مضت السنة أن

الرجل إذا أصاب امرأته بجرح أن عليه عقل ذلك الجرح ولا يقاد منه .

(قال مالك) : إذا عمد الرجل إلى امرأته ففقا عينها أو كسر يدها أو

قطع أصبعها أو أشباه ذلك متعمداً لذلك فإنها تقاد منه ، وأما الرجل يضرب

امرأته بالحبل أو بالسوط فيصيبها من ضربه ما لم يرده ولم يتعمده فإنه يعقل ما

أصاب منها على هذا الوجه ولا تقاد منه .

قلت : أهل العلم على هذا التأويل .

باب :

العين العوراء تفقا اليد الشلاء تقطع

١٤٠٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، عن

زيد بن ثابت أنه كان يقول : في العين القائمة إذا طفئت مائة دينار .

(قال مالك) : الأمر عندنا أن في العين القائمة العوراء إذا طفئت ،

وفي اليد الشلاء إذا قطعت أنه ليس في ذلك إلا الاجتهاد ، وليس في ذلك

عقل مسمى .

قلت : عليه أهل العلم ، ورأوا تأويل حديث زيد بن ثابت أن ذلك كان

على وجه الحكومة ؛ وعلى هذا القياس عندهم لو قطع قدماً لا أصابع عليها

ففيها الحكومة ، وكذلك ان قطع اليد من المرفق والرجل من الركبة ففيهما

الدية مع حكومة الساعد والساق .

باب :

الأعور يفقأ عين الصحيح

١٤٠٨ - (مالك) : انه سأل ابن شهاب عن الرجل الأعور يفقأ عين الصحيح فقال ابن شهاب : إن أحب الصحيح أن يستقيد منه فله القود ، وإن أحب فله الدية ألف دينار أو إثنا عشر ألف درهم .

قلت : أكثر أهل العلم على أن في بصر إحدى العينين نصف الدية ، سواء كانت الأخرى صحيحة أو عمياء وهو الموافق لكتاب رسول الله ﷺ وقد مر . (وقال مالك) : إذا فقئت من الأعور عينه الصحيحة يجب فيها كمال الدية كما قال الزهري .

باب :

ما يروى في الضرس والترقوة والضلع

١٤٠٩ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : قضى عمر بن الخطاب في الأضراس ببعير بعير ، وقضى معاوية بن أبي سفيان في الأضراس بخمسة أبعة . قال سعيد بن المسيب : فالدية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية ، فلو كنت أنا لجعلت في الأضراس بعيرين فتلك الدية سواء .

١٤١٠ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قضى في الضرس بجمل ، وفي الترقوة بجمل ، وفي الضلع بجمل .

(قال مالك) : والأمر عندنا أن مقدم الفم والأضراس والأنياب عقلها سواء ، وذلك أن رسول الله ﷺ قال : « في السن خمس من الإبل والضرس سن من الأسنان لا يفضل بعضها على بعض » .

قلت : تعقب أكثر أهل العلم مسألة الضرس بحديث النبي ﷺ : « وفي السن خمس » وقالوا : تأويل ما روي في الترقوة والضلع أن عمر أوجب ذلك على وجه الحكومة لا أن فيها بدلاً مقدراً ، قوله : فالدية تنقص في قضاء عمر الخ ، بيانه أن عمر بن الخطاب كان يجعل فيما أقبل من الأسنان في كل سن خمسة وهي إثنا عشر سنّاً وفي الأضراس بعيراً بعيراً وهي عشرون فذلك ثمانون بعيراً ، فإن جعل في الأضراس خمس خمس فذلك مائة وستون ، وإن جعل فيها بعيران بعيران فذلك مائة .

باب :

اسوداد السن كقلعها وشلل اليد كقطعها

١٤١١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : إذا أصيبت السن فأسودت ففيها عقلها تاماً ، فإن طرحت بعد أن تسود ففيها عقلها تاماً أيضاً .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

ما يروى من القود في كسر الفخذ

١٤١٢ - (مالك) : أنه بلغه أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أقاد من كسر الفخذ .

قلت : أكثر أهل العلم على أن الكسر لا يقاد منه لأنه لا يمكن اعتبار المماثلة في ذلك ، ولعل تأويل أثر أبي بكر بن حزم أنه أقاد من الركبة وحكم بالحكومة فيما فوق ذلك والله أعلم .

باب :

إذا قتل رجل رجلاً وقال وجدته مع امرأتي كيف يقضي فيه ؟

١٤١٣ - (مالك) : عن سهيل بن أبي صالح السمان عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أن سعد بن عبادَةَ قال لرسول الله ﷺ : أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم .

١٤١٤ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رجلاً من أهل الشام يقال له ابن خييري ، وجد مع امرأته رجلاً فقتله أو قتلها ، فأشكل على معاوية بن أبي سفيان القضاء فيه ؛ فكتب إلى أبي موسى الأشعري يسأل له علي بن أبي طالب عن ذلك ، فسأل أبو موسى عن ذلك علي بن أبي طالب فقال له علي : إن هذا الشيء ما هو بأرضي عذمت عليك لتخبرني به فقال أبو موسى : كتب إلى معاوية بن أبي سفيان أسألك عن ذلك فقال علي : أنا أبو الحسن إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته .

قلت : قوله : فليعط برمته أي يسلم إلى أولياء المقتول ليقتلوه ، والرمة الجبل الذي يشد به الأسير إلى أن يقتل ، أي يسلم إليهم بحبل في عنقه ، وقيل : الرمة الجبل الذي في عنق البعير ، يعني يعطي إبل الدية . في شرح السنة ، في حديث سعد دليل على أن من قتل رجلاً ثم ادعى أنه وجده على امرأته لا يسقط عنه القصاص حتى يقيم البينة على زناه ، وعلى كونه محصناً مستحقاً للرجم كما لو قتله ، ثم ادعى أنه كان قد قتل أبي فعليه البينة .

باب :

ما يهدر من الدماء

١٤١٥ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي

سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « جرح العجماء جبار والبثر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس » .

قلت : (العجماء) : البهيمة . (جبار) : أي هدر ، وهذا مخصوص منه ما إذا كان مالکها يسوقها فعليه ضمان من أتلفت بالاتفاق بين الشافعي وأبي حنيفة ؛ قوله : المعدن جبار والبثر جبار معناه أن يستأجر رجلاً ليعمل في معدن له فانهار المعدن عليه أو استأجر رجلاً ليحفر له بئراً في ملكه فانهارت عليه فدمائهم هدر لأنهم أعانوا على أنفسهم ، قال أبو عبيد : هذا أصل لكل عامل عمل بكرء فعطب فيه أنه هدر لا ضمان على من استعمله إلا أنهم إذا كانوا جماعة ضمن بعضهم لبعض على قدر حصصهم من الدية ، وقيل : أراد بالبثر أن يحفر الرجل بئراً في ملك نفسه أو في موات فتردى فيها إنسان فهلك فهو هدر ، أقول : على قياس ذلك يقال : إذا أراد إنسان أن يأخذ شيئاً من معدن فانهار عليه فدمه هدر ، قوله : وفي الركاز الخمس قد مر في الزكاة .

باب :

إذا أتلفت الماشية حائط قوم أو زرعهم فإن كان ذلك
ليلاً ضمنه رب الماشية وإن كان نهاراً فلا

١٤١٦ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن حرام بن سعيد بن المحيصة ، أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدت فيه فقضى رسول الله ﷺ أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار ، وإن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها .

قلت : عليه الشافعي أن ما أفسدت الماشية بالنهار من مال الغير فلا ضمان على ربها ، لأن في عرف الناس أن أصحاب الحوائط والبساتين يحفظونها بالنهار ، وأصحاب المواشي يسرحونها بالنهار ، ويردونها بالليل

إلى المراح ، فمن خالف هذه العادة كان خارجاً عن رسوم الحفظ الى حد التضييع ، هذا إذا لم يكن معها مالکها ، وإن كان معها فعليه ضمان ما أتلفته سواء كان راكبها أو سائقها أو قائدها أو كانت واقفة عنده ، سواء أتلفت بيدها أو رجلها أو فمها ، وقال أبو حنيفة : إن لم يكن معها مالکها فلا ضمان عليه ليلاً كان أو نهاراً لقوله ﷺ : « جرح العجماء جبار » وإن كان معها مالکها فإن كان يسوقها فعليه ضمان ما أتلفت بكل حال ، وإن كان قائدها أو راكبها فعليه ضمان ما أتلفت بفمها أو يدها ، ولا يجب ضمان ما أتلفت برجلها ، وأجاب الآخرون بأن حديث جرح العجماء جبار عام خصه حديث البراء .

باب :

إذا أصاب بهيمة بجرح فعليه ما نقص من ثمنها إلا إذا كانت صائلة فدفعها

(قال مالك) : الأمر عندنا فيمن أصاب شيئاً من البهائم أن على الذي أصابها قدر ما نقص من ثمنها .

قال يحيى : سمعت مالکاً يقول : في الجمل يصول على الرجل فيخافه على نفسه فيقتله أو يعقره ، فإنه ان كانت له بينة على أنه أرادته وصال عليه فلا غرم عليه ، وإن لم تقم له بينة إلا مقالته فهو ضامن .

قلت : وعليه الشافعي خص منه ما إذا كان صائلاً فقتله أو جرحه الدفع ، وقال أبو حنيفة : يجب ضمان البهيمة بكل حال . واتفقوا على إباحة الدفع والقتل .

باب :

ما يروي من تضعيف القيمة تعزيراً

١٤١٧ - (مالك) : عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن يحيى بن

عبد الرحمن ابن حاطب ، أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها ، فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب ، فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ، ثم قال عمر : أراك أن تجيعهم ، ثم قال عمر : والله لأغريمك غرمًا يشق عليك ، ثم قال للمزني : كم ثمن ناقتك ؟ فقال المزني : كنت والله أمنعها من أربعمئة درهم ، فقال عمر : اعطه ثمانمئة درهم .

قال يحيى : سمعت مالكا يقول : وليس على هذا العمل عندنا في تضعيف القيمة ولكن مضى أمر الناس عندنا على أنه إنما يغرم الرجل قيمة البعير أو الدابة يوم يأخذها .

قلت : وعلى ما قال مالك أهل العلم .

باب :

لا يجوز حلب ماشية الغير بغير إذنه

١٤١٨ - (مالك) : عن نافع عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحتلبن أحد ماشية أحد بغير إذنه ، أوجب أحدكم ان يؤتى مشربته فتكسر خزانته فينتقل منه طعامه ؟ وإنما تخزن لهم ضرور مواشيهم أطعماتهم فلا يحتلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه » .

قلت : المشربة كالغرفة يوضع فيها المتاع ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، أنه لا يجوز أن يحلب ماشية الغير بغير إذنه ، فإن اضطر في مخمصة ومالكها غير حاضر فله أن يحلبها ويشرب ويضمن للمالك ، وكذلك سائر الأطعمة والثمار المعلقة في الشجر . وفي الحديث إثبات القياس ورد الشيء إلى نظيره حيث شبه النبي ﷺ ضرور المواشي في حفظ اللبن بالغرفة التي يحفظ فيها الإنسان متاعه .

باب :

من ارتد عن الإسلام إن كان في منعة من قومه
جمع الإمام المسلمين وقتلهم

قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي
اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُجِبُّهُمْ أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ
وَاسِعٌ عَلِيمٌ . إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ
وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ . وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ
اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (١) .

قلت : في هذه الآية إخبار عما علم الله تعالى وقوعه ، وقد ارتد أكثر
العرب في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، فبعث إليهم المسلمين
وقاتلهم حتى رجعوا ، قوله : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ﴾ تأكيد لما قبله وتسليية لضعفاء
المسلمين بما وفق به أقوياءهم ، قوله : ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ أي خاشعون أي
متطوعون بنوافل الصلاة ، وفيها إشارة إلى أن ذلك مشروع وعلى هذا أهل
العلم .

باب :

من ارتد عن الإسلام قُتل

١٤١٩ - (مالك) : عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال : « من
غَيَّرَ دينه فاضربوا عنقه » .

(١) سورة المائدة ، الآيات ٥٤ - ٥٦ .

قلت : عليه أهل العلم ، إذا كان المرتد رجلاً ، واختلفوا في المرتدة ، قال الشافعي : تقتل . وقال أبو حنيفة : لا تقتل ولكن تحبس حتى تسلم .

باب :

يستتاب المرتد ثلاثاً فإن رجع فيها وإلا قتل

١٤٢٠ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري عن أبيه أنه قال : قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل من قبل أبي موسى الأشعري فسأله عن الناس فأخبره ، ثم قال له عمر بن الخطاب : هل كان فيكم من مغربة خبر ؟ فقال : نعم ، رجل كفر بعد إسلامه ، قال : فما فعلتم به ؟ قال : قربناه فضربنا عنقه . فقال عمر : أفلا حبستموه ثلاثاً وأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستبتموه لعله يتوب ويراجع امر الله تعالى ؟ ثم قال عمر : اللهم إني لم أحضر ولم آمر ولم أرض إذ بلغني .

قلت : قوله : من مغربة خبر بكسر الراء وفتحها مع الإضافة من التغريب أي من خبر جديد جاء من بلد بعيد .

اختلفت الروايات عن أبي حنيفة والشافعي في ذلك ، في المنهاج : ويجب استتابة المرتد والمرتدة ، وفي قول يستحب وهي في الحال ، وفي قول ثلاثة أيام فإن أصراً قُتلا ، وفي الهداية إذا ارتد المسلم عن الإسلام عرض عليه الإسلام فإن كانت له شبهة كشفت عنه ويحبس ثلاثة أيام فإن أسلم وإلا قُتل ، وفي الجامع الصغير : يعرض عليه الإسلام فإن أبي قتل قيل تأويل الأول أنه إن استمهل يمهل ثلاثة أيام . وعن أبي حنيفة وأبي يوسف : انه يستحب ان يؤجله ، طلب ذلك أو لم يطلب .

باب :

حكم الخوارج والقدرية وأشباههم

١٤٢١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي سعيد الخدري أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وأعمالكم مع أعمالهم يقرأون القرآن ولا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ؛ تنظر في النصل فلا ترى شيئاً وتنظر في القَدَح فلا ترى شيئاً ، وتنظر في الريش فلا ترى شيئاً وتَتمارى في الفوق » .

١٤٢٢ - (مالك) : عن عمه أبي سهيل بن مالك أنه قال : كنت أسير مع عمر بن عبد العزيز فقال : ما رأيك في هؤلاء القدرية ؟ قال فقلت : رأيي أن تستبهم فإن قبلوا وإلا عرضتهم على السيف ، فقال عمر ابن عبد العزيز : وذلك رأيي .

قلت : هؤلاء القوم هم الخوارج الذين خرجوا في زمن علي رضي الله عنه فقاتلهم حتى استأصلهم ، قوله : لا يجاوز حناجرهم معناه لا تقبل ولا ترفع في الأعمال الصالحة ، قوله : يمرقون من الدين أي يخرجون ، وهذا حكم بكفرهم وإباحة لدمائهم ، وقد روي أصرح من ذلك في المتفق عليه ولفظه « فأين لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم » قوله : من الرمية هي الصيد الذي تقصده فترميه ، قوله : تنظر الخ معناه مرّ مرّاً سريعاً في الرمية لم يعلق به شيء من الفرث والدم ، فكذاك دخول هؤلاء في الإسلام ثم خروجهم منه لم يتمسكوا منه بشيء .

قال الشافعي : ولو ان قوماً أظهروا رأي الخوارج وتجنبوا الجماعات

وأكفروهم لم يحل بذلك قتالهم ، بلغنا أن علياً رضي الله عنه سمع رجلاً يقول : (لا حكم إلا لله) في ناحية المسجد ، فقال علي : كلمة حق أريد بها باطل ، لكم علينا ثلاث : لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ، ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم مع أيدينا ، ولا نبدؤكم بقتال ، وقال أهل الحديث من الحنابلة : يجوز قتلهم .

(أقول) : الظاهر عندي دراية ورواية قول أهل الحديث ، أما رواية فلقوله ﷺ : « فأين لقيتموهم فاقتلوهم » وأما قول علي فمعناه ان الإنكار على الإمام والطعن فيه لا يوجب قتلاً حتى ينزع يده من الطاعة ، فيكون باغياً أو قاطع طريق ، وإذا أنكر ضرورياً من ضروريات الدين يقتل لذلك لا للإنكار على الإمام ، بيان ذلك : أن المفتي إذا سئل عن بعض أفعال زيد حكم بالجواز وإذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالفسق ، ثم إذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالكفر ، فهنا لم يظهر هذا الرجل عنده إلا الإنكار في مسألة التحكيم ، فحكم حسب ما أظهر ولو أنه أظهر إنكار الشفاعة يوم القيامة أو إنكار الحوض الكوثر وما يجري مجرى ذلك من الثابت في الدين بالضرورة لحكم بالكفر .

وأما حديث : « أولئك الذين نهاني الله عنهم » ففي المنافقين دون الزنادقة ، بيان ذلك : ان المخالف للدين الحق ان لم يعترف به ولم يدعن له لا ظاهراً ولا باطناً فهو الكافر وإن اعترف بلسانه ، وقلبه على الكفر فهو المنافق ، وإن اعترف به ظاهراً وباطناً لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسرهُ الصحابة والتابعون ، وأجمعت الأمة فهو الزنديق كما إذا اعترف بأن القرآن حق وما فيه من ذكر الجنة والنار حق ، لكن المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحمودة ، والمراد بالنار هي الندامة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة وليس في الخارج جنة ولا نار فهو الزنديق .

وقوله ﷺ : « أولئك الذين نهاني الله عنهم » في المنافقين دون الزنادقة ، وأما دراية فلان الشرع كما نصب القتل جزاءً للارتداد ليكون مزجرة للمرتدين وذباً عن الملة التي ارتضاها فكذاك نصب القتل في هذا الحديث وأمثاله جزاء للزندقة ، ليكون مزجرة للزندقة وذباً عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به . ثم التأويل تأويلان : تأويل لا يخالف قاطعاً من الكتاب والسنة واتفاق الأمة ، وتأويل يصادم ما ثبت بقاطع فذلك الزندقة ، فكل من أنكر الشفاعة أو أنكر رؤية الله تعالى يوم القيامة أو أنكر عذاب القبر وسؤال المنكر والنكير ، أو أنكر الصراط والحساب سواء قال لا أثق بهؤلاء الرواة أو قال اثق بهم ، لكن الحديث مؤول ثم ذكر تأويلاً فاسداً لم يسمع ممن قبله فهو الزنديق .

وكذلك من قال في الشيخين أبي بكر وعمر مثلاً ليسا من أهل الجنة مع تواتر الحديث في بشارتهما أو قال : ان النبي ﷺ خاتم النبوة ولكن معنى هذا الكلام انه لا يجوز ان يسمى بعده أحد بالنبي ، وأما معنى النبوة وهو كون إنسان مبعوثاً من الله تعالى إلى الخلق مفترض الطاعة معصوماً من الذنوب ومن البقاء ، على الخطأ فيما يرى فهو موجود في الأئمة بعده ، فذلك هو الزنديق . وقد اتفق جماهير المتأخرين من الحنفية والشافعية على قتل من يجري هذا المجرى والله أعلم .

باب :

قتل الساحر ، وإن السحر كبيرة

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ ﴾ (١) الآية .

(١) سورة البقرة ، الآية ١٠٢ .

١٤٢٣- (مالك) : عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، أنه بلغه ان حفصة زوج النبي ﷺ قتلت جارية لها سحرتها ، وقد كانت دبرتها فأمرت بها فقتلت .

(قال مالك) : الساحر الذي يعمل السحر ولم يعمل ذلك له غيره هو مثل الذي قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴾^(١) فأرى أن يُقتل إذا عمل ذلك هو نفسه .

قلت : اختلف في ذلك أهل العلم ، فقال مالك وأحمد : يقتل الساحر ، وقال الشافعي : يقتل الساحر إن كان ما يسحر به كفراً إن لم يتب ، فإن لم يبلغ عمله كفراً فلا يقتل ، وتعلم السحر لا يكون كفراً عنده إلا ان يعتقد قلب الاعيان منه ؛ ولو قتل الساحر رجلاً بسحره وأقرأني سحرته وسحري يقتل غالباً يجب عليه القود عند الشافعي ، ولا يجب عند أبي حنيفة ، ولو قال : سحري قد يقتل وقد لا يقتل فهو شبه عمد ، ولو قال : أخطأت إليه من غيره فهو خطأ تجب به الدية المخففة ، وتكون في ماله لأنه ثبت باعترافه إلا أن يصدقه العاقلة فتكون عليهم .

باب :

جزاء المحاربين

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٢) .

(١) سورة البقرة ، الآية ١٠٢ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٣٣ .

قلت : أكثر أهل العلم على أن هذه الآية نزلت في أهل الإسلام لا الكفار بدليل قوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ ، والإسلام يحقن الدم سواء أسلم قبل القدرة عليه أو بعدها ، قوله : يحاربون معناه أن المحارب هو الذي له شوكة ، وقاتل يعتمد على استعمال السلاح ، بالنسبة إلى المحرويين سواء كان بالنسبة إلى جماعة المسلمين معتمداً على قتال أو فرار أو اختفاء ، فإن لم يعتمد على استعمال السلاح بالنسبة إلى المحرويين فهو مختلس ، أقول : وإنما أضاف الحرب إلى الله ورسوله إيذاناً بأن حرب المسلمين كأنه حرب الله تعالى ورسوله كقوله تعالى ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ .

قال الشافعي : المكابرون في الأمصار قطاع ؛ وقال أبو حنيفة : لا ، قوله : ﴿أَوْ يُصَلِّبُوا﴾ ظاهر مذهب الشافعي في صفة الصلب أنه يقتل ويغسل ويصلى عليه ثم يصلب ثلاثاً ثم ينزل ويدفن ، وقيل : يصلب حياً ثم يطعن حتى يموت مصلوباً .

وقال أبو حنيفة : لا يغسل ولا يصلى على قاطع الطريق ، قوله : ﴿أَوْ يُنْفَوُا﴾ معنى النفي عند الحنفية الحبس حتى يرى عليه أثر الصلاح ، وعند الشافعي للإمام أن يحبس أو يغرب أو يطلبه للتعزير ، والطلب نفي أيضاً لأنه حامل على هربه . قوله : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ معناه عند الشافعي إذا تاب قاطع الطريق قبل القدرة عليه يسقط عنه من العقوبة ما يختص بقطع الطريق ، فإن كان قتل يسقط تحتم القتل ويبقى عليه القصاص ، فالولي فيه بالخيار إن شاء استوفاه وإن شاء عفا عنه ، وإن كان قد أخذ المال سقط عنه قطع اليد والرجل ، وقيل : في سقوط قطع اليد حكمه حكم السارق في البلد إذا تاب ؛ ، وإن كان قد قتل وأخذ المال سقط عنه تحتم القتل والصلب ؛ وإذا تاب بعد القدرة لا يسقط عنه شيء من العقوبات ولا يسقط سائر الحدود بالتوبة قبل القدرة عليه ، وهذا أظهر قول الشافعي ،

والقول الثاني : إن كل عقوبة تجب حقاً لله تعالى مثل عقوبات قاطع الطريق وقطع السرقة وحد الزنى والشرب تسقط بالتوبة ، لأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له .

باب (١) :

ترتيب هذه العقوبات على مراتب الجرائم

١٤٢٤ - (مالك) : عن أبي الزناد أنه أخبره ان عاملاً لعمر بن عبد العزيز أخذ ناساً في حراة ولم يقتلوا ، فأراد أن يقطع أيديهم أو يقتل ، فكتب إلى عمر بن عبد العزيز في ذلك ، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز : لو أخذت بأيسر من ذلك .

قلت : ظاهر الآية التخيير فالإمام بالخيار في أمر المحاربين بين القتل والقطع ، والصلب والنفي عليه مالك . وذهب أكثر الفقهاء إلى أن هذه العقوبات على ترتيب الجرائم لا على التخيير .

(أقول) : يمكن ان يقال : يستحب للإمام أن يختار من هذه العقوبات ما يليق بجريمته وإن كان مخيراً من الله تعالى لقول عمر بن عبد العزيز : « لو أخذت^(٢) بالأيسر من ذلك » فلا منافاة بين ظاهر الآية وما دل على الترتيب من أقوال السلف . ثم كيفية الترتيب على ما رواه الشافعي بإسناده عن ابن عباس أنه إن قتل ولم يأخذ المال يقتل ، وقتله حتم لا يقبل

(١) (تنبيه) وقع في النسخ المطبوعة للمسوى في شرح البابين (باب ترتيب العقوبات) و(باب الزاني الحر البكر يجلد مائة) سقط طويل وخط فاحش وأنهم ساقوا ما بقي من شرح الباب الثاني مساق الشرح للباب الأول والله المستعان .

(٢) قوله لو أخذت بالأيسر الخ ، قلت سقط من نسخ المسوى المطبوعة بالهند تلك العبارة المبتدئة من قوله لو أخذت ، المختمة على قوله في التفاصيل اختلاف والله الموفق . كتبه عبيد الله السندي الديوبندي .

العفو ، وإن أخذ المال ولم يقتل تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى إذا كان أخذ قدر نصاب السرقة ، وإن قتل وأخذ المال يقتل ويصلب ، وإن لم يقتل ولم يأخذ المال ولكنه هبب وكثر الجيش نفي أو عزر ، وعليه الشافعي وأبو حنيفة في الجملة وإن كان لهم في التفاصيل اختلاف .

باب :

الزنى كبيرة

قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (١) .

قلت : على هذا اتفق المسلمون وإن كان لهم في حد الزنى اختلاف .

باب :

من أتى حداً من حدود الله تعالى ولم يطلع عليه الناس استحب له أن لا يبيد ذلك لهم ، ويتوب فيما بينه وبين الله تعالى

١٤٢٥ - (مالك) : عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال : « يا أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله ، من أصاب شيئاً من هذه القاذورة فليستتر بستر الله ، فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله » - مختصر .

١٤٢٦ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أن رجلاً من أسلم جاء إلى أبي بكر الصديق فقال له : إن الآخر زنى : فقال له أبو بكر : هل ذكرت هذا لأحد غيري ؟ فقال : لا ، فقال له أبو بكر : فتب

(١) سورة الإسراء ، الآية ٣٢ .

إلى الله واستتر بستر الله ، فإن الله يقبل التوبة عن عباده ، فلم تقرره نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب فقال له مثل ما قال لأبي بكر . فقال له عمر مثل ما قال له أبو بكر ، قال : فلم تقرره نفسه حتى جاء إلى رسول الله ﷺ فقال له : إن الآخر زنى . قال سعيد : فأعرض عنه رسول الله ﷺ ثلاث مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله ﷺ حتى إذا أكثر عليه بعث رسول الله ﷺ إلى أهله فقال : أيشتكى أم به جنة ؟ فقالوا : يا رسول الله ، والله إنه لصحيح ، فقال رسول الله ﷺ : « أبكر أم ثيب » قالوا : بل ثيب يا رسول الله ، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم .

١٤٢٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أنه قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجل من بني أسلم يقال له هزأل : « يا هزأل لو سترته بردائك لكان خيراً لك » قال يحيى بن سعيد : فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي فقال يزيد : هزال جدي وهذا الحديث حق .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

الزاني الحر البكر يجلد مائة بكتاب الله

ويغرب سنة لسنة رسول الله ﷺ

قال الله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) .

(١) سورة النور ، الآية ٢ .

١٤٢٨ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلين اختصما الى رسول الله ﷺ فقال أحدهما : اقض بيننا بكتاب الله . وقال الآخر : وهو أفقههما : أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي أن أتكلم قال : « تكلم » قال : إن ابني كان عسيفاً على هذا فزني بامرأته فأخبروني أن على ابني الرجم ، فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم إني سألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأخبروني إنما الرجم على امرأته ؛ فقال رسول الله ﷺ : « أما والذي نفسي بيده لأقضيَنَّ بينكما بكتاب الله ، أما غنمك وجاريتك فَرَدَّ عليك ، وجَلَد ابنه مائة وغَرَبه عاماً ، وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر ، فإن اعترفت رجمها » قال : فاعترفت فرجمها . (قال مالك) : العسيف الأجير .

١٤٢٩ - (مالك) : عن نافع أن صفية بنت أبي عبيد ، أخبرته أن أبا بكر الصديق أتى برجل قد وقع على جارية بكر فأجلها ، ثم اعترف على نفسه بالزنى ولم يكن أحصن ، فأمر به أبو بكر فجلد الحد ثم نفى إلى فـدك .

قلت : قوله : سألت أهل العلم يدل على الرخصة لمن هو من أهل الفتوى أن يفتي وإن كان ثم من هو أعلم منه ، لأنه عليه السلام لم ينكر على الرجل قوله^(١) : سألت أهل العلم مع كونه ﷺ مقيماً بين ظهرائهم ، وكذا يدل على جواز الفتوى في زمانه ﷺ ، قوله : لأقضيَنَّ بينكما بكتاب الله ، قيل : معناه بحكم الله لأن الجلد المذكور في الكتاب ، وأما التغريب والرجم فليس المذكورين فيه ، وقيل : المراد هو القرآن العظيم والتغريب من جملة الإيذاء الذي أمر به القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ فَادْوَهِمَا ﴾ والرجم كان متلواً

(١) قلت : سقط من النسخ المطبوعة شرح هذا الباب من قوله سألت أهل العلم إلى قوله وجلد غير المحصن وكذلك ، وجعلوا قوله إذا كان أحدهما حراً موصولاً بقوله : عمر بن عبد العزيز الواقع في باب ترتيب العقوبات فصار تحريفاً غير مفهوم والله هو الموفق للسداد . كتبه عبيد الله السندي .

ثم نسخت تلاوته وأيضاً يتناوله الإيذاء ، وقوله : وأمر أنيساً الأسلمي فيه دلالة على أن حضور الإمام ليس بشرط لإقامة الرجم . وقال أبو حنيفة : يشترط .

أقول : لا حجة عليه في ذلك لأن أنيساً حيث نصبه النبي ﷺ لإقامة الحد صار نائبه ونائب الإمام بمنزلة الإمام ، قوله : جلد ابنه مائة وغربه عاماً فيه دلالة على أن حد البكر الجلد والتغريب ، وعليه الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا يغرب ؛ قوله : فإن اعترفت رجمها يدك على أن من أقر مرة واحدة بالزنى على نفسه يقام عليه الحد ، وقال أبو حنيفة : لا يقام عليه الحد حتى يقر أربع مرات في أربعة مجالس لقصة ما عز ، أقول : لا حجة عليه في ذلك إذ له أن يقول المراد بالإعتراف هو الإعتراف المعلوم وصفه في الشرع ، كما قال الشافعي في قوله تعالى : ﴿ فَأَقْرَعُوا مَا تيسر من القرآن ﴾ (١) ان معناه فاقرءوا الفاتحة فقط أو مع السورة ، وقال فاركعوا واسجدوا معناه الركوع والسجود المعلوم وصفهما أي مع الاطمئنان ، ويدل على أن أحد الزانين إذا كان محصناً والآخر غير محصن رجم المحصن وجلد غير المحصن ، وكذلك إذا كان أحدهما حراً والآخر عبداً فيحد الحر جدّ الأحرار والرقيق حد العبيد ، ولو زنى عاقل بمجنونة أو بالغ بمراهقة وجب الحد على العاقل والبالغ دون المجنونة والمراهقة ، وكذلك لو مكنت عاقلة من مجنون أو بالغة من مراهق وجب الحدّ عليها دونه ، وقال أبو حنيفة : لا حد على العاقلة البالغة إذا مكنت من مجنون أو مراهق ، وفي الحديث دلالة على أن المحصن لا يجمع عليه الجلد والرجم وسيأتيك بيانه .

وتأول الشافعي أمره ﷺ أنيساً بسؤ الها على أن من قذف أحداً بين يدي الحاكم ، فللحاكم أن يبعث الى المقدوف فيخبره به فإن أراد طلب

(١) سورة المزمل ، الآية ٢٠

الحد عليه طلبه ، وليس معناه أنه طلب إقرار المقذوف كيف وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ ؟ والأولى لمن هذا حاله أن يستر على نفسه ، أقول : فيه نظر ولو كان كما قال كان لفظ الحديث : « فإن طلبت موجب القذف كان لها ذلك ولم يكن فان اعترفت فارجمها » وليت شعري ماذا يفهم من قول القائل سل فلاناً فإن كان جائعاً فأطعمه إلا السؤال عن الجوع : وأما التجسس المنهي عنه فتجسس ما لم يذكر عند الإمام ، وقد ذكر ههنا بوجه لا يظهر فيه عداوة الذاكر لها ، وإنما ذكر ذلك في ضمن استفتاء في خصومة واقعة بينه وبين زوجها ، بل الحديث يدل على أن سؤال الإمام في ذلك جائز وإن كان تركه أولى وقد بعث عمر رضي الله عنه أبا واقد الليثي إلى المرأة ليسألها . وفي الحديث دليل على أن المأخوذ بالصلح الفاسد مستحق الرد غير مملوك للأخذ ، وذلك لأن الزوج ظن أن قتل من زنى بامرأته حق له بمنزلة القود ، يجوز الصلح عنه على مال فصالح بناء على هذا الظن وأخطأ من وجوه :

أحدها : أنه غير مستحق للقتل بل للجلد .

والثاني : إن جلده حق الله تعالى لا حق العباد .

والثالث : أنه لا يقبل الصلح على مال ورُبَّ حق للعبد لا يقبل المعاوضة كحد القذف ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ قيل : نهى عن تعطيل الحدود ، وقيل : نهى عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجع معتد به ، قوله تعالى : ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ قيل : يجب حضور ثلاثة فما فوقهم ، وقيل : أربعة بعدد شهود الزنى ، وقال أبو حنيفة : الإمام والشهود إن ثبت الزنى بالشهود .

بَاب :

يجلد بسوط قد ركب به ولان

١٤٣٠ - (مالك) : عن زيد بن أسلم أن رجلاً اعترف على نفسه

بالزنى على عهد رسول الله ﷺ ، فدعا له رسول الله ﷺ بسوط فأتي بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتي بسوط جديد لم تقطع ثمرته ، فقال : دون هذا ، فأتي بسوط قد ركب به ولان ، فأمر به رسول الله ﷺ فجلد - مختصر .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

الزاني المحصن يرجم

١٤٣١ - (مالك) : بإسناده^(١) عن عمر رضي الله عنه أنه قال :
الرجم في كتاب الله تعالى حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن - مختصر .

١٤٣٢ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، أن عمر بن الخطاب قال : إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل : إنا لا نجد حدين في كتاب الله فقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا ، والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبها « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، إنا قد قرأناها » مختصر .

قال يحيى سمعت : مالكا يقول : قوله الشيخ والشيخة يعني الشيب والشيبة فارجموهما البتة .

قلت : على هذا أكثر أهل العلم ، وتكلموا في ترتيب هذه الدلائل مع حديث عبادة « الشيب بالثيب جلد مائة والرجم » وجمع علي رضي الله عنه بين الرجم والجلد فقالوا : الجلد منسوخ فيمن وجب عليه الرجم لأن النبي ﷺ رجم ماعزاً والغامدية واليهوديين ولم يجلد واحداً منهم ، وقال لأنيس الأسلمي : فإن اعترفت فارجمها ولم يأمر بالجلد وهذا آخر الأمرين ، لأن أبا

(١) سيأتي في باب الزنى يثبت بالإقراء في الحديث الثاني منه .

هريرة قد رواه وهو متأخر الإسلام فيكون ناسخاً لما سبق من الجمع بين الجلد والرجم ، ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما في خلافتهما ولم يجمعاً بين الرجم والجلد .

(أقول) : في حديث عبادة ما يدل على أنه من آخر أحكام النبي ﷺ ، لأن لفظه « خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » . وفيه إشارة الى قوله تعالى : ﴿ أو يجعل الله لهن سبيلاً ﴾ فهو متأخر عن هذه الآية ، وهذه الآية في سورة النساء وهي من آخر ما نزل ، فلا تدل رواية أبي هريرة إياه على النسخ ، بل الظاهر عندي أنه يجوز للإمام أن يجمع بين الجلد والرجم ، ويستحب له أن يقتصر على الرجم لاقتصار النبي ﷺ على الرجم ، كما يجوز للمسافر أن يتم الصلاة في السفر ، ويستحب له أن يقتصر عند الشافعي ، ويجوز للحاج أن يصلي يوم عرفة كلاً من الظهر والعصر والمغرب والعشاء في وقته ، ويستحب له الجمع ، ويجوز للمسافر الضعيف في اليوم الحار أن يصوم ويستحب له الإفطار ؛ والحكمة في ذلك أن الرجم عقوبة تأتي على النفس ، فأصل الزجر المطلوب حاصل به والجلد زيادة عقوبة ، رخص في تركها فهذا هو وجه الاختصار على الرجم عندي ، والعلم عند الله تعالى .

باب :

الإحصان ماذا

١٤٣٣ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال : المحصنات من النساء هن أولات الأزواج ويرجع ذلك إلى أن الله تعالى حرم الزنى .

١٤٣٤ - (مالك) : عن ابن شهاب وبلغه عن القاسم بن محمد أنهما كانا يقولان : إذا نكح الحر الأمة فمسيها فقد أحصنته .

قلت : الإحصان في كلام العرب المنع ، ويقع في القرآن والسنة على الإسلام والحرية والعفاف والتزوج ، لأن الإسلام يمنعه عما لا يباح له ، وكذلك الحرية والعفاف والتزوج ، وقوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ أراد المزوجات ، وقوله تعالى : ﴿ أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتُ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ أراد به الحرائر ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ أراد العفاف ، وقوله تعالى : ﴿ مُحْصَنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ ﴾ أراد المتزوجين ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُحْصِنَ ﴾ أي تزوجن ، والمراد ههنا من الثيب المحصن عند الشافعي ، هو الذي اجتمع فيه أربع شرائط : العقل ، والبلوغ ، والحرية والإصابة بالنكاح الصحيح .

وقال أبو حنيفة : الكافر لا يرجم فالإسلام شرط الإحصان عنده ، ومعنى اشتراط الإصابة بالنكاح الصحيح أن الإصابة بملك اليمين أو بالنكاح الفاسد لا تحصن ، قال الشافعي : المسلم إذا أصاب زوجته الكتابية يصير محصناً وكذلك إذا كان أحد الزوجين حراً والآخر رقيقاً يصير الحر محصناً بالإصابة في هذه الحالة ، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : إذا كان أحد الزوجين رقيقاً أو مجنوناً لا يصير به الآخر محصناً ، وكذلك الكتابية لا تحصن زوجها المسلم .

(أقول) : يتجه أن يقال معنى الإحصان ههنا هو الإصابة بالنكاح الصحيح ، ولذلك قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُحْصِنَ ﴾ الآية ، وإنما أخذوا شرط العقل والبلوغ من حديث « رفع القلم » الخ ، وشرط الحرية من قوله تعالى في الإماء : ﴿ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ والمراد منه جلد خمسين بالإجماع .

باب :

الحامل يؤخر رجمها إلى أن تضع

١٤٣٥ - (مالك) : عن يعقوب بن زيد بن طلحة ، عن أبيه زيد بن

طلحة ، عن عبد الله بن أبي مليكة ، أنه ، أخبره أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته أنها زنت وهي حامل ، فقال لها رسول الله ﷺ : « اذهبي حتى تضعي » فلما وضعت جاءته فقال رسول الله ﷺ : « اذهبي حتى ترضعيه » فلما أرضعته جاءته فقال : « اذهبي فاستودعيه » قال فاستودعته ثم جاءت فأمر بها فرجمت .

قلت : على هذا أهل العلم أن الحامل يؤخر رجمها إلى أن تضع ، واختلف الرواة في حديث الغامدية هل رجمت بعد ما وضعت أو رجمت بعد الفطام ؟ فقال أكثر أهل العلم : إن كان هناك من يرضعه رجمت بعد الوضع وإلا بعد الفطام .

باب :

رجم الذمي

١٤٣٦ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال : جاءت اليهود الى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا ؛ فقال لهم رسول الله ﷺ : « ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟ » فقالوا : نفضحهم ويجلدون ، فقال عبد الله بن سلام : كذبتن إن فيها الرجم ، فاتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال عبد الله بن سلام : ارفع يدك فرفع يده فإذا فيها آية الرجم ، فقالوا : صدق محمد إن فيها آية الرجم ، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما « فقال عبد الله بن عمر : فرأيت الرجل يجنأ^(١) على المرأة وبقيها الحجارة

(قال مالك) : معنى يحني^(٢) يكب عليها حتى تقع الحجارة عليه .

(١) قوله يجنأ بالجيم والهمزة معناه يميل احد من هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن كتبه عبيد الله السندي .

(٢) قوله يحني بالحاء المهملة عند يحيى والقعني وابن بكير وروى عنهم بالجيم والهمزة يجنأ وهو الصواب على ما ذكره أبو عبيد قاله ابن عبد البر في التقيي كتبه مصححه .

قلت : ذهب الشافعي الى أن الكافر يرحم إذا كان حراً عاقلاً بالغاً ، وكان أصاب بنكاح صحيح في اعتقاده ، وقال أبو حنيفة : الكافر لا يرحم ، وتأول الحديث على أن النبي ﷺ رجمهما بحكم التوراة ، وقال الشافعي : إنما رجمهما بشريعته ولكن احتج عليهما بما في التوراة استظهاراً .

باب :

حد العبيد والإماء

قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ (١) .

١٤٣٧ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني ، أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن ، فقال : « إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضْفِيرٍ » قال ابن شهاب : لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة ؟

١٤٣٨ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار أخبره أن عبد الله بن عياش بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال : أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قريش ، فجلدنا ولأئد من ولأئد الامارة خمسين خمسين في الزنى .

(قال مالك) : الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أنه لا نفي على العبيد إذا زنوا .

قلت : وعلى هذا أهل العلم ، قوله : سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن ، إنما خصوا السؤال عن التي لم تحصن لأن الآية ناطقة بحكم المحصنة ، وقيد الإحصان في الآية فائدته بيان أن المملوك لا يرحم إذا زنى بعد

(١) سورة النساء ، الآية ٢٥ .

النكاح بخلاف الحر ، بل وحده بعد النكاح هو الجلد كما كان قبله فهو من باب تخصيص الأبعد بالذكر ليفهم الأقرب بالأولى ، لكن حصل في الآية غموض احوجهم الى السؤال .

قوله : فاجلدوها ظاهره أنه خطاب للسادة ، فقال الشافعي : للسيد إقامة الحد على مملوكه دون السلطان ، وقال أبو حنيفة : يرفعه المولى إلى السلطان ولا يقيمه بنفسه ، ولم يذكر في الحديث التغريب فظاهره أنه لا يغرب ، وهو أظهر قولي الشافعي ؛ والثاني يغرب نصف سنة لأثر عمر رضي الله عنه أنه نفى العبد الزاني .

باب :

يثبت الزنى بالإقرار أو بأربعة شهداء

قال الله تعالى ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ (١).

١٤٣٩ - (مالك) : عن ابن شهاب أنه أخبره ان رجلاً اعترف على نفسه بالزنى على عهد رسول الله ﷺ ، وشهد على نفسه اربع مرات ، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم ؛ قال ابن شهاب : فمن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعترافه على نفسه .

١٤٤٠ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود ، عن عبد الله بن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن ، إذا قامت عليه البينة او كان الحبل او الاعتراف .

(١) سورة النساء ، الآية ١٥ .

١٤٤١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ، عن أبي واقد الليثي ، أن عمر بن الخطاب أتاها رجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً ، فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي الى امرأته ليسألها عن ذلك ، فأتاها وعندها نسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب ، وأخبرها انها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقينها اشباه ذلك لتتزع ، فأبت ان تتزع وتمت على الاعتراف ، فأمر بها عمر فرجمت .

١٤٤٢ - (مالك) : بأسناده^(١) أن رجلاً من أسلم جاء إلى رسول الله ﷺ فقال له : إن الآخر زني ، فأعرض عنه رسول الله ﷺ ثلاث مرات ، كل ذلك يعرض عنه رسول الله ﷺ ، حتى إذا أكثر عليه بعث رسول الله ﷺ إلى أهله فقال : «أيشتكى أم به جنة»؟ فقالوا : يا رسول الله ، إنه بصحيح . فقال رسول الله ﷺ : «أبكر أم ثيب»؟ فقالوا : بل ثيب يا رسول الله ، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم - مختصر - .

قلت : على هذا اهل العلم ، قوله : وشهد على نفسه اربع مرات ، احتج به ابو حنيفة على أنه يشترط ان يقر أربع مرات في أربعة مجالس ، ففي بعض طرق الحديث انه جاء من الجوانب الأربع ، وتأول الشافعي على أنه إنما رده مرة بعد اخرى لشبهة داهلته في أمره ، ولذلك بالغ في التفتيش فقال : «أبيه جنة»؟ وفي بعض طرق الحديث «لعلك قبلت او غمزت او نظرت» . قال : لا يارسول الله ، قال : «انكحتها» لا يكنى .

قول عمر او الحبل ؛ ذهب مالك الى أن الحبل إذا لم يكن لها زوج ترجم ، وإن لم تعترف ولم تقم على زناها بينة ، ويتجه على قول الأكثرين ، ان معنى التقسيم ان يكون الاعتراف ابتداء من غير ظهور الحبل ، والبينة ابتداء من غير ظهوره ، أو يكون هناك حبل يريب الناس فيفتشون لأجله حتى تعترف او تقوم بينة .

(١) أخرجه في باب من أتى حداً من حدود الله استحباب له ان يتوب فيما بينه وبين الله .

باب :

ما يدرأ فيه الحد وما لا يدرأ

١٤٤٣ - (مالك) : عن نافع أن عبداً كان يقوم على رقيق الخمس وأنه استكره جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فجلده عمر بن الخطاب ونفاه ، ولم يجلد الوليدة لانه استكرهها .

١٤٤٤ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن عمر بن الخطاب قال لرجل خرج بجارية لأمرأته معه في سفر فأصابها فغارت امرأته فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب ، فسأله عن ذلك ، فقال : وهبتها لي ، فقال عمر : لتأتيني بالبينة أو لأرمينك بأحجارك^(١) . قال : فاعترفت امرأته أنها وهبتها له .

١٤٤٥ - (مالك) : باسناد^(٢) أن عمر بن الخطاب قال في متعة : هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيها لرجمت .

١٤٤٦ - (مالك) : ان احسن ما سُمع في الأمة يقع بها الرجل وله فيها شرك ، أنه لا يقام عليه الحد وأنه يلحق به الولد ، وتقام عليه الجارية حين حملت فيعطي شركاؤه حصصهم من الثمن وتكون الجارية له .
(قال مالك) : وعلى هذا الأمر عندنا .

قلت : أما الإكراه فيدرأ به الحد عند أهل العلم إذا كانت المكروهة هي المزنية ، واختلقوا إذا كان هو الزاني ، قال الشافعي : لا يحد وأما وطء الرجل جارية امرأته فيوجب الرجم إن كان محصناً عند أكثر أهل العلم ، وقال ابو حنيفة : إن قال ظننت انها تحل لي لم يحد ، وأما المتعة فمعنى قول عمر

(١) في نسخنا بالحجارة .

(٢) قوله : باسناده أخرجه في باب نكاح المتعة .

فيها ان تحريمها ثبت بالخبر الواحد في أول الأمر ، ثم لحق به الإجماع فدُرِيَء الحد في أول الأمر ، وأما اليوم فلا يدرأ ، وعليه أحمد . وعند الشافعي كل جهة صححها عالم سني بدليل قوي وأباح الوطء بها فلا حد وإن اعتقد الواطء التحريم ، وذلك كالوطء في النكاح بلا ولي ، كمذهب أبي حنيفة وبلا شهود كمذهب مالك ، وفي المتعة كمذهب ابن عباس وزفر^(١) وعنده أيضاً يشترط لو جوب الحد ، العلم بالحرمة فلا حد على الجاهل بتحريم الزنى لقرب عهده بالإسلام أو لعبده من العلماء ، ومن نشأ بين المسلمين فقال : لم أعلم التحريم لا يصدق ، فقول عمر : يؤوّل على أحد الوجهين عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : إذا استأجر امرأة للزنى فزنى بها لا حد عليه^(٢) ، وأما الأمة المشتركة فأكثر أهل العلم أنه يدرأ عنه الحد ويثبت النسب .

باب :

إذا أكره امرأة على الزنى وجب عليه الحد وصادق تلك المرأة

١٤٤٧ - (مالك) : عن ابن شهاب ان عبد الملك بن مروان ، قضى في امرأة أصيبت مستكرهة بصادقها على من فعل ذلك بها .

قلت : وعليه الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا صادق لها .

(١) قوله : او زفر قال زفر : النكاح الموقت صحيح والشرط لغو مثل أن يقول تزوجتك عشرة أيام بحضور شاهدين ولم يقل بالمتعة وإنما هو مذهب ابن عباس فجمعهما في نظم واحد تسامح أهـ سمع : هكذا وجدناه في هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن والله أعلم كتبه عبيد الله السندي .

(٢) قوله : لا حد عليه : لشبهة عرضت في عقل الواطء لكن هذا الفعل حرام بالمستأجرة وكبيرة في حق الزاني والزانية ، بل لكل واحد منهما كبيرتان كبيرتان إحداهما الزنى والثانية الكسب أو الإكساب بالحرام كالربا في كون آكله وموكله في النار أهـ من هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن كتبه عبيد الله الديوبندي .

باب :

إن جاءت بولد بستة أشهر منذ نكحت فليس عليها حد

١٤٤٨ - (مالك) : أنه بلغه ان عثمان بن عفان أتى بأمرأة قد ولدت في ستة أشهر فأمر بها أن ترحم ، فقال له علي بن أبي طالب : ليس ذلك عليها إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(١) وقال ، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(٢) فالحمل يكون ستة أشهر فلا رجم عليها فبعث عثمان في أثرها فوجدتها قد رجمت .

باب :

حد اللواط

قال الله تعالى في قصة قوم لوط : ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾^(٣) .

وقال الله تعالى : (٤) ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^(٥) .

١٤٤٩ - (مالك) : انه سأل ابن شهاب عن الذي يعمل عمل قوم

(١) سورة لقمان ، الآية ١٤ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٣٣ .

(٣) سورة النكيت ، الآية ٢٩ .

(٤) كتب المصنف الإمام في شرحه المصنف ما تعريبه : المفسرون اختلفوا في تفسير هذه الآية فحملها بعضهم على الزنى وقالوا منسوخة والأقوى أنها نزلت في اللواط بدليل تذكير (واللذان) وضمير منكم وتقدم آية الزنى قريباً منها والله اعلم ١ هـ وفي تفسير الجلالين وإرادة اللواط أظهر أ هـ .

(٥) سورة النساء ، الآية ١٦ .

لوط ، فقال ابن شهاب : عليه الرجم أحسن أو لم يحسن .

قلت : وعليه مالك أن اللوطي يرجم محصناً كان أو غير محسن ، وقال الشافعي : في الأظهر أن حد الفاعل حد الزنى إن كان محصناً رجم وإلا جلد وغرب وحد المفعول به الجلد والتغريب ، وفي قول : كالفاعل ، وفي قول : يقتل الفاعل والمفعول به ، وقال أبو حنيفة : يعزر باللوواط ولا يجلد ولا يجرم .

باب :

السرقه كبيرة ، وحدّها قطع اليد

قال الله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ . فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) .

قلت : اتفق عليه المسلمون وإن كان لهم في التفاصيل اختلاف .

باب :

لا قطع إلا في سرقة ما تبلغ قيمته ربع دينار

١٤٥٠ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : ما طال عليّ وما نسيت ، القطع في ربع دينار فصاعداً .

١٤٥١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد انه قال : أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، أنه أخذ نبطياً قد سرق خواتم من حديد فحبسه

(١) سورة المائدة ، الآية ٣٨ .

ليقطع يده ، فأرسلت اليه عمرة بنت عبد الرحمن مولاة لها يقال لها أمية : قال ابو بكر : فجاءتني وأنا بين ظهراي الناس فقالت : تقول لك خالتك عمرة يا ابن اختي أخذت نبطياً في شيء يسير ذكر لي فأردت قطع يده ، فقلت : نعم ، قالت : فان عمرة تقول لك : لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً ، قال ابو بكر : فأرسلت النبطي .

١٤٥٢ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أنها قالت : خرجت عائشة زوج النبي ﷺ إلى مكة ومعها مولاتان لها ، ومعها غلام لبني عبد الله بن أبي بكر الصديق ، فبعث^(١) مع المولاتين ببرد مراحل قد خيط عليه خرقة خضراء ، قالت : فأخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبدأ أو فروة وخاط عليه ، فلما قدم المولتان المدينة دفعتا ذلك إلى اهله ، فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ولم يجدوا البرد ، فكلما المولتين فكلمتا عائشة أو كتبتا اليها واتهمتا العبد ، فسئل العبد عن ذلك فاعترف ، فأمرت عائشة زوج النبي ﷺ فقطعت يده ، وقالت عائشة : القطع في ربع دينار فصاعداً .

١٤٥٣ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم .

١٤٥٤ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أن سارقاً سرق في زمان عثمان بن عفان أترجة ، فأمر بها عثمان ان تقوم فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً بدينار ؛ فقطع عثمان يده .

قلت : ذهب الشافعي الى حديث عائشة ان نصاب السرقة ربع دينار ، وذهب مالك إلى حديث ابن عمر ، والجواب من قبل الشافعي عن حديث

(١) في نسخنا فبعث .

ابن عمر ، ان الشيء التافه قد جرت العادة بتقويمه بالدراهم ، وكانت الثلاثة الدراهم تبلغ قيمتها ربع دينار، يوضح ذلك حديث عثمان فانه يدل على ان العبرة بالذهب ، ومن أجل ذلك ردت قيمة الدراهم اليه بعدما قومت الأترجة بالدراهم ؛ ويوضح ذلك ايضاً وقوع اثني عشر الف درهم موضع الف دينار في الدية . وقال ابو حنيفة : لا تقطع في أقل من عشرة دراهم .

باب :

لا قطع إلا في السرقة من مال محرز

١٤٥٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان ، ان عبداً سرق ودياً من حائط رجل فغرس في حائط سيده ؛ فخرج صاحب الودي يلتمس وديه فوجده ، فاستعدى على العبد ؛ مروان بن الحكم فسجن مروان بن الحكم العبد وأراد قطع يده ؛ فانطلق سيد العبد إلى رافع ابن خديج فسأله عن ذلك ، فأخبره انه سمع رسول الله ﷺ يقول : لا قطع في ثمر ولا كثر ، والكثير الجمار ، فقال الرجل : فان مروان بن الحكم أخذ غلاماً لي وهو يريد قطعه ، وانا احب ان تمشي معي اليه فتخبره بالذي سمعت من رسول الله ﷺ ؛ فمضى معه رافع الى مروان بن الحكم فقال : أخذت غلاماً لهذا ؟ فقال : نعم ، فقال : فما أنت صانع به ؟ قال : أردت قطع يده ، فقال له رافع : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا قطع في ثمر ولا كثر » فأمر مروان بالعبد فأرسل .

١٤٥٦ - (مالك) : عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة جبل فاذا آواه المراح أو الجرين ، فالقطع فيما بلغ ثمن المجن » .

قلت : ذهب ابو حنيفة إلى انه لا قطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة ، ولا الخشب ولا الحشيش عملاً بعموم حديث رافع ، وتأوله

الشافعي على معنى اشتراط الحرز ؛ وقال : نخيل المدينة لا حوائط لأكثرها
فلا تكون محرزة ، وإنما خرج الحديث مخرج العادة ، يوضح ذلك حديث
الجرين وقطع عثمان في أترجة .

باب :

إذا توسد الرءاء ونام أو أراح الغنم في البيت أو آوى الثمر
في الجرين فذلك حرز

١٤٥٧ - (مالك) : عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن
صفوان ، أن صفوان بن أمية قيل له : انه من لم يهاجر هلك ، فقدم صفوان
ابن أمية المدينة فنام في المسجد وتوسد رءاء فجاء سارق فأخذ رءاءه ؛ فأخذ
صفوان السارق فجاء به الى رسول الله ﷺ ، فأمر به رسول الله ﷺ أن تقطع
يده ؛ فقال له صفوان : إني لم أرد هذا يا رسول الله ، هو عليه صدقة ، فقال
له رسول الله ﷺ : «فهلأ قبل ان تأتيني به؟» .

١٤٥٨ - (مالك) : باسناده^(١) عن النبي ﷺ فاذا آواه المراح أو
الجرين فالتقط فيما بلغ ثمن المجن .

قلت : والحرز ما يعده الناس حرزاً لمثل ذلك المال فالمتبين حرز
للتبن ، والإصطبل للدواب ، والمراح للغنم ، والجرين للثمار ، وأما إذا كان
المال في صحراء أو في مسجد فإنما حرزه ان يكون له ناظر بحسب ما جرت
العادة من النظر ، وعليه أهل العلم في الجملة . قوله : صدقة لله يدل على ان
المسروق منه إذا وهب المال المسروق إلى السارق لا يسقط القطع وعليه الشافعي ،
وقال أبو حنيفة : يسقط .

(١) في الباب الماضي .

باب :

لا تقطع يد من لا يحجب منه المتاع

١٤٥٩ - (مالك) : عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد ، أن عبد الله ابن عمرو الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب فقال له : اقطع يد غلامي هذا فإنه سرق ، فقال له عمر : ماذا سرق ؟ قال : سرق امرأة لامرأتي ثمنها ستون درهماً ، فقال عمر : أرسله فليس عليه قطع ، خادمكم سرق متاعكم .

قلت : لا قطع على من سرق من مال أحد من آبائه أو أولاده ؛ بماله في ماله من الشبهة ، ولا على عبد سرق من مال سيده ، ولا على أحد الزوجين أو عبد أحدهما إذا سرق مال الآخر ، وعليه الشافعي وأبو حنيفة ، إلا أن للشافعي قولاً أنه إذا سرق أحد الزوجين من الآخر ما هو في حرز منه تقطع ، ويجب القطع بسرقة مال الأخ وابن الأخ والعم عند الشافعي ، وعند أبي حنيفة لا يجب .

باب :

لا تقطع يد مختلس

١٤٦٠ - (مالك) : عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم أتى بإنسان قد اختلس متاعاً فأراد قطع يده ، فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك ، فقال زيد بن ثابت : ليس في الخلصة قطع .

(قال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا أنه ليس في الخلصة قطع بلغ ثمنها ما يقطع فيه أو لم يبلغ .

(قال مالك) : في الذي يستعير العارية فيجحدّها ليس عليه قطع ،

وإنما مثل ذلك مثل رجل كان له على رجل دين فجحده ذلك الرجل ، فليس عليه فيما جحده قطع .

قلت : على هذا أهل العلم .

باب :

قطع يد العبد إذا سرق وإن كان آبقاً

١٤٦١ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه ، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها ، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب ، فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ، ثم قال عمر : أراك تجيعهم ، ثم قال عمر : والله لأغرمك غرمًا يشق عليك ، ثم قال للمزني : كم ثمن ناقتك ؟ فقال المزني : قد كنت والله أمنعها من أربعمئة درهم ، فقال عمر : أعطه ثمانمئة درهم .

(قال مالك) : ليس العمل على تضعيف القيمة .

١٤٦٢ - (مالك) : عن نافع أن عبداً لعبد الله بن عمر سرق وهو آبق ؛ فأرسل به عبد الله بن عمر إلى سعيد بن العاص ، وهو أمير المدينة ليقطع يده فأبى سعيد أن يقطع يده ، قال : ولا تقطع يد الآبق إذا سرق فقال له عبد الله بن عمر : في أي كتاب الله وجدت هذا ؟ ثم أمر به عبد الله بن عمر فقطعت يده .

١٤٦٣ - (مالك) : عن زريق بن حكيم أنه أخبره ، أنه أخذ عبداً آبقاً قد سرق ، قال فأشكل عليّ أمره ، قال : فكتبت فيه إلى عمر بن عبد العزيز أسأله عن ذلك - وهو الوالي يومئذ - وأخبرته أنني كنت أسمع أن العبد إذا سرق وهو آبق لم تقطع يده ، قال : فكتب إلي عمر بن عبد العزيز نقض كتابي ، يقول : كتبت إلي أنك كنت تسمع أن العبد الآبق إذا سرق لم تقطع

يده ، وأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم﴾ ، فإن بلغت سرقة ربع فصاعداً فاقطع يده .

١٤٦٤ - (مالك) : أنه بلغه أن القاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، وعروة بن الزبير كانوا يقولون : إذا سرق العبد الأبق ما يجب فيه القطع قطع .

(قال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا في اعتراف العبيد ، أنه من اعترف منهم على نفسه بشيء يقع فيه الحد ، أو العقوبة فيه في جسده ، قال : اعترافه جائز عليه ولا يهتم على أن يوقع على نفسه هذا ، وأما من اعترف منهم بأمر يكون غرمًا على سيده فإن اعترافه غير جائز على سيده . قلت : وهذا قول أهل العلم .

باب :

السارق يسرق بعد قطع يده اليمنى ورجله اليسرى فتقطع يده اليسرى

١٤٦٥ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه أن رجلاً من أهل اليمن ، أقطع اليد والرجل قدم فنزل على أبي بكر الصديق فشكى إليه أن عامل اليمن قد ظلمه فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر : وأبيك ما ليك بليل سارق ثم أنهم فقدوا عقداً لأسماء بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق ، فجعل الرجل يطوف معهم ، ويقول : اللهم عليك بمن بيت أهل هذا البيت الصالح ، فوجدوا الحلبي عند صائغ ، فزعم أن الأقطع جاءه به فاعترف به الأقطع ، أو شهد عليه به فأمر أبو بكر فقطعت يده اليسرى ، فقال أبو بكر : والله لدعأؤه على نفسه أشد عندي عليه من سرقة .

قلت : اتفق أهل العلم على أن السارق إذا سرق أول مرة تقطع يده اليمنى ، ثم إذا سرق ثانياً تقطع رجله اليسرى ، واختلفوا فيما إذا سرق ثالثاً بعد قطع يده ورجله ، فذهب أكثرهم الى أنه تقطع يده اليسرى ، ثم إذا سرق أيضاً تقطع رجله اليمنى ، ثم إذا سرق أيضاً يعزر ويحبس وعليه الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا تقطع يده اليسرى ورجله اليمنى ولكن يعزر ويحبس .

باب :

تحرم الشفاعة للسارق إذا بلغ أمره السلطان أن لا تقطع يده

١٤٦٦ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن زبير بن العوام لقي رجلاً قد أخذ سارقاً وهو يريد أن يذهب به الى السلطان ، فشفع له الزبير ليرسله ، فقال : لا ، حتى أبلغ به الى السلطان ، فقال الزبير : إذا بلغت به الى السلطان فلعن الله الشافع والمشفع .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

رمي المحصنات بالزنى كبيرة

قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (١) .

قلت : اتفق على ذلك المسلمون .

(١) سورة النور ، الآية ٢٣ .

باب :

إذا رمى محصنة أو محصناً بالزنى ولم يقر المقذوف ولم يأت القاذف

بأربعة شهداء وكان القاذف حراً مكلفاً جلد ثمانين جلدة

قال الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) .

قلت : من رمى إنساناً بالزنى فإن كان المقذوف محصناً يجب على القاذف جلد ثمانين إن كان حراً ، فإن كان عبداً فجلد أربعين ، فإن كان المقذوف غير محصن فعلى قاذفه التعزير ، وكذا لا حد في النسبة إلى غير الزنى إنما فيه التعزير . وشرائط الإحصان خمسة : الإسلام والعقل والبلوغ والحرية والعفة من الزنى ، حتى أن من زنى في أول بلوغه ، مرة ثم تاب ، وحسنت حاله وامتد عمره فقدفه قاذف لا حد عليه ، وعلى هذا أهل العلم .

باب :

إذا قذف العبد محصناً جلد أربعين جلدة

١٤٦٧ - (مالك) : عن أبي الزناد أنه قال : جلد عمر بن عبد العزيز عبداً في فرية ثمانين ، قال أبو الزناد : فسألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك فقال : أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء هلم جراً ، فما رأيت أحداً جلد عبداً في فرية أكثر من أربعين .

قلت : عليه أهل العلم .

(١) سورة النور ، الآية ٤ .

باب :

إذا عفا المقذوف لم يجلد قاذفه ؛ وإذا قذف أبوي رجل
وقد هلكا فله المطالبة بالحد

١٤٦٨ - (مالك) : عن زريق بن حكيم أن رجلاً يقال له مصباح استعان ابناً له فكأنه استبطأه ، فلما جاءه قال له : يا زاني ، قال زريق : فاستعداني عليه ، فلما أردت أن أجلده قال ابنه : والله لئن جلدته لا بؤن على نفسي بالزنى ، فلما قال ذلك أشكل علي أمره فكتبت فيه إلى عمر بن عبد العزيز وهو الوالي يومئذ أذكر له ذلك ، فكتب إلي عمر أن أجز عفوه ، قال زريق : وكتبت إلى عمر بن عبد العزيز أيضاً : أرأيت رجلاً افتري عليه أو على أبويه وقد هلكا أو أحدهما ؟ قال : فكتب إلي عمر إن عفا فأجز عفوه في نفسه . وإن افتري على أبويه وقد هلكا وأحدهما فخذ له بكتاب الله إلا أن يريد سترأ .

قلت : في الأنوار : وحد القذف وتعزيره حق الآدمي ، يورث عنه ويسقط بعفوه وعفو وارثه ، إن مات أو قذف ميتاً وهو حق جميع الورثة . وفي الهداية : لا يصح عفو المقذوف عندنا ، وفيها لو قال : يا ابن الزانية وأمه ميتة محصنة ، فطالب الابن بحد القذف حد القاذف لأنه قذف محصنة ولا يطالب بحد القذف للميت إلا من يقع القدح في نسبه بقذفه وهو الوالد والولد ، قوله : استعان ابناً له ، مذهب الشافعية والحنفية أن الوالد لا يجلد بقذف ولده .

باب :

إذا قذف جماعة جلد حداً واحداً

١٤٦٩ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في رجل قذف جماعة أنه ليس عليه إلا حد واحد .

قلت : عليه أبو حنيفة ، وقال الشافعي : إذا اختلف المقدوف فلا
تداخل .

باب :

التعريض

١٤٧٠ - (مالك) : عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة
ابن النعمان الأنصاري ، ثم من بني النجار عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن ،
أن رجلين استبأ في زمان عمر بن الخطاب فقال أحدهما للآخر : والله ما أبي
بزائٍ ولا أُمي بزانية ، فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب فقال قائل : مدح
أباه وأمه ، وقال آخرون : قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا ، نرى أن تجلده
الحد فجلده عمر بن الخطاب الحد ثمانين .

قلت : عليه مالك أن التعريض الظاهر ملحق بالصريح ، وقال أبو
حنيفة والشافعي : لا يلحق به ولا يحد إلا بالصريح .

باب :

شرب الخمر كبيرة

١٤٧١ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ
قال : « من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حُرِمَها في الآخرة » .
قلت : عليه أهل العلم .

باب :

الخمر ماذا

١٤٧٢ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد
الرحمن ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : سئل رسول الله ﷺ عن

البتع فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » .

١٤٧٣ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ، أن رسول الله ﷺ سئل عن الغبيراء فقال : « لا خير فيها » ونهى عنها .

(قال مالك) : فسألت زيد بن أسلم عن الغبيراء فقال : هي السكركة .

(قال مالك) : والسنة عندنا أن كل من شرب شراباً مسكراً فسكر أو لم يسكر فقد وجب عليه الحد .

قلت : معناه عند الشافعي أن اسم الخمر منطلق على كل مسكر حقيقة وحكم الخمر منسحب عليه ، وقال أبو حنيفة : الخمر حقيقة التي من ماء العنب إذا صار مسكراً ، وهي حرام لعينها سواء قليلها وكثيرها ويحد شاربيها وإن لم يسكر منها ، وأما نقيع الزبيب ونقيع التمر فهو حرام إذا اشتد وغلا ، ولا يجب الحد بشربها حتى يسكر ، وأما غيرها من الأشربة فقد اختلفت الروايات فيه عنه وعن أصحابه .

باب :

حد شرب الخمر أن يجلد ثمانين جلدة

١٤٧٤ - (مالك) : عن ثور بن زيد الديلي ، أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل فقال له علي : نرى أن تجلده ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذي ، وإذا هذي افتري أو كما قال ، فجلده عمر في الخمر ثمانين .

١٤٧٥ - (مالك) : عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال : إني وجدت من فلان ريح الشراب فزعم أنه شرب الطلاء ، وأنا سائل عما شرب فإن كان يسكر جلده الحد ،

فجلده عمر بن الخطاب الحد تاماً .

قلت : عليه أهل العلم ، إلا أن الشافعي يقول : أصل حد الخمر أربعون جلدة وما زاده عمر على الأربعين كان تعزيراً لما روي أن النبي ﷺ أتى بشارب فقال : اضربوه ، فضربوه بالأيدي والنعال وأطراف الثياب ، فلما كان أبو بكر سأل من حضر ذلك المضروب فقومه أربعين ؛ فضرب أبو بكر في الخمر أربعين حياته ، ثم عمر حتى تتابع الناس فاستشار فضرب ثمانين ، ثم قال علي حين أقام الحد على وليد بن عقبة لما بلغ أربعين : حسبك جلد النبي ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين ، وكل سنة ، وهذا أحب إلي .

باب :

حد العبيد إذا شربوا الخمر

١٤٧٦ - (مالك) : عن ابن شهاب انه سئل عن حد العبد في الخمر ، فقال : بلغني أن عليه نصف الحد في الخمر ، وإن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر قد جلدوا عبيدهم نصف حد الحر في الخمر .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

لا يجوز للإمام أن يعفو عن حد

١٤٧٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : ما من شيء إلا يحب الله أن يعفى عنه ما لم يكن حداً .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

من فروض الكفاية التفقه في الدين بحيث يصلح للتذكير وإحياء
علوم الدين ، ومن فروض الكفاية الدعوة إلى الخير
وتعليم القرآن والسنة ، والقيام بالقضاء والإفتاء
 وإقامة الحجج ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

قال الله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ، فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ
يَحْذَرُونَ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٢) وقال تعالى :
﴿أُدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ
أَحْسَنُ﴾ (٣).

قلت : على هذا أهل العلم ، وفي الأنوار . ولا يتوجب تعلم ما هو
فرض كفاية إلا على من جمع خمسة شروط : التكليف والحرية والذكورة
والفطنة والقدرة على الانقطاع بأن يكون له كفاية .

باب :

إذا كان الكفار مستقرين ببلادهم فالجهاد فرض كفاية ان قام به
بعضهم

سقط الحرج عن الباقيين ؛ وإذا قصدوا بلادنا واستنفر الإمام
المسلمين وجب على الأعيان ولا وجوب على الأعمى والمريض
والأعرج ومن في معانهم

قال الله تعالى : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنْ

(١) سورة التوبة ، الآية ١٢٢ . (٢) سورة آل عمران ، الآية ١٠٤ . (٣) سورة النحل ، الآية ١٢٥

أَنْتَهُوَ فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١﴾ وقال تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ، وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ، وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ، دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ، وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ، أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ؟ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ . إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٣) وقال تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ ، وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، وَمَنْ يَتَوَلَّ يَْعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (٤) وقال تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (٥).

قلت : قوله : ﴿ وكلاً وعد الله الحسنى ﴾ يدل على انه فرض على الكفاية ؛ ولو كان فرضاً على الأعيان لما وعد تاركه الحسنى ، وقوله : ﴿ إلا تنفروا ﴾ يدل على إيجاب النفر والخروج الى الغزو إذا وقعت الدعوة ، فوجه الجمع عند الفقهاء ان الجهاد فرض في الجملة ، غير أنه ينقسم الى فرض العين وإلى فرض الكفاية ، ففرض العين : ان يدخل العدو دار قوم من المؤمنين او ينزل باب بلدهم ؛ فيجب على كل مكلف من الرجال ممن لا عذر له من اهل تلك البلدة الخروج إلى غزوهم

(١) سورة البقرة ، الآية ١٩٣ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٩٥ .

(٣) سورة التوبة ، الآية ٣٨ .

(٤) سورة النور ، الآية ٦١ .

(٥) سورة التوبة ، الآية ٩١ .

حراً كان أو عبداً . فقيراً كان أو غنياً ، يقاتلون عن أنفسهم وعن جيرانهم ، وهو في حق من بعد عنهم من المسلمين فرض على الكفاية ، فان لم تقع الكفاية بمن نزل بهم وجب على كل من بعد منهم من المسلمين عونهم ، وإن وقعت الكفاية بالنازلين بينهم فلا فرض على الأبعدين .

وفرض الكفاية : ان يكون الكفار قارين ببلادهم لا يقصدون المسلمين ولا بلداً من بلادهم فعلى الإمام أن لا يخلي سنة عن غزوة يغزوها بنفسه او سراياه حتى لا يكون الجهاد معطلاً ، ولا يدخل في هذا القسم العبيد والفقراء ، والاختيار لمطبق الجهاد مع وقوع الكفاية بغيره أن لا يقعد عن الجهاد .

باب :

الأمر بالرمي ورباط الخيل وتعاهدا وفضل إعانة الغزاة

قال الله تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِئُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ (١) .

١٤٧٨ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة » .

١٤٧٩ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، أن رسول الله ﷺ رأي وهو يمسح وجه فرسه بردائه ، فسئل عن ذلك فقال : إني عوتبت الليلة في الخيل .

قلت : ورد في التفسير ان النبي ﷺ قال : « ألا إن القوة الرمي » وليس

(١) سورة الانفال ، الآية ٦٠ .

المراد بذلك الحصر بل بيان الفرد الكامل من إفراده .

باب :

استحباب المسابقة على الخيل

١٤٨٠ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، ان رسول الله ﷺ سابق بين الخيل التي قد أضمرت من الحفياء ، وكان أمدّها ثنية الوداع ، وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية الى مسجد بني زريق ، وأن عبد الله بن عمر كان ممن سابق بها .

قلت : على هذا أهل العلم ؛ أن انواع اللهو منهي عنها إلا ثلاثاً .
رمية بقوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته امرأته ، لكونها ذريعة الى الحق .

باب :

أخذ المال على المسابقة ، وإذا دخل محلل بين شارطين فليس بميسر

١٤٨١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : ليس برهان الخيل بأس إذا دخل فيهما^(١) محلل ، فان سبق أخذ السبق وإن سبق لم يكن عليه شيء .

قلت : عليه الشافعي ، وقال ابو حنيفة : لا يجوز أخذ المال على المناضلة والمسابقة ، أما السباق بالطير والزجل بالحمام ، وما يدخل في معنهما مما ليس من عدة الحرب ولا من باب القوة على الجهاد ، فأخذ المال عليه قمار محظور بالاتفاق ، ثم في المسابقة والمناضلة إن كان المال من جهة الإمام او من جهة واحد من عرض الناس شرط للسابق من الفارسين او

(١) في نسخنا «فيها» بالافراد .

للناضل، من الراميين مالا معلوماً فجائز، وإذا سبق أو نضل استحق ذلك المال، وإن كان من جهة احد الفارسين او الراميين فقال أحدهما لصاحبه : ان سبقتني او نضلتني بكذا فلك عليّ كذا ، وإن سبقتك او نضلتك فلا شيء لي عليك ، فهو جائز ايضاً ، فاذا سبق او نضل المشروط له استحقه ، وان كان المال من جهة كل واحد منهما بأن قال لصاحبه : إن نضلتك او سبقتك فلي عليك كذا ، وإن نضلتني او سبقتني فلك علي كذا ، فهذا لا يجوز إلا بمحلل يدخل بينهما ؛ إن سبق المحلل أو نضل اخذ السبقين وان سبق فلا شيء . عليه، سمي محللاً لأنه يحلل للسابق أخذ المال ، فبالمحلل يخرج العقد عن ان يكون قماراً ، لأن القمار أن يكون متردداً بين الغنم والغرم ، فاذا دخل بينهما من لم يوجد فيه هذا المعنى خرج به العقد من ان يكون قماراً ، ثم إذا جاء المحلل أولاً ثم جاء المستبقان معاً او أحدهما بعد الآخر اخذ المحلل السبقين ؛ وإن جاء المستبقان معاً ثم جاء المحلل فلا شيء لأحد ، وإن جاء أحد المستبقين أولاً ثم جاء المحلل والمستبق الثاني إما معاً او أحدهما بعد الآخر أحرز السابق سبقه وأخذ سبق المستبق الثاني ؛ وإن جاء المحلل واحد المستبقين معاً ثم جاء الثاني مصلياً اخذ السابقان سبق المصلي ، ويشترط ان يكون فرس المحلل كفيئاً لفرسيهما .

وقال محمد : وبهذا نأخذ إنما يكره من هذا أن يضع كل واحد منهما سبقاً فان سبق أحدهما أخذ السبقين جميعاً فيكون هذا كالمبايعة ، فأما إذا كان السبق من أحدهما او كانوا ثلاثة ، والسبق من اثنين منهم والثالث ليس منه سبق ، إن سبق أخذ وإن لم يسبق لم يغرمه فهذا لا بأس به ايضاً ؛ وهو المحلل الذي قال سعيد بن المسيب .

باب :

إذا جعل شيئاً في سبيل الله وسلمه الى رجله متى يثبت له الملك

١٤٨٢ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان إذا اعطى

شيئاً في سبيل الله يقول لصاحبه : إذا بلغت به وادي القرى فشأنك به .

١٤٨٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، أن سعيد بن المسيب كان يقول : إذا اعطي الرجل الشيء في الغزو فبلغ به رأس مغزاته فهو له .
قلت : قال محمد ، قال ابو حنيفة وغيره من فقهاءنا : إذا دفعه اليه صاحبه فهو له .

باب :

لا يسافر بالقرآن الى ارض العدو

١٤٨٤ - (مالك) : عن نافع عن ابن عمر ، انه قال : نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى ارض العدو .
(قال مالك) : وإنما ذلك مخافة ان يناله العدو .

قلت : على هذا اهل العلم ، وفي الهداية : لا بأس بإخراج المصاحف إذا كان العسكر عظيماً يؤمن عليه ، ويكره إخراجها في سرية لا يؤمن عليها لأن فيه تعريضها على الاستخفاف ، قال : وهو التأويل الصحيح لقوله عليه السلام : « لا تسافروا بالقرآن الى أرض العدو » .

باب :

النهي عن موالاته الكفار بما يؤدي إلى غلبة الكفار وهزيمة المسلمين

قال الله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ (١) الآية ثم فسر فقال : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ

(١) سورة الممتحنة ، الآية ١ .

الْمُقْسِطِينَ . إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ، وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١﴾ .

قلت : وعلى هذا اهل العلم . والآية الاولى نزلت في قصة حاطب بن أبي بلتعة ، والأخريان في سؤال أسماء بنت أبي بكر عن بر أمها وهي مشركة .

باب :

يجب ثبات المسلمين يوم الزحف في مقابلة ضعفهم من الكفار
والفرار حينئذ كبيرة

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تَوَلَّوْهُمْ الْأَدْبَارَ ، وَمَن يُوَلَّهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ، وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ (٢) وقال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ؛ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ؛ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ . الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَأَنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ . وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (٣) .

قلت : على هذا اهل العلم ، قوله : ﴿ زَحَفًا ﴾ اي زاحفين وهو ان

(١) سورة الممتحنة ، الآية ٨ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية ١٥ .

(٣) سورة الأنفال ، الآية ٦٥ .

يزحفوا اليهم قليلاً قليلاً ، قوله : ﴿ متحرّفاً لقتال ﴾ وهو ان ينصرف من ضيق الى سعة ، او من سفلى الى علو ، او من مكان منكشف الى مستتر ، ونحو ذلك مما هو امكن له في القتال ، قوله : ﴿ او متحيزاً ﴾ اي يصير الى حيز فئة من المسلمين يستنجدهم ويقاتل معهم ، قوله : ﴿ إن يكن منكم ﴾ أمر بلفظ الخبر ، وكان في ابتداء الاسلام تجب على المسلمين مصابرة العدو إذا كان بمقابلة كل مسلم عشرة من المشركين ، ثم خفف الله تعالى عنهم فأوجب المصابرة إذا كان بازاء كل مسلم مشركان فأقل .

باب :

النهى عن قتل النساء والولدان

١٤٨٥ - (مالك) : عن نافع أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فأنكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان .

قلت : على هذا أهل العلم ، انه لا يقتل نساء أهل الحرب وصبيانهم إلا أن يقاتلوا فيدفعوا بالقتل .

باب :

النهى عن قتل النساء والصبيان في حال التبييت

١٤٨٦ - (مالك) : عن ابن شهاب عن ابن كعب بن مالك أنه قال : نهى رسول الله ﷺ الذين قتلوا ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان ، قال : فكان رجل منهم يقول : برحت بنا امرأة ابن أبي الحقيق بالصياح فارفع عليها السيف ثم أذكر نهى رسول الله ﷺ فأكف ولولا ذلك لاسترحنا منها .

قلت : تعقبه الشافعي بحديث ابن عباس عن الصعب بن جثامة ، انه سمع النبي ﷺ يسأل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم

وذراريهم ، فقال رسول الله ﷺ : « هم منهم » ، فقال الشافعي : النهي عن قتل نسائهم وصبيانهم إنما هو في حال التمييز والتفرد ؛ وأما البيات فيجوز وإن كان فيه إصابة ذراريهم ونسائهم .

باب :

النهي عن الغلول والغدر والمثلة وقتل الرهبان والهرمي
وقطع الشجر المثمر وعقر الدواب إلا لمصلحة لا تحصل
إلا بذلك واستحباب وصية الإمام بمثل ذلك لجيوشه وأمرائه

١٤٨٧ - (مالك) : انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل من عماله : انه بلغنا ان رسول الله ﷺ كان إذا بعث سرية يقول لهم : « اغزوا بسم الله في سبيل الله تقاتلون من كفر بالله ؛ لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً ولا امرأة » وقل ذلك لجيوشك وسراياك إن شاء الله - السلام عليك .

١٤٨٨ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنا أبا بكر الصديق بعث جيوشاً إلى الشام فخرج يمشي مع يزيد بن أبي سفيان ، وكان امير ربيع من تلك الأرباع ، فزعموا ان يزيد قال لأبي بكر : إما أن تركب وإما أن أنزل . فقال ابو بكر : ما أنت بنازل وما انا براكب ، أني احتسبت خطاي هذه في سبيل الله ، ثم قال له : إنك ستجد قوماً زعموا انهم حبسوا أنفسهم في سبيل الله فذرهم وما زعموا انهم حبسوا انفسهم له ، وستجد قوماً فحصوا عن أوسياط رؤوسهم من الشعر فاضرب ما فحصوا عنه بالسيف ، وإنني موصيك بعشر : لا تقتلن امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هرمأ ولا تقطعن شجراً مثمراً ولا تخربن عامراً ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا لأكله^(١) . ، ولا تحرقن نخلاً ولا

(١) في نسخنا لمأكلة .

تغرقنه ولا تغلل ولا تجبن .

قلت : أمير ربع من تلك الأرباع ، يعني قسمة الشام وأنها كانت أجناداً أربعة ، قوله : ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله ؛ يعني الرهبان ، قال أبو حنيفة : لا يقتلون ، وقال الشافعي في أظهر قوليهِ : يقتلون ، قوله : فحسوا عن أوساط رؤوسهم ، أي حلقوا مواضع منها كأفحوص القطا وهم الشمائم ، قوله : ولا كبيراً هرمًا ، قال أبو حنيفة : لا يقتل الشيخ الفاني ؛ وقال الشافعي : يقتل ، قوله : ولا تقطعن شجراً مثمرًا الخ ، تعقبه الشافعي وأبو حنيفة بأن النبي ﷺ قطع نخلة بني النضير وفي ذلك نزل : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْثَةٍ ﴾ وتأول الشافعي قول الصديق على أنه إنما نهاهم ليشغلوا بالأهم وهو قتل المقاتلة ولا يتشاغلوا بأهل الصوامع والشيوخ والهرمى وقطع الشجر ؛ وقال في نهيه عن قطع الشجر : وجه آخر ، وهو أن النبي ﷺ كان وعد لهم فتح الشام فأراد بقاء نفعها للمسلمين .

باب :

تحريم الغلول والتشديد فيه ويستثنى من ذلك الطعام يُصاب بأرض
الحرب

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلَّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (١) .

١٤٨٩ - (مالك) : (٢) عن عبد ربه بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ حين صدر من حنين وهو يريد الجعرانة سأله الناس حتى دنت

(١) سورة آل عمران ، الآية ١٦١ .

(٢) في النسختين الخطبتين ذكر الحديث مختصراً وفي المطبوعتين ذكر الحديث بطوله فليعلم - كتبه
عبيد الله السندي .

به ناقته من شجرة فتشبكت بردائه حتى نزعته عن ظهره ، فقال رسول الله ﷺ : « ردوا عليّ ردائي أتخافون أن لا أقسم بينكم ما أفاء الله عليكم ؟ والذي نفسي بيده لو أفاء الله عليكم مثل سمر تهامة نعماً لقسمته بينكم ، ثم لا تجدونني بخيلاً ولا جباناً ولا كذاباً » فلما نزل رسول الله ﷺ قام في الناس فقال : « أدوا الخائط والمخييط ؛ فان الغلول عار ونار وشنار على أهله يوم القيامة » قال : ثم تناول من الأرض وبرة من بغير أو شاة ثم قال : « والذي نفسي بيده ما لي مما أفاء الله عليكم ولا مثل هذه إلا الخمس والخمس مردود عليكم » .

١٤٩٠ - (مالك) : عن ثور بن زيد الديلي عن أبي الغيث سالم مولى ابن مطيع ، عن أبي هريرة أنه قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر فلم نغنم ذهباً ولا ورقاً إلا الأموال والثياب والمتاع ، قال : فأهدي رفاعة بن زيد لرسول الله ﷺ غلاماً أسود يقال له مدعم ، فوجّه رسول الله ﷺ إلى وادي القرى ، حتى إذا كنا بوادي القرى بينما مدعم يحط رحل رسول الله ﷺ إذا جاءه سهم عائر فأصابه فقتله ، فقال الناس : هنيئاً له الجنة ؛ فقال رسول الله ﷺ : « كلا والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذ يوم خيبر من المغنم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً » فلما سمع الناس ذلك جاء رجل بشراك أو شراكين إلى رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : « شراك أو شراك كان من نار » ؟

(قال مالك) : لا أرى بأساً أن يأكل المسلمون إذا دخلوا أرض العدو من طعامهم ما وجدوا من ذلك كله قبل أن تقع في المقاسم .

(قال مالك) : وأنا أرى الإبل والبقر والغنم بمنزلة الطعام يأكل منه المسلمون إذا دخلوا أرض العدو كما يأكلون من الطعام .

قال مالك : ولو أن ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم أضر ذلك بالجيوش ، قال : فلا أرى بأساً بما أكل من ذلك كله على

وجه المعروف والحاجة إليه ، ولا أرى أن يدخر أحد من ذلك شيئاً يرجع به إلى أهله .

قلت : عليه أهل العلم ، وخصوا منه ما يصاب من الطعام بقدر الحاجة .

باب :

أدب الغازي إذا خرج في الغزو

١٤٩١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن جبل أنه قال : الغزو غزوان ، فغزو تنفق فيه الكريمة ويأسر فيه الشريك ويطاع فيه ذو الأمر ويجتنب فيه الفساد ، فذلك الغزو خير كله ، وغزو لا تنفق فيه الكريمة ولا يأسر فيه الشريك ولا يطاع فيه ذو الأمر ولا يجتنب فيه الفساد ، فذلك الغزو لا يرجع صاحبه كفافاً .

قلت : على هذا أهل العلم .

باب :

الأمان والتشديد على من آمن علباً ثم قتله

١٤٩٢ - (مالك) : بإسناده^(١) عن أم هاني أنها قالت : قلت يا رسول الله ، زعم ابن أمي علي بن أبي طالب أنه قاتل رجلاً أجرته فلان ابن هبيرة ، فقال رسول الله ﷺ « قد أجرنا من أجرت يا أم هاني » .

١٤٩٣ - (مالك) : عن رجل من أهل الكوفة أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيش كان بعثه : أنه بلغني أن رجلاً منكم يطلبون العالج

(١) قوله : بإسناده أخرجه في باب صلاة الضحى .

حتى إذا أسند في الجبل وامتنع قال رجل (مترس) يقول : لا تخف - فإذا أدركه قتله ، والذي نفسي بيده لا أعلم مكان أحد فعل ذلك إلا ضربت عنقه . وقال مالك : ليس هذا الحديث بالمجتمع عليه وليس عليه العمل .

قلت : فيه بيان أن أمان المرأة نافذ ، وإنما يصح الأمان من آحاد المسلمين إذا آمن واحداً أو اثنين ، فأما عقد الأمان لأهل ناحية على العموم فلا يصح ، إلا من الإمام على سبيل الاجتهاد وتحري المصلحة كعقد الذمة ، ولو جعل ذلك إلى آحاد الناس صار ذريعة إلى إبطال الجهاد ، وتأويل قول عمر رضي الله عنه : إلا ضربت عنقه ، أنه أراد التهديد والتخويف ..

باب :

خُمْسُ الْمَغْنَمِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ

قال الله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ (١) .

قلت : اتفق أهل العلم على أن الغنيمة تخمس ، فالخمس للاصناف التي ذكرت في القرآن ، وأربعة أخماسها للغانمين ، قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ ذهب عامة أهل العلم إلى أن ذكر الله تعالى فيه للتبرك به وإضافة هذا المال إليه لشرفه ، ثم بعد ما أضاف جميع الخمس إلى نفسه بين مصارفها ، واختلفوا في سهم ذوي القربى ؛ قال أبو حنيفة : إنما يعطون لفقرهم ، وقال الشافعي : لقربتهم مع رسول الله ﷺ كالميراث غير أنه

(١) سورة الأنفال ، الآية ٤١ .

أعطى القريب والبعيد ، ولا يفضل عنده فقير على غني ، ويعطي الرجل سهمين والمرأة سهماً .

باب :

أربعة أخماس المغنم لمن شهد الواقعة من الغزاة
للراجل سهم ولل فارس ثلاثة أسهم

١٤٩٤ - (مالك) : بلغني أن عمر بن عبد العزيز كان يقول : للفارس سهمان وللراجل (١) سهم .

قلت : عليه الشافعي ، وصاحباً أبي حنيفة ؛ وقال أبو حنيفة : للفارس سهمان وللراجل سهم .

باب :

يسوّى بين الأقسام بالقيمة

١٤٩٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : كان الناس في الغزو إذا اقتسموا غنائمهم يعدلون البعير بعشر شياه .
قلت : عليه أهل العلم .

باب :

إذا وجد في الغنيمة قبل القسمة ، مال لمسلم قد استولى
عليه الكفار رد على صاحبه

١٤٩٦ - (مالك) : أنه بلغه أن عبداً لعبد الله بن عمر أبى وأن فرساً له

(١) في نسخنا وللراجل .

عار ، فأصابهما المشركون ثم غنمهما المسلمون فردا على عبد الله بن عمر ،
وذلك قبل أن يصيبهما المقاسم .

قلت : عليه أكثر أهل العلم في الجملة ؛ ولهم في التفاصيل
اختلاف .

باب :

السلب للقاتل

١٤٩٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن عمر بن كثير بن
أفلح ، عن أبي محمد مولى أبي قتادة ، عن أبي قتادة بن ربعي أنه قال :
خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حُنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة ؛ قال :
فرايت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين ؛ قال : فاستدرت له
حتى أتيت من ورائه فضربته بالسيف على حبل عاتقه ، فأقبل علي فضمني
ضمة وجدت منها ريح الموت ، ثم أدركه الموت فأرسلني .

قال : فلقيت عمر بن الخطاب فقلت له : ما بال الناس ؟ فقال : أمر
الله ، ثم إن الناس رجعوا . فقال رسول الله ﷺ : « من قتل قتيلاً له عليه بينة
فله سلبه » ، قال : فقمت . ثم قلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست ثم قال
رسول الله ﷺ : « من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه » . قال : فقمت ثم
قلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست ثم قال ذلك في الثالثة . فقمت ، فقال
رسول الله ﷺ : « ما لك يا أبا قتادة ؟ فقصصت عليه القصة ؛ فقال رجل
من القوم : صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندي فأرضه عنه يا رسول
الله ، فقال أبو بكر : لاها الله إذاً لا يعمد الى أسد من أسد الله يقاتل عن الله
ورسوله فيعطيك سلبه ، فقال رسول الله ﷺ : « صدق فأعطه إياه » فأعطانيه
فبعت الدرع فابتعت به مخرفاً في بني سلمة ، فإنه لأول مال تأثلثه في
الإسلام .

قلت : (لاها الله إذاً) معناه لا والله يجعلون الهاء مكان الواو

(المخرف) بفتح الميم البستان يريد حائط نخل يخترق منه الثمر ، أي يجتني (تأثله) أي جعلته أصل مال .

وعليه الشافعي ، أن جميع سلب المقتول لقاتله وإن لم يكن الإمام نادى ، ولا يخمس بشرط أن يكون الكافر المقتول مقبلاً وقتله أو جرحه بحيث لا يمكنه الفرار ، وقال أبو حنيفة : يستحقه إذا نفل الإمام ونادى بذلك فأما إذا لم يكن سبق النداء فلا يستحقه ، وتأول الحديث على أن النبي ﷺ كان نفل قبل القتال ، وأعاد الكلمة بعد القتال ليأخذ القاتلون سلب المقتولين .

باب :

السلبُ ماذا ؟

١٤٩٨ - (مالك) : عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد ، أنه قال : سمعت رجلاً يسأل عبد الله بن عباس عن الأنفال ، فقال ابن عباس : الفرس من النفل والسلب من النفل ، قال : ثم عاد لمسأله فقال ابن عباس ذلك أيضاً ، قال الرجل : الأنفال التي قال الله تعالى في كتابه ما هي ؟ قال القاسم : فلم يزل يسأله حتى كاد يخرجه ، فقال ابن عباس : أتدرون ما مثل هذا مثل صبيغ الذي ضربه عمر بن الخطاب ؟

قلت : عليه الشافعي ، أن السلب الذي يستحقه القاتل كل ما يكون على المقتول من ثوب وسلاح ومنطقة وفرسه الذي هو راكبه أو ممسكه .

باب :

إذا رأى الإمام بعض الجيش قد تحمل عناء في الحرب . نفلهم بما شاء ثم يجعلهم أسوة الجماعة في سهمان الغنيمة ، وكذلك إذا شرط شيئاً لهادي طريق وجاسوس أوفى له بما شرط

١٤٩٩ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ

بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد فغنموا إبلاً كثيرة ، وكان سهمانهم اثني عشر بغيراً أو أحد عشر بغيراً ونُقلوا بغيراً بغيراً .

قلت : عليه الشافعي .

باب :

يعطى الأنفال من الخمس

١٥٠٠ - (مالك) : عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب ، أنه قال : كان الناس يعطون النفل من الخمس .

قلت : عليه الشافعي إن الأنفال من خمس الخمس سهم النبي ﷺ وهذا معنى قوله ﷺ : « ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود فيكم » .

باب :

ما أفاء الله من الكفار بلا إيجاف خيل ولا ركاب فهو للأصناف

الخمسة وللمهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان

من أهل السوابق ، فما بقي فلمصالح المسلمين

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ، وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ .. لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ

فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ . وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ، وَمَنْ يُوقِ شَحْنَ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ، وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا ، رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾ .

قلت : اختلف أهل العلم في تخميس الفيء ، والفيء هو ما صار الى المسلمين من أموال الكفار من غير إيجاف خيل ولا ركاب ، فقال الشافعي : يخمس ويخمس خمسه على خمسة أقسام كخمس الغنيمة ، ويصرف أربعة أخماسه إلى المقاتلة وإلى المصالح ، وذهب أكثر أهل العلم إلى أن الفيء لا يخمس بل مصرف جميعها واحد ، وإليه كان يذهب عمر رضي الله عنه فإنه قال : ﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وللفقراء الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم وللذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم والذين جاءوا من بعدهم ﴾ فاستوعبت هذه الناس فلم يبق أحد من المسلمين إلا له فيها حق إلا بعض من تملكون من الأرقاء .

ومعنى كلام عمر أن هذه الآيات منسوقة بعضها على بعض ، فجملة الفيء لجميع المسلمين يصرفها الإمام إلى مصالحهم على ما يراه من الترتيب ، ويستحب للإمام أن يضع الديوان كما وضع عمر ويحصى جميع من في البلدان من المقاتلة ، وهم من قد احتلم أو استكمل خمس عشرة سنة ، ويحصى الذرية والنساء صغيرهن وكبيرهن ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون اليه من مئوناتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم ، ثم يعطي المقاتلة

في كل عام عطاءهم والذرية والنساء ما يكفيهم لستهم ، ولا يعطي الممالك ولا الأعراب الذين هم أهل الصدقة ؛ ويعطي من الفيء رزق الحكام ومن قام بأمر الفيء من والٍ وكاتب وجندي ممن لا غنى للفيء عنه ، فما فضل وضعه في إصلاح الحصون والازدياد من السلاح والكراع وكل ما يقوى به المسلمون .

واختلفوا في التفضيل في القسمة ، فذهب أبو بكر رضي الله عنه إلى التسوية بين الناس ، وقال : إنما عملوا لله وإنما أجورهم على الله وإنما الدنيا بلاغ ، وقال عمر رضي الله عنه : ما أنا أحق بهذا الفيء منكم وما أحد منا بأحق به من أحد إلا أنا على منازلنا من كتاب الله وقسم رسوله ، فالرجل وقدمه والرجل وبلاؤه والرجل وعياله والرجل وحاجته ، وكان يفضل أيضاً بالنسب والقرب من النبي ﷺ وعلى قوله أكثر علماء المسلمين .

باب :

أخذ الجزية من أهل الكتاب

قال الله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (١) .

قلت : عليه أهل العلم في الجملة ، وقال الشافعي : الجزية على الأديان لا على الأنساب ، فتؤخذ من أهل الكتاب عرباً كانوا أو عجماء ولا تؤخذ من أهل الأوثان ، والمجوس لهم شبهة كتاب ، وقال أبو حنيفة : لا يقبل من العرب إلا السيف .

(١) سورة التوبة ، الآية ٢٩ .

باب :

أخذ الجزية من المجوس

١٥٠١ - (مالك) : عن ابن شهاب قال : بلغني أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين ؛ وأن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس ، وأن عثمان بن عفان أخذها من البربر .

١٥٠٢ - (مالك) : عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه ، أن عمر ابن الخطاب ذكر المجوس فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

لا جزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم

(قال مالك) : مضت السنة على أن لا جزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم ، وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

القدر الذي ضربه عمر رضي الله عنه على أهل الذمة

١٥٠٣ - (مالك) : عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب ، أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير ، وعلى أهل

الورق أربعين درهماً ، مع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام .

قلت : قد صح من حديث معاذ ؛ بعثه النبي ﷺ إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافر ، فاختلفوا في الجمع بينه وبين حديث عمر ، فقال الشافعي : أقل الجزية دينار على كل بالغ في كل سنة ، ويستحب للإمام المماسكة ليزداد ، ولا يجوز أن ينقص من دينار ، وأن الدينار مقبول من الغني والمتوسط والفقير ، وتأول أبو حنيفة حديث عمر على الموسرين ، وحديث معاذ على الفقراء لأن أهل اليمن أكثرهم فقراء فقال : على كل موسر أربعة دنانير وعلى كل متوسط ديناران ، وعلى كل فقير دينار .

باب :

ما يؤخذ من تجارات أهل الزمة

١٥٠٤ - (مالك) : بإسناده^(١) عن عمر بن عبد العزيز : ومن مربك من أهل الزمة فخذ مما يديرون به من التجارات من كل عشرين ديناراً ديناراً ، فيما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير ، فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم بما تأخذ منهم كتاباً إلى مثله من الحول .

قلت : عليه أبو حنيفة ، وقال الشافعي : الذي يلزم اليهود والنصارى من العشور هو ما صولحوا عليه وقت عقد الزمة .

باب :

سقوط الجزية عن الذمي إذا أسلم

١٥٠٥ - (مالك) : أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عماله أن

(١) أخرجه في باب زكاة العروض ، من كتاب الزكاة .

يضعوا الجزية عمن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون .

قلت : عليه أبو حنيفة ، وقال الشافعي : لا تسقط بالإسلام ولا بالموت لأنه دّين حل عليه كسائر الديون .

باب :

إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

١٥٠٦ - (مالك) : عن إسماعيل بن أبي حكيم ، أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول : كان من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال : « قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يقين دينان بأرض العرب » .

١٥٠٧ - (مالك) : عن ابن شهاب ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » .

(قال مالك) : قال ابن شهاب : فنفحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى أتاه الثلج واليقين أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » فأجلى يهود خيبر .

(قال مالك) : وقد أجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وفدك ؛ فأما يهود خيبر فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الأرض شيء ، وأما يهود فدك فكان لهم نصف الثمر ونصف الأرض ، لأن رسول الله ﷺ كان صالحهم على نصف الثمر أو نصف الأرض ، فأقام لهم عمر بن الخطاب نصف الثمر ونصف الأرض قيمة من ذهب وورق وإبل وحبال وأقتاب ، ثم أعطاهم القيمة وأجلاهم منها .

قلت : عليه أهل العلم ، قالوا : الحجاز يجوز للكافر دخولها بالإذن

ولا يقيم بها أكثر من مقام السفر ، فإن عمر رضي الله عنه لما أجلاهم ؛ أجل لمن يقدم منهم تاجراً ثلاثاً .

باب :

لا يدخل المسجد الحرام كافر

قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ، وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (١) .

قلت : قوله ﴿فلا يدخلوا المسجد الحرام﴾ معناه المسجد الحرام وما حوله من الحرم ، يدل عليه قوله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾ - وعليه أهل العلم قالوا : لا يجوز لكافر أن يدخل الحرم بحال ، سواء كان ذمياً أو لم يكن وإذا جاء رسول من دار الكفر إلى الإمام وهو في الحرم فلا يأذن في دخوله بل يخرج الإمام إليه أو يبعث من يسمع رسالته .

باب :

لا يدخل ذمي مسجداً من مساجد المسلمين إلا أن يأذن مسلم

قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا ، أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ (٢) .

قلت : قد صح في غير ما حديث ان النبي ﷺ أدخل الكفار في مسجده ، من ذلك ربط ثمامة بن أثال بسارية من سواري المسجد ، فقال

(١) سورة التوبة ، الآية ٢٨ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١١٤ .

الشافعي : لا يدخلون المسجد إلا بإذن مسلم ، وقال آخرون : يجوز له الدخول ولو بغير إذن ، وتأويل الآية على قولهم أنهم أخيفوا بالجزية .

باب .

يخير الإمام في الرجال من الأسرى بين أربع :
القتل والمن والفداء والاسترقاق

قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ، حَتَّى إِذَا أَثْخَتَّمُوا رُءُوسَهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ ، فَأِمَّا مَنًّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ (١) .

قلت : قوله ﴿ فَضَرْبُ الرِّقَابِ ﴾ نصب على الإغراء أي فاضربوا رقابهم ﴿ أَثْخَتَّمُوا رُءُوسَهُمْ ﴾ أي بالغتم في القتل ﴿ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ ﴾ يعني الأسر حتى لا يفلتوا منكم ، ولا يكون الأسر إلا بعد المبالغة في القتل ، كما قال الله تعالى ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ ﴿ فَأِمَّا مَنًّا ﴾ أي ان تأسروهم ، فأما ان تمنوا عليهم منّا بإطلاقهم من غير عوض ، وإما أن تفادوهم فداء ، وقد ثبت القتل والاسترقاق في غير ما حديث ، واختلفوا في المن والفداء فجوزه الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز ، ووجه الآية على قوله أنها منسوخة بقوله تعالى ﴿ فَأَمَّا تَتَّقَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ .

(أقول) : وجهها على قوله عندي أن معناها فإما منّا على المنهزمين ، من بقية السيف يعني أمانهم من غير عوض ، وإما فداء أي أمانهم بالعوض .

(١) سورة محمد ، الآية ٤ .

باب :

أبيحت المهادنة مع ملوك الكفار وقبائلهم إذا اجتهد الإمام وذوو
الرأي من المسلمين فعرفوا نفع المسلمين في ذلك
ولم يخافوا من الكفار مكيدة

قال الله تعالى : ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا
كَسَبُوا ، أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ ؟ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ
سَبِيلًا . وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً ، فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ
حَتَّى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ
وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا . إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ
مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ
اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتِلُوكُمْ ، فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَالْقُوا إِلَيْكُمْ
السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا . سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ
وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ ، كُلَّمَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا ، فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا
إِلَيْكُمْ السَّلَامَ وَيَكْفُرُوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ، وَأُولَئِكَ
جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ۝ (١) .

قلت : على هذا أهل العلم في الجملة ، واختلفوا في تفسير هذه الآية
على أقوال ، أقواها من جهة الإسناد قول زيد بن ثابت ، أنها في المنافقين
فروا من عند النبي ﷺ يوم أحد ، واختلف فيهم المسلمون أيقتلونهم أم لا .

(أقول) : فيه نظر من وجوه منها : أن معنى الآية لو كان على هذا
لكان حكم المنافقين القتل ولم يكن النبي ﷺ يقتلهم . ومنها : أن بناء
احكام المهادنة على الضمير العائد اليهم لا يناسبه . والظاهر عندي أن

(١) سورة النساء ، الآيات ٨٨ - ٩١ .

المنافقين في هذه الآية محمول على معناه اللغوي ، أعني من يكون له وجهان يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه ؛ والمراد ههنا قوم من الكفار يأتون المسلمين فيستأمنونهم ثم يأتون الكفار فينصرونهم ويعاونونهم .

ومعنى قول زيد بن ثابت أنهم فهموا حكم هؤلاء الفارين يوم أحد من جهة المفهوم الموافق ، يعني ما كان ينبغي للمسلمين ان يختلفوا في أمرهم بل كان ينبغي لهم ان يجتهدوا في أمرهم حتى يجتمع رأيهم على شيء واحد وهو أنهم منافقون ، كما لم يكن لهم أن يختلفوا في هؤلاء الكافرين الذين يطلبون الأمان ، قوله : ﴿أتريدون أن تَهْدُوا﴾ أي تحكموا بكونهم مهتدين ، والمراد من الاهتداء ههنا هو الانقياد للمسلمين وترك حربهم ، قوله : ﴿حتى يهاجروا﴾ يعني الهجرة مع الإيمان ، وحكم المسلم الذي لم يهاجر مفهوم من حكم من حصرت صدورهم بالأولى قوله : ﴿إلا الذين﴾ استثنى الله من لا يخاف المسلمون منهم مكيدة إما لمخالفتهم مع الثابتين على العهد ، وإما لعدم استطاعتهم القتال ، وإما لغير ذلك مما هو في معناه .

باب :

من سأل الإمام أن يجبره حتى يسمع القرآن وحجج الإسلام أجاره
قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١) .
قلت : وعليه أهل العلم في الجملة .

(١) سورة التوبة ، الآية ٦ .

كتاب

الأحكام المتعلقة بالطعام والشراب واللباس وغير ذلك
مما يحتاج إليه الإنسان في معيشتهم.

باب :

حرم الله تعالى أكل الميتة وما في معناها مما لم يوجد فيه شرط
الذبح

إلا أن يضطر إليه ، والدم المسفوح ، ولحم الخنزير وما أهل لغير
الله به ، وما ذُبح على النصب والاستقسام بالأزلام

قال الله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ
لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا
ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ، ذَلِكُمْ فِسْقٌ ، الْيَوْمَ
يُؤْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ ، الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ
وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ، فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ
غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١).

قلت : اتفق المسلمون على ذلك في الجملة وإن كان لهم في
التفاصيل اختلاف ، فالميتة ما مات حتف أنفه ، والدم هو المسفوح صرح

(١) سورة المائدة ، الآية ٣ .

بذلك في الآية الأخرى ، والمفسر قاض على المبهم .

(أقول) : وهذا مما ينقض به قول القائل المبهم على إبهامه والمفسر على تفسيره ، فإنهم اتفقوا في هذه الآية على التقييد ، وكل شيء من الخنزير حرام وتخصيص اللحم بالذكر لأنه يقصد في العادة ﴿ وما أهل لغير الله به ﴾ أي ذكر اسم غير الله عند ذبحه ، والمنخنقة هي التي تختنق فتموت ، والموقوذة هي المقتولة بالعصا ، والمتردية هي التي تتردى من مكان عال فتموت ، والنطيحة هي التي تنطحها أخرى فتموت ﴿ وما أكل السبع ﴾ يريد ما بقي مما أكل السبع ، ﴿ إلا ما ذكيتم ﴾ يعني إلا ما أدركتم من هذه الأشياء وفيه حياة مستقرة فذبحتموه ، أما ما صار الى حالة المذبوح فهو في حكم الميتة ﴿ وما ذُبَح على النصب ﴾ قيل : مفرد كعنق وقيل : جمع نصاب وهو الشيء المنسوب من حجر ونحوه إمارة للطاغوت .

(أقول) : والجمع بينه وبين ما أهل لغير الله به يدل على الفرق بينهما ، وذلك لأن المذبوح عند النصب قصد به تعظيم الطاغوت دلالة ، وإن لم يتلفظ باسمه فهو بمنزلة ما أهل لغير الله به ، والازلام جمع زلم وهو القدح الذي لا ريش له ولا نصل ، وكانت أزلامهم سبعة قدام مستوية من شوحط تكون عند سادن الكعبة ، مكتوب على واحد نعم ، وعلى واحد لا ، وعلى واحد منكم وعلى واحد من غيركم وعلى واحد ملصق ، وعلى واحد العقل ، وواحد غفل .

فكانوا إذا أرادوا امرأ من سفر أو نكاح أو تدارعوا في نسب أو اختلفوا في عقل جاءوا الى هُبَل وكانت أعظم أصنام قريش وجاءوا بمائة درهم فأعطوها صاحب القدام حتى يجيل ، ويقولون : يا إلهنا إنا أردنا كذا وكذا ، فإن خرج (نعم) فعلوا وإن خرج (لا) لم يفعلوا ذلك حولاً ثم عادوا الى القدام ثانية ، وإذا جالوا على نسب فإن خرج (منكم) كان وسيطاً فيهم وإن

خرج (من غيركم) كان حليفاً وإن خرج (ملصق) كان على منزلته لا نسب له ولا حلف ، وإن اختلفوا في عقل فإن خرج العقل حمله وإن خرج الغفل أجالوا ثانياً حتى يخرج المكتوب فنهى الله تعالى عن ذلك وحرمه وقال : ﴿ ذلكم فسق ﴾ ﴿ في مخمصة ﴾ أي مجاعة شديدة بحيث يخاف على نفسه ﴿ غير مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ ﴾ أي مائل الى إثم ، قال الشافعي : غير خارج على السلطان ، ولا قاطع طريق ، فإن كان كذلك لم يحل له الميتة حتى يتوب ، وقال أبو حنيفة : هو من يرى الناس انه مضطر وليس بمضطر .

باب :

ما فرى الأوداج وأنهر الدم جاز به الذبح وإن كان حجراً او خشباً

١٥٠٨ - (مالك) : عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ؛ أن رجلاً من الأنصار من بني حارثة كان يرعى لقحة له بأحد فأصابها الموت فذكاها بشظاظ ، فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : « ليس بها بأس فكلوها » .

١٥٠٩ - (مالك) : عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد - او عن سعد بن معاذ - أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً لها بسلع ، فأصيبت شاة منها فأدركتها فذكتها بحجر ، فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : « لا بأس بها فكلوها » .

١٥١٠ - (مالك) : انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقول : ما فرى الأوداج فكلوه .

١٥١١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، أنه كان يقول : ما ذبح اذا بضع فلا بأس به إذا اضطرت إليه .

قلت : الشظاظ خشبة محددة الطرفين تدخل في عروة الجولقين

ليجمع بينهما عند حملهما على البعير ، وعليه أهل العلم ، إلا أنهم تعقبوا عمومته بحديث رافع بن خديج أنهم سألوا رسول الله ﷺ إنا نخاف أن نلقى العدو غداً وليس معنا مدى أفندبح بالقصب ؟ قال «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عز وجل فكل ليس السن والظفر» وليس ههنا بمعنى الاستثناء ، والسن والظفر منصوبان .

وقال مالك : إن ذكى بالعظم فمر مرأً أجزأه ، والنهي معناه أن الغالب في أمر العظم أنه لا يقطع المذابح ، وقال أبو حنيفة : السن والظفر إن كانا منزوعين يحصل بهما الذبح ويكره ؛ وإن كانا غير منزوعين فهي ميتة لا تؤكل ، وقال الشافعي : الذكاة لا تحصل بشيء من العظام والأسنان سواء كانا منزوعين أو غير منزوعين ، قوله : إذا اضطرت إليه ؛ خرج مخرج الغالب لأن الغالب أن الإنسان لا يعدل من المدينة ونحوها إلى القصب إلا إذا لم يجدها ، قوله : إن جارية لكعب ؛ يدل على أن ذبح النساء والرقيق جائز - وعليه أهل العلم .

باب :

إذا ترك التسمية هل يحل المذبوح ؟

قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ وَإنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ (١) .

١٥١٢ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي أمر غلاماً له أن يذبح ذبيحة ، فلما أراد أن يذبحها قال له : سم الله . فقال له الغلام : قد سميت . فقال له : سم الله ويحك ؛ فقال له : قد سميت الله ، فقال له عبد الله بن عياش : والله لا أطعمها أبداً .

(١) سورة الأنعام ، الآية ١٢١ .

١٥١٣ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال : سئل رسول الله ﷺ فقيل له : يا رسول الله إن ناساً من أهل البادية يأتوننا بلحمان ولا ندري هل سمّوا الله عليها أم لا ؟ فقال رسول الله ﷺ : « سموا الله عليها ثم كلوها » .

قلت : اختلف أهل العلم ، في ذلك ، فقال ابن سيرين والشعبي : لا يحل سواء ترك التسمية عامداً أو ناسياً ؛ وهو ظاهر الآية ومفهوم أحاديث كثيرة فيها : « إذا ذكرت الله فكل » وقال الشافعي : يحل سواء تركها عامداً أو ناسياً ؛ وأول الآية على أن قوله : ﴿ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ حال وقع موقع التقييد ، كانه قال : ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه حال كونه فسقاً ؛ والفسق هو ما ذكر عليه غير الله كما قال في آخر السورة ﴿ أَوْ فَسْقاً أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ ، واستدل بأن التسمية لو كانت شرطاً للاباحة لكان الشك في وجودها مانعاً كالشك في أصل الذبح ، وقال ابو حنيفة : إن ترك التسمية عامداً لا يحل وإن تركها ناسياً يحل .

(أقول) : يمكن ان يقال ﴿ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ عطف على جملة مفهومة من النهي ، والتقدير ولا تأكلوا هذا إن أكله قبيح وإنه لفسق ، ولا تصادم بين ذلك وبين قوله : ﴿ أَوْ فَسْقاً أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ ، لأن الفسق معنى عام يوجد في كل منهي عنه ، وأما حديث أهل البادية فهو من إقامة الدليل الظاهر مقام اليقين وليس فيه شك ، كما ورد في الخبر « إذا دخلت على مسلم فكل من طعامه ولا تسأله » .

باب :

تحل ذبيحة اهل الكتاب

قال الله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ ﴾ ^(١) .

(١) سورة المائدة ، الآية ٥ .

قلت : معنى الآية باتفاق المفسرين ذبائح اليهود والنصارى حلال لكم وذبائحكم حلال لهم . قيل : اي فائدة في الحل لهم وهم كفار ليسوا من أهل الشرع ؟ فقال الزَّجَّاج : معناه حلال لكم أن تطعموهم : وأقول : معناه حلال لهم إذا التزموا شريعتنا أكلوها ، وكان اليهود يزعمون أن بني إسرائيل لا يحل لهم ذبائح العرب ، فبين الله تعالى أن الاحكام الشرعية لا تتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم ؛ وعليه أهل العلم أن ذبائح اليهود والنصارى حلال لنا وذبائح المجوس لا تحل .

باب :

ذبائح نصارى العرب

١٥١٤ - (مالك) : عن ثور بن زيد الديلي ، عن عبد الله بن عباس ، انه سئل عن ذبائح نصارى العرب فقال : لا بأس بها ، وتلا هذه الآية ﴿ومن يتولَّهمْ منكم فانه منهم﴾ .

قلت : عليه ابو حنيفة ، وقال الشافعي : لا تحل ذبيحة المتَّصِّر بعد التحريف والنسخ والمشكوك فيه .

باب :

تحل أكلة السبع والمرتدية والموقوذة والنطيحة والمنخنقة إذا ادركت فيها حياة مستقرة فذبحت

١٥١٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب ، أنه سأل أبا هريرة عن شاة ذبحت فتحرك بعضها ، فأمره أن يأكلها ثم سأل زيد بن ثابت فقال : إن الميتة لتتحرك ونهاه عن ذلك .

قلت : قال محمد إذا تحركت تحركاً أكبر الرأي فيه والظن أنها حية

أكلت ، وإذا كان تحركها شبيهاً باختلاج وأكبر الرأي والظن في ذلك أنها ميتة لم تؤكل ، وفي الأنوار : لو جرح السبع صيداً أو شاة أو انهدم سقف على بهيمة أو جرحت هرة حمامة وأدركها صاحبها حية وذبحها وفيها حياة مستقرة حلت وإن تيقن أنها تهلك بعد يوم أو يومين أو أقل أو أكثر، وإن لم يكن فيها حياة مستقرة بل كانت في حركة المذبوح أي كانت حركتها حركة الحيوان الذي ذبح حرم أكلها ، ولو مرضت شاة وصارت إلى ادنى الرmq ، ولم يبق فيها حياة مستقرة فذبحت حلت .

باب :

ذكاة الجنين ذكاة أمه

١٥١٦ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أنه كان يقول : إذا نحررت الناقة فذكاة ما في بطنها ذكاتها^(١) إذا كان قد تم خلقه ونبت شعره ، فإذا خرج من بطن أمه ذبح حتى يخرج الدم من جوفه .

١٥١٧ - (مالك) : عن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي ، عن سعيد بن المسيب انه كان يقول : ذكاة ما في بطن الذبيحة في ذكاة أمه إذا كان قد تم خلقه ونبت شعره .

قلت : عليه الشافعي ، ووافقه محمد بن الحسن ، وقال ابو حنيفة : لا يجوز حتى يخرج حياً فيذكي

باب :

يحل الانتفاع بجلود الميتة إذا دبغت

١٥١٨ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة :

(١) في نسخنا في ذكاتها .

ابن مسعود ، عن عبد الله بن عباس ، أنه قال : مر رسول الله ﷺ بشاة ميتة كان أعطاها مولى^(١) لميمونة زوج النبي ﷺ فقال : « أفلا انتفعتم بجلدها ؟ » فقالوا : يا رسول الله إنها ميتة ، فقال : « إنما حرم عليكم أكلها » .

١٥١٩ - (مالك) : عن زيد بن اسلم عن ابن وعلة المصري عن عبد الله بن عباس ان رسول الله ﷺ قال : « إذا دبغ الإهاب فقد طهر » .

١٥٢٠ - (مالك) : عن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن أمه عن عائشة زوج النبي ﷺ ان رسول الله ﷺ أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبغت .
قلت : على هذا أكثر اهل العلم .

باب :

المضطر يشبع ويتزود من الميتة

(قال مالك) : إن أحسن ما سمع في الرجل يضطر إلى الميتة : انه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها فاذا وجد غنى عنها طرحها .
قلت : على هذا أهل العلم .

باب :

الفأرة تموت في السمن

١٥٢١ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة . بن مسعود ، عن عبد الله بن عباس ، عن ميمونة زوج النبي ﷺ ،

(١) في نسخنا مولاة .

أن رسول الله ﷺ سئل عن الفأرة تقع في السمن ، قال : « انزعوها وما حولها فاطرحوه » .

قلت : عليه اهل العلم ، ومعناه عندهم إذا كان جامداً ، فان كان مائعاً تنجس كله فلا يجوز أكله بالاتفاق ، وجوز أبو حنيفة بيعه ولم يجوزه الشافعي .

باب :

تحل بهيمة الانعام وهي الأزواج الثمانية المذكورة في القرآن ، وكذا ما يشبهها من الوحش كالظبي ، ويحل ايضاً حمار الوحش

قال الله تعالى : ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أُمُّ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ ؟ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ . وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ ، قُلْ الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أُمُّ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ ؟ أُمُّ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمْ اللَّهُ بِهَذَا ؟ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(١) وقال تعالى : ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾^(٢) .

١٥٢٢ - (مالك) : في قصة البهزي باسناده^(١) ان رسول الله ﷺ أمر ابا بكر فقسم لحم الحمار الوحشي بين الرفاق - مختصر .

(١) سورة الأنعام ، الآيتين ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ١ .

(٣) أخرج حديث البهزي وكذلك حديث الزبير في باب يأكل المحرم لحم صيد اصطاده الحلال ، من كتاب الحج .

١٥٢٣ - (مالك) : باسناده أن الزبير بن العوام كان يتزود صفيـف
الطباء - مختصر .

قلت : اتفق المسلمون على ذلك .

باب :

يحرم أكل كل ذي ناب من السباع

١٥٢٤ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن أبي إدريس الخولاني ،
عن أبي ثعلبة الخشني ، أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل^(١) كل ذي ناب
من السباع .

١٥٢٥ - (مالك) : عن إسماعيل بن أبي حكيم ، عن عبيد بن أبي
سفیان الحضرمي ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « أكل كل ذي
ناب من السباع حرام » .

قلت : أراد بذي ناب ما يعدو بنابه على الناس وأموالهم مثل الذئب
والأسد والكلب والفهد والهر ، وعلى هذا أهل العلم ، إلا أن الشافعي
ذهب إلى إباحة الضبع والثعلب ، وقال ابو حنيفة : هما حرامان كسائر
السباع ، وفي رواية مسلم عن ابن عباس : نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي
ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطير ، وعلى هذا أهل العلم .

باب :

يحرم لحوم الحمر الإنسية

١٥٢٦ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد

(١) قوله : نهى عن أكل الخ ، هذا اللفظ هو الذي اتفق عليه جميع الرواة عن الإمام مالك إلا في
رواية عن يحيى بن يحيى فوقع فيها أكل كل ذي ناب من السباع حرام والله اعلم .

ابن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب ، أن رسول الله ﷺ نهى عن
أكل لحم الحمر الإنسية - مختصر .

قلت : على هذا أهل العلم ، وأما الحمار الوحشي فاتفقوا على
إباحته .

باب :

حكم الخيل والبغال

(قال مالك) : إن أحسن ما سُمع في الخيل والبغال والحمير انها لا
تؤكل لأن الله تبارك وتعالى قال : ﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها
وزينة﴾ وقال تبارك وتعالى في الأنعام : ﴿لتركبوا منها ، ومنها تأكلون﴾
وقال تبارك وتعالى ﴿وليدكروا اسم الله على رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا
منها وأطعموا القانع والمعتّر﴾ .

(قال مالك) : وسمعت ان البائس هو الفقير وأن المعتّر هو الزائر .
(قال مالك) : فذكر الله الخيل والبغال والحمير للركوب الزينة ،
وذكر الأنعام للركوب والأكل .

قلت : عليه ابو حنيفة ، وتعقبه الشافعي في لحوم الخيل بما روي
عن جابر بن عبد الله انه ﷺ أذن في لحوم الخيل ، وعن اسماء : ذبحنا
على عهد رسول الله ﷺ فرساً ونحن بالمدينة فأكلناه .

باب :

يحل الضب

١٥٢٧ - (مالك) : عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن
حنيف ، عن عبد الله بن عباس ، عن خالد بن الوليد بن المغيرة ، أنه دخل

مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة زوج النبي ﷺ فأتى بضرب محنوذ فأهوى اليه رسول الله ﷺ بيده ؛ فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة : أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل منه ، فقيل : هو ضَبَّ يا رسول الله ، فرفع رسول الله ﷺ يده فقلت : أحرام هو يا رسول الله ؟ فقال : « لا ، ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه » قال خالد : فاجترته فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر .

١٥٢٨ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ، أن رجلاً نادى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، ما ترى في الضب ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لست بأكله ولا بمحرمه » .

قلت : المحنوذ : المشوي بالرضف وهي الحجارة المحماة ، أعافه : أي أقدره ، وعليه الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز أكله .

باب :

يحل الجراد

١٥٢٩ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ، أنه قال : سئل عمر بن الخطاب عن الجراد فقال : وددت أن عندي قفعة فأكل منه .

قلت : القفعة شبيه الزنبيل يعمل من الخوص ليس بالكبير وليس له عرى ، وعليه أهل العلم .

باب :

تحل الطيات وتحرم الخبائث

قال الله تعالى : ﴿ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيَّاتُ وَيُحَرَّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ ﴾ (١) .

(١) سورة الأعراف ، الآية ١٥٧ .

قلت : قال الشافعي : ما لم يرد فيه نص تحريم ولا تحليل ولا أمر بقتله ولا نهى عن قتله فالمرجع فيه إلى العرب ، من سكان البلاد والقرى دون أجلاف البوادي ، فإن استطابته العرب أو سمته باسم حيوان حلال فهو حلال ، وإن استخبثته أو سمته باسم حيوان حرام فهو حرام ، فأما ما أمر الشرع بقتله أو نهى عن قتله فلا يكون حلالاً ، فقد قال النبي ﷺ : « خمس يقتلن في الحل والحزم » الحديث ، وأمر بقتل الأوزاغ ؛ ونهى عن قتل أربعة من الدواب : النملة والنحلة والصرد والهدهد .

باب :

حيوانات البحر

قال الله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ ﴾ (١) .

١٥٣٠ - (مالك) : بإسناده (٢) أن رسول الله ﷺ قال في البحر : « هو الطهور ماؤه والحل ميتته » .

١٥٣١ - (مالك) : عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه قال : بعث رسول الله ﷺ بعثاً قَبِلَ الساحل ؛ فأمرَ عليهم أبا عبيدة بن الجراح وهم ثلاثمائة قال : وأنا فيهم ، قال : فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فني الزاد ، فأمر أبو عبيدة بن الجراح بأزواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مزودي تمر ، قال : فكان يقوتنا كل يوم قليلاً قليلاً حتى فني ولم تصبنا إلا تمر تمر ؛ فقلت : وما تغني تمر ؟ فقال : لقد وجدنا فقدناها حيث فنيتم ، ثم انتهينا إلى البحر فإذا حَوَتْ مثل الطرب ، فأكل منه

(١) سورة المائدة الآية ٩٦ .

(٢) أخرجه في باب ماء البحر طهور - من كتاب الطهارة .

ذلك الجيش ثمان عشرة ليلة ، ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من أضلاعه فنصبتا ، ثم أمر براحلة فرحلت فمرت تحتها ولم تصبها .

قال مالك : الظرب الجبيل ، قال مالك : لا بأس بأكل الحيتان يصيدها المجوس ، لأن رسول الله ﷺ قال : « البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته » وإذا أكل ذلك ميتاً فلا يضره من صاده .

قلت : ظاهر القرآن والحديث إباحة ميتات البحر كلها ، والمراد منها كل ما يعيش في البحر ، فإذا أخرج منه كان عيشه عيش المذبوح كالسمك ، فكل ذلك حلال بأنواعه ، ولا حاجة الى ذبحه سواء يؤكل مثله في البر كالبقرة والغنم أو لا يؤكل كالكلب والخنزير ، والكل سمك وإن اختلفت الصور ، بخلاف ما يعيش في الماء فإذا أخرج دام حياته ، فإن كان طائراً كالبط فذبح فحلال ولا يحل ميتتها ، وإن كان غيرها كالضفدع والسرطان والسحفاة وذوات السموم كالحية والعقرب فحرام ؛ وعليه الشافعي .

(أقول) : وعلى هذا فقوله تعالى : ﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾ المراد منه ما يصطاد بالقصد والاختيار ، وقوله : ﴿ وطعامه ﴾ المراد منه ميتات البحر مما لم يصد بالاختيار ، كنى به عن الميتة كراهية لذكر الميتة في مقام التحليل ؛ وقوله : ﴿ متاعاً لكم ﴾ المراد منه إباحته لأهل الحضر ، وقوله : ﴿ وللسيارة ﴾ المراد منه إباحته لأهل السفر ، وقال أبو حنيفة : جميع حيوانات البحر حرام إلا السمك المعروف .

باب :

يحل ما لفظه البحر أو مات صَرَدًا

١٥٣٢ - (مالك) : عن نافع أن عبد الرحمن بن أبي هريرة ، سأل

عبد الله بن عمر عما لفظه البحر فنهاه عن أكله ذلك ، قال نافع : ثم انقلب عبد الله فدعا بالمصحف فقرأ ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعاً لَكُمْ ﴾ قال نافع : فأرسلني عبد الله بن عمر إلى عبد الرحمن بن أبي هريرة أنه لا بأس بأكله .

١٥٣٣ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن سعد الجاري مولى عمر ابن الخطاب أنه قال : سألت عبد الله بن عمر عن الحيتان يقتل بعضها بعضاً أو يموت صرداً فقال : ليس بها بأس ، قال سعد : ثم سألت عبد الله ابن عمرو بن العاص فقال مثل ذلك .

١٥٣٤ - (مالك) : عن أبي الزناد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وزيد بن ثابت أنهما كانا لا يريان بما لفظه البحر بأساً .

١٥٣٥ - (مالك) : عن أبي الزناد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناساً من أهل الجار قدموا على مروان بن الحكم فسألوه عما لفظه البحر ، فقال : ليس به بأس ؛ وقال : اذهبوا إلى زيد بن ثابت وأبي هريرة فاسألوهما ثم اتوني فأخبروني ماذا يقولان ؟ فأتوهما فسألوهما فقالا : لا بأس به ، فأتوا مروان فأخبروه ، فقال مروان : قد قلت لكم .

قلت : قال محمد : إذا ماتت الحيتان من حر أو برد أو قتل بعضها بعضاً فلا بأس بأكلها ، فإذا ماتت ميتة بنفسها وطفئت فهذا يكره من السمك ، فأما ما سوى ذلك فلا بأس به ؛ وَعَمَّ الشافعي في كل ميتة ، الصرد بفتح الصاد والراء البرد .

باب :

يحل ما اصطاد بكلبه إذا ذكر اسم الله عند إرساله

وكان الكلب معلماً

قال الله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا

عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مَا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ، فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١﴾ .

١٥٣٦ - (مالك) : أنه سمع أهل العلم يقولون في البازي والعقاب والصقر وما أشبه ذلك : أنه إذا كان معلماً يفقه كما تفقه الكلاب المعلمة فلا بأس بأكل ما قتلن مما صادت إذا ذكر اسم الله على إرسالها .

(قال مالك) : الأمر المجتمع عليه عندنا أن المسلم إذا أرسل كلب المجوسي الضاري فصاد أو قتل أنه إذا كان معلماً فأكل ذلك الصيد حلال لا بأس به وإن لم يذكه المسلم ، وإنما مثل ذلك مثل المسلم يذبح بشفرة المجوسي أو يرمي بقوسه أو بنبله فيقتل بها ، فصيده ذلك وذبيحته حلال لا بأس بأكله .

(قال مالك) : إذا أرسل المجوسي كلب المسلم الضاري على صيد فأخذه فإنه لا يؤكل ذلك الصيد إلا أن يذكي : وإنما مثل ذلك مثل قوس المسلم ونبله يأخذها المجوسي فيرمي بها الصيد فيقتله ، وبمنزلة شفرة المسلم يذبح بها المجوسي ، فلا يحل أكل شيء من ذلك .

قلت : ﴿ الطيبات ﴾ ما يستطيه العرب ويستلذه من غير أن يرد بتحريمه نص من كتاب أو سنة ، ﴿ وما علّمتم من الجوارح ﴾ مبتدأ وخبره ﴿ فكلوا مما أمسكن ﴾ وأكثر أهل العلم على أن المراد من الجوارح الكواشب من سباع البهائم ، كالفهد والكلب ومن سباع الطير كالبازي والصقر مما يقبل التعليم ، فيحل صيد جميعها ، والمكلب هو الذي يغري الكلاب على الصيد ويعلمها ؛ ونصب ﴿ مكليين ﴾ على الحال ﴿ تعلمونهن ﴾ حال آخر يفسر الحال الأول ويبينه أي تؤدبونهن آداب أخذ الصيد ﴿ مما علّمكم الله ﴾ قيل : (من) هاهنا بمعنى الكاف .

(١) سورة المائدة ، الآية ٤ .

(أقول) : الظاهر أن معناه من جملة ما عملكم الله ، فإن تسخير البهائم وتكليب السباع من جملة ما خص الله تعالى به نوع الإنسان ، ﴿ فكلوا مما أمسكن ﴾ أراد أن الجارحة المعلمة إذا جرحت بإرسال صاحبها فأخذت الصيد وقتلته كان حلالاً ، والتعليم هو أن يوجد فيها ثلاثة أشياء : إذا أشليت استشلت ؛ وإذا زجرت انزجرت ، وإذا أخذت الصيد أمسكت ولم تأكل ، فإذا وجد ذلك منها مراراً وأقله ثلاث مرات كانت معلمة يحل صيدها ، وعلى هذا كله أهل العلم في الجملة .

باب :

هل يؤكل ما أكل منه الكلب المعلم

١٥٣٧ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول في الكلب المعلم : كُلْ ما أمسك عليك إن قتل أو لم يقتل ^(١) .

١٥٣٨ - (مالك) : عن سمع ^(٢) نافعاً يقول : قال عبد الله بن عمر : وإن أكل وإن لم يأكل .

١٥٣٩ - (مالك) : أنه بلغه عن سعد بن أبي وقاص أنه سئل عن الكلب المعلم إذا قتل الصيد ، فقال سعد : كُلْ وإن لم تبْقْ إلا بضعة واحدة .

قلت : هو مذهب مالك ، والقول القديم للشافعي ، ثم تعقبه الشافعي بحديث عدي بن حاتم عن النبي ﷺ : « فإن أكل فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه » وهو مذهب أبي حنيفة .

(١) في نسخنا وإن لم يقتل .

(٢) في نسخنا أنه سمع .

باب :

لا يحل ما أعان على قتله ماء أو كلب غير معلم أو غاب

عنه وترك تفحصه حتى بات

١٥٤٠ - (مالك) : أنه سمع أهل العلم يقولون : إذا أصاب الرجل الصيد فأعانه عليه غيره من ماء أو كلب غير معلم لم يؤكل ذلك الصيد ، إلا أن يكون سهم الرامي قد قتله أو بلغ مقاتل الصيد حتى لا يشك أحد في أنه هو قتله وأنه لا يكون للصيد حياة بعده .

(قال مالك) : لا بأس بأكل الصيد وإن غاب عنك مصرعه ، إذا وجدت به أثراً من كلبك أو كان به سهمك ما لم يبت ، فإذا بات فانه يكره أكله .

قلت : على هذا أهل العلم في الجملة .

باب :

إذا وجد الصيد حياً تعين الذبح

(قال مالك) : أحسن ما سمعت في الذي يخلص الصيد من مخالف البازي أو من في الكلب ثم يتربص به فيموت فانه لا يحل أكله .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

يحل ما اصطاده بالمحدد وإن قتل إذا ذكر اسم الله عليه

ولا يحل ما اصطاده بغير المحدد حتى يجده حياً فيذبحه

(قال مالك) : قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللهُ

بَشِيءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴿١﴾ . قال : فكل شيء يناله الإنسان بيده أو برمحه أو بشيء من سلاحه فانفذه وبلغ مقاتله فهو صيد كما قال الله تعالى .

١٥٤١ - (مالك) : عن نافع أنه قال : رميت طائرين بحجر وأنا بجرف فأصبتهما ، فأما أحدهما فمات فطرحه عبد الله بن عمر ، وأما الآخر فذهب عبد الله بن عمر يذكيه بقدم فمات قبل أن يذكيه ، فطرحه عبد الله ابن عمر أيضاً .

١٥٤٢ - (مالك) : أنه بلغه أن القاسم بن محمد كان يكره ما قتل المعراض والبندقة .

(قال مالك) : ولا أرى بأساً بما أصاب المعراض إذا خسق ، وبلغ المقاتل أن يؤكل .

قلت : على هذا أهل العلم .

باب :

لا يقتل الإنسي بالرمي وأشباهه

١٥٤٣ - (مالك) : أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يكره أن يقتل الإنسية بما يقتل به الصيد من الرمي وأشباهه .

قلت : هذا مخصوص بما إذا لم يتوحش وأمكن ذبحه ، فإذا توحش صار بمنزلة الصيد ، لحديث رافع بن خديج نذ بعير وكان في القوم خيل يسيرة فطلبوه فأعياهم ، فأهوى إليه رجل بسهم فحبسه الله تعالى ، فقال رسول الله ﷺ : « إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش ، فما نذ عليكم فاصنعوا به هكذا » .

(١) سورة المائدة ، الآية ٩٤ .

قلت : وعلى هذا أهل العلم .

باب :

سنة الأكل أن يسمى الله تعالى ويأكل مما يليه

١٥٤٤ - (مالك) : عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال : أتني رسول الله ﷺ بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبي سلمة ، فقال له رسول الله ﷺ : « سَمِ الله وكل مما يليك » .

قلت : عليه أهل العلم ، قال النووي : الأفضل أن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن قال : بسم الله حصلت السنة .

باب :

لا يأكل بشماله ولا يشرب بشماله

١٥٤٥ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه وليشرب بيمينه ، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله » .

١٥٤٦ - (مالك) : عن أبي الزبير المكي عن جابر أن رسول الله ﷺ نهى أن يأكل الرجل بشماله - مختصر .
قلت : عليه أهل العلم .

باب :

يحمد الله تعالى إذا فرغ من الأكل

١٥٤٧ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان لا يؤتى أبداً

بطعام أو شراب حتى الدواء فيطعمه أو يشربه حتى يقول : الحمد لله الذي هدانا وأطعمنا وسقانا ونعمنا ، الله أكبر ، اللهم أَلْفَتْنَا نِعْمَتَكَ بكل شر فأصبحنا منها وأمسينا بكل خير ، نسألك تمامها وشكرها ، لا خير إلا خيرك ، ولا إله غيرك ، إله الصالحين ورب العالمين ، الحمد لله ولا إله إلا الله ، ما شاء الله لا قوة إلا بالله ؛ اللهم بارك لنا فيما رزقنا وقنا عذاب النار .

قلت : عليه أهل العلم ؛ ومحل الحمد إذا رفعت المائدة ، ويدل على ذلك أحاديث كثيرة ، فقلوه : حتى يقول معناه لا يؤتي إلا أن يقول في آخره ، ويحتمل أن يكون عروة يقوله إذا قرب اليه شيء من الطعام ثم يحمد الله تعالى في آخره ثانياً .

باب :

من أخلاق النبوة إجابة دعوة الخياط ونحوه تواضعاً لله تعالى

١٥٤٨ - (مالك) : عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، أنه سمع أنس بن مالك يقول : إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنع له ؛ قال أنس : فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام فقرب إليه خبزاً من شعير ومرقاً فيه دبء ، قال أنس : فرأيت رسول الله ﷺ يتبع الدباء من حول القصعة ، فلم أزل أحب الدباء بعد ذلك اليوم .

باب :

قول النبي ﷺ المؤمن يأكل في معاً واحد

١٥٤٩ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يأكل المسلم في معاً واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء » .

١٥٥٠ - (مالك) : عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ،

أن رسول الله ﷺ ضافه ضيف كافر ، فأمر له رسول الله ﷺ بشاة فحلبت فشرب حلابها ، ثم أخرى فشربه ، ثم أخرى فشربه حتى شرب حلاب سبع شياه ، ثم أنه أصبح فأسلم فأمر له رسول الله ﷺ بشاة فحلبت^(١) فلم يستتمها ، فقال رسول الله ﷺ « المؤمن يشرب في معاً واحد والكافر في سبعة أمعاء » .

قلت : في هذا الحديث أقوال ، أحدها : كان خاصاً بهذا الرجل لأنك ترى من المسلمين من يكثر أكله ومن الكفار من يقل أكله ، وحديث النبي ﷺ لا خلف فيه وثانيها : المؤمن يسمي الله تعالى عند طعامه فتكون فيه البركة ، والكافر لا يسمي فلا يبارك له ، وثالثها : هو مثل ضربه النبي ﷺ للمؤمن وزهده في الدنيا وللکافر وحرصه في الدنيا .

(أقول) : والظاهر أن المعنى قلة الأكل من خصال المؤمن ، لزهده وعزوفه عن شهوات الدنيا ، ولتسمية الله تعالى على طعامه وللنور الذي أودعه الله تعالى في قلبه ميراثاً لسر نبيه ﷺ حيث قتال : « أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني » وكثرة الأكل من خصال الكافر لحرصه في الشهوات وترك تسميته وبعده من مظان النور .

ولا يرد على هذا أن من المؤمنين من يأكل كثيراً ومن الكافرين من يأكل قليلاً ، لأننا نقول كم من خصلة من خصال المؤمن توجد في الكافر ولا يصير بها مؤمناً كالصدق والعفاف ، وكم من خصلة من خصال الكافر توجد في المؤمن ولا يصير بها كافراً لقوله ﷺ لأبي ذر حين شتم غلامه « إنك امرؤ فيك جاهلية » . ثم أن هذه الأمور لها أسباب أرضية يستوي فيها المؤمن والكافر ، وأسباب سماوية من إلهام الملائكة وإفاضة البركة والنور يختص بها

(١) في نسخنا زيادة : فشرب حلابها أمر أرم له بأخرى .

المؤمن ، والإشارة في هذا الحديث وأمثاله إلى الحادث الموجود بالأسباب السماوية فقط ؛ وعلى هذا القياس يقال في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ؛ وَأَنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾^(١) ، وفي قوله ﷺ « إن البر يزيد في العمر وإن الكافر تنزع روحه نزعاً شديداً » .

باب :

قول النبي ﷺ طعام الإثنين يكفي الثلاثة

١٥٥١ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « طعام الاثنين كافي الثلاثة ، وطعام الثلاثة كافي الأربعة » .

قلت : تفسير هذا ما قاله عمر رضي الله عنه عام الرمادة : لقد هممت أن أنزل على كل أهل بيت مثل عددهم ؛ فإن الرجل لا يهلك على نصف بطنه ، والمعنى هو الحث على أن يؤثر ذوي الحاجة على نفسه بما لا يتضرر بمثله كالثلث والرابع .

باب :

الوصية بالتجوز في المآكل ، وترك الاعتیاد باللحم ونحوه من ملاذ الأطعمة

١٥٥٢ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال : إياكم واللحم فإن له ضراوة كضراوة الخمر .

(١) سورة الصافات ، الآية ١٧١ .

١٥٥٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أدرك جابر بن عبد الله ومعه حمال لحم ، فقال : ما هذا ؟ فقال : يا أمير المؤمنين قرمنا الى اللحم فاشتريت بدرهم لحماً فقال عمر : ما يريد أحدكم ان يطوي بطنه عن جاره أو ابن عمه ؟ أين تذهب عنك هذه الآية ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا ﴾ (١) .

١٥٥٤ - (مالك) : أنه بلغه ان عيسى بن مريم عليه السلام كان يقول : يا بني إسرائيل عليكم بالماء القراح والبقل البري وخبز الشعير وإياكم وخبز البر فإنكم لن تقوموا بشكره .
قلت : هو الأولى والأفضل عند أهل العلم .

باب :

الأمر بإكرام الضيف

١٥٥٥ - (مالك) : عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، جائزته يوماً وليلة وضيافته ثلاثة أيام ، فما كان بعد ذلك فهو صدقة ، ولا يحل له أن يثوي عنده حتى يخرجه » - مختصر .

قلت : قوله جائزته فيه قولان : أحدهما يتكلف له في اليوم الأول بما اتسع له ، ويقدم له في اليوم الثاني والثالث ما كان بحضرته ولا يزيد على عادته ، وما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعروف ، إن شاء فعل وإن شاء ترك ، والثاني أن جائزته أن يعطيه ما يجوز به مسافر يوماً وليلة ، يثوي أي يقيم ، يخرجه : أي يضيق صدره .

(١) سورة الأحقاف ، الآية ٢٠ .

باب :

حرّم الله تعالى الخمر والميسر

قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ (١) .

قلت : وعلى هذا أهل العلم ﴿رجس﴾ خبيث مستقذر ﴿من عمل الشيطان﴾ من تزيينه ﴿فاجتنبوه﴾ رد الكناية إلى الرجس ﴿فهل أنتم منتهون﴾ لفظه استفهام ومعناه أمر .

باب :

لما حرمت الخمر فهمت الصحابة منها حرمة الفضيخ

١٥٥٦ - (مالك) : عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن انس ابن مالك ، أنه قال : كنت أسقي أبا عبيدة بن الجراح ، وأبا طلحة الأنصاري ، وأبي بن كعب شراباً من فضيخ تمر ، فقال : فجاءهم آت فقال : إن الخمر قد حرمت ، فقال أبو طلحة : يا انس قم إلى هذه الجرار فاكسرها ، فقال : فقمتم إلى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى تكسرت .

قلت : عليه الشافعي ، وأبو حنيفة ، إلا أن الشافعي يقول : كل ما خامر العقل فهو خمر ، قليله وكثيره حرام يجب منه الحد ، سواء كان من عنب أو تمر أو عسل أو غير ذلك ، وسواء كان نياً أو مطبوخاً ، وفي مذهب أبي حنيفة النيء من ماء العنب إذا اشتد هو الخمر ، والمسكر من فضيخ

(١) سورة المائدة ، الآية ٩٠ .

التمر حرام ، يحد منه دون سائر المسكرات .

باب :

إباحة المثلث وهو ما لا يكون مسكراً

١٥٥٧ - (مالك) : عن داود بن الحصين عن واقد بن عمرو بن سعد ابن معاذ ، أنه أخبره عن محمود بن لبيد الأنصاري ، أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكاه إليه أهل الشام وباء الأرض وثقلها ، وقالوا : لا يصلحنا إلا هذا الشراب ، فقال عمر : اشربوا العسل . فقالوا : لا يصلحنا العسل . فقال رجل من أهل الأرض : هل لك أن تجعل للناس من هذا الشراب شيئاً لا يسكر؟ قال : نعم ، فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث ، فأتوا به عمر فأدخل فيه عمر اصبعه ثم رفع يده فتبعها يتمطط ، فقال : هذا الطلاء هذا مثل طلاء الإبل ، فأمرهم عمر أن يشربوه ، فقال له عبادة بن الصامت : أحللتها والله ، فقال عمر : كلا والله ، اللهم إني لا أحل لهم شيئاً حرمة عليهم ولا أحرم عليهم شيئاً أحللتهم لهم .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

الخليطين

١٥٥٨ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ نهى أن يتبذ البسر والرطب جميعاً ، والتمر والزبيب جميعاً .

١٥٥٩ - (مالك) : عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عبد الرحمن بن الحباب الأنصاري عن أبي قتادة الأنصاري ، أن رسول الله ﷺ نهى أن يشرب التمر والزبيب جميعاً ، والزهو والرطب جميعاً .

(قال مالك) : وهو الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا ، انه يكره ذلك لنهي رسول الله ﷺ عنه .

قلت : اختلف فيه أهل العلم فذهب جماعة إلى تحريمه وإن لم يكن الشراب المتخذ منه مسكراً لظاهر الحديث ، وبه قال مالك وأحمد ؛ وقال الأكثرون : هو حرام إذا كان مشتداً ومسكراً ، والمعنى فيه الإسكار ، وإنما خص ذكره لأنه كان من عاداتهم اتخاذ النبيذ المسكر بذلك ، وقال الليث : إنما جاءت الكراهية ان ينبذا جميعاً لأن أحدهما يشد صاحبه .

باب :

النهي عن الإنباذ في الدباء والمزفت ، وما جاء من الرخصة في ذلك

١٥٦٠ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ خطب الناس في بعض مغازيه ، قال عبد الله بن عمر : فأقبلت نحوه فانصرف قبل أن أبلغه ، فسألت ماذا قال ؟ قال : فقل لي نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت .

١٥٦١ - (مالك) : عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن أن ينبذ في الدباء والمزفت .

١٥٦٢ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله ﷺ قال : « نهيتكم عن الإنباذ فانبذوا وكل مسكر حرام »^(١) .

قلت : اختلف الناس في ذلك ؛ فذهب قوم إلى بقاء الحظر فيها ، وبه

(١) مختصر وتماه في باب الأصاحي .

قال مالك وأحمد ؛ وذهب آخرون إلى أن التحريم كان في صدر الإسلام ثم صار منسوخاً، ثم المعنى في التحريم على الأصح ان السقاء له مسام ، فلا يلحق ما فيه التغير إلا بعد مدة بخلاف الخزف والخشب والحجارة ، وقيل : إن هذه الأواني في ذلك الزمان كانت قد تشربت المسكر فيسرع الإسكار الى ما فيها، فلما تلفت تلك الأواني بطول الزمان رخص فيه .

باب :

يحرم الشرب في آنية الفضة

١٥٦٣ - (مالك) : عن نافع ، عن زيد بن عبد الله بن عمر ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم » .

قلت : الجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف .

وعليه أهل العلم ، وفي حكمه الذهب ، ورخص الشافعي في تضييب الإناء بقليل من الفضة عند الحاجة لحديث أنس أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة .

باب :

كراهية التنفس في الإناء والنفخ في الشراب

١٥٦٤ - (مالك) : عن أيوب بن حبيب مولى سعد بن أبي وقاص ، عن أبي المثنى الجهني أنه قال : كنت عند مروان بن الحكم فدخل عليه أبو سعيد الخدري ، وقال له مروان بن الحكم : أسمعت من رسول الله ﷺ أنه نهى عن النفخ في الشراب ؟ فقال له أبو سعيد الخدري : نعم ، فقال

له رجل : يا رسول الله إني لا أروى من نفس واحد ، فقال رسول الله ﷺ :
« فأبِنِ القدح عن فيك ثم تنفس » قال : فأبِنِ أرى القذاة فيه ، قال :
« فأهرقها » .

قلت : عليه أهل العلم ؛ والنهي عن التنفس فيه من أجل ما يخاف أن
يبرز شيء من ريقه أو مخاطه فيقع في الماء ، وقد تكون النكهة من بعض من
يشرب متغيرة فيتعلق الرائحة بالماء لرقته ولطفه ، ثم انه من فعل الدواب اذا
كرعت في الأواني جرعت ثم تنفست فيها ثم عادت فشربت ، فيكون
الأحسن في الأدب ان يتنفس بعد إبانة الإناء عن فمه ، والنفخ فيه يكون لأحد
المعنيين : فإن كان من حرارة الشراب فليصبر حتى يبرد ، وإن كان من أجل
قذى فليمطه بأصبع ، أو خلل وإن تعذر فليهرقها كما جاء في الحديث .

باب :

الرخصة في الشرب قائماً

١٥٦٥ - (مالك) : أنه بلغه أن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي
طالب ، وعثمان بن عفان كانوا يشربون قياماً .

١٥٦٦ - (مالك) : عن ابن شهاب ان عائشة أم المؤمنين ، وسعد بن
أبي وقاص كانا لا يريان بشرب الإنسان وهو قائم بأساً .

١٥٦٧ - (مالك) : عن أبي جعفر القاري انه قال : رأيت عبد الله بن
عمر يشرب قائماً .

١٥٦٨ - (مالك) : عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه انه كان
يشرب قائماً .

قلت : عليه أكثر أهل العلم ، وأما نهى النبي ﷺ عن الشرب قائماً فهي

أدب وإرفاق ، ليكون تناوله على سكون وطمأنينة ، فيكون أبعد من أن يكون منه فساد .

باب :

يستحب البداءة بالأيمن فالأيمن وإن كان في الجانب
الأيسر أفضل من الأيمن

١٥٦٩ - (مالك) : عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ أتى بلبن قد شيب بماء وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر الصديق ، فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال : الأيمن فالأيمن .

١٥٧٠ - (مالك) : عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الأنصاري ، أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشباح ، فقال للغلام : أتأذن لي أن أعطي هؤلاء؟ فقال : لا والله يا رسول الله ، لا أؤثر بنصيبك منك أحداً ، قال : فثله رسول الله ﷺ في يده .

قلت : قوله : الأيمن فالأيمن في إعرابه وجهان ، نصب النون على إضمار قدّم الأيمن أو عليك بالأيمن ، ورفعها على معنى الابتداء ، أي الأيمن أولى ، قوله : فثله أي فدفعه إليه ، وأصل التل الإلقاء والصرع ، ومنه قوله تعالى ﴿وَتِلْهُ لِلجِبِين﴾ .

باب :

الأمر باغلاق الباب وإيكاء السقاء وتخميم الإناء
وإطفاء المصباح عند إرادة النوم

١٥٧١ - (مالك) : عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله ، أن

رسول الله ﷺ قال : « اغلقوا الباب وأوكوا السقاء وأكفوا الإناء أو خمروا الإناء وأطفئوا المصباح ، فان الشيطان لا يفتح غلقاً ولا يحل وكاء ولا يكشف إناء ؛ وإن الفويسقة تضرم على الناس بيوتهم » .

قلت : الإيكاء شد الوكاء وهو الخيط الذي يشد به السقاء والإكفاء القلب والإماله ، والتخمير التغطية ، وعلى هذا عمل أهل العلم .

باب :

يحرم لبس الحرير على الرجال

١٥٧٢ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة^(١) عند باب المسجد ، فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه الحلة فلبستها يوم الجمعة وللوفد إذا قدموا عليك ، فقال رسول الله ﷺ : « إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة » ، ثم جاء رسول الله ﷺ منها حلل فأعطى عمر بن الخطاب منها حلة ، فقال عمر : يا رسول الله كسوتنيها وقد قلت في حلة عطاردها ما قلت ؛ فقال رسول الله ﷺ : « لم أكسكها لتلبسها ، فكساها عمر أخاً له مشركاً بمكة » .

١٥٧٣ - (مالك) : عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب ان رسول الله ﷺ نهى عن لبس القسي وعن تختم الذهب وعن قراءة القرآن في الركوع .

قلت : الحلة السيرة التي فيها خطوط كالسيور ، وهي برود من الحرير او الغالب فيها الحرير ، والقسي ثياب مضلعة من الحرير ؛ قيل : نسبة إلى قس قرية بساحل البحر ، وقيل : إلى القز بالزاي فأبدل من الزاي السين .

(١) وفي بعض النسخ بزيادة (تباع) كتبه عبيد الله السندي .

وعلى هذا أهل العلم ، أن الحرير حرام على الرجال دون النساء ،
ويرخص في موضع اصبع او اصبعين او ثلاث او أربع من أعلام الحرير ،
ورخص بعضهم في لبسه لأجل الحكمة والقمل .

باب :

ما يجوز من لبس الخز

١٥٧٤ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه ؛ عن عائشة زوج
النبي ﷺ أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت عائشة تلبسه .
قلت : عليه اهل العلم ، في الأنوار : يجوز لبس الكتان والقطن
والصوف والخز وإن كانت نفيسة .

باب :

يحرم جر الإزار على الرجال ، ورخص للنساء أن يرخين
شبراً او ذراعاً لا يزدن على ذلك

١٥٧٥ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ، ان
رسول الله ﷺ قال : «الذي يجر ثوبه خيلاء لا ينظر الله اليه يوم القيامة» .

١٥٧٦ - (مالك) : عن ابي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن
رسول الله ﷺ قال : «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من يجر إزاره بطراً» .

١٥٧٧ - (مالك) : عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم كلهم
يخبره عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا ينظر الله يوم القيامة
الى من يجر ثوبه خيلاء» .

١٥٧٨ - (مالك) : عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه أنه قال : سألت ابا سعيد الخدري عن الإزار فقال : أنا أخبرك بعلم ، سمعت من رسول الله ﷺ يقول : «أزرة المسلم الى انصاف ساقية ، لا جناح عليه فيما بينه وبين الكعبين ، ما أسفل من ذلك ففي النار ؛ لا ينظر الله يوم القيامة الى من جر إزاره بطراً» .

١٥٧٩ - (مالك) : عن أبي بكر بن نافع مولى ابن عمر ، عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته عن أم سلمة زوج النبي ﷺ انها قالت حين ذكر الإزار : فالمرأة يا رسول الله ؟ قال «ترخيه شبراً» قالت ، أم مسلمة إذا ينكشف عنها ؛ قال «فذرأعاً لا تزيد عليه» .

قلت : خيلاء أي تكبراً ، بطراً بفتح الطاء أي تكبراً ، ما أسفل ففي النار أي محله من الرجل ؛ وذلك خاص بمن قصد الخيلاء ، على هذا أهل العلم .

باب :

يحرم أن تخرج المرأة في ثوب رقيق يصف ما تحته

١٥٨٠ - (مالك) : عن مسلم بن أبي مريم ، عن أبي صالح عن أبي هريرة انه قال : نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها ، وريحها توجد مسيرة خمسمائة سنة .

١٥٨١ - (مالك) : عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه انها قالت : دخلت حفصة ابنة عبد الرحمن على عائشة زوج النبي ﷺ وعلى حفصة خمار رقيق فشققته عائشة وكستها خماراً كثيفاً .

قلت : قوله كاسيات عاريات هن اللاتي يلبسن من الثياب الشيء الخفيف الذي يصف ما تحته ؛ فهن كاسيات بالاسم عاريات في الحقيقة .

باب

النهي عن اشتمال الصماء والاحتباء في ثوب واحد

١٥٨٢ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه قال :
نهى رسول الله ﷺ عن لبستين وعن بيعتين ، عن الملامسة وعن المنابذة وعن
أن يحتبي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ، وعن أن يشتمل
الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه .

١٥٨٣ - (مالك) : عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله
السلمي أن رسول الله ﷺ نهى أن يأكل الرجل بشماله أو يمشي في نعل واحد
وأن يشتمل الصماء ، وأن يحتبي في ثوب واحد كاشفاً عن فرجه .

قلت : من كان له بسوب واحد فقط سنّ له التوشح وكره له اشتمال
الصماء ، وهو أن يتجلل بثوبه فلا يترك ليدیه منافذ ، لأنه إذا اشتمل لم يخل
من إحدى المفسدتين ، أما أن لا يخرج يديه عند عروض ما يقتضي ذلك
فيتضرر ، أو يخرج فيكشف عورته ، إلا أن يعتني بذلك اعتناء شديداً يمنعه
عن كثير من حاجاته ، وأما إذا توشح فانه تبقى يدها فارغتين لحاجته ، وتبقى
العورة مستورة من غير أن يتعهد ذلك في كل حين ، ومن احتبي بازاره وليس
له إزار غير حبوته فهو بين مفسدتين ، أما أن تنكشف عورته بالفعل ، أو يكون
على شرف الإنكشاف إذا أراد أن يحل الحبوّة ويقوم .

باب :

استحباب أن يرى أثر نعمة الله تعالى على الرجل واستحباب ترقيع الثياب والبذاذة

١٥٨٤ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله

الانصاري ، أنه قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بني أنمار قال جابر : فبينما أنا نازل تحت شجرة إذا رسول الله ﷺ قال^(١) : فقلت : يا رسول الله هلم الى الظل . قال : فنزل رسول الله ﷺ ، فقممت إلى غرارة لنا فالتمست فيها فوجدت فيها جر وقتاء فكسرتة ، ثم قربته الى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : «من اين لكم هذا» ؟ قال : فقلت خرجنا به يا رسول الله من المدينة ، قال جابر : وعندنا صاحب لنا نجهزه يذهب يرعى ظهرنا ، قال : فجهزته ثم أدبر يذهب في الظهر وعليه بردان له قد خلقا ، قال : فنظر رسول الله ﷺ إليه فقال له : «أماله ثوبان غير هذين» ؟ فقلت : بلى يا رسول الله له ثوبان في العيبة كسوته إياهما ، قال : «فادعه فمره فليلبسهما» قال : فدعوته فلبسهما ثم ولى يذهب ، فقال رسول الله ﷺ : «ما له ضرب الله عنقه أليس هذا خيراً» ؟ قال : فسمعه الرجل فقال : يا رسول الله في سبيل الله ، فقال رسول الله ﷺ : «في سبيل الله» قال : فقتل الرجل في سبيل الله .

١٥٨٥ - (مالك) : عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن ابن سيرين ، قال : قال عمر بن الخطاب : إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم ، جمع رجل عليه ثيابه .

١٥٨٦ - (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه قال : قال أنس ابن مالك : رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المؤمنين وقد رقع بين كتفيه برقع ثلاث لبد بعضها فوق بعض .

قلت : في الأنوار : يكره لبس الثياب الخشنة بغير غرض شرعي ، أقول : وجه الجمع بين الأحاديث أن تحمل على حالتين متغايرتين ، فإن كان اختيار الثياب الوسخة والخشنة لأجل البخل ، أو ليرى الناس انه رجل قانع

(١) في نسخنا : اقبل شيئاً .

فذلك منهى عنه ، وإن كان من حاجة لا يجد منها بداً أو ليتعلم الناس منه القناعة والزهد ، أو ليعالج نفسه من العجب والكبر فذلك امر مرغوب فيه .

باب :

لبس البيض من الثياب

١٥٨٧ - (مالك) : انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال : إني لأحب ان انظر الى القارىء ابيض الثياب .

قلت : وعليه اهل العلم يرون البياض أفضل ألوان الثياب ويستحبون التنظف .

باب :

الثياب المصبوغة

١٥٨٨ - (مالك) : عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالمشق والمصبوغ بالزعفران .

(قال مالك) : في الملاحف المعصفرة للرجال في البيوت : لا أعلم شيئاً من ذلك حراماً ، وغير ذلك من اللباس أحب إلي .

قلت : تعقب بما رواه الحفاظ من حديث عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ رأى عليه ربيعة مضرجة بالعصفر ، فقال : ما هذه الربيعة عليك ؟ فعرفت ماكره فأتيت أهلي وهم يسجرون تنوراً فقذفته فيها ، ثم أخبرته فقال : أفلا كسوتها بعض اهلك فانه لا بأس بها للنساء ، وبما روى الشافعي باسناده عن أنس ان النبي ﷺ نهى ان يتزعفر الرجل .

فذهب أكثر اهل العلم الى انه يحرم على الرجل لبس المزعفر

والمعصفر ، ولا يحرم على المرأة ، ولا يكره للرجال والنساء لبس المصبوغ بالمشق ونحوه ، قال البغوي : النهي عن التزعفر للرجل يتناول الكثير منه ، أما القليل منه فقد وردت الرخصة للمتزوج في حديث تزوج عبد الرحمن بن عوف ، رأى النبي ﷺ عليه ردع زعفران ولم ينكر عليه .

باب :

يحرم تزيين البيوت بالثياب المصورة وافتراشها ولبسها

١٥٨٩ - (مالك) : عن نافع عن القاسم بن محمد ، عن عائشة زوج النبي ﷺ انها اشترت نمرقة فيها تصاوير ، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل فعرفت الكراهية في وجهه ، وقالت : يا رسول الله أتوب إلى الله ورسوله فماذا أذنبت ؟ فقال رسول الله ﷺ : ما بال هذه النمرقة ؟ قالت : اشتريتها لك تقعد عليها وتوسدها ، فقال رسول الله ﷺ : «إن أهل هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم احيوا ما خلقتكم» ثم قال : «إن البيت الذي فيه هذه الصور لا تدخله الملائكة» .

١٥٩٠ - (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ، ان رافع ابن إسحق مولى الشفاء أخبره انه قال : دخلت انا وعبد الله بن أبي طلحة على ابي سعيد الخدري نعوذه ، فقال لنا ابو سعيد : أخبرنا رسول الله ﷺ ان الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تماثيل أو تصاوير ، يشك إسحق لا يدري أيتهما قال ابو سعيد .

١٥٩١ - (مالك) : عن ابي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعوده قال : فوجدت عنده سهل بن حنيف ، فدعا ابو طلحة انساناً لينزع نمطاً من تحته ، فقال له سهل بن حنيف : لم تنزعه ؟ قال : لأن فيه تصاوير ، وقد قال فيها رسول الله ﷺ ما قد علمت ، فقال سهل : ألم يقل رسول الله ﷺ إلا ما كان رقماً في ثوب ؟

قال : بلى ، ولكنه أطيب لنفسي .

قلت : على هذا أهل العلم ، أما صورة الأشجار والنبات فلا بأس بها ، قال البغوي : وفي لعب الصبيان رخصة لحديث عائشة ، أن رسول الله ﷺ رأى بنات عائشة ورأى فيهن فرساً له جناحان ؛ وهذا يرد على من أول قصة البنات بأنها لم تكن على صورة النساء ، وإنما سميت باسم البنات ، قوله : إلا ما كان رقياً . قيل : لعل الصورة المنهي عنها إنما هي ما كان له الشخص دون ما كان منسوجاً في ثوب او منقوشاً في جدار ؛ وحديث القاسم عن عائشة يفسد هذا التأويل .

(أقول) : الرقم الكتابة ومنه قوله تعالى ﴿كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾^(١) ولا تكون الكتابة إلا علامات صغيرة لا يبدو للناظر من مسافة ثلاثة أذرع ونحوها ، فاستعير ههنا للصورة الصغيرة التي لا تبدو للناظر من تلك المسافة .

باب :

خمس من الفطرة

١٥٩٢ - (مالك) : عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : خمس من الفطرة : تقليم الأظفار ، وقص الشارب ، ونتف الإبط ، وحلق العانة ، والاختتان .

قلت : هذه الخصال كلها سنن إلا الختان ، فقد اختلف أهل العلم في وجوبه ، فقال كثير منهم : إنه واجب ، وقال الحسن : هو للرجال سنة وللنساء طهارة ، وقد روي التوقيت في قص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط وحلق العانة أن لا يترك أكثر من أربعين ليلة .

(١) سورة المطففين ، الآية ٩ .

باب :

الأمر بقص الشارب وإعفاء اللحي وكراهية نتف الشيب

١٥٩٣ - (مالك) : عن أبي بكر بن نافع ، عن أبيه نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ أمر بإحفاء الشوارب وإعفاء اللحي .

١٥٩٤ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : كان إبراهيم عليه السلام أول الناس ضيِّف الضيف ، وأول الناس اختتن ، وأول الناس قص الشارب ، وأول الناس رأى الشيب ؛ فقال : يارب ما هذا ؟ فقال تبارك وتعالى (وقاريا إبراهيم) فقال : رب زدني وقاراً .

قلت : الإحفاء أن يؤخذ حتى يحفى ويرق ، وقد يكون بمعنى الاستقصاء في الأخذ من قولك أحفيت في المسألة إذا استقصيت فيها ، وعلى هذا أهل العلم .

باب :

النهي عن وصل الشعر

١٥٩٥ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر ، وتناول قصة من شعر كانت في يد حرسى ، يقول : يا أهل المدينة أين علماؤكم ؟ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه يقول : « إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نسائهم » .

قلت : قال محمد : يكره للمرأة أن تصل شعراً إلى شعرها أو تتخذ قصة شعر ، ولا بأس بالوصل في الرأس إذا كان صوفاً ؛ فأما الشعر من شعور الناس فلا ينبغي ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا ، وقال البغوي :

الوصل أن تصل شعرها بشعر غيرها تريد بذلك أن يظن بها طول الشعر ، أو يكون شعرها أصهب فتصله بشعر أسود فهذا من باب الزور ، وقال أبو داود : كان أحمد يقول : الفرامل ليس بها بأس .

باب :

يستحب أن يرجل شعر الرأس ويكره أن يدعه نائراً

١٥٩٦ - (مالك) : عن زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره قال : كان رسول الله ﷺ في المسجد ، فدخل رجل نائر الرأس واللحية فأشار إليه رسول الله ﷺ يبدأ أن أخرج ، كأنه يعني إصلاح شعر رأسه ولحيته ، ففعل الرجل ثم رجع ؛ فقال رسول الله ﷺ : « أليس هذا خيراً من أن يأتي أحدكم نائر الرأس كأنه شيطان ؟ » .

قلت : على هذا أهل العلم .

باب :

هل يدهن جمته كل يوم ؟

١٥٩٧ - (مالك) : من يحيى بن سعيد أن أبا قتادة الأنصاري قال لرسول الله ﷺ ؛ إن لي جمّة أفأرجلها ؟ فقال رسول الله ﷺ : « نعم وأكرمها » ، فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين لما قال له رسول الله ﷺ أكرمها .

قلت : روي عن عبد الله بن مغفل قال : نهى رسول الله ﷺ عن الترجل إلا غباً ، وعليه العمل ، أما حديث أبي قتادة فهو فهم فهمه من قوله ﷺ : « وأكرمها » ولعل المراد الإكرام المخصوص ، وهو المتوسط المقصد بين الإفراط في التنعم وبين ترك التنظيف ، والهيئة البذة الرثة ، الجمّة من شعر الرأس ما يسقط على المنكبين .

باب :

يستحب الفرق

١٥٩٨ - (مالك) : عن زياد بن سعد عن ابن شهاب أنه سمعه يقول

لرجل : سدل رسول الله ﷺ ناصيته ما شاء الله ثم فرق بعد .

قلت : وعلى هذا أهل العلم .

باب :

جواز خضاب الشعر

١٥٩٩ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد قال : أخبرني محمد بن

إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، أن عبد الرحمن بن الأسود
ابن عبد يغوث قال - وكان جليساً لهم وكان أبيض الرأس واللحية - فغدا عليهم
ذات يوم وقد حمرها ، فقال له القوم : هذا أحسن ، فقال : ان أمي عائشة
زوج النبي ﷺ أرسلت إلي البارحة جاريتها نخيلة ، فأقسمت علي لأصبغن ،
وأخبرتني أن أبا بكر الصديق كان يصبغ .

قلت : على هذا أهل العلم قالوا : الخضاب بالحناء فقط ، وبالحناء
والكتم جائز ؛ واختلفوا في الخضاب بالسواد ، فكرهه قوم ولم يكرهه
آخرون ، وقد روي فعله عن الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب وعن
سعد بن أبي وقاص والزهري ؛ وقال أيوب عن محمد بن سيرين : لا أعلم
بخضاب السواد بأساً إلا أن يغرّ به امرأة .

باب :

النهي عن خاتم الذهب للرجال

١٦٠٠ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ، أن

رسول الله ﷺ كان يلبس خاتماً من ذهب ، ثم قام رسول الله ﷺ فنبذه ؛ وقال : « لا ألبسه أبداً » قال : فنبذ الناس خواتيمهم .

قلت : وعلى هذا أهل العلم : إن التحلي بالذهب حرام على الرجال ، وأما النساء فقد رخص لهن في حلي الذهب ، وروي عن معاوية أن رسول الله ﷺ نهى^(١) عن لبس الذهب إلا مقطعا ، قال الخطابي : يريد بالمقطع الشيء اليسير نحو الشنف والخاتم ، وكره من ذلك الكثير الذي هو عادة أهل السرف وزينة أهل الخيلاء والكبر ، واليسير ما لا تجب فيه الزكاة .

(أقول) : والظاهر عندي أن المقطع ما يكون كالخاتم أو ينظم بالخيط ، وأما ما كان كالسلسلة والطوق والخلخال والسوار والقرط فلا يجوز ، وقد ورد في هذه الخمسة أحاديث النهي .

باب :

رخص للرجال في خاتم من فضة

١٦٠١ - (مالك) : عن صدقة بن يسار قال : سألت سعيد بن المسيب عن لبس الخاتم فقال : ألبسه وأخبر الناس أنني أفتيك بذلك .

قلت : عليه أهل العلم ، إلا أن بعضهم علله بالحاجة فأباحه لذي سلطان ، فإنه يحتاج اليه لختم الكتب ، وبعضهم علله بالتوسعة ليكون مذكراً لنعم الجنة فأباحه لذي سلطان وغيره ، وهو ظاهر كلام سعيد بن المسيب .

(١) قوله : نهى عن لبس الذهب إلا مقطعا ، هذا للنساء وأما في حق الرجال فلا يجوز أصلاً ، وللفقهاء في الاستثناء خلاف ، وأجازوا للنساء كل حلي من ذهب ، وأجابوا عن هذه الأحاديث : أنه سمع هكذا وجدناه في هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن والله أعلم .

باب :

يجوز للانسان دخول المسجد ونحوه وهو متنعل

١٦٠٢ - (مالك) : عن عمه أبي سهيل بن مالك ، عن أبيه عن كعب الأحبار ، أن رجلاً نزع نعليه فقال : لم خلعت نعليك ؟ لعلك تأولت هذه الآية : ﴿ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ ثم قال كعب : أتدري ما كانتا نعلًا موسى ؟ قال مالك : لا أدري ما أجابه الرجل ؟ - فقال كعب : كانتا من جلد حمار ميت .

قلت : على هذا أهل العلم ، إذا لم تكن نجسة أو كانت عليها نجاسة فيست فحتها حتى ذهبت .

باب :

تسنّ البداية باليمنى إذا انتعل وبالسرى إذا نزع

١٦٠٣ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا انتعل أحدكم فليبدأ بيمينه فإذا نزع فليبدأ بشماله ولتكن اليمنى أولهما تنعل وآخرهما تنزع » .

قلت : على هذا أهل العلم ، وهو من باب الآداب .

باب :

لا يمشي في نعل واحدة

١٦٠٤ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يمشين أحدكم في نعل واحدة ، لينعلهما جميعاً أو ليحفهما جميعاً » .

قلت : على هذا أهل العلم ، وهو من باب الآداب .

باب :

يحرم اللعب بالنرد وما في معناه

١٦٠٥ - (مالك) : عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال : « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » .

١٦٠٦ - (مالك) : عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة زوج النبي ﷺ أنه بلغها أن أهل بيت في دارها كانوا سكاناً فيها وعندهم نرد ، فأرسلت اليهم لئن لم تخرجوها لأخرجنكم من داري ، وأنكرت ذلك عليهم .

١٦٠٧ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أنه كان إذا وجد أحداً من أهله يلعب بالنرد ضربه وكسرها . قال يحيى : وسمعت مالكا يقول : لا خير في الشطرنج وكرهاها ؛ وسمعت يكره اللعب بها وبغيرها من الباطل ويتلو هذه الآية : ﴿ فَمَا ذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾ ^(١) .

قلت : هذا قول أهل العلم ، ان اللعب بالنرد حرام ، وكره الشافعي اللعب بالشطرنج والحمام كراهة تنزيه لا كراهة تحریم ، إلا أن يقامر به فيحرم ؛ وحرمة جماعة كالنرد .

باب :

يحرم اقتناء الكلب إلا لصيد أو حراسة

١٦٠٨ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ

(١) سورة يونس ، الآية ٣٢ .

قال : « من اقتنى كلباً إلا كلباً ضارياً أو كلب ماشية نقص من عمله كل يوم قيراطان » .

١٦٠٩ - (مالك) : عن يزيد بن خصيفة أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن زهير وهو رجل من شنوءة من أصحاب رسول الله ﷺ يحدث ناساً معه عند باب المسجد ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط » قال : أأنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : إي ورب هذا المسجد .

قلت : وعلى هذا أهل العلم ، الاقتناء الاتخاذ .

باب :

ما جاء في قتل الكلاب

١٦١٠ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب .

قلت : كان هذا في صدر الإسلام لعموم البلوى باقتنائها ، فكانوا لا يتركون اقتناءها إلا بالقتل ، وقيل : خصت المدينة بقتل ما فيها من الكلاب ، من حيث أن المدينة كانت مهبط الملائكة بالوحي وهم لا يدخلون بيتاً فيه كلب ، ثم نسخ وقال : « إنها أمة من الأمم » وأوجب في ولغها تسبيح الغسل .

باب :

النهي عن تغيير خلق الله

قال الله تعالى : ﴿ إِن يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاتًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ، لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ؛ وَلَاضِلَّهُمْ

وَلَا مَنِيْنَهُمْ وَلَا مَرْئَهُمْ فَلْيُبَيِّنَنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْئَهُمْ فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ ﴿١﴾ .

١٦١١ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يكره الإخصاء ويقول : فيه نماء الخلق .

قلت : الذي يدل الحديث المرفوع عليه أن معناه المخالفة لمقتضى الصورة النوعية بحكم العادة ؛ فيشمل المثلة وتأنث الرجال وترجل النساء والخصاء والوشم وقطع الأذان من الأنعام ، وقد يدخل فيه أيضاً إنزاء الحمر على الخيل ليحصل البغل ، قوله : فيه نماء أي في ترك الإخصاء نماء وهو مفهوم من النهي .

باب :

ما جاء في قتل الحيات

١٦١٢ - (مالك) : عن نافع عن أبي لبابة أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل الحيات التي في البيوت .

١٦١٣ - (مالك) : عن نافع عن سائبة مولاة لعائشة أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل الحيات التي في البيوت ، إلا إذا الطفيتين والأبتر فإنهما يخطفان البصر ويطرحان ما في بطون النساء .

١٦١٤ - (مالك) : عن صيفي مولى ابن أفلح عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة أنه قال : دخلت على أبي سعيد الخدري فوجدته يصلي ، فجلست أنتظره حتى قضى صلاته ، فسمعت تحريكاً تحت سرير في بيته فإذا حية فقامت لأقتلها ، فأشار إليّ أبو سعيد أن أجلس ، فلما انصرف أشار إليّ بيت في الدار فقال : أترى هذا البيت ؟ قلت : نعم . فقال : أنه قد كان فيه

(١) سورة النساء ، الآية ١١٨

فتى حديث عهد بعرس ، فخرج مع رسول الله ﷺ إلى الخندق فبينما هو به إذ أتاه الفتى ليستأذنه ، فقال : يا رسول الله أئذن لي أحدث بأهلي عهداً ، فأذن له رسول الله ﷺ وقال : « خذ عليك سلاحك فاني أخشى عليك بني قريظة » فانطلق الفتى الى أهله فوجد امرأته قائمة بين البابين فأهوى الفتى إليها بالرمح ليطعنها وأدركته غيرة ، فقالت : لا تعجل حتى تدخل وتنظر ما في بيتك ، فدخل فإذا هو بحية منطوية على فراشه فركز فيها رمحه ثم خرج بها فنصبه في الدار ، فاضطربت الحية في رأس الرمح وخر الفتى ميتاً ؛ فما يدري أيهما كان أسرع موتاً ألفتى أم الحية ؟ فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « إن بالمدينة جنأ قد أسلموا ، فإذا رأيتم منهم شيئاً فأذنوه ثلاثة أيام ، فإن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فإنما هو شيطان » .

١٦١٥ - (مالك) : عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أمر بقتل الحيات في الحرم .

قلت : اختلف في ذلك أهل العلم ، والأظهر أن النهي عن قتل حيات البيوت كان في صدر الإسلام حين لم يعلم مسلمو الجن حرمة تخويف المسلمين ، ثم نسخ ؛ الطفية خوصة المقل شبه به الخيطان اللذان على ظهر الحية ، والأبتر القصير الذنب من الحيات .

باب :

جواز معالجة المرضى بالدواء

١٦١٦ - (مالك) : عن زيد بن أسلم أن رجلاً في زمان رسول الله ﷺ أصابه جرح فاحتقن الجرح الدم ، وأن الرجل دعا رجلين من بني أنمار ، فنظرا إليه فزعما أن رسول الله ﷺ قال لهما « أيكما أطب » فقالا : أفي الطب خير يا رسول الله ؟ فزعم زيد أن رسول الله ﷺ قال : « أنزل الدواء والذي أنزل الأدوية » .

قلت : على هذا اتفق المسلمون لا يرون به بأساً ، واختلف أهل العلم في التداوي بالشيء النجس ، فأباح كثير منهم التداوي به إلا الخمر ، لأن النبي ﷺ أباح المرهط العرنيين شرب أبوال الإبل ، وأما الخمر فقد قال النبي ﷺ : « إنها ليست بدواء ولكنها داء » وقال بعضهم : لا يجوز التداوي بالنجس لنهاية ﷺ عن الدواء الخبيث ، والمراد به خبث النجاسة ، وقال آخرون : المراد به الخبث من جهة الطعم أو السم .

باب :

الترغيب في الحجامة

١٦١٧ - (مالك) : أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : « إن كان دواء يبلغ الداء فإن الحجامة تبلمه » .

قلت : وعلى هذا عمل المسلمین .

باب :

يجوز العلاج بالكلي عند الضرورة

١٦١٨ - (مالك) : عن نافع أن عبد الله بن عمر اكتوى من اللقوة ، ورقى من العقرب .

١٦١٩ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد قال : بلغني أن سعد بن زرارة اكتوى في زمان رسول الله ﷺ من الذبحة فمات .

قلت : وعلى هذا أهل العلم ؛ الذبحة بفتح الباء ؛ وقد تسكن وجع في الحلق من الدم وقيل : قرحة تظهر فيه فينسد معها وينقطع النفس .

باب :

إذا وقع الوباء بأرض فلا تدخلها ولا تخرج منها

١٦٢٠ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله ابن عباس أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام ، حتى إذا كان بسُرْغ لقيه أمراء الاجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه ، فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام ، قال ابن عباس : فقال عمر بن الخطاب : أدع لي المهاجرين الأولين ، فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا ؛ فقال بعضهم : قد خرجت لأمر ولا نرى أن ترجع عنه ، وقال بعضهم : معك بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ ، ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء ، فقال ارتفعوا عني ، ثم قال : أدع لي الأنصار فدعوتهم فاستشارهم فسلخوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم ، فقال : ارتفعوا عني ، ثم قال : أدع لي من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح ، فدعوتهم فلم يختلف عليه منهم رجلان ، فقالوا : نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء ، فنأى عمر بن الخطاب أني مصبح على ظهر فأصبحوا عليه ؛ فقال أبو عبيدة : أفرار من قدر الله ؟ فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله ، أرأيت لو كانت لك إبل فهبطت وادياً له عدوتان إحداها مخضبة والأخرى جدبة ، أليس إن رعيت الخضبة رعيتها بقدر الله وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله ؟ قال : فجاء عبد الرحمن ابن عوف وكان غائباً في بعض حاجته فقال : إن عندي من هذا علماً سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها فراراً منه » قال : فحمد الله عمر ثم انصرف .

١٦٢١ - (مالك) : عن محمد بن المنكدر وعن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمعه

يسأل أسامة بن زيد ما سمعت من رسول الله ﷺ في الطاعون ؟ فقال أسامة : قال رسول الله ﷺ : « الطاعون رجز أرسل على طائفة من بني إسرائيل أو على من كان قبلكم ، إذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه » قال يحيى : سمعت مالكا يقول : قال أبو النضر : لا يخرجكم إلا فرار منه .

١٦٢٢ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام فلما جاء سرغ بلغه أن الوباء قد وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه » فرجع عمر بن الخطاب من سرغ .

١٦٢٣ - (مالك) : عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ، أن عمر ابن الخطاب إنما رجع بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف .

١٦٢٤ - (مالك) : أنه قال : بلغني أن عمر بن الخطاب قال : لبيت بركة أحب إلي من عشرة أبيات بالشام .

(قال مالك) : يريد لطول الأعمار والبقاء ولشدة الوباء بالشام .

قلت : عليه أهل العلم ، سرغ بفتح الراء وسكونها قرية بوادي تبوك ، أمراء الأجناد أي المرصدين للقتال بفلسطين والأردن ودمشق وحمص وقنسرين ، كل واحد منها يسمي جنداً ، الظهر الإبل التي يحمل عليها ويركب ، عدوتان جانبان ، قوله : لا يخرجكم إلا فرار منه معناه ان أبا النضر بين موضع النهي أنه إذا كان الحامل على الخروج هو الفرار لا شيء آخر من تجارة أو زيارة وغيرهما ، وركبة موضع بالحجاز .

باب :

ما جاء في تبريد الحمى بالماء

١٦٢٥ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر ، أن أسماء بنت أبي بكر الصديق كانت إذا أتيت بالمرأة وقد حمت تدعولها ، أخذت الماء فصبتة بينها وبين جيها ، وقالت : إن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نبردها بالماء .

١٦٢٦ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « إن الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء » .

قلت : فيه قولان : أحدهما ان هذا الخطاب جرى مجرى الغالب ، فإن الحجاز قطر حار وغالب حماهم حمى اليوم ، والغسل بالماء البارد ينفع من ذلك . وثانيهما : انه ليس ذلك على قوانين^(١) الطب ، بل أمر مفوض معرفة كنهه الى الشارع .

باب :

جواز الإسترقاء من الشكوى والعين وبيان أن العين حق

١٦٢٧ - (مالك) : عن حميد بن قيس المكي أنه قال : دُخِلَ على رسول الله ﷺ بابني جعفر بن أبي طالب فقال لحاضتهما : ما لي أراهما ضارعين ؟ فقالت حاضتهما : يا رسول الله إنهما تسرع إليهما العين ، ولم يمنعا ان نسترقى لهما

(١) قوله : على قوانين الطب الخ ، قال الإمام عبد العزيز الدهلوي حين درس هذا الحديث : تبريد الحمى بتبريد مائة مناسبة يجوز عند الأطباء اليونانية فإنها معالجة بالضد ا هـ من هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن الدهلوي بتغيير يسير كتبه عبيد الله السندي الديوبندي .

فقال رسول الله ﷺ : « استرقوا لهما ، فإنه لو سبق شيء القدر لسبقته العين » .

١٦٢٨ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عروة بن الزبير حدثه أن رسول الله ﷺ دخل بيت أم سلمة زوج النبي ﷺ وفي البيت صبي يبكي ، فذكروا أن العين ، قال عروة : فقال رسول الله ﷺ : « ألا تسترقون له من العين » .

١٦٢٩ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أن أبا بكر الصديق دخل على عائشة وهي تشتكي ويهودية ترقئها ، فقال أبو بكر : أرقئها بكتاب الله .

قلت : اختلف الأحاديث في الاسترقاء ، ووجه الجمع ان يحمل على الاحوال المتغايرة ، فالمنهي من الرقي ما كان فيه شرك ، أو كان يذكر فيه مردة الشياطين ؛ أو ما كان منها بغير لسان العرب ولا يدري ما هو ، ولعله يدخل فيه سحر أو كفر ، وأما ما كان بالقرآن ويذكر الله تعالى فإنه مستحب ، ثم للرقية أنواع بعضها مأثورة عن السلف ، فقد روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت لا ترى بأساً أن يعوذ في الماء ثم يعالج به المريض ؛ وقال مجاهد : لا بأس أن يكتب القرآن ويغسله ويسقيه المريض ؛ وأمر ابن عباس رجلاً ان يكتب لامرأة يعسر عليها الولادة آيتين من القرآن وكلمات ثم يغسل وتسقي ، وسئل سعيد بن المسيب عن الصحف الصغار يكتب فيها القرآن يعلق على النساء والصبيان فقال : لا بأس بذلك إذا جعل في كبر من ورق أو حديد أو يحرز عليه ، وقد روي النفث في الأحاديث المرفوعة .

باب :

الرقية من الأوجاع

١٦٣٠ - (مالك) : عن يزيد بن خصيفة أن عمرو بن عبد الله بن

كعب السلمي ، أخبره أن نافع بن جبير بن مطعم ، أخبره عن عثمان بن أبي العاص أنه أتى رسول الله ﷺ ، قال عثمان : وبى وجع قد كاد يهلكنى قال : فقال رسول الله ﷺ : « امسحه بيمينك سبع مرات ، وقل أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد » قال : فقلت ذلك ، فأذهب الله ما كان بى ، فلم أزل أمر بها أهلى وغيرهم .

باب :

الرقية من الحمى وغيرها

١٦٣١ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث ، قالت : فلما اشتد وجعه كنت أنا أقرأ عليه وأمسح عليه بيمينه رجاء بركتها .

باب :

الرقية من عفاريت الجن

١٦٣٢ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : أسرى برسول الله ﷺ فرأى عفريتاً من الجن يطلبه بشعلة من نار كلما التفت رسول الله ﷺ رآه ، فقال له جبرائيل : أفلا اعلمك كلمات تقولهن ، إذا أنت قلتن طفتن شعلته وحريقته^(١) ؟ فقال رسول الله ﷺ « بلى » ، فقال جبرائيل قل : أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر ، من شر ما ينزل من السماء ومن شر ما يعرج فيها وشر ما ذرأ في الأرض وشر ما يخرج منها ، ومن فتن الليل والنهار ، ومن طوارق الليل إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن .

(١) وفي بعض النسخ : خر لفيه - أي سقط على وجهه .

باب :

الأمر بغسل العائن وصب غسالته على المعين

١٦٣٣ - (مالك) : عن محمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه سمع أباه يقول : اغتسل أبو سهل بن حنيف بالخرار ، فترع جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة ينظر قال : وكان سهل رجلاً أبيض حسن الجلد قال : فقال له عامر بن ربيعة : ما رأيت كالיום ولا جلد عذراء ، فوعك سهل مكانه واشتد وعكه ، فأتى رسول الله ﷺ فأخبر أن سهلاً وعك وأنه غير رائح معك يا رسول الله ، وأتاه رسول الله ﷺ فأخبره سهل بالذي كان من شأن عامر ، فقال رسول الله ﷺ : « عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ ؟ أَلَا بَرَكْتَ عَلَيْهِ إِنْ الْعَيْنُ حَقَّ ؟ تَوْضُأً لَهُ » فتوضأ له عامر ، فراح سهل مع رسول الله ﷺ (١) .

١٦٣٤ - (مالك) : عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال : رأى عامر بن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل ، فقال : ما رأيت كالיום ولا جلد مخبأة فلبظ بسهل ، فأتى رسول الله ﷺ فقيل : يا رسول الله هل لك في شأن سهل بن حنيف ؟ والله ما يرفع رأسه ، فقال : « هل تتهمون به أحداً ؟ » قالوا : نتهم عامر بن ربيعة قال : فدعا رسول الله ﷺ عامراً فتغيط عليه وقال : « عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ أَلَا بَرَكْتَ ؟ اغتسل له ، فغسل عامر وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخلته إزاره في قدم ثم صب عليه ، فراح سهل مع الناس ليس به بأس .

قلت : قد روي في غسل العائن كيفية خاصة قال الزهري : يؤتى الرجل العائن بقدرح فيدخل كفه فيه فيمضمض ، ثم يمجّه في القدح ، ثم يغسل وجهه في القدح ؛ ثم يدخل يده اليسرى فيصب على كفه اليمنى في

(١) في نسخنا زيادة : ليس به بأس .

القدح ؛ ثم يدخل يده اليمنى فيصب على يده اليسرى ، ثم يدخل يده اليسرى فيصب على مرفقه الأيمن ، ثم يدخل يده اليمنى فيصب على مرفقه الأيسر ثم يدخل يده اليسرى فيصب على قدمه اليمنى ، ثم يدخل يده اليمنى فيصب على قدمه اليسرى ، ثم يدخل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى ، ثم يدخل يده اليمنى فيصب على ركبته اليسرى ، ثم يدخل اليد داخلة إزاره لا يوضع القدح في الأرض ، ثم يصب على رأس الرجل الذي أصيب بالعين من خلفه صبة واحدة .

الخرار بفتح الخاء المعجمة وتشديد الراء الأولى موضع قريب الجحفة ، برك عليه دعا له بالبركة ، مخباء مستورة في الخيمة ، كنى بها عن العذراء ، لبط به أي صرع وسقط الى الأرض .

باب :

الرقية من العقرب

١٦٣٥ - (مالك) : عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه ، عن أبي هريرة أن رجلاً من أسلم قال : ما نمت هذه الليلة . فقال له رسول الله ﷺ : « من أي شيء ؟ » فقال : لدغتنى عقرب ، فقال رسول الله ﷺ : « أما أنك لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك » .

باب :

الرقية من السحر

١٦٣٦ - (مالك) : عن سمي مولى أبي بكر عن القعقاع بن حكيم ، أن كعب الأحبار قال لولا كلمات أقولهن لجعلتني اليهود حماراً ، ف قيل له : وما هن ؟ فقال : أعوذ بوجه الله العظيم الذي ليس شيء أعظم منه ،

وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر ، وبأسماء الله الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم ، من شر ما خلق وذراً وبرأ .

باب :

ما يقوله من يروع في منامه

١٦٣٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : بلغني أن خالد بن الوليد قال لرسول الله ﷺ : إني أروع في منامي ، فقال له رسول الله ﷺ : « قل أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه وعقابه وشر عباده ، ومن همزات الشياطين وإن يحضرون » .

باب :

لا عدوى ولا هام ولا صفر ولا يحل الممرض على المصح

١٦٣٨ - (مالك) : أنه بلغه عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن ابن عطية أن رسول الله ﷺ قال : « لا عدوى ولا هام ولا صفر ولا يحل الممرض على المصح وليحل المصح حيث شاء » . فقالوا : يا رسول الله وما ذاك ؟ قال رسول الله ﷺ : « إنه أذى » .

١٦٣٩ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن أبي مليكة ، أن عمر بن الخطاب مر بامرأة مجذومة وهي تطوف بالبيت ، فقال لها : يا أمة الله لا تؤذي الناس ، لو جلست في بيتك ، فجلست فمر بها رجل بعد ذلك فقال لها : إن الذي كان نهاك قد مات فاخرجي ، فقالت : ما كنت لأطيعه حياً وأعصيه ميتاً .

قلت : قوله لا عدوى : العدوى ان يكون ببعير جرب ، أو بإنسان برص أو جذام ، فتتقي مخالطته حذراً أن يعدو ما به إليك فيصيبك ما

أصابه ؛ فقال النبي ﷺ : « لا عدوى ينفي ذلك » وسئل ﷺ عن تطبيق هذا النفي بما في الشاهد من تعدي المرض ، فقال : « من أعدى الأول ؟ » يريد أن أول بعير جرب منها كان جربه بقضاء الله وقدره بلا عدوى ، فكذلك ما ظهر لسائر الإبل من بعد ، وأما النهي عن إيراد الممرض على المصح فليس معناه ان المرض يتعدى ، ولكن الصحاح إذا مرضت باذن الله وتقديره وقع في نفسه أن ذلك إنما من قبيل العدوى ، فيقع في الفتنة ، فأمره بالاجتناب لهذا المعنى ، وقيل : هو رخصة لمن أراد ان يجتنب كقوله ﷺ في الطاعون : « إذا وقع بأرض فلا تقدموا عليه ، ومن لم يحترز عنه متوكلاً فحسن » وقيل : إن الجذام علة لها رائحة تسقم من أطال مجالسة صاحبها ومؤاكلته ، وكذلك البعير الأجرب يخالط الإبل ويحاكها فيصل اليها بعض ما يسيل من جربه فيظهر عليها أثر الجرب ، وليس هذا من باب العدوى بل هذا من باب الطب .

(أقول) : وعندي أن لا مؤثر في الوجود إلا القدرة الوجوبية وحدها ، ولكن في العالم أسباب ومسببات بحكم العادة عليها يدار الأحكام من القصاص ودرك المستهلك وغيرهما ، ثم هذه الأسباب منها جليلة كالضرب بالسيف للقتل ، وكالإمساك عن الطعام والشراب مدة طويلة للموت ، ومنها خفية كتعدي المرض من مريض الى غيره ، ونفي الشرع الأسباب الخفية بمعنى أنها لا يدار عليها حكم ، ولا ينبغي ان يخاصم أحد احداً اذا أورد مراضه على صحاح غيره مثلاً ، والعرب قد تنفي الشيء مطلقاً وتريد نفيه باعتبار دون اعتبار ؛ والله اعلم بالصواب ، قوله : ولا هام كانت العرب تقول : ان عظام الموتى تصير هامة فتطير ؛ وتقول : لا يدفن ميت إلا ويخرج من قبره هامة ، وكانوا يسمون ذلك الصدى ، ومن ذلك تطير العامة بصوت الهامة فأبطل الشرع ذلك .

قوله : ولا صفر ، كانت العرب تقول : الصفر داء يكون في البطن

يصيب الإنسان والماشية يؤذيه وهي اعدى من الجرب ، فأبطل الشرع انها تعدي وقيل : نفي تأخيرهم تحريم المحرم الى صفر ، وقيل : كان أهل الجاهلية يتشاءمون بصفر ، فأبطل النبي ﷺ ذلك ، قوله : لا يورد ممرض على مصح ، الممرض الذي مرضت ما شيته والمصح صاحب الصحاح ، كما يقال : مضعف لمن ضعفت دوابه ومقو لمن كانت دوابه قوية ، والمعنى لا يحل صاحب الإبل المراض إبله في وادي هناك صاحب الإبل الصحاح .

باب :

ما يتقى من الشؤوم

١٦٤٠ - (مالك) : عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ قال : «إن كان ففي الفرس والمرأة والمسكن يعني» الشؤوم .

١٦٤١ - (مالك) : عن ابن شهاب عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر ، عن عبد الله بن عمر . ان رسول الله ﷺ قال : «الشؤوم في الدار والمرأة والفرس» .

١٦٤٢ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : جاءت امرأة الي رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله دار سكنها والعدد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال ، فقال رسول الله ﷺ : «دعها ذميمة» .

قلت : قيل : سبيل هذا الكلام سبيل الخروج من كلام . إلى غيره ، كأنه يقول : إن كان لأحدكم دار يكره سكنها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس لا يعجبه ، فليفارق كل ذلك حتى يزول عنه ما يجد في نفسه من الكراهة ،

فأطلق علي ذلك الشؤم ، كما اطلق السحر على الكلام البليغ المؤثر في النفوس .

(أقول) : وعندي أن المعنى أن هذه أسباب خفية تتقي إذا رأى إمارتها بتجربة ونحوها .

باب :

الفال

١٦٤٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ان رسول الله ﷺ قال : للفتحة تحلب «من يحلب هذه ؟» فقام رجل فقال له رسول الله ﷺ : «ما اسمك ؟» فقال له الرجل : مرة . فقال له رسول الله ﷺ : «اجلس » ثم قال : «من يحلب هذه ؟» . فقام رجل فقال له رسول الله ﷺ : «ما اسمك ؟» فقال له حرب ، فقال له رسول الله ﷺ : «اجلس » ثم قال « من يحلب هذه ؟ » فقام رجل فقال له رسول الله ﷺ : «ما اسمك ؟» فقال : يعيش فقال له رسول الله ﷺ : «احلب » .

قلت : كان النبي ﷺ يتفاعل ولا يتطير ؛ والطيرة أخذت من اسم الطير ، وذلك أن العرب كانت تتطير بروح الطير وسنوحها فيصدهم ذلك عما يمموا من مقاصدهم ، فأبطل النبي ﷺ أن يكون لشيء منها تأثير في اجتلاب نفع أو ضرر ، فان قيل : أي فرق بين التطير والفال ؟ قيل : الطيرة لا تكون إلا فيما يسوء والفال قد يكون فيما يحسن ويسوء ، فأحب النبي ﷺ الفال لأن فيه رجاء الخير والعائدة ، ورجاء الخير أحسن بالإنسان من اليأس وقطع الرجاء عن الخير .

(أقول) : هذا لا يتم ؛ لان الطيرة قد تكون بشيء يرجى خيره كما هو مقرر عند اهل الطيرة ، والفال قد يكون فيما لا يرجى كما أمسك رسول الله

ﷺ حين سمع اسم مرة ، ولأن مقصود أهلها تقدمه المعرفة بالخير والشر ، وربما كان معرفة الشر أهم من معرفة الخير ، والأظهر عندي ان المصلحة المرعية في الشرع ان الأسباب الخفية يتسبب بها ما لم يبلغ حد الأسباب الجلية ، أو يتعقد فيها أنها مؤثرة بنفسها لا بحكم سنة الله تعالى ، والإمارات الظنية يتقدم بها المعرفة ما لم يظن بها القطع ، وكانت الطيرة قد بلغوا بها حد القطع لا الفال والرؤيا ، فهذا هو الفرق الفارق .

باب :

الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة

١٦٤٤ - (مالك) : عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أنس بن مالك ان رسول الله ﷺ قال : «الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» .

١٦٤٥ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ مثل ذلك » .

١٦٤٦ - (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن زفر بن صعصعة بن مالك ، عن أبيه ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول : «هل رأى أحدكم من الليلة رؤيا ؟» . ويقول : «ليس يبقى بعدي من النبوة إلا الرؤيا الصالحة» .

١٦٤٧ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال : «لن يبقى بعدي من النبوة إلا المبشرات» فقالوا : وما المبشرات يا رسول الله ؟ قال : «الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو ترى له جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» .

١٦٤٨ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان يقول في هذه

الآية (لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ) ^(١) قال : هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل او ترى له .

قلت : أراد تحقيق أمر الرؤيا وتأكيده يقول : إنها جزء من النبوة في حق الأنبياء ، فاعلموا انها حق واعتنوا بها إذا وجد فيكم ، لأن النبوة تتجزى وجزء منها باق بعد خاتم الأنبياء . وقيل في فائدة هذا العدد : ان مدة وحي النبي ﷺ من حين بدأ الى ان فارق الدنيا كان ثلاثاً وعشرين سنة ، وكانت ستة أشهر منها في اول الأمر يوحى اليه في النوم وهو نصف سنة ، فكانت مدة وحيه في النوم جزء من ستة وأربعين جزءاً من جملة أيام الوحي .

باب :

إذا رأى في منامه ما يكره فلينفث ثلاثاً وليتعوذ بالله من الشيطان

١٦٤٩ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال : سمعت أبا قتادة بن ربعي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الرؤيا الصالحة ، من الله والحلم من الشيطان ، فإذا رأى أحدكم الشيء يكرهه فلينفث عن يساره ثلاث مرات ^(٢) وليتعوذ بالله من شرها فإنه لن تضره إن شاء الله » قال ابو سلمة : إن كنت لأرى الرؤيا هي اثقل عليّ من الجبل ، فلما سمعت هذا الحديث فما كنت أباليها .

قلت : قوله : الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان ، فيه بيان انه ليس كل ما يراه الإنسان في منامه يكون صحيحاً ؛ إنما الصحيح منه ما كان من الله يأتيك به ملك الرؤيا من نسخة ام الكتاب ، وما سوى ذلك أضغاث أحلام ولا تأويل لها ، وهي على انواع ، قد تكون من فعل الشيطان

(١) سورة يونس ، الآية ٦٤ .

(٢) في نسخنا زيادة : اذا استيقظ .

يلعب بالانسان أو يريه ما يحزنه ، وأمر النبي ﷺ في ذلك بأن يبصق عن يساره ويتعوذ بالله منه كأنه يقصد به طرده وإخزائه ، وقد تكون من حديث النفس كمن يكون في أمر أو حرفة يرى نفسه في ذلك الأمر ، والعاشق يرى معشوقه ؛ وقد يكون ذلك من مزاج الطبيعة كمن غلب عليه الدم يرى الفصد والرعاف والحمرة ، ومن غلب عليه الصفراء يرى النار والأشياء الصفرة ، ومن غلب عليه السوداء يرى الظلمة والأشياء السود والأهوال والموت ، ومن غلب عليه البلغم يرى البياض والمياه والثلج ، ولا تأويل لشيء من هذه الأقسام .

باب :

يجب الاستئذان إذا دخل بيت غيره

قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ . فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ ، وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْلَمُونَ عَلِيمٌ . لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾^(١) وقال : ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٢) .

١٦٥٠ - (مالك) : انه بلغه انه يستحب^(٣) إذا دخل البيت غير المسكون يقال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين .

قلت : تستأنسوا أي تستأذنوا ، وقرأه ابن عباس - قوله : وتسلموا

(١) سورة النور ، الآيات ٢٧ - ٢٩ .

(٢) سورة النور ، الآية ٥٩ .

(٣) قوله : يستحب ليست في نسخنا .

تفسير للاستئذان وبيان ان صفة الاستئذان هو التسليم ، ويستحب ان يزيد فيقول : السلام عليكم أَدْخَلَ ؟ هكذا علم النبي ﷺ كعدة بن حنبل .

باب :

يستحب الاستئذان إذا دخل بيت نفسه أو بيت واحد من محارمه

١٦٥١ - (مالك) : عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار ، أن رسول الله ﷺ سأل رجل فقال : يا رسول الله أأستأذن على أمي ؟ فقال : « نعم » فقال الرجل : إني معها في البيت ، فقال رسول الله ﷺ : « استأذن عليها » فقال الرجل : إني خادمها فقال رسول الله ﷺ : استأذن عليها أتحب أن تراها عريانة ؟ قال : لا قال « فاستأذن عليها » .
قلت : عليه أهل العلم .

باب :

الاستئذان ثلاث فإن إذن دخل وإلا رجع

١٦٥٢ - (مالك) : عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد ، عن أبي سعيد الخدري ، عن أبي موسى الأشعري انه قال : قال رسول الله ﷺ : « الاستئذان ثلاث ، فإن أذن لك فادخل وإلا فارجع » .

١٦٥٣ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم ، ان أبا موسى الأشعري جاء يستأذن على عمر بن الخطاب ، فاستأذن ثلاثاً ثم رجع ، فأرسل عمر بن الخطاب في أثره فقال : ما لك لم تدخل ؟ فقال ابو موسى الأشعري : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل وإلا فارجع » فقال عمر بن الخطاب : ومن يعلم هذا ؟ لئن لم تأتني بمن يعلم ذلك لأفعلن بك كذا وكذا ، فخرج

ابو موسى حتى جاء مجلساً في المسجد يقال له مجلس الأنصار ، فقال :
 إني أخبرت عمر بن الخطاب أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الاستئذان
 ثلاث فان أذن لك فادخل وإلا فارجع» . فقال : لئن لم تأتني بمن يعلم هذا
 لأفعلن بك كذا وكذا ، فان سمع ذلك أحد منكم فليقم معي ؛ فقالوا لأبي
 سعيد الخدري : قم معه ، فكان أبو سعيد أصغرهم ، فقام معه فأخبر ذلك
 عمر بن الخطاب ، فقال عمر لأبي موسى : أما أني لم أتهمك ولكني خشيت
 ان يتقوّل الناس على رسول الله ﷺ .

قلت : يقول اي يفترى ، وفيه تمسك لما ذهب اليه المحدثون من
 طلب المتابعات والشواهد تبرية للحديث عن الأوهام .

باب :

يجب رد السلام بمثل ما سلم عليه أو أفضل منه

قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ، إِنَّ
 اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ﴾ (١) .

: على هذا أهل العلم ؛ ان الابتداء بالسلام سنة والجواب واجب ،
 فإذا قال : السلام عليكم فللمجيب أن يقول : وعليكم السلام ، ونص
 الشافعي على أنه إن قال المجيب : عليكم السلام أجزأ ، وهو مفهوم
 القرآن ، وإن قال : السلام عليكم أجزأ أيضاً على الصحيح ، وإن قال :
 وعليك أجزأ ايضاً لحديث المسيء في صلاته ذكره البغوي ، ويستحب
 للمجيب ان يقول : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته .

(١) سورة النساء ، الآية ٨٦ .

باب :

هل يزيد المسلم على قوله السلام عليكم ؟

١٦٥٤ - (مالك) : عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء

أنه قال : كنت جالساً عند عبد الله بن عباس ، فدخل عليه رجل من أهل اليمن فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ثم زاد شيئاً مع ذلك أيضاً ، قال ابن عباس : وهو يومئذ قد ذهب بصره ، من هذا ؟ قالوا : هذا اليماني الذي يغشاك فعرفوه إياه ، قال : فقال ابن عباس : إن السلام انتهى إلى البركة .

١٦٥٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن رجلاً سلم على عبد الله بن

عمر فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والغاديات والرائحات ؛ فقال عبد الله بن عمر : وعليك ألفاً ، كأنه كره ذلك .

قلت : تعقب بحديث الترمذي وأبي داود ، جاء رجل إلى النبي ﷺ

فقال : السلام عليك ، فقال النبي ﷺ : « عشر » وزاد آخر ورحمة الله ، فقال « عشرون » ، وزاد آخر وبركاته ، فقال « ثلاثون » وفي رواية : وزاد آخر : ومغفرته ، فقال « أربعون » وقال : « هكذا تكون الفضائل » .

باب :

يسلم الراكب على الماشي وإذا أجاب واحد من الجماعة أجزأ عنهم

١٦٥٦ - (مالك) : عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال : « يسلم

الراكب على الماشي وإذا سلم واحد من القوم أجزأ عنهم » .

قلت : على هذا أهل العلم ، ومسألة تسليم الراكب على الماشي

مفرزة من نظائرها ، فإن السنة أن يسلم المارّ على الجالس والقائم على القاعد والصغير على الكبير .

باب :

إذا سلم اليهودي كيف يجيبه

١٦٥٧ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ، أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ان اليهود إذا سلم عليكم أحدهم إنما يقول السام عليكم فقل : عليك » .

قلت : قد روي وعليكم واختلف العلماء فيه ؛ فذهب قوم الى أن الصواب فيه حذف الواو حتى يصير قولهم بعينه مردوداً عليهم ، وبإدخال الواو يقع الإشتراك ، وقال آخرون : يجوز إدخال الواو ، كأنه يقول : الموت أمر مشترك بيننا وبينكم ، والسام الموت .

باب :

يستحب إفشاء السلام على من تعرف وعلى من لم تعرف

١٦٥٨ - (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ، أن الطفيل ابن أبي ابن كعب أخبره أنه كان يأتي عبد الله بن عمر فيغدو معه الى السوق قال : فإذا غدونا إلى السوق لم يمرر عبد الله بن عمر على سقاط ولا على صاحب بيعة ولا مسكين ولا أحد إلا سلم عليه ، قال الطفيل : فجئت عبد الله ابن عمر يوماً فاستبعني الى السوق ، فقلت له : وما تصنع في السوق وأنت لا تقف على البيع ولا تسأل عن السلع ولا تسوم بها ولا تجلس في مجالس السوق ؟ قال : وأقول : اجلس بنا ههنا نتحدث ، قال : فقال لي

عبد الله بن عمر : يا أبا بطن - وكان الطفيل ذا بطن - إنما نغدو من أجل السلام نسلم على من لقينا .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

يستحب المصافحة والهدية

١٦٥٩ - (مالك) : عن عطاء بن عبد الله الخراساني أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « تصافحوا يذهب الغل ، وتهادوا تحابُّوا وتذهب الشحناء » .

قلت : عليه أهل العلم ؛ قال النووي : أعلم أن المصافحة مستحبة عند كل لقاء ، وأما ما اعتاده الناس من المصافحة بعد صَلَاتَي الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه ، ولكن لا بأس به فإن أصل المصافحة سنَّة ؛ وكونهم حافظوا عليها في بعض الأحوال وفرطوا فيها في كثير من الأحوال ، لا يخرج ذلك البعض عن كونه من المصافحة التي ورد الشرع بأصلها .

(أقول) : وهكذا ينبغي أن يقال في المصافحة يوم العيد .

باب :

يستحب للإنسان إذا لقي أخاه يقول : كيف أنت أو كيف حالك ؟
ويستحب له أن يجيبه فيقول : أحمد الله تعالى إليك

١٦٦٠ - (مالك) : عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس

بن مالك ، أنه سمع عمر بن الخطاب وسلّم عليه رجل فرد عليه السلام ، ثم سأل عمر الرجل : كيف أنت ؟ فقال : أحمد إليك الله ، فقال عمر : ذلك الذي أردت منك .

قلت : وعلى هذا أهل العلم .

باب :

الأمر بتشميت العاطس الحامد غير المزكوم

١٦٦١ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن عطس فشمته ثم إن عطس فشمته ثم إن عطس فشمته ، ثم إن عطس فقل : أنت مضموك » قال عبد الله بن أبي بكر : لا أدري أبعد الثلاثة أو الأربعة .

قلت : على هذا أهل العلم ، أنهم اتفقوا على أنه يستحب للعاطس أن يقول عقيب عطاسه : الحمد لله ، فإن قال الحمد لله رب العالمين كان أحسن ، ويسنّ لكل من سمع أن يقول : يرحمك الله ؛ قال النووي : استحباب التشميت هو مذهبنا ، واختلف أصحاب مالك في وجوبه .

باب :

يستحب أن يجيب المسمت

١٦٦٢ - (مالك) : عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا عطس فقل له : يرحمك الله ، قال : يرحمنا الله وإياكم ويغفر لنا ولكم .

قلت : على هذا أهل العلم ، وهذا أدب .

باب :

التأكيد في حفظ المنطق

١٦٦٣ - (مالك) : عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » - مختصر .

١٦٦٤ - (مالك) : عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال ابن الحارث المزني أن رسول الله ﷺ قال : « إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم يلقاه ، وأن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت ، يكتب الله له بها سخطه إلى يوم يلقاه » .

١٦٦٥ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان ، أنه أخبره أن أبا هريرة قال : ان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلقي لها بالاً يهوي بها في نار جهنم ، وأن الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلقي لها بالاً يرفعه الله بها في الجنة .

١٦٦٦ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ، أن رسول الله ﷺ قال : « من وقاه الله شر اثنين ولج الجنة » فقال رجل : يا رسول الله ، ألا تخبرنا ؟ فسكت رسول الله ﷺ ثم عاد رسول الله ﷺ فقال ذلك أيضاً مثل مقالته الأولى ، فقال له الرجل : ألا تخبرنا يا رسول الله ؟ ، فسكت رسول الله ﷺ ثم قال رسول الله ﷺ مثل ذلك أيضاً ، فقال الرجل : ألا تخبرنا يا رسول الله ؟ . ثم قال رسول الله ﷺ مثل ذلك أيضاً ، ثم ذهب الرجل يقوله مثل مقالته الأولى فأسكته رجل إلى جنبه ، فقال رسول الله ﷺ : « من وقاه الله شر اثنين ولج الجنة ، ما بين لحييه وما بين رجليه ، ما بين لحييه وما بين رجليه ، ما بين لحييه وما بين رجليه » .

١٦٦٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن عيسى بن مريم عليه السلام لقي خنزيراً فقال له : أنفذ بسلام ، فقيل له : تقول هذا لخنزير ؛ فقال عيسى بن مريم عليه السلام : إني أخاف أن أعود لساني المنطق بالسوء .

١٦٦٨ - (مالك) : ^(١) أنه بلغه أن عيسى بن مريم عليه السلام كان يقول : لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتقسو قلوبكم ، فإن القلب القاسي بعيد من الله ، ولكن لا تعلمون ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب ، وانظروا في ذنوبكم كأنكم عبيد ، فإنما الناس مبتلى ومعافى فأرحموا أهل البلاء واحمدوا الله على العافية .

قلت : يقال : ما ألقي له بالاً أي ما استمع اليه ولا جعل قلبه نحوه .

باب :

يحرم الكذب

١٦٦٩ - (مالك) : عن صفوان بن سليم أنه قال : قيل لرسول الله ﷺ : أيكون المؤمن جباناً ؟ فقال : « نعم » فقيل له : أيكون المؤمن بخيلاً ؟ فقال : « نعم » فقيل له : أيكون المؤمن كذاباً ؟ قال « لا » .

١٦٧٠ - (مالك) : أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول : عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي الى البر ، والبر يهدي إلى الجنة ، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي الى الفجور ، والفجور يهدي إلى النار ، ألا ترى أنه يقال : صدق وبرٌ وكذب وفجور .

١٦٧١ - (مالك) : أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول : لا يزال

(١) هذا الحديث ليس في النسختين الخطيتين فليعلم كتبه عبيد الله السندي .

العبد يكذب وتنكت في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه ، فيكتب عند الله من الكاذبين .

١٦٧٢ - (مالك) : أنه بلغه أنه قيل للقمان : ما بلغ بك ما نرى ؟ يريدون الفضل ، فقال لقمان : صدق الحديث وأداء الأمانة وترك ما لا يعنيني .

قلت : وقد روي عن أم كلثوم أنها قالت : لم أسمع تعني النبي ﷺ يرخص في شيء مما يقول الناس إلا في ثلاث ، الحرب ، والاصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته والمرأة زوجها ؛ وهذا الحديث يدل على إباحة بعض الكذب للمصلحة ، والضابط فيه أن كل مقصود محمود يمكن التوسل اليه بالصدق والكذب جميعاً ، فالكذب فيه حرام ، وإن أمكن بالكذب ولم يمكن بالصدق ، فالكذب فيه مباح إن كان المقصود مباحاً ؛ وواجب إن كان واجباً ، فإذا اختفى مسلم من ظالم وسئل عنه وجب الكذب بإخفائه ، وكذا لو كان عنده أو عند غيره ودیعة وسأل ظالم يريد أخذها وجب عليه الكذب بإخفائها ، والإحتياط في هذا كله أن يوري ، ومعنى التورية أن يقصد بعبارة مقصوداً صحيحاً ليس هو كاذباً بالنسبة إليه وإن كان كاذباً في ظاهر اللفظ .

باب :

رخص في وعد الرجل امرأته بما ليس عنده

١٦٧٣ - (مالك) : عن صفوان بن سليم أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ : أكذب امرأتي ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا خير في الكذب » فقال الرجل : أعدها وأقول لها ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا جناح عليك » .

قلت : عليه أهل العلم .

باب :

يحرم السخرية واللمز والتنابز وظن السوء والتجسس والغيبة
والنميمة

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ، وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ، بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ، وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ ، إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ، وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا ؛ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ؟ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ ^(١) وقال تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعُوا كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ هَمَّا زِمَاءُ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾ ^(٢) .

١٦٧٤ - (مالك) : ^(١) عن الوليد بن عبد الله بن صياد ، أن المطلب ابن عبد الله بن حنطب المخزومي أخبره أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ما الغيبة ؟ فقال رسول الله ﷺ : « ان تذكر من المرء ما يكره أن يسمع » قال : يا رسول الله وإن كان حقاً ؟ قال رسول الله ﷺ : « إذا قلت باطلاً فذلك البهتان » .

قلت : على هذا أهل العلم ، قوله : ﴿ لا يسخر ﴾ أي لا يستهزئ ولا يجتقر ﴿ ولا تلمزوا أنفسكم ﴾ أي لا تعيبوا إخوانكم الذين هم كأفئسكم والتباز بالتحريك اللقب ، والتنازع التداعي بالألقاب ، يعني التداعي بما يسوء الإنسان مثل أن يقول لأخيه المسلم : يا فاسق ، يا خنزير ، يا كلب ، يا حمار ؛ ﴿ بشئ الاسم الفسوق بعد الإيمان ﴾ أي بشئ الاسم اليهودي

(١) سورة الحجرات ، الآيتين ١١ ، ١٢ .

(٢) سورة القلم ، الآيتين ١٠ ، ١١ .

(٣) هذا الحديث ليس في النسختين الخطيتين فليعلم ، كتبه عبيد الله السندي

والنصراني وقد آمن ﴿ كثيرًا من الظن ﴾ يعني ما ليس عليه دليل لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ والتجسس البحث عن عيوب المسلمين وعوراتهم ؛ والغيبة ذكرك أخاك في غيبته بما يسوءه ﴿ يحب أحدكم ﴾ يعني أن ذكرك بسوء من ليس بحضرتك ولا يعلم ما تقوله بمنزلة أكل لحمه وهو ميت لا يحس ﴿ فكرهتموه ﴾ لما قيل : يحب أحدكم كان الجواب لا ، فقيل : أفكرهتموه ؟ فلم لا تكرهون الغيبة وهي مثله . قال العلماء : يستثنى من الغيبة ستة أشياء : التظلم ، والاستعانة على تغيير المنكر ؛ والاستفتاء ، ونصيحة المسلمين بذكر شر إنسان ، مثل جرح المجروحين من الرواة ، وغيبة المعلن بفسقه ، والتعريف بلقب اشتهر به ، (والنميمة) نقل الحديث من رجل الى رجل بقصد الإفساد (والهمز) العيب بالغيب (واللمز) العيب في الوجه .

باب :

النهي عن انتهاز الفقراء واليتامى

قال الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ (١) .
قلت : على هذا أهل العلم .

باب :

يحرم ذكر محاسن النساء عند الرجال ، ويُخرج من

البيوت من يفعل ذلك

١٦٧٥ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه أن مخشاً كان عند أم

(١) سورة الضحى ، الآيتين ٩ ، ١٠ .

سلمة زوج النبي ﷺ ، فقال لعبد الله بن أبي أمية ورسول الله ﷺ يسمع : يا عبد الله إن فتح الله عليكم الطائف غداً فأنا أدلك على بنت غيلان ، فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان ، فقال رسول الله ﷺ : « لا يدخلن هؤلاء عليكم » .

قلت : على هذا أهل العلم ، وفي حكمه من يخيب العبد على سيده ويخيب المرأة على زوجها مما يكون ذريعة إلى فساد ، وقد ورد في ذلك أحاديث .

باب

لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليالٍ إلا لغرض

شرعي من نهي منكر ونحوه

١٦٧٦ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليالٍ ، يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » .

١٦٧٧ - (مالك) : عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : « لا تَبَاغُضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا وَلَا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليالٍ » .

قلت : على هذا أهل العلم .

باب :

النهي عن سبّ الدهر

١٦٧٨ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن

رسول الله ﷺ قال : « لا يقولنَّ أحدكم يا خيبة الدهر فإن الله هو الدهر » .

قلت : على هذا أهل العلم ، قوله : فإن الله هو الدهر معناه على الصحيح ، فإن الله هو المدبر المتصرف في الأمور ، وإنما عني بالدهر المتصرف المدبر ، وإنما سبه لكونه متصرفاً بعض الصروف المكروهة عنده وإنما ذلك في الحقيقة من الله تعالى .

باب :

يحرم مخاطبة المسلم بيا كافر

١٦٧٩ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « من قال لاختيه كافر فقد باء بها أحدهما » .

قلت : على هذا أهل العلم ، قوله : فقد باء بها أي يرجع بهذه الكلمة أحدهما ، لأنه إن كان صادقاً فقد رجع بوخيمة الكفر المقول فيه ، وإن كان كاذباً رجع بوبال هذه الكلمة القائل .

باب :

ما جاء من ذم قوله هلك الناس

١٦٨٠ - (مالك) : عن سهيل بن أبي صالح . عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال ، « إذا سمعت الرجل يقول : هلك الناس فهو أهلكهم » .

قلت : المشهور ضمة الكاف من أهلكهم على صيغة اسم التفضيل ، قال ابو داود : عن قتيبة ، عن مالك ، في معنى هذا الحديث : إذا قال ذلك تحزنناً لما يرى في الناس يعني من التهاون في أمر دينهم ، فلا أرى به بأساً ؛ وإذا قال ذلك عجباً بنفسه وتصاغراً للناس فهو المكروه الذي نهى عنه .

(أقول) : وعندي له معنى آخر ، وهو أن يخالف جمهور المسلمين وعامة حملة العلم ويخترع قولاً غير قولهم ثم يقدم على الإنكار عليهم والطعن فيهم كما قال النبي ﷺ : «عليكم بالسَّواد الأعظم» وقال ابن مسعود : ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن .

باب :

لا يتناجى اثنان دون ثالث

١٦٨١ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله ﷺ قال : «إذا كان ثلاثة نفر فلا يتناجى اثنان دون واحد» .

١٦٨٢ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار : كنت أنا وعبد الله بن عمر عند دار خالد بن عقبة التي بالسوق ؛ فجاءه رجل يريد أن يناجيه (وليس مع عبد الله بن عمر أحد غيري وغير الرجل الذي يريد ان يناجيه) فدعا عبد الله ابن عمر رجلاً آخر حتى كنا أربعة ، فقال لي وللرجل الذي دعا : استرخيا فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لا يتناجى اثنان دون واحد فان ذلك يحزنه» .

قلت : على هذا أهل العلم - والنهي نهى تأديب .

باب :

ذم ذي الوجهين

١٦٨٣ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : « من شر الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه » .

قلت : إن كان ذلك في أمر الدين فهو نفاق ، وإن كان في أمر الدنيا فهو خرم مروءة - وأياً ما كان فعلى هذا أهل العلم .

باب :

قول النبي ﷺ : «إن من البيان لسحراً»

١٦٨٤ - (مالك) : عن زيد بن أسلم أنه قال : قدم رجلان من المشرق فخطبا فعجب الناس لبيانهما ، فقال رسول الله ﷺ : «إن من البيان لسحراً» أو «إن بعض البيان لسحر» .

قلت : اختلف أهل العلم في تأويل قوله ﷺ هذا ، فمنهم من حمّله على الذم يقول : إن من البيان ما يكتسب به صاحبه من الإثم ما يكتسب الساحر بسحره ، وذلك أن يتصنع في الكلام من غير حاجة ، فيدخل فيه الرياء ويخالطه الكذب ويرى الباطل حقاً ، ومنهم من حمّله على المدح يقول : هو بمنزلة السحر في التأثير إلا أن هذا حلال والسحر حرام ، يدل على هذا قرينة في حديث آخر : «أن من الشعر حكماً» .

باب :

الحلف بغير اسم الله تعالى

١٦٨٥ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير في الركب وهو يحلف بأبيه ، فقال رسول الله ﷺ : «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت» .

قلت : قال الشافعي : من حلف بغير الله فهو يمين مكروهة وأخشى أن

يكون معصية، فان قيل : أليس قد أقسم الله ببعض مخلوقاته ؟ فقال : ﴿والسماوات البروج﴾ ﴿والشمس وضحاها﴾ ؟ أليس ان النبي ﷺ قال : في حديث الأعرابي : أفلح وابيه ، إن صدق ؟ فالجواب يكون بوجهين أحدهما أن فيه إضماراً ومعناه ورب السماء ، ورب الشمس ، ورب أبيه ، ونحو ذلك حيثما وقع ، وثانيهما وهو الأصح ان النهي إنما وقع عما كان على قصد التعظيم للمحلوف باسمه كالحالف بالله يقصد بذكره التعظيم ؛ دون ما كانت العرب تستعمله تؤكد به كلامها من غير ذلك التعظيم .

(اقول) : الحلف باسم غير الله تعالى على اعتقاد تعظيمه بحيث يكون الحنث مع ذكر اسمه موجباً عنده للعقوبة في الدنيا والآخرة شرك ، وبغير هذا التعظيم مكروه لأجل المشابهة ، مثل ما ذكروا من التفصيل في النهي عن القول : بمطرنا بنوء كذا وكذا .

باب :

صيغ الحلف ، ذكر الله تعالى في القرآن العظيم بالله ووالله وتالله

١٦٨٦ - (مالك) : انه بلغه ان رسول الله ﷺ كان يقول : «لا ومقلب القلوب» .

قلت : اليمين تنعقد بالله وباسم من أسماء الله أو بصفة من صفات ذاته - وعلى هذا أهل العلم .

باب :

الإيمان ثلاثة اقسام : لغو لا كفارة فيه ؛ ومنعقدة

تجب فيها الكفارة إن حنث ، وغموس اختلفوا في كفارتها

قال الله تعالى : ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ، وَلَكِنْ

يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴿١﴾ الْآيَةُ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ ﴿٢﴾ .

١٦٨٧ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ، انها كانت تقول : لغو اليمين قول الإنسان : لا والله ، بلى والله .

(قال مالك) : احسن ما سمعت في هذا ان اللغو : حلف الإنسان على الشيء يستيقن انه كذلك ، ثم يوجد على غير ذلك فهو اللغو .

(قال مالك) : وعقد اليمين ان يحلف الرجل ان لا يبيع ثوبه بعشرة دنانير ثم يبيعه بذلك ، او يحلف ليضربن غلامه ثم لا يضربه ونحو هذا ، فهذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه ، وليس في اللغو كفارة .

(قال مالك) : فأما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه آثم ، ويحلف على الكذب وهو يعلم ليرضي به أحداً أو ليعتذر به الى معتذر اليه ، او ليقطع به مالا فهذا أعظم من أن يكون فيه كفارة .

قلت : ذهب الشافعي في تفسير اللغو الى قول عائشة ، وأبو حنيفة إلى ما حسنه مالك ، وذهب الشافعي إلى أن الغموس تجب فيها الكفارة ، وقال أبو حنيفة بمثل قول مالك .

باب :

من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها يتحلل ويكفر

١٦٨٨ - (مالك) : عن سهيل بن أبي صالح السمان ، عن أبيه ، عن

(١) سورة المائدة ، الآية ٨٩ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية ٧٧ .

أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من حلف بيمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير » .

قلت : قال الله تعالى : ﴿ واحفظوا أيمانكم ﴾ واختلفوا في وجه الجمع بينه وبين هذا الحديث ، فقال ابو حنيفة : قوله تعالى مخصوص بما إذا كان المحلوف عليه معصية ، إذ من المعلوم أن الله تعالى لا يأمر بمعصية ، فمن حلف على معصية كترك الكلام مع أبيه حنث وكفر ، وقال الشافعي : مخصوص بما إذا حلف على معصية او حلف على ترك مندوب او فعل مكروه ؛ لقوله تعالى : ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ان تبرؤا ﴾ اي مانعاً لكم عن البر ؛ قوله ﷺ : « فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير » فقال ابو حنيفة : لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث ، فمعناه فليقصد أداء الكفارة ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ (١) وقال الشافعي : يجوز تقديمها على الحنث إلا أن يكفر بالصوم ، وعلى قياس هذا كل حق مالي تعلق بشيئين يجوز تقديمه على أحد الشيئين كالزكاة إذا تم النصاب ولم يتم الحول .

باب :

من استثنى في حلفه فلا حنث عليه

١٦٨٩ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : من قال والله ثم قال إن شاء الله ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث .

(قال مالك) : أحسن ما سمعت في الثنيا أنها لصاحبها مالم يقطع كلامه ، وما كان من ذلك نسقاً يتبع بعضه بعضاً قبل أن يسكت ، فإذا سكت وقطع كلامه فلا ثنيا له .

(١) سورة النحل ، الآية ٩٨ .

قلت : على هذا أهل العلم ، إن الاستثناء إذا كانت موصولة باليمين فلا حنث عليه .

باب :

الرجل يحلف بالكفر

(قال مالك) : في الرجل يقول : كَفَرَ بالله أو أشرك بالله ثم يحنث انه ليس عليه كفارة ، وليس بكافر ، ولا مشرك حتى يكون قلبه مضمرّاً على الشرك أو الكفر ، وليستغفر الله ولا يعد إلى شيء من ذلك ، وبئس ما صنع .

قلت : قد صح قوله ﷺ : «من حلف على ملة غير الإسلام فهو كما قال » واختلفوا في ذلك ، فقال الشافعي : أتى بأمر عظيم وليس بكافر ولا كفارة عليه . وقال ابو حنيفة : ليس بكافر وعليه كفارة اليمين إن حنث .

باب :

كفارة اليمين

قال الله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ؛ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ، فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ؛ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ، وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١) .

١٦٩٠ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : من حلف بيمين فوكدها ثم حنث فعليه عتق رقبة أو كسوة عشرة مساكين ، ومن

(١) سورة المائدة ، الآية ٨٩ .

حلف بيمين فلم يؤكدها فحنث فعليه إطعام عشرة مساكين ، لكل مسكين مدٌّ من حنطة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .

١٦٩١ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يعتق المرار ، إذا وكد اليمين .

(قال مالك) : فاما التوكيد فهو حلف الانسان في الشيء الواحد يردد فيه الإيمان يميناً بعد يمين ، كقوله والله لا أنقصه من كذا وكذا يحلف بذلك مراراً ثلاثاً أو أكثر من ذلك ، قال : فكفارة ذلك واحدة مثل كفارة اليمين .

قلت : ذهب ابن عمر الى ان أوهنا للتقسيم لا للتخيير ، تعقبها عامة أهل العلم بالقياس الجلي على فدية الحلق في الإحرام ، فقالوا : يتخير الرجل بين أن يطعم عشرة من المساكين او يكسوهم او يعتق رقبة ، فان عجز عنها صام ثلاثة ايام .

باب :

قدر الإطعام والكسوة

١٦٩٢ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يكفر عن يمينه بإطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من حنطة - مختصر .

١٦٩٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار انه قال : أدركت الناس وهم إذا اعطوا في كفارة اليمين اعطوا مهداً من حنطة بالمد الأصغر ، ورأوا ذلك مجزئاً عنهم .

(قال مالك) : احسن ما سمعت في الذي يكفر عن يمينه بالكسوة أنه إن كَسَى الرجال كساهم ثوباً ثوباً وإن كَسَى النساء كساهن ثوبين ثوبين درعاً وشمراً ؛ وذلك أدنى ما يجزىء كلاً في صلاته .

قلت : على هذا الشافعي في الإطعام ؛ وقال في الكسوة أولاً مثل ما قال مالك ثم رجع وقال : إن اختار الكسوة فعليه لكل مسكين ثوب واحد من قميص أو سراويل أو مقنعة أو إزار يصلح لكبير أو صغير، لصحة إطلاق الكسوة على كل ذلك سواء، وقال ابو حنيفة : الإعتاق والإطعام كما مر في الظهار ، وأما الكسوة فكل واحد ثوب يستر عامة بدنه ، فلا يجوز السراويل والإزار ونحوهما .

باب :

يجب الوفاء بالنذر

قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(١) وقال تعالى ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾^(٢).

قلت : على هذا أهل العلم ، والجمهور على أن من نذر طاعة يلزمه الوفاء وإن لم يكن معلقاً بشيء ، وقال بعضهم : النذر إنما يلزم إذا كان معلقاً بشيء .

باب :

إذا قال الله عليّ أن أفعل كذا فذلك النذر ، أدخل لفظ النذر أو لم يدخل

١٦٩٤ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي حبيبة قال : قلت لرجل وأنا يومئذ حديث السن : ما على الرجل ان يقول عليّ مشي الى بيت الله ولم يقل علي نذر مشي ؟ فقال لي رجل : هل لك أن أعطيك هذا الجرو - والجرو قثاء

(١) سورة المائدة ، الآية ١ .

(٢) سورة الإنسان ، الآية ٧ .

في يده - وتقول : علي مشي الى بيت الله ؟ قال : فقلت : نعم ، فقلته وأنا يومئذ حديث السن ، ثم مكثت حتى عقلت فقليل لي : إن عليك مشياً ، فجئت سعيد بن المسيب فسألته عن ذلك فقال : عليك مشي فمشيت . (قال مالك) : وهذا الأمر عندنا .

قلت : على هذا أهل العلم .

باب :

إذا نذر أن ينحر ابنه أو غير ذلك مما لم يبيحه الشرع
لم يفعل ، وهل في ذلك كفارة ؟

١٦٩٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه سمعه يقول : أتت امرأة الى عبد الله بن عباس فقالت : إني نذرت أن أنحر ابني ، فقال ابن عباس : لا تنحري ابنك وكفري عن يمينك ، فقال شيخ عند ابن عباس : وكيف تكون في هذا كفارة ؟ فقال ابن عباس : إن الله تعالى قال : ﴿ والذين يظاهرون منكم من نسائهم ﴾ ثم جعل فيه من الكفارة ما قد رأيت .

قلت : ذهب أبو حنيفة إلى قول ابن عباس أن فيه الكفارة ، وتعقبه الشافعي بما روي عن عمر أن بن حصين قال رسول الله ﷺ : « لا نذر في معصية الله » قال : فإذا لم يكن نذراً فلا وفاء ولا كفارة .

باب :

من نذر قربة وغير قربة ترك مალأً قربة فيه ولا كفارة في تركه

١٦٩٦ - (مالك) : عن حميد بن قيس وثور بن زيد انديلي أنهما أخبراه عن رسول الله ﷺ وأحدهما يزيد في الحديث على صاحبه ، أن رسول

الله ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس ؛ فقال : « ما بال هذا ؟ قالوا : نذر أن لا يتكلم ولا يستظل ولا يجلس ويصوم ؛ فقال رسول الله ﷺ : « مروه فليتكلم وليستظل وليجلس وليتم صيامه » . قال يحيى ، قال مالك : ولم أسمع أن رسول الله ﷺ أمره بكفارة ، وقد أمره رسول الله ﷺ أن يتم ما كان لله طاعة ويترك ما كان لله معصية .

قلت : على هذا أهل العلم .

باب :

نذر اللجاج والغضب

١٦٩٧ - (مالك) : عن أيوب بن موسى عن منصور الحجبي عن أمه عن عائشة أم المؤمنين أنها سئلت عن رجل قال : مالي في رتاج الكعبة ، قالت عائشة ، يكفره ما يكفر اليمين .

قلت : اختلف أهل العلم في النذر إذا خرج مخرج اليمين ، مثل أن يقول : إن كلمت فلاناً فله عليّ عتق رقبة ، أو إن دخلت الدار فله عليّ أن أصوم أو أصلي ، فهذا نذر أخرج مخرج اليمين ، لأنه قصد به منع نفسه عن الفعل كالحالف يقصد بيمينه منع نفسه عن الفعل ، فأصح قولي الشافعي أنه بمنزلة اليمين وعليه الكفارة إن حث ، والمشهور من مذهب أبي حنيفة أن عليه الوفاء بما سمي ، الرتاج : الباب ، وجعل ماله في رتاج الكعبة معناه جعله لها ، كني عنها بالباب لأنه يدخل إليها منه .

باب :

من نذر أن يمشي إلى بيت الله ثم عجز كيف يفعل أيقضي أم يهدي هدياً

١٦٩٨ - (مالك) : عن عروة بن أذينة الليثي أنه قال : خرجت مع

جدة لي عليها مشي إلى بيت الله ، حتى إذا كنا ببعض الطريق عجزت فأرسلت مولى لها يسأل عبد الله بن عمر فخرجت معه ؛ فسأل عبد الله بن عمر فقال له عبد الله بن عمر : مرها فلتركب ثم لتمش من حيث عجزت .

١٦٩٩ - (مالك) : أنه بلغه أن سعيد بن المسيب ، وأبا سلمة بن عبد الرحمن كانا يقولان مثل قول عبد الله بن عمر .

١٧٠٠ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : كان عليّ مشي ، فأصابتنى خاصرة فركبت حتى أتيت مكة فسألت عطاء بن أبي رباح وغيره فقالوا : عليك هدي ؛ فلما قدمت المدينة سألت ؛ فأمروني أن أمشي مرة أخرى من حيث عجزت فمشيت .

قلت : ذهب أبو حنيفة والشافعي في أصح قوليه : إلى أن عليه دم شاة ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يجب إلا على وجه الاحتياط ، لحديث أنس في مثل هذه الصورة ، قال رسول الله ﷺ : « إن الله عز وجل لغني عن تعذيب هذا نفسه » ثم أمره فركب ، ولم يذكر هدياً ولا قضاء .

باب :

قضاء النذر عن الميت

١٧٠١ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود ، عن عبد الله بن عباس ، أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله ﷺ فقال : إن أُمِّي قد ماتت وعليها نذر ولم تقضه ، فقال رسول الله ﷺ : « أقضه عنها » .

١٧٠٢ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر عن عمته أنها حدثته عن جدته أنها كانت جعلت على نفسها شيئاً إلى مسجد قباء فماتت ولم تقضه ، فأتى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمشي عنها .

قلت : هو القول القديم للشافعي أن من فاته شيء من رمضان وتمكن من قضائه ، ثم مات ولم يقضِ ، وكذا النذر والكفارة ، تدارك عنه وليه إما بالصوم عنه أو الإطعام من تركته ، قال النووي : القديم ههنا أظهر ، وقال محمد : ما كان من نذر أو صدقة أو حج فقضاها الولي أجزأ ذلك إن شاء الله تعالى ؛ وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا .

باب :

لم يقبل النبي ﷺ ممن أراد أن ينخلع من ماله صدقة إلى الله
ورسوله إرادته تلك ، وأشار الى التصديق بثلاث ماله

١٧٠٣ - (مالك) : عن عثمان بن حفص بن عمر بن خلدة ، عن ابن شهاب أنه بلغه أن أبا لبابة بن عبد المنذر لما تاب الله عليه قال : يا رسول الله أهجر دار قومي التي أصبت فيها الذنب وأجاوزك ، وأتخلع من مالي صدقة الى الله والى رسوله ؟ فقال رسول الله ﷺ : « يجزئك من ذلك الثلث » .

قلت : هو قول أهل العلم في الجملة ، ولو حلف الرجل بصدقة ماله أو قال : مالي في سبيل الله ، فقال قوم : عليه كفارة يمين ، وهو من نذر اللجاج ، وعليه الشافعي ، وقال مالك : يخرج ثلث ماله لحديث أبي لبابة ؛ وقال أبو حنيفة : ينصرف ذلك إلى كل ما يجب فيه الزكاة من عينه من المال ، دون ما لا زكاة فيه من العقار والدواب ونحوها .

باب :

يحرم مسافرة المرأة ، إلا مع ذي محرم منها

١٧٠٤ - (مالك) : عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة

يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها » .

قلت : فهم أباحة مسافرتها مع الزوج بالأولى ، ومعنى قوله : مسيرة يوم وليلة أن تكون المسافة بحيث لو سار يوماً كاملاً وليلة كاملة وصل إليها ، وخص الشافعي الضرورة من النساء إذا خرجت للحج في نسوة ثقات ، قال البغوي : والأخذ بظاهر الحديث أولى ، وقال أبو حنيفة : المسافة التي يحرم مسافرة المرأة فيها إلا مع ذي رحم محرم هي مسيرة ثلاثة أيام .

باب :

كراهية الوحدة في السفر

١٧٠٥ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن حرملة ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : « الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب » .

١٧٠٦ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن حرملة ، عن سعيد بن المسيب ، أنه كان يقول : قال رسول الله ﷺ : « الشيطان يهم بالواحد والاثنين ؛ فإذا كانوا ثلاثة لم يهم بهم » .

قلت : على هذا أهل العلم ، إلا أن تدعو ضرورة لا بد منها ، ومعنى قوله : الراكب شيطان أن المنفرد والذهاب وحده في الأرض من فعل الشيطان ومما يحمل عليه الشيطان ، فقيل : إن فاعله هو الشيطان ، والسر في ذلك أن المنفرد لا يكون معه من يعينه على الحمولة وعلى الحراسة والمهنة ؛ فإذا كانوا ثلاثة تعاونوا وتناوبوا المهنة والحراسة وصلوا جماعة ، وإن مات لم يكن بحضرته من يقوم بغسله ودفنه وتجهيزه ، ولا عنده من

يوصي إليه في ماله ومن يحمل تركته إلى أهله ويخبرهم بموته فتتزوج امرأته
ويقسم ميراثه .

باب :

قطع القلائد والأوتار من أعناق الإبل

١٧٠٧ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم ، أنا أبا
بشير الأنصاري أخبره أنه كان جالساً مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره
قال : فأرسل رسول الله ﷺ رسولاً قال عبد الله بن أبي بكر : حسبت أنه قال
« والناس في مقيلهم أن لا تبقي في رقبة بغير قلادة من وتر أو قلادة إلا
قطعت » قال يحيى : سمعت مالكا يقول : أرى ذلك من العين .

قلت : تأول مالك أمره ﷺ بقطع القلائد على أنه من أجل العين ،
وذلك أنهم كانوا يشدون بتلك الأوتار والقلائد التمام ويلقون عليها العوذ
يظنون أنها تعصم من الآفات ، فنهاهم النبي ﷺ عنها ، وأعلمهم أنها لا ترد
من قدر الله شيئاً ، وفيه نظر ، لأن التعوذ من العين جاء في الشرع ، وتعلق
العوذة أيضاً صحيح كما أشرنا إليه سابقاً ، فإن قيل : الذي جاء في الشرع أن
يتعوذ ويرقى بعد حدوث العين لا قبله ؛ والمنهي عنه أن يتقدم بتعلق العوذ ،
قلنا : قد جاء تقديم التعوذ من الحمة قبل اللسع ولا فرق بين العين والحمة
مما يرجع إلى هذا ، والأظهر عندي أن المراد هو قطع التمام التي فيها
شرك ، وتلك كانت تماثهم في الجاهلية ، حتى نهاهم النبي ﷺ ، فالأمر
في هذا الحديث كما مر في وجه الجمع بين أحاديث النهي عن الرقى والأمر
بها ، وقال غير مالك : إنما أمر بقطعها لأنهم كانوا يعلقون فيها الأجراس ،
وقيل : إنما نهى عن تعليق الأوتار خاصة لئلا يختنق بها عند شدة الركض ؛
فأما القطن والصوف فلا بأس به لحديث أبي وهب الجشمي : « وقلدوها ولا
تقلدوها الأوتار » .

باب :

الأمر بالرفق بالإبل والترغيب في السير بالليل

والنهي عن التعريس على الطريق

١٧٠٨ - (مالك) : عن أبي عبيدة مولى سليمان عن خالد بن معدان

يرفعه قال : « إن الله تبارك وتعالى رفيق يحب الرفق ويرضى به ، ويعين عليه ما لا يعين على العنف ، إذا ركبتم هذه الدواب العجم فأنزلوها منازلها ، فإن كانت الأرض جدبة فانجوا عليها بنقيها وعليكم بسير الليل ، فإن الأرض تطوي بالليل ما لا تطوي بالنهار ، وإياكم والتعريس على الطرق ، فإنها طرق الدواب ومأوى الحيات » .

قلت : على هذا أهل العلم .

باب :

الدعاء إذا أراد الخروج الى السفر

١٧٠٩ - (مالك) : أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان إذا وضع رجله في

الغرز وهو يريد السفر يقول : « باسم الله اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل ، اللهم آزرنا الأرض وهون علينا السفر ، اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر وكآبة المنقلب ، ومن سوء المنظر في الأهل والمال » .

باب :

الدعاء إذا نزل منزلاً

١٧١٠ - (مالك) : عن الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله الأشج عن

بسر بن سعيد ، عن سعد بن أبي وقاص ، عن خولة بنت حكيم ، أن رسول الله ﷺ قال : « من نزل منزلاً فليقل أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، فإنه لن يضره شيء حتى يرتحل » .

باب :

إذا قضى حاجته فليعجل الرجوع الي أهله

١٧١١ - (مالك) : عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « السفر قطعة من العذاب ، يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه ، فإذا قضى أحدكم نهمته من وجهه فليعجل إلى أهله » .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

كتاب الرقائق

باب :

كل شيء بقدر

١٧١٢ - (مالك) : عن زياد بن سعد ، عن عمرو بن مسلم ، عن طاؤس اليماني أنه قال : أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : كل شيء بقدر ، قال طاؤس : وسمعت عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : « كل شيء بقدر حتى العجز والكيس » .

قلت : الإيمان بالقدر فرض لازم وهو أن يعتقد أن الله تعالى خالق أفعال العباد خيرها وشرها ، كتبها عليهم في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقهم ، والعبد له كسب واختيار وكسبه واختياره مخلوق يخلقه الله تعالى حالة ما يكسب ويختار .

باب :

احتجاج آدم وموسى في القدر

١٧١٣ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي هريرة أن

رسول الله ﷺ قال : « تحاج آدم وموسى فحاج آدم موسى ، فقال له موسى : أنت آدم الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة ؟ ، فقال له آدم : أنت موسى الذي أعطاه الله علم كل شيء واصطفاه على الناس برسالته ؟ ، قال : نعم : قال : أفتلومني على أمر قدر عليّ قبل أن أُخلق .

قلت : استشكل بأن الكسب مدار التكليف ، والكسب كان موجوداً من آدم ، ولولا اللوم على الكسب لذهب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلا يقدر أحد أن يسقط الأصل الذي هو القدر ، ولا أن يبطل السبب الذي هو الكسب ، فمن فعل واحداً منهما خرج عن القصد إلى أحد الطرفين : إلى القدر أو الجبر ، فقال الخطابي : إنما حاجه آدم في دفع اللوم إذ ليس لأحد من الآدميين أن يلوم أحدا ، وقد جاء في الحديث « أنظروا إلى الناس كأنكم عبيد ولا تنظروا إليهم كأنكم أرباب » ؛ فأما الحكم الذي تنازعا فهما فيه سواء ، ولم يكن من آدم إنكار لما اقترفه من الذنب ، إنما كان ابتداء الإعتراض من موسى فعارضه آدم بما كان فيه دفع اللوم ؛ وقال ابن العربي : ليس ما سبق من القضاء والقدر يرفع الملامة عن البشر ، ولكن معناه قدر علي وتبت منه والتائب لا يلام .

(أقول) : لفظ الحديث يأبى كلا الجوابين ، ولو كان كما قال الخطابي لقال آدم : أفتلومني وأنت مخلوق مثلي ؟ ولكان ذكر القدر ضائعا ولو كان كما قال ابن العربي لقال : أفتلومني على ما تبت عنه ؟ ولكن الله تعالى فتح على موسى بلسان آدم سر القدر ، كأنه قال : وإن كان ما تقول حقاً من جهة الكسب والاختيار ، فإن هناك سراً عظيماً لو انكشف عليك لأذهلك عن اللوم والإنكار ، فلما عرف موسى ذلك ذهل عن اللوم وسكت سكوت المغلوب المحجوج .

باب :

أخذ الميثاق من ذرية آدم عليه السلام

١٧١٤ - (مالك) : عن زيد بن أنيسة ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، انه أخبره عن مسلم بن يسار الجهني أن عمر ابن الخطاب سئل عن هذه الآية : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ ﴾ قالوا : بلى شهدنا ، أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين ﴿ فقال عمر بن الخطاب : سمعت رسول الله ﷺ يسأل عنها فقال رسول الله ﷺ : « إن الله تبارك وتعالى خلق آدم ثم مسح ظهره يمينه فاستخرج منه ذرية فقال : خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون ؛ ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال : خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون » فقال رجل : يا رسول الله ففيم العمل ؟ فقال رسول الله ﷺ : « إن الله تبارك وتعالى إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة ، حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة ، فيدخله به الجنة ، وإذا خلق العبد للنار ، استعمله بعمل أهل النار ، حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار ، فيدخله به النار » .

قلت : هذا يرد على المعتزلة فيما فسروا به الآية ، أنه مثل ضربه الله تعالى لما أثبت من دلائل إثبات الإله القديم العليم المريد في أصل عقولهم ؛ قوله : فقال رجل : ففيم العمل الخ ؟ أعلمهم النبي ﷺ أن ههنا أمرين لا يبطل أحدهما الآخر ، القدر والخلق من الله تعالى ؛ والكسب والاختيار من العبد ؛ وأعلمهم أن عمل العبد وكسبه أمانة ظنية لا تفيد حقيقة العلم ، وذلك أن السبب العادي ليس علة موجبة ، فأحق ما يعبر به عن هذه النكتة أنه أمانة ، تشبيهاً لليلة إلا نية باليلة اللمية ، ونصباً لإرادة الله تعالى وخلقها ، مقام الدليل القاطع وللسبب العادي مقام الأمانة الظنية .

باب :

كل مولود يولد على فطرة الإسلام

١٧١٥ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه ، كما تنتج الإبل من بهيمة جمعاء هل تحس فيها من جدعاء ؟ قالوا : يا رسول الله أرأيت الذي يموت وهو صغير ؟ قال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » .

قلت : أصح ما قيل^(١) في هذا الحديث : أن الفطرة السليمة سبيل وسبب إلى الدين الحق ، وأن المولود إنما يولد على الجبلة السليمة والطبع المتهيء لقبول الدين ، فلو ترك عليها لاستمر على لزومها ولم يفارقها إلى غيرها ؛ وإنما يعدل عنها من يعدل إلى غيرها لآفة من آفات النشء أو التقليد ، وليس في هذا ما يوجب حكم الإيمان له ولا أن الفطرة علة قاطعة لقبول الدين ، والغرض هو الثناء على هذا الدين ، والإخبار عن محله من العقول ، وحسن موقعه في النفوس ، قوله : قالوا : يا رسول الله أرأيت الذي يموت وهو صغير الخ ؟ . بيان لحال أطفال المشركين أنه لا يحكم لهم بجنة ولا نار ، لأن الفطرة سبب وليست بعلة ، والله يعلم شاكلة العبد التي فطره عليها ، قال الله تعالى : ﴿ قل كل يعمل على شاكلته ﴾ ﴿ فربما يصح أن تكون الشاكلة سبباً للسعادة والشقاوة ، فلذلك لا يجزم بحكمهم على سبيل القطع ، وقد ورد في حديث آخر أن أطفال المشركين عند سيدنا إبراهيم عليه السلام أو خدم أهل الجنة ؛ وبالجمله لهم نوع من السعادة وكل ذلك لا يعارض بعضه بعضاً لإمكان أن لا يكون الحكمان كليين والله اعلم .

(١) قائل هذا القول الخطابي ، وهذا كله قوله - إلا ما قال (وكل ذلك لا يعارض بعضه بعضاً) فانه تحقيق من الشارح الإمام ، هكذا وجدنا في هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن . كته عبيد الله السندي .

باب :

كل ما يكون فهو بإرادة الله تعالى وخلقه ، ولا يقال مطرنا بنوء كذا

١٧١٦ - (مالك) : عن صالح بن كيسان ، عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني انه قال : صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على أثر سماء كانت من الليل ، فلما انصرف أقبل على الناس فقال : « أتدرون ماذا قال ربكم » ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال قال : « أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي ؛ فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب ، وأما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب » .

١٧١٧ - (مالك) : انه بلغه ان أبا هريرة كان يقول : إذا أصبح وقد مطر الناس مطرنا بنوء الفتح ، ثم يتلو هذه الآية ﴿ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ، وما يمسك فلا مرسل له من بعده ﴾ .

قلت : على أثر سماء اي مطر ، ة العرب تسمي المطر سماء لانه ينزل من السماء ، و (الأنوار) الكواكب الثمانية والعشرون التي هي منازل القمر ، يسقط منها في كل ثلاث عشرة ليلة نجم^(١) في المغرب مع طلوع الفجر ويطلع آخر يقابله من المشرق في تلك الساعة ، فيكون انقضاء هذه الثمانية والعشرين مع انقضاء السنة ، وأصل النوء النهوض ، سمي نوءاً لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب ناء الطالع بالمشرق ، فمن اعتقد ان الأنواء هي المؤثرة في وجود المطر فذلك الضال ؛ فأما من قال : مطرنا بنوء كذا وأراد أن الله سقي المطر بفضلله في هذا الوقت بحكم جري العادة فذلك جائز ، ولكن يكره لاشتباه المعاني .

(١) قوله : نجم سمي المنزل نجماً باعتبار حلول النجوم فيه ، وليس المراد بالنجم النجم الواحد بل الجنس ، سواء كان واحداً او أكثر ، ولكن الشمس في واحد من تلك المنازل (والله اعلم) وجدنا هذا التعليق في هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن منسوباً الى الشيخ كمال الدين حسن من تلاميذ الإمام ولي الله الدهلوي . كتبه عبيد الله السندي .

باب :

لا مانع لما أعطى الله ، وكل شيء عنده بمقدار

١٧١٨ - (مالك) : عن يزيد بن زياد عن محمد بن كعب القرظي أنه قال : قال معاوية بن أبي سفيان وهو على المنبر : ايها الناس لا مانع لما أعطى الله ، ولا معطي لما منع الله ولا ينفع ذا الجد منه الجد ، من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » ثم قال : سمعت هؤلاء الكلمات من رسول الله ﷺ على هذه الأعواد .

١٧١٩ - (مالك) : انه بلغه انه كان يقال : الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي ، الذي لا يعجل شيئاً أتاه^(١) وقدره ؛ حسبي الله وكفى ، سمع الله لمن دعا ، ليس وراء الله مرمى . قلت : هو مذهب أهل الحق .

باب :

إن الله هو الهادي والقاتن

١٧٢٠ - (مالك) : عن زياد بن سعد ، عن عمرو بن عمرو بن دينار انه قال : سمعت عبد الله بن الزبير يقول في خطبته : ان الله هو الهادي والقاتن .

قلت : هو مذهب أهل الحق ، إن حقيقة الهداية والإضلال بيد الله تعالى ، والأسباب عادية في الظاهر .

(١) في نسخنا : أتاه .

باب :

الإجمال في طلب الرزق

١٧٢١ - (مالك) : انه بلغه أنه كان يقال «إن احداً لن يموت حتى يستكمل رزقه ، فأجملوا في الطلب» .

قلت : قال الحافظ ابو عمر : هذا حديث مرفوع روي من وجوه حسان ، ومعنى الاجمال في الطلب أنه إن هاجت داعية في قلبه لشيء من المكاسب نظر بصريح عقله هل يوافق الشريعة أم لا ؟ فان وافقها اخذ به وإلا ترك .

باب :

لا يعتدّ بعمل شرعاً حتى يخلص نيته لله ولا يعمل به برياء أو عادة

(روى مالك) : في رواية غير يحيى قوله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات» .

١٧٢٢ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان ، عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : «الخيال ثلاثة : لرجل أجر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر ؛ فأما الذي هي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال لها في مرج أو روضة ، فما أصابت في طيلها ذلك من المرج أو الروضة كان له حسنات ، ولو أنها قطعت طيلها ذلك فاستنت شرفاً أو شرفين ؛ كان آثارها وأرواثها حسنات له ، ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقي به كان ذلك له حسنات ، فهي له أجر ، ورجل ربطها تغنياً وتعففاً ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي لذلك ستر ، ورجل ربطها فخراً ورياء ونواءً لأهل الإسلام فهي على ذلك وزر» وسئل النبي ﷺ عن الحمر فقال : «لم ينزل عليّ

فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاذة ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (١).

١٧٢٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، أن عمر بن الخطاب كان يقول : كرم المؤمن تقواه ودينه حسبه ومروءته خُلُقه ، والجرأة والجبن غرائز يضعها الله حيث يشاء ، فالجبان يفر عن أبيه وأمه ، والجريء ، يقاتل ممن لا يؤوب به إلى رحله والقتل حتف من الحتوف ؛ والشهيد من احتسب نفسه على الله .

قلت : على هذا أهل العلم ؛ المرج الأرض الواسعة ذات نبات كثير ، الطويل ، والطيل بالكسر الحبل الطويل يشد أحد طرفيه في وتد أو غيره والطرف الآخر في يد الفرس ليدور فيها ويرعى ، استنَّ الفرس اي عدا لمرحه ونشاطه ، شرفاً أي شوطاً ، النواء والمناواة المعادة ، الغريزة الطبيعة والخلق والجمع غرائز ، يؤوب يرجع .

باب :

ثواب الوضوء

١٧٢٤ - (مالك) : عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ خرج إلى المقبرة فقال : «السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» وددت أني قد رأيت اخواننا ، قالوا : يا رسول الله ألسنا بإخوانك ؟ قال : « بل أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعدُ ، وإنا فرظهم على الحوض » فقالوا : يا رسول الله كيف تعرف من يأتي بعدك من أمتك ؟ قال : «أرأيت لو كانت لرجل خيل غُرٌّ محجلة في خيل دُهمٌ بهم ألا يعرف خيله ؟» قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : «فانهم يأتون يوم القيامة غراً محجلين من الوضوء» - مختصر .

(١) سورة الزلزلة ، الآيتين ٧ ، ٨ .

١٧٢٥ - (مالك) : عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن عبد الله الصنابحي ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا توضأ العبد المؤمن فمَضْمَضَ خرجت الخطايا من فيه ، وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه ، وإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه ، حتى تخرج من تحت أشفار عينيه ، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه ، حتى تخرج من تحت أطفار يديه ، فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه ، حتى تخرج من أذنيه ، فإذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله ، حتى تخرج من تحت أطفار رجله » قال : ثم كان مشيه الى المسجد وصلاته نافلة له .

١٧٢٦ - (مالك) : عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر الماء - أو نحو هذا - فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء أو مع آخر قطر الماء ، حتى يخرج نقياً من الذنوب » .

قلت : قال القاضي عياض ، والنووي : لم ينف بذلك أخوتهم ، ولكن ذكر مزيتهم الزائدة بالصحبة واختصاصهم بها ، وإنما منع إن يسموا بذلك لأن التسمية والوصف على سبيل الثناء ، والمدح يجب أن يكون بأرفع حالات المسمى ، وللصحابة بالصحبة درجة لا يلحقهم فيها أحد ، فأحب أن يوصفوا بها .

(أقول) : هذا الوجه يأباه ظاهر الحديث ، فإن الأخوة أرفع من الصحبة في العرف ، ولكنه ﷺ أثبت لمن يأتي بعده من أمته فضلاً جزئياً وإن كان لمن رآه وصحبه الفضل الكلي ، لأنهم أنفذ بصيرة وأطوع لحكم العقل الصراح ، من حيث أنهم آمنوا ولم يروا النبي ﷺ ولم يشاهدوا مواقع الوحي ، وذلك كما يقال للمبتدئ الذي يدرك المسألة بالنظر انه اعقل من العالم المجتهد ، من حيث أن هذا أدرك مع عدم آلات الاجتهاد عنده

والمجتهد إنما أدرك لجمعه آلات الاجتهاد ، فالأول يتعجب منه الناس
ويذكرون شأنه في المحافل لا الثاني ، (الفرط) : من يتقدم القوم ليرتاد لهم
الماء ويهيء لهم الرشاء والدلاء ؛ (غر) : جمع أغر والغرة بياض في وجه
الفرس ، والتحجيل بياض في يديه ورجليه ، (دهم) : جمع أدهم وهو الأسود
والدهمة السواد . (والبهم) : جمع البهيم وهو الأسود الذي لا يخالطه لون
سواه .

باب :

ثواب من خرج من بيته يريد الصلاة

١٧٢٧ - (مالك) : عن نعيم بن عبد الله المجرم ، أنه سمع ابا هريرة
يقول : من توضأ فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى الصلاة فانه في صلاة ما
كان يعمد إلى الصلاة ، وأنه يكتب له بإحدى خطوتيهِ حسنة وتمحى عنه
بالأخرى سيئة ، فاذا سمع أحدكم الإقامة فلا يسع ، فان أعظمكم أجراً
أبعدكم داراً ، قالوا : لم يا أبا هريرة ؟ قال : من أجل كثرة الخطي .

١٧٢٨ - (مالك) : عن سمي مولى ابي بكر ، أن ابا بكر بن عبد
الرحمن كان يقول : من غدا أوراخ إلى المسجد لا يريد غيره ليتعلم خيراً أو
ليعلمه ثم رجع إلى بيته كان كالمجاهد في سبيل الله رجع غانماً .

قلت : الخطوة بالضم ما بين القدمين ، وبالفتح المرة الواحدة .

باب :

مثل الصلاة في تكفيرها الخطايا

١٧٢٩ - (مالك) : انه بلغه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، عن

أبيه ، أنه قال : كان رجلان أخوان فهلك أحدهما قبل صاحبه بأربعين ليلة ، فذكرت فضيلة الأول عند رسول الله ﷺ ، فقال : رسول الله ﷺ « ألم يكن الآخر مسلماً ؟ » قالوا : بلى يا رسول الله وكان لا بأس به ؛ فقال رسول الله ﷺ : « وما يدريكم ما بلغت به صلاته ؟ إنما مثل الصلاة كمثل نهر عذب غمر بباب أحدكم يقتحم فيه كل يوم خمس مرات ، فما ترون ذلك يبقى من درنه ؟ فانكم لا تدرون ما بلغت به صلاته » .

قلت : (غمر) : هو الكثير الماء . (درنه) : وسخه .

باب :

أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة

١٧٣٠ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد . أنه قال : بلغني ان اول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة ؛ فان قبلت منه نظر فيما بقي من عمله ، وإن لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله .

باب :

خير أعمالكم الصلاة

١٧٣١ - (مالك) : انه بلغه ان رسول الله ﷺ قال : « استقيموا ولن تحصوا واعملوا وخير أعمالكم الصلاة ، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن » .

باب :

فضل انتظار الصلاة بعد الصلاة في المسجد

١٧٣٢ - (مالك) : عن نعيم بن عبد الله المجرم أنه سمع أبا هريرة يقول : إذا صلى أحدكم ثم جلس في مصلاه لم تزل الملائكة تصلي عليه ،

اللهم اغفر له اللهم ارحمه ، فإن قام من مصلاه فجلس في المسجد ينتظر الصلاة لم يزل في صلاة حتى يصلي .

باب :

اجتماع ملائكة الليل والنهار في صلاتي الفجر والعصر

١٧٣٣ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون : تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون » .

باب :

فضل خصال مما يتعلق بالصلاة

١٧٣٤ - (مالك) : عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي صالح السمان ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً » .

قلت : أن يستهموا أي يقترعوا ، (التهجير) : التبكير إلى الصلاة في الهاجرة ، ثم قيل لمطلق التبكير ، (حبواً) : بسكون الباء أي مشياً على اليدين والركبتين .

باب :

فضل سورة الفاتحة

١٧٣٥ - (مالك) : عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، أن أبا سعيد مولى عامر بن كريز أخبره أن رسول الله ﷺ نادى أبا بن كعب وهو يصلي ، فلما فرغ من صلاته لحقه ، فوضع رسول الله ﷺ يده على يده وهو يريد أن يخرج من باب المسجد ، فقال : « إني لأرجو أن لا تخرج من المسجد حتى تعلم سورة ما أنزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في القرآن مثلها » قال أبي : فجعلت أبطىء في المشي رجاء ذلك ، ثم قلت : يا رسول الله ، السورة التي وعدتني بها ، فقال : « كيف تقرأ إذا افتتحت الصلاة ؟ » قال : فقرأت عليه ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ حتى أتيت على آخرها فقال رسول الله ﷺ : « هي هذه السورة وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أعطيت » .

١٧٣٦ - (مالك) : عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، أنه سمع أبا السائب مولى هشام بن زهرة يقول : سمعت أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، فنصفها لي ونصفها لعبدي ما سأل ، قال رسول الله ﷺ : « إقرأوا ، يقول العبد : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ يقول الله : حمدني عبدي ، يقول العبد : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ يقول الله : أثني عليَّ عبدي ؛ يقول العبد : ﴿ مَا لِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ يقول الله : مجدني عبدي ، يقول العبد : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ، فهذه الآية بيني وبين عبدي ، ولعبدي ما سأل ، يقول العبد : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فهو لاء لعبدي ولعبدي ما سأل » .

قلت : سميت السبع المثاني لأنها سبع آيات ؛ وهي تنفي أي تكرر في

كل صلاة ؛ قسمت الصلاة يعني الفاتحة ؛ لأن الصلاة لا تصح إلا بها ،
كقوله ﷺ : الحج عرفة ، نصفين يعني أن ثلاث آيات منها تمجيد الله
تعالى ، وواحدة مشتملة على تعظيم الباري واستعانة العبد به وإقراره بالعبادة
له ، وثلاث منها سؤال ودعاء .

باب :

فضل قل هو الله أحد

١٧٣٧ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة ،
عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري ، أنه سمع رجلاً يقرأ : قل هو الله أحد
يردها ، فلما أصبح جاء الى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له وكأن الرجل
يتقالها ، فقال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث
القرآن » .

١٧٣٨ - (مالك) : عن عبيد الله بن عبد الرحمن ، عن عبيد بن
حنين مولى آل زيد بن الخطاب ، أنه قال : سمعت أبا هريرة يقول : أقبلت
مع رسول الله ﷺ فسمع رجلاً يقرأ : قل هو الله أحد ، فقال رسول الله ﷺ :
« وجبت » فسألته ماذا يا رسول الله ؟ قال : الجنة ، قال أبو هريرة : فأردت
أن أذهب الى الرجل فأبشره ، ثم فرقت أن يفوتني الغداء مع رسول الله ﷺ ،
فأثرت الغداء مع رسول الله ﷺ ، ثم ذهبت الى الرجل فوجدته قد ذهب .
قلت : يتقالها بتشديد اللام أي يعتقد أنها قليلة ، فرقت : أي خفت ،
آثرت : اخترت .

باب :

فضل ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ (١)

١٧٣٩ - (مالك) : عن ابن شهاب : عن حميد بن عبد الرحمن بن

(١) سورة الملك ، الآية ١ .

عوف ، أنه أخبره أن ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ تعدل ثلث القرآن ، وأن ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ تجادل عن صاحبها .

قلت : تجادل أي تجادل الملائكة في القبر وفي القيامة لتدفع عنه العذاب .

باب :

فضل ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ ﴾ (١)

١٧٤٠ - (مالك) : عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ كان يسير في بعض أسفاره وعمر بن الخطاب يسير معه ليلاً ، فسأله عمر عن شيء فلم يجبه رسول الله ﷺ ثم سأله فلم يجبه ، ثم سأله فلم يجبه ، فقال عمر : ثكلتك أمك عمر ، نزلت رسول الله ﷺ ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك ، قال عمر : فحركت بعيري حتى إذا كنت أمام الناس وخشيت أن ينزل في قرآن ، قال : فما نشبت أن سمعت صارخاً يصرخ بي ، قال فقلت : لقد خشيت أن يكون نزل في قرآن ؛ قال : فجئت رسول الله ﷺ فسلمت عليه فقال : لقد أنزلت علي في هذه الليلة سورة هي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس ، ثم قرأ ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ (٢) .

قلت : ثكلتك بكسر الكاف أي فقدتك أمك دعاء على نفسه ومعناه التحسر والندامة ، نزلت بزاي ثم راء مخففاً أي ألححت عليه حتى ثقل عليه ذلك ؛ ما نشبت بكسر الشين المعجمة ثم موحدة ساكنة أي لم أتعلق بشيء غير ما ذكرت ، والمعنى لم ألبث ولم أمكث .

(١) سورة الفتح ، الآية ١ .

(٢) سورة الفتح ، الآية ١ .

باب :

فضل ذكر الله تعالى

١٧٤١ - (مالك) : عن زياد بن أبي زياد قال : قال أبو الدرداء : ألا أخبركم بخير أعمالكم ، وأرفعها في درجاتكم ، وأزكاها عند مليككم ، وخير لكم من إعطاء الذهب والورق ، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم ؟ قالوا : بلى ، قال : ذكر الله ، وقال زياد بن أبي زياد ، قال أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل : ما عمل ابن آدم من عمل أنجى له من عذاب الله من ذكر الله .

باب :

الباقيات الصالحات

قال الله تعالى : ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ (١) .

١٧٤٢ - (مالك) : عن عمارة بن صياد عن سعيد بن المسيب أنه سمعه يقول في الباقيات الصالحات أنها قول العبد : الله أكبر ، وسبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

باب :

فضل الحمد لله تعالى

١٧٤٣ - (مالك) : عن نعيم بن عبد الله المجرم ، عن علي بن يحيى الزرقى ، عن أبيه ، عن رفاعة بن رافع الزرقى أنه قال : كنا يوماً نصلي

(١) سورة الكهف ، الآية ٤٦ .

وراء رسول الله ﷺ ، فلما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركعة وقال : « سمع الله لمن حمده » قال رجل وراءه : ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، فلما انصرف رسول الله ﷺ قال : « من المتكلم آنفاً ؟ قال الرجل : أنا يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ : « لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبهن أولاً » .

باب :

فضل الدعاء

قال الله تعالى : ﴿ اذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ (١) .

١٧٤٤ - (مالك) : عن زيد بن أسلم أنه كان يقول : ما من داع يدعو إلا كان بين إحدى ثلاث : إما أن يستجاب له ، وإما أن يدخر له ، وإما أن يكفر عنه .

باب :

العزم في المسألة

١٧٤٥ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقل أحدكم إذا دعا اللهم اغفر لي إن شئت ، اللهم ارحمني إن شئت ، ليعزم المسألة فإنه لا مكره له » .

باب :

كراهية الاستعجال في الدعاء

١٧٤٦ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن أبي عبيد مولى ابن أزهر ،

(١) سورة غافر ، الآية ٦٠ .

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يستجاب لأحدكم ما لم يعجل فيقول قد دعوت فلم يستجب لي » .

باب :

السنة أن لا يجهر بالدعاء ولا يخافت به

١٧٤٧ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه ، أنه قال : إنما أنزلت هذه الآية ﴿ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ ^(١) في الدعاء .

باب :

كلمات مباركات رويت من دعاء النبي ﷺ وأصحابه

١٧٤٨ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان يدعو ويقول : « اللهم فالق الأصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ، أقض عني الدين ، واغنني من الفقر ، وأمتعني بسمعي وبصري وقوتي في سبيلك » .

١٧٤٩ - (مالك) : أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان يدعو ويقول : « اللهم إني أسألك فعل الخيرات وترك المنكرات وحب المساكين ، وإذا أردت في الناس فتنة فاقبضني إليك غير مفتون » .

١٧٥٠ - (مالك) : أنه بلغه أن عبد الله بن عمر قال : اللهم اجعلني من أئمة المتقين .

١٧٥١ - (مالك) : أنه بلغه أن أبا الدرداء كان يقوم من جوف الليل فيقول : نامت العيون وغارت النجوم وأنت الحي القيوم .

(١) سورة الإسراء ، الآية ١١٠ .

باب :

فضل الثلث الآخر من الليل

١٧٥٢ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن أبي عبد الله الأغر ، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول : من يدعوني فأستجيب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له » .

باب :

تدبير الأمور العظام بالليل

١٧٥٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن ابن شهاب ، أن رسول الله ﷺ قام من الليل فنظر في أفق السماء فقال : « ماذا فَتَحَ الله الليل من الخزائن ، وماذا وقع من الفتن ، كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ، أيقظوا صواحب الحجر » .

باب :

فضل صلاة الليل

١٧٥٤ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نائم ثلاث عقد يضرب وكان كل عقدة عليك ليل طويل فارقد ، فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة ، فإن توضأ انحلت عقدة فإن صلى انحلت عقدة ، فأصبح نشيطاً طيب النفس وإلا أصبح خبيث النفس كسلان » .

قلت : القافية مؤخر الرأس ، ثلاث عقد قيل : هو على حقيقته
وقيل : تشبيه لتأثير الشيطان في النائم بتأثير الساحر في المسحور ، حين
يأخذ خيطاً يعقد فيه عقداً ويتكلم على كل عقدة بالسكر ؛ عليك ليل الخ
يعني قائلاً بذلك .

باب :

الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله

١٧٥٥ - (مالك) : عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك ، عن
عتيك بن الحارث بن عتيك أنه أخبره أن جابر بن عتيك أخبره ، أن رسول
الله ﷺ قال : « الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله ، المطعون شهيد
والغريق شهيد ، وصاحب ذات الجنب شهيد ، والمبطون شهيد ؛ والحريق
شهيد ، والذي يموت تحت الهدم شهيد ، والمرأة تموت بجمع شهيدة -
مختصر .

قلت : المطعون هو الذي يموت في الطاعون ، والغريق هو الذي
يموت غرقاً في الماء ، ذات الجنب مريض معروف ، المبطون صاحب
الإسهال وقيل : هو الذي يموت بمرض بطنه فيشمل الاستسقاء والقولنج ،
الحرق هو الذي يحترق في النار فيموت ، بجمع بضم الجيم وكسرهما .
قيل : هي التي تموت في النفاس وولدها في بطنها لم تلده ، وقيل : هي
التي تموت عذراء لم تفتض ، والجمع الشيء المجموع ؛ والمعنى أنها
ماتت مع شيء مجموع فيها غير منفصل عنها فيحتمل الحمل والبكارة ،
والشهيد حقيقة من قتل مجاهداً في سبيل الله ، ثم اتسع ف قيل لمن مات بشدة
وآفة ، فإن الله تعالى تفضل على أمة محمد ﷺ فجعل مثل هذات الميمات
تمحيصاً لذنوبهم وزيادة في أجورهم ، وذكر العدد ههنا ليس للحصر .

باب :

المصائب تكفر الذنوب

١٧٥٦ - (مالك) : عن يزيد بن خصيفة عن عروة بن الزبير أنه قال : سمعت عائشة زوج النبي ﷺ تقول : قال رسول الله ﷺ : « لا يصيب المؤمن من مصيبة حتى الشوكة إلا قصَّ بها أو كفر بها من خطاياها ، لا يدري يزيد أيهما قال عروة .

١٧٥٧ - (مالك) : عن محمد بن عبد الله بن أبي صعصعة أنه قال : سمعت أبا الحباب سعيد بن يسار يقول : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « من يُردِّ الله به خيراً يصب منه » .

١٧٥٨ - (مالك) : أنه بلغه عن أبي الحباب سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « ما يزال المؤمن يصاب في ولده وحامته حتى يلقي الله وليس له خطيئة » .

١٧٥٩ - (مالك) : عن سمي مولى أبي بكر ، عن أبي صالح السمان ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « الشهداء خمسة : المطعون والمبطون والغرق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله » .

قلت : حامته أي قرابته وخاصته .

باب :

ثواب المريض إذا احتسب وحمد في مرضه

١٧٦٠ - (مالك) : عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال : « إذا مرض العبد بعث الله تبارك وتعالى إليه ملكين فقال : انظرا ماذا يقول لعوده ، فان هو اذا جاءوه حمد الله وأثنى عليه رفع ذلك الى الله

وهو أعلم ، فيقول : لعبي عليّ إن أنا توفيتّه أن أدخله الجنة ، وإن أنا شفيتّه أن أبدل له لحماً خيراً من لحمه ودماً خيراً من دمه وإن أكفر عنه سيئاته » .

١٧٦١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن رجلاً جاءه الموت في زمان رسول الله ﷺ فقال له رجل : هنيئاً له مات ولم يتلّ بمرض ، فقال رسول الله ﷺ : «وَيْحَكَ وما يدر بك لو أن الله ابتلاه بمرض يكفر به من سيئاته » .

باب :

ثواب من مات له الأولاد إذا احتسبهم

١٧٦٢ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم » .

١٧٦٣ - (مالك) : عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن أبي النصر السلمي ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فيحتسبهم إلا كانوا له جنة من النار » . فقالت امرأة عند رسول الله ﷺ : يا رسول الله أو اثنان ؟ قال : « أو اثنان » .

(قلت) : فتمسه بالنصب جواباً للنفي ، تحلة القسم بفتح المثناة وكسر الحاء المهملة وتشديد اللام أي ما ينحل به القسم وهو اليمين ، والمراد بالقسم قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾^(١) وبتحلتها الجواز على الصراط ، السلمي بفتح السين واللام .

(١) سورة مريم ، الآية ٧١ .

باب :

كلمة نافعة لمن مات له ميت او فات من يده فائت

١٧٦٤ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال : هلكت امرأة فأتاني محمد بن كعب القرظي يعزيني بها ، فقال : إنه كان في بني إسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد وكانت له امرأة وكان بها معجباً ولها محباً فماتت ، فوجد عليها وجداً شديداً ولقي عليها أسفاً ، حتى خلا في بيت وغلق على نفسه الباب واحتجب من الناس ، فلم يكن يدخل عليه أحد ، وان امرأة سمعت به فجاءته فقالت : إن لي إليه حاجة أستفتيه فيها ليس يجزئني فيها إلا مشافهته ؛ فذهب الناس ولزمت بابه وقالت : ما لي منه بد ، فقال له قائل : إن ههنا امرأة أرادت ان تستفتيك وقالت : ان أردت إلا مشافهته ، وقد ذهب الناس وهي لا تفارق الباب ، فقال : ائذنوا لها فدخلت عليه فقالت : إني جئتك استفتيك في أمر ، قال : وما هو ؟ قالت : إني استعرت من جارة لي حلياً فكنت ألبسه وأعيره زماناً ، ثم أنهم أرسلوا إلي فيه أفأؤديه اليهم ؟ فقال : نعم والله ؛ فقالت : إنه قد مكث عندي زماناً ؛ فقال : ذلك أحق لردك إياه اليهم حين أعاروكيه زماناً ، فقالت : أي يرحمك الله أفأتأسف على ما أعارك الله ثم أخذه منك وهو أحق به منك ، فأبصر ما كان فيه ونفعه الله بقولها .

قلت : ما ذكرته من العارية إنما هو من جهة ضرب المثل لا يدخل في مذموم الكذب ، كما أن قولك زيد أسد ، إذا أردت أنه شجاع ليس بكذب وإذا أردت أنه الحيوان المعروف فذلك كذب .

باب :

فضل الصوم

١٧٦٥ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ،

أن رسول الله ﷺ قال : «والذي نفسي بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ، إنما يَذُرُ شهوته وطعامه وشرابه من أجلي ، فالصيام لي وأنا أجزي به - مختصر .

قلت : الخلوف بضم الخاء المعجمة واللام وسكون الواو وآخره فاء تغير رائحة الفم ، قوله : أطيب عند الله لا شك ان الله تعالى منزه عن استطابة الروائح ، فلذلك اختلف في معناه ، وأصح ما قيل فيه أنه مجاز لأنه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة منا واستحساننا إياها ، فاستعير لتقريب الصوم من الله تعالى وقبوله إياه بحيث يصير الخلوف به حسناً بمنزلة الروائح الطيبة ، وقيل : إن الملائكة يستطيعون ريح الخلوف ، قوله : فالصيام لي هذه النسبة لإظهار الشرف ولعظم موقعه عند الله وإن كانت الطاعات كلها لله ، وليس علينا بيان سبب شرفه على سائر العبادات ؛ كما أنه ليس علينا بيان سببية الأعمال لمثوباتها .

باب :

فضل شهر رمضان

١٧٦٦ - (مالك) : عن عمه أبي سهيل بن مالك ، عن أبيه ، عن أبي هريرة أنه قال : إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصُفِّدَت الشياطين .

قلت : صفت أي شدد وأوثقت بالأغلال ، وأصح ما قيل في معنى الحديث أنه مجاز ، أريد به ان رمضان إذا صامه المؤمنون كان ذلك سبباً قوياً لدخول الجنة ، والبعد من النار ولعدم قبول وسوسة الشياطين ، وإلا فالفساق والكفار أشد الناس عصيانياً في رمضان وأطوعهم للشياطين وأقربهم من النار

باب :

فضل قيام رمضان

١٧٦٧ - (مالك) : باسناده^(١) أن رسول الله ﷺ كان يقول : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه » .
قلت : الاحتساب طلب الثواب والأجر .

باب :

فضل ليلة القدر

١٧٦٨ - (مالك) : انه سمع من يثق به من أهل العلم يقول : ان رسول الله ﷺ : أرى أعمار الناس قبله او ما شاء الله من ذلك ، فكأنه تقاصر أعمار أمته عن ان لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر ، فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر .

قلت : قد ذكر في الإخبار أن رسول الله ﷺ ذكر بعض عباد بني إسرائيل عَبْدَ اللَّهِ ثمانين عاماً أو ألف شهر لم يعص الله طرفة عين ، فعجبت الصحابة من ذلك فنزلت ليلة القدر .

باب :

فضل الصدقة

١٧٦٩ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن أبي الحباب سعيد بن يسار ، أن رسول الله ﷺ قال : « من تصدَّق بصدقة من كَسْبٍ طيب - ولا يقبل

(١) أخرجه في باب بدء قيام ليالي رمضان من كتاب الصلاة .

الله إلا طيباً - كان إنما يضعها في كف الرحمن ، يريها له كما يربي أحدكم
فلؤه أو فضيله ؛ حتى تكون مثل الجبل » .

قلت : من كسب طيب اي حلال ، إنما يضعها في كف الرحمن يريد
بذلك اثابة الله تعالى له عليها وحفظه إياها في كتاب عمله ، فلو بهفتح الفاء
وضم اللام وتشديد الواو ولد ذات الحافر ، وفصيلة هو ولد الناقة .

باب :

للسائل حق وإن جاء على فرس

١٧٧٠ - (مالك) : عن زيد بن اسلم أن رسول الله ﷺ قال : « اعطوا
السائل وإن جاء على فرس » .

قلت : هو على معنى المروءة واستحباب قضاء حاجات المسلمين .

باب :

الصدقة بالشيء القليل

١٧٧١ - (مالك) : عن زيد بن أسلم ، عن عمرو بن معاذ الأشهلي
الأنصاري ، عن جدته انها قالت : قال رسول الله ﷺ : « يا نساء المؤمنات
لا تحقرن إحداكن لجارتها ولو كراع شاة مُحْرَق » .

١٧٧٢ - (مالك) : عن زيد بن اسلم ، عن ابن بجيد الانصاري ثم
الحارثي ، عن جدته ان رسول الله ﷺ قال : « ردوا المسكين ولو بظلف
محرق » .

١٧٧٣ - (مالك) : قال : بلغني ان مسكيناً استطعم عائشة أم
المؤمنين وبين يديها عنب ، فقالت لانسان : خذ حبة فاعطه إياها ، فجعل

ينظر إليها ويعجب ، فقالت عائشة أتعجب ؟ كم ترى في هذه الحبة من مثقال ذرة .

قلت : لا تحقرن إحداكن الخ ، معناه لا تحقرن أن تهدي إلى جارتها شيئاً ولو كراع شاة محرق ، الكراع يد الشاة ، محرق على جر الجوار .

باب :

حق الأقارب

١٧٧٤ - (مالك) : باسناده^(١) في قصة ابي طلحة حين تصدق ببيرحاء ، قال رسول الله ﷺ : «إني أرى أن تجعله في الأقربين» فقال ابو طلحة ، افعل يا رسول الله ، فقسمها ابو طلحة في أقاربه وبني عمه .

(مالك) : عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، عن عطاء بن يسار ، في قصة ميمونة والضب ؛ قال رسول الله ﷺ : «أرايتك جاريتك التي استأمرتني في عتقها ؟ اعطيها اختك^(٢) وصلي بها رحمك ترعي عليها ، فانه خير لك » مختصر .

(١) أخرجه في باب سيرة الصحابة من كتاب السير .

(٢) قوله : اختك الخ روى البخاري عن كريب مولى ابن عباس انها اعتقت وليدة ولم تستأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت : اشعرت يا رسول الله اني اعتقت وليدتي ؟ قال : او فعلت ؟ قلت نعم ، قال : اما انك لو اعطيتها اخوانك كان اعظم لاجرك ، فوقع التعارض بين الحديثين ، ولم يتكلم السلف من المحدثين في مثل ذلك ، لانه لا اختلاف في الحكم ، انما هو في طرف الكلام ، فيجب الحمل على اختلاف الرواة ، ومثل هذا في الحديث كثير ، وقال المتأخرون مثل هذا يحتمل ان يكون مرتين فلا اختلاف ، أو سمع منه فاحفظه فانها فائدة عظيمة ينحل بها الاشكال في كثير من المواضع ، هكذا وجدناه في هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن . (قلت) والظاهر ان الفائدة مسموعة من المصنف الإمام رضي الله عنه والله اعلم كتبه عبيد الله الديوبندي .

باب :

فضل كفالة اليتيم

١٧٧٥ - (مالك) : عن صفوان بن سليم أنه بلغه أن النبي ﷺ قال : «أنا وكافل اليتيم له أو لغيره في الجنة كهاتين إذا اتقى» وأشار بأصبعيه الوسطى والتي تلي الإبهام .

باب :

لا يأخذ الصدقة إلا من اضطرار

١٧٧٦ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حيلة فيحتطب على ظهره خير من أن يأتي رجلاً أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه» .

١٧٧٧ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة : «اليد العليا خير من اليد السفلى ، واليد العليا هي المنفقة ، والسفلى هي السائلة» .

١٧٧٨ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فترده اللقمة واللقمتان والتمر والتمرتان» : قالوا : فمن المسكين يا رسول الله ؟ قال : «الذي لا يجد غني يغنيه ولا يفطن الناس له فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس» .

١٧٧٩ - (مالك) : عن زيد بن أسلم ، عن أبيه قال : قال عبد الله بن الأرقم : أدلني على بعير من المطايا استحمل عليه أمير المؤمنين ، فقلت : جمل من الصدقة . قال : فقال عبد الله بن الأرقم : أحب أن رجلاً بادنا في يوم حار غسل لك ما تحت إزاره ورفعيه ثم أعطاكه فشربته ؟ قال :

فغضبت وقلت يغفر الله لك ، أتقول لي مثل هذا ؟ فقال عبد الله بن الأرقم :
إنما الصدقة أوساخ الناس يغسلونها عنهم .

قلت : البدانة كثرة اللحم ، الرفغان أصول الفخذين .

باب :

ما نقصت صدقة من مال

١٧٨٠ - (مالك) : عن العلاء بن عبد الرحمن انه سمعه يقول : ما
نقصت صدقة لله من مال وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً وما تواضع عبد الله إلا
رفعه الله ، قال مالك : لا أدري أيرفع هذا الحديث عن النبي ﷺ أم لا .

باب :

فضل الصبر والتعفف عن المسألة

١٧٨١ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن
أبي سعيد الخدري أن ناساً من الانصار سألوا رسول الله ﷺ فأعطاهم ، ثم
سألوه فأعطاهم ثلاثاً^(١) ، حتى نفذ ما عنده ، ثم قال : «ما يكون عندي من
خير فلن أدخره عنكم ، ومن يستعفف يعفه الله ، ومن يستغن يغنه الله ، ومن
يتصبر يصبره الله ، وما اعطي احد عطاء هو خير وأوسع من الصبر .

قلت : قوله ، فلن أدخره أي لن اجعله ذخيرة تجمع ولا ينفق منها ،
قوله : ومن يستعفف اي من يطلب من الله أن يجعله عفيف النفس غير
حريصها ، يعفه الله اي يجعله عفيفاً وينزع منه الحرص ، ومن يستغن أي بما
عنده من اليسير عن المسألة ، ومن يتصبر اي من يتصد للصبر ويتكلف لطلبه
يجعله صابراً ويوفقه للصبر .

(١) قوله : ثلاثاً ليس في نسخنا .

باب :

ما جاءك من غير مسألة فخذها وما لا فلا تتبعه نفسك

١٧٨٢ - (مالك) : عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله ﷺ ارسل الى عمر بن الخطاب بعطائه فردّه عمر ، فقال له رسول الله ﷺ : «لم رددته ؟» فقال : يا رسول الله أليس قد أخبرتنا ان خيراً لأحدنا ان لا يأخذ من احد شيئاً ؟ فقال له رسول الله ﷺ : «إنما ذلك من المسألة ؛ فأما ما كان من غير مسألة فإنما هو رزق يرزقه الله» فقال عمر بن الخطاب : أما والذي نفسي بيده لا أسأل أحداً شيئاً ولا يأتيني شيء من غير مسألة إلا اخذته .

باب :

ثلاث يرضى بها الله وثلاث يسخط عليها الله

١٧٨٣ - (مالك) : عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله يرضى لكم ثلاثاً ويسخط لكم ثلاثاً ، يرضى لكم ان تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وان تعتصموا بحبل الله^(١) جميعاً ، وان تناصحوا من ولاه الله أمركم ، ويسخط لكم : قيل وقال ، وإضاعة المال ، وكثرة السؤال . »

قلت : معنى قوله أن تعتصموا بحبل الله جميعاً ان تتبعوا كتاب الله وسنة نبيه ، ولا تختلفوا في العقائد الإسلامية وفيما وضح أمره من الشرع في

(١) قوله : بحبل الله اي الكتاب والسنة المشهورة وسائر ما اجمع عليه والقياس الجلي اهد من هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن كتبه عبيد الله الديوبندي .

حديث مستفيض أو أمر مجمع عليه أو قياس جلي ، وأما ما كان (١) من محتمل لفظ الحديث أو من وجود التطبيق بين الحديثين أو قياسين محتملين على المنصوص عليه ، أو حديث اختلف في اسناده فذلك من باب قوله ﷺ : « اختلاف أمتي رحمة » قوله : قيل وقال فعلان ماضيان أريد بهما حكاية ما يقوله المكثرون من الكلام الخائض فيما لا ينبغي ، وإضاعة المال ، قيل : المراد عدم حفظه وقيل الإنفاق في المعاصي وكثرة السؤال قيل : هو الإكثار من سؤال الأغلوطات والمسائل التي لم تنزل بعد ، وقيل : هو الإكثار من سؤال المال .

باب :

ثواب الحج والعمرة

١٧٨٤ - (مالك) : عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي صالح السمان ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » .

١٧٨٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان ، أنه سمعه يذكر أن رجلاً مر على أبي ذر بالربذة ؛ وأن أبا ذر سأله أين تريد ؟ فقال : أردت الحج ؛ فقال : هل نزعتك غيره ؟ قال : لا ، قال : فأتف العمل ، قال الرجل : فخرجت حتى قدمت مكة ثم مكثت ما شاء الله ثم إذا أنا بالناس منقصفين على رجل ، قال : فضاغطت عليه الناس فإذا

(١) قوله : وأما ما كان الخ مما يقلد فيه للمجتهد ، وأما الأمور التي أريد بحبل الله فلا يجوز التقليد فيها بل لا معنى له ، وإن من قرأ أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وغيرهما لزمه أداء الصلاة والزكاة لحكم الله لا لأن الشافعي وأبا حنيفة قالاهما أه : سمع منه هكذا وجدنا هذا التعليق المبارك في هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن ولا شك في أنه منسوب إلى المصنف الإمام والله أعلم كنهه عبيد الله السندي الديوبندي .

الشيخ الذي وجدت بالربذة - يعني أبا ذر - قال : فلما رأي عرْفني ، فقال : هو الذي حدثك .

قلت : المبرور الذي لا يخالطه إثم وقيل : المقبول يقال : بر حجه وبره الله وأبره برأ وإبراراً . قوله : نزعك يعني حملك على السفر ، منقصين مجتمعين بحيث ينكسر صف بمزاحمة صف ، قوله : ضاغت أي زاحمت .

باب :

ثواب العمرة في شهر رمضان

١٧٨٦ - (مالك) : عن سمي مولى أبي بكر ، أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : إني كنت تجهزت للحج فاعترض لي ، فقال لها رسول الله ﷺ : « اعتمرني في رمضان فإن عمرة فيه كحجة » .

باب :

فضل الجهاد في سبيل الله

١٧٨٧ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم الدائم الذي لا يفتر من صلاة ولا صيام حتى يرجع » .

١٧٨٨ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرجه من بيته إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلماته ، أن يدخله الجنة أو يردّه إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجر أو غنيمة » .

قلت : الفتور الضعف والانكسار تكفل أي ضمن والكفيل الضمين .

باب :

فضل الجهاد في البحر

١٧٨٩ - (مالك) : عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس

بن مالك قال : كان رسول الله ﷺ إذا ذهب إلى قباء يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه ، وكانت (أم حرام) تحت عبادة بن الصامت ، فدخل عليها رسول الله ﷺ فأطعمته وجلست تفلي في رأسه ، فنام رسول الله ﷺ ثم استيقظ وهو يضحك ؛ قالت : فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : « ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأسرة أو مثل الملوك على الأسرة - يشك إسحاق - قالت : فقلت يا رسول الله ادع الله لي أن يجعلني منهم فدعا لها ثم وضع رأسه فنام ، ثم استيقظ وهو يضحك . قالت : فقلت يا رسول الله ما يضحكك ؟ قال : ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأسرة أو مثل الملوك على الأسرة كما قال في الأولى ، قال ، قالت : فقلت يا رسول الله : ادع الله لي أن يجعلني منهم ، قال : « أنت من الأولين » ، قال : فركبت البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان ، فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكت .

قلت : قوله : تفلي أي تفتش عن القمل من رأسه ، الثبج الوسط وما بين الكاهل إلى الظهر ، الأسرة جمع سرير .

باب :

فضل الشهادة في سبيل الله

١٧٩٠ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن أبي صالح السمان

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «لولا أن أشق على أمتي لأحببت أن لا

أتخلف عن سرية تخرج في سبيل الله ، ولكن لا أجد ما أحملهم عليه ولا يجدون ما يتحملون عليه فيخرجون ، ويشقّ عليهم أن يتخلفوا بعدي ، فوددت أني أقاتل في سبيل الله فأقتل ، ثم أحيا فأقتل ، ثم أحيا فأقتل » .

١٧٩١ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « والذي نفسي بيده لو ددت أني أقاتل في سبيل الله فأقتل ثم أحيا ، فأقتل ثم أحيا فأقتل » وكان أبو هريرة يقول ثلاثاً أشهد بالله .

١٧٩٢ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يضحك الله يوم القيامة إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة ، يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيقاتل فيستشهد » .

١٧٩٣ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « والذي نفسي بيده لا يكلم أحد في سبيل الله - والله أعلم بمن يكلم في سبيله إلا جاء يوم القيامة وجرحه يثعب دماً ، اللون لون الدم والريح ريح المسك » .

١٧٩٤ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، أن رسول الله ﷺ رغب في الجهاد وذكر الجنة ؛ ورجل من الأنصار يأكل تمرات في يده ، فقال : إني لحريص على الدنيا إن جلست حتى أفرغ منهن ، فرمى ما في يده فحمل بسيفه فقاتل حتى قتل .

قلت : الكلم الجرح ، ثعب جرحه دماً سال .

باب :

من قتل في سبيل الله محتسباً مقبلاً يكفر عنه الخطايا إلا الدين

١٧٩٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن أبي سعيد

المقبري ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه أنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن قتلت في سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر أيكفر الله عني خطاياي ؟ فقال رسول الله ﷺ : « نعم » فلما أدبر الرجل ناداه رسول الله ﷺ أو أمر به فنودي له فقال له رسول الله ﷺ : « كيف قلت » ؟ فأعاد عليه قوله ، فقال رسول الله ﷺ : « نعم إلا الدين ، كذلك قال لي جبريل » .

باب :

وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة

١٧٩٦ - (مالك) : أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه » .

باب :

فضل من دعا إلى هدى

١٧٩٧ - (مالك) : أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : « ما من داع يدعو إلى هدى إلا كان له مثل أجر من اتبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، وما من داع يدعو إلى ضلالة إلا كان عليه مثل أوزارهم لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً » .

باب :

التلطف في الأمر بالمعروف

١٧٩٨ - (مالك) : أنه بلغه أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز كتب إليه يذكر أن رجلاً منع زكاة ماله ، فكتب إليه عمر أن دعه ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين ؛ قال : فبلغ ذلك الرجل فاشتد عليه فأدى بعد ذلك زكاة ماله ،

فكتب عامل عمر إليه يذكر له ذلك ، فكتب اليه عمر أن خذها منه .

باب :

عذاب العامة بعمل الخاصة إذا قصرُوا في النهي عن المنكر

١٧٩٩- (مالك) : أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت : يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون ؟ فقال رسول الله ﷺ : « نعم إذا كثرت الخيثة » .

١٨٠٠- (مالك) : عن إسماعيل بن حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول : كان يقال ان الله تبارك وتعالى لا يعذب العامة بذنب الخاصة ، ولكن إذا عمل المنكر جهاراً استحقوا العقوبة كلهم .

باب :

فضل الاعتزال من الناس إذا خاف منهم فتنة

١٨٠١- (مالك) : عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري أنه قال، : قال رسول الله ﷺ : « يوشك أن يكونَ خَيْرَ مالِ المسلم غنم يتبع بها شعف الجبالِ ومواقع القطرِ يفرّ بدينه من الفتنِ » .

١٨٠٢- (مالك) : عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري ، عن عطاء بن يسار أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أخبركم بخير الناس منزلاً : رجل آخذ بعنان فرسه يجاهد في سبيل الله ، ألا أخبركم بخير الناس منزلاً بعده ؟ رجل معتزل في غنيمة يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعبد الله (وحده) ولا يشرك به شيئاً » .

قلت : شعفة كل شيء أعلاه .

باب :

ترك ما يشغله عن ذكر الله

١٨٠٣ - (مالك) : باسناده^(١) أهدى أبو جهم بن حذيفة لرسول الله ﷺ خميصية شامية لها علم ، فتشهد فيها الصلاة ، فلما انصرف قال (يعني لعائشة) « ردي هذه الخميصية إلى أبي جهم ، فإنني نظرت إلى علمها في الصلاة فكاد يفتنني » .

١٨٠٤ - (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر أن رجلاً من الأنصار كان يصلي في حائط له بالقف - وادٍ من أودية المدينة - في زمان الثمر والنخل قد ذلت فهي مطوقة بثمرها ، فنظر إليها فأعجبه ما رأى من ثمرها ، ثم رجع إلى صلاته فإذا هو لا يدري كم صلى ، فقال : لقد أصابتنني في مالي هذا فتنة ، فجاء عثمان بن عفان وهو يومئذ خليفة فذكر له ذلك ، وقال : هو صدقة فاجعله في سبيل الخير ، فباعه عثمان بن عفان بخمسين ألفاً فسمي ذلك المال الخمسين .

قلت : الخميصية ثوب خز أو صوف معلم .

باب :

سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله

١٨٠٥ - (مالك) : عن خبيب بن عبد الرحمن الأنصاري ، عن حفص بن عاصم ، عن أبي سعيد الخدري ، أو عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله ؛ ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود

(١) أخرجه في باب كراهية الصلاة فيما يشغل المصلي بحسنه من كتاب الصلاة .

اليه ورجلان تحاباً في الله اجتماعاً على ذلك وتفرّقاً ، ورجل ذكر الله خالياً من قلبه ففاضت عيناه ، ورجل دعت امرأة ذات حسب وجمال فقال : إني أخاف الله (رب العالمين) ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » .

باب :

عقوبة خصال من الإثم

١٨٠٦ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عبد الله بن عباس أنه قال : ما ظهر الغلول في قوم قط إلا ألقى في قلوبهم الرعب ، ولا فشا الزنى في قوم قط إلا كثر فيهم الموت ، ولا نقص قوم المكيال والميزان إلا قطع عنهم الرزق ، ولا حكم قوم بغير الحق إلا فشا فيهم الدم ، ولا ختر قوم بالعهد إلا سلط عليهم العدو .

باب :

فضل المتحابين في الله

١٨٠٧ - (مالك) : عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر ، عن أبي الحباب سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله تبارك وتعالى يقول يوم القيامة : أين المتحابون لجلالي ؟ اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي » .

١٨٠٨ - (مالك) : عن أبي حازم بن دينار عن أبي إدريس الخولاني أنه قال : دخلت مسجد دمشق فإذا فتى شاب براق الثنايا وإذا الناس معه إذا اختلفوا في شيء أسندوا إليه وصدروا عن قوله ، فسألت عنه فقبل لي : هذا معاذ بن جبل ، فلما كان الغد هجرت فوجدته قد سبقني بالتهجير ووجدته يصلي فانتظرت حتى قضى صلاته ؛ ثم جئته من قبل وجهه فسلمت عليه ، ثم

قلت : والله إني لأحبك في الله ، فقال : آله ، فقلت : آله . فقال : آله .
 فقلت ، آله ، قال : فأخذ بحبوة ردائي فجذبني اليه وقال : أبشر فأني
 سمعت رسول الله ﷺ يقول : « قال الله تبارك وتعالى : أوجبت محبتي
 للمتحابين في . وللمتجالسين في ، والمتزاورين في ، والمتبازلين في » .
 قلت : الحبوة بالكسر والضم الاسم من الاحتباء .

باب :

محبة الله عز وجل ، وفضل قبول الناس إذا كان لصالح الرجل
 وتقواه

١٨٠٩ - (مالك) : عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي
 هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أحب الله عبداً قال لجبرائيل عليه السلام
 يا جبرائيل قد أحببت فلاناً فأحبه ؛ فيحبه جبرائيل ، ثم ينادي في أهل السماء
 أن الله قد أحب فلاناً فأحبه ، فيحبه أهل السماء ، ثم يضع له القبول في
 الأرض فإذا أبغض الله العبد » قال مالك : لا أحسبه إلا أنه قال في البغض
 مثل ذلك .

١٨١٠ - (مالك) : عن عمه أبي سهيل بن مالك ، عن أبيه ، عن
 كعب الأحبار أنه قال : إذا أحببتكم أن تعلموا ما للعبد عند ربه فانظروا ماذا
 يتبعه من حسن الثناء .

باب :

فضل مجالسة العلماء

١٨١١ - (مالك) : أنه بلغه أن لقمان الحكيم أوصى ابنه فقال : يا
 بني جالس العلماء وزاحمهم بركبتك ، فإن الله يُحيي القلوب بنور الحكمة

كما يحيي الأرض الميتة بوابل .

قلت : الوابل المطر عظيم القطر .

باب :

فضل من طلب القرب من العالم ليتمكن من حفظ علمه
إذا لم يؤذ أحداً من أهل المجلس

١٨١٢ - (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب ، عن أبي واقد الليثي أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد والناس معه ، إذ أقبل نفر ثلاثة فأقبل اثنان الى رسول الله ﷺ وذهب واحد ، فلما وقفا على رسول الله ﷺ سلما ، فأما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها ، وأما الآخر فجلس خلفهم ، وأما الثالث فأدبر ذاهباً ، فلما فرغ رسول الله ﷺ قال : « ألا أخبركم عن النفر الثلاثة : » أما أحدهم فأوى الى الله فأواه الله ، وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه ، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه .

قلت : قوله : آواه الله يعني أنزله منزلة القرب منه ، قوله : فاستحيا اي ترك المزاحمة حياء من النبي ﷺ والحاضرين ، قوله : فأعرض الله عن المجلس فاستحيا الله منه اي لم يطرده من الخير ، قوله : فأعرض الله عنه اي سخط عليه ولم يجعل له في الخير نصيباً .

باب :

الترغيب في الخلق الحسن

١٨١٣ - (مالك) : ان معاذ بن جبل قال : آخر ما اوصاني به رسول

الله ﷺ حين وضعت رجلي في الغرز أنه قال لي : «أحسن خلقت للناس يا معاذ بن جبل» .

١٨١٤ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : بلغني ان المرء ليدرك بحسن خلقه درجة القائم بالليل الظاميء بالهواجر .

١٨١٥ - (مالك) : انه بلغه ان رسول الله ﷺ قال : «بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ حَسَنَ الْأَخْلَاقِ» .

قلت : الخلق الحَسَنُ جامع لمعانٍ كثيرة، منها حسن المعاشرة في الإخوان والجيران والأهل ؛ ومنها الجود ، ومنها العفو عن ظلم ، الغرز ركاب الجمل ، الهاجرة : نصف النهار .

باب :

فضل الفصد والتؤدة

١٨١٦ - (مالك) : انه بلغه عن عبد الله بن عباس انه كان يقول : الفصد والتؤدة وحسن السميت جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة .

قلت : الفصد هو الاقتصاد والتوسط في بذل المال والمحبة وغير ذلك ، التؤدة : التأني ، السميت ، حسن الهيئة والمنظر في الدين .

باب :

فضل ترك الرجل ما لا يعنيه

١٨١٧ - (مالك) : عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب ، أن رسول الله ﷺ قال . «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» .

قلت : قوله ، ما لا يعنيه اي يهمله .

باب :

الإقبال على الضعفاء وحسن تعهدهم

١٨١٨ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال : أنزلت ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ في عبد الله بن أم مكتوم ، جاء الى رسول الله ﷺ فجعل يقول : يا محمد استدني ، وعند النبي ﷺ رجل من عظماء المشركين ، فجعل النبي ﷺ يعرض عنه ويقبل على الآخر ويقول : يا ابا فلان هل ترى بما أقول بأساً ؟ فيقول : لا والدماء ما أرى بما تقول بأساً ، فأنزلت ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ (١).

باب :

في كل ذات كبد رطبة أجر

١٨١٩ - (مالك) : عن سمي مولى أبي بكر ، عن أبي صالح السمان ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «بينما رجل يمشي بطريق إذا اشتد عليه العطش فوجد بئراً فنزل فيها فشرب ، فخرج فاذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش؛ فقال الرجل ، لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني ، فنزل البئر فملأ خفه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له » فقالوا : يا رسول الله إن لنا في البهائم لأجراً ، فقال رسول الله ﷺ : «في كل ذات كبد رطبة أجر» .

باب :

مداراة الناس

١٨٢٠ - (مالك) : أنه بلغه عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت :

(١) سورة عبس ، الأيتين ١ ، ٢ .

استأذن رجل على رسول الله ﷺ ، قالت عائشة : وانا معه في البيت ، فقال رسول الله ﷺ : « بش ابن العشيرة ثم أذن له ، قالت عائشة : فلم أنشب ان سمعت ضحك رسول الله ﷺ معه فلما خرج الرجل قلت : يا رسول الله ، قلت فيه ما قلت ثم لم تنشب ان ضحكت معه ، فقال رسول الله ﷺ : « إن من شر الناس من اتقاه الناس لشره » .

باب :

فضل الحياء

١٨٢١ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن سالم عن بن عبد الله ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ مر على رجل وهو يعظ أخاه في الحياء ، فقال رسول الله ﷺ : « دعه فإن الحياء من الإيمان » .

١٨٢٢ - (مالك) : عن سلمة بن صفوان بن سلمة الزرقى ، عن زيد بن طلحة ابن رُكَّانة يرفعه الى النبي ﷺ قال : « قال رسول الله ﷺ : « لكل دين خُلُقٌ ، وَخُلُقُ الإسلام الحياء » .

باب :

فضل كظم الغيظ

١٨٢٣ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « ليس الشديد بالصُّرْعَةِ ؛ إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب » .

١٨٢٤ - (مالك) : عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن رجلاً أتى الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله علمني كلمات أعيش بهن ولا تكثر علي فأنسى ، فقال رسول الله ﷺ : « لا تغضب » .

باب :

ذم الشحناء والحققد

١٨٢٥ - (مالك) : عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئاً ؛ إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء ، فقال . أنظروا هذين حتى يصطلحا » .

١٨٢٦ - (مالك) : عن مسلم بن ابي مريم ، عن أبي صالح السمان ، عن أبي هريرة أنه قال : تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن ، إلا عبداً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال : اتركوا هذين حتى يفيا أو اركوا هذين حتى يفيا .

١٨٢٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : ألا أخبركم بخبر من كثير من الصلاة والصدقة ، قالوا : بلى ، قال : إصلاح ذات البين ، وإياكم والبغضة فانها هي الحالقة . قلت : قوله : اركوا هذين أي اخروهما .

باب :

اتقاء دعوة المظلوم

١٨٢٨ - (مالك) بأسناده^(١) أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يدعى هنيا على الحمى ، فقال : يا هنيا اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة - مختصر .

(١) أخرجه في باب الحمى من كتاب البيوع والمعاملات (عزيز احمد الهندي) .

باب :

ذم إساءة الظن والتجسس والتحاسد والتباغض

١٨٢٩ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إياكم والظن فان الظن أكذب الحديث ، ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخواناً » .

باب :

الترغيب في شكر نعم الله عز وجل

١٨٣٠ - (مالك) : انه بلغه أن رسول الله ﷺ دخل المسجد فوجد فيه أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب ، فسألهما فقالا : أخرجنا الجوع ، فقال رسول الله ﷺ ، وأنا أخرجني الجوع ، فذهبوا إلى أبي الهيثم بن التيهان الأنصاري ، فأمر لهم بشعير عنده يعمل وقام فذبح لهم شاة ، فقال رسول الله ﷺ : « نكب عن ذات الدر » فذبح لهم شاة واستعذب لهم ماء فعلق في نخلة ، ثم أتوا بذلك الطعام فأكلوا منه وشربوا من ذلك الماء ، فقال رسول الله ﷺ : « لتسألنَّ عن نعيم هذا اليوم » .

قلت : قوله : نكب أي أعرض ، عن عرض ، عن ذات الدر أي عن الشاة اللبون .

باب :

فضل الخوف من الله عز وجل

١٨٣١ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله إذا مات فاحرقوه ثم

اذروا نصفه في البر ونصفه في البحر ، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين ، فلما مات الرجل فعلوا ما أمرهم به ، فأمر الله البر فجمع ما فيه ثم أمر البحر فجمع ما فيه ، ثم قال : لم فعلت هذا ؟ قال : من خشيتك يا رب وأنت أعلم ، قال : فغفر له .

قلت : قوله : ثم اذروا اي اطيروا واجعلوه في الريح حتى يطير ، قوله : لئن قدر قيل : معناه لئن ضيق إذ لو شك في القدرة لكان كافراً وتحتم عليه العذاب ، وفيه نظر إذ لا معنى للتنذرية حينئذ ، بل كان مؤمناً بقدرة الله تعالى على ما يجوز وجوده ، وأخطأ في اعتقاد أن ما أذرى نصفه في البر ونصفه في البحر لا يمكن إعادته ، ومثل ذلك كمثّل كثير من صفات الله تعالى كالكلام والرؤية نفاها قوم وأثبتها قوم ، وكلا الفريقين قائلون بتعظيم الله تعالى وتنزيهه عما لا يليق بجناحه .

باب :

فضل حب لقاء الله عز وجل

١٨٣٢ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «قال الله تبارك وتعالى : إذا أحب عبدي لقائي أحببت لقاءه ، وإذا كره لقائي كرهت لقاءه» .

قلت : معنى حب لقاء الله أن يكون حالة الانفكاك عن الحياة الدنيا ، والوصول الى ما عند الله أحب عنده وألذ من الدنيا وما فيها ، ولا يضر ذلك كراهية الموت وخوف أن يعاقب على معاصيه ؛ ومعنى كراهية لقاء الله أن تكون اللذات الدنيوية أحب عنده من تلك الحالة ، ومثل ذلك كمثّل المؤمن يحب الحج ويعتقد أنه سعادة الإنسان ثم قد يخاف من متاعب السفر .

باب :

الإيمان بعذاب القبر

١٨٣٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد عن عمرة ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أن يهودية جاءت تسألها ، فقالت : أعاذك الله من عذاب القبر ، فسألت عائشة رسول الله ﷺ ، أيعذب الناس في قبورهم؟ فقال رسول الله ﷺ : «عائذاً بالله من ذلك» ثم ركب رسول الله ﷺ ذات غداة مركباً ، فحسفت الشمس فرجع ضحى فمر بين ظهрани الحجر ؛ ثم قام يصلي وقام الناس وراءه ، ثم انصرف فقال ما شاء الله أن يقول ، ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر - مختصر .

قلت : قوله : عائذاً الفاعل ههنا في موضع المصدر وهو العياذ .

باب :

سؤال منكر ونكير

١٨٣٤ - (مالة) : عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : أتيت عائشة زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس ، فإذا الناس قيام يصلون وإذا هي قائمة تصلي ، فقلت : ما للناس؟ فأشارت بيدها نحو السماء وقالت : سبحان الله فقلت آية ، فأشارت برأسها أن نعم ، قالت : فقممت حتى تجلاني الغشي ؛ وجعلت أصب فوق رأسي الماء ؛ فحمد الله رسول الله وأثنى عليه ، ثم قال : « ما من شيء كنت لم أره إلا وقد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار ، ولقد أوحى إلي أنكم تفتنون في القبور مثل أو قريباً من فتنة المسيح الدجال - لا أدري أيتهما قالت أسماء - يؤتى أحدكم فيقال له : ما علمك بهذا الرجل ؟

فأما المؤمن أو الموقن - لا أدري أي ذلك قالت أسماء - فيقول : هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وآمنا واتبعنا ؛ فيقال له : ثم نم صالحاً قد علمنا أن كنت لمؤمناً ، وأما المنافق أو المرتاب - لا أدري أيتهما قالت أسماء - فيقول : لا أدري سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته .

قلت : قوله تجلاني ، أي غطاني وأصله تجللني فأبدلت إحدى اللامات الفاء مثل تظني وتمطي ، الغشي هو بفتح الغين وسكون الشين وتخفيف الياء وروى بكسر الشين وتشديد الياء وهما بمعنى واحد ضرب من الإغماء إلا أنه دونه ، قوله : حتى الجنة والنار ضبط بالحركات الثلاث تفتنون أي تختبرون ، قوله : مثل بترك التنوين لأن تقديره مثل فتنة فحذف المضاف إليه وترك على هيئته قبل الحذف ، والمعنى فتنة مثل فتنة الدجال وجه الشبه بين الفتنتين الشدة والهول والعموم ، قوله : ثم صالحاً أي لا رُوع عليك ، قوله : ان كنت لمؤمناً ، إن ههنا هي المخففة من المثقلة واللام هي الفارقة .

باب :

عرض الجنة والنار على المقبور

١٨٣٥ - (مالك) : عن نافع ان عبد الله بن عمر قال إن رسول الله ﷺ قال : «إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار ، يقال له هذا مقعدك حتى يبعثك الله إلى يوم القيامة » .

قلت : قوله : إلى يوم القيامة بدل من حتى يبعثك الله ، والمعنى هذا مقعدك تنظره وتنتظره حتى يبعثك الله .

باب :

نَسْمَةُ الْمُؤْمِنِ طَيْرٌ يَلْقَى فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ

١٨٣٦ - (مالك) : عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري أنه أخبره أن أباه كعب بن مالك كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال : «إنما نسمة المؤمن طير يلقى في شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه» .

قلت : قوله : النسمة بفتحات الروح والمؤمن هنا هو الشهيد وقيل : الشهيد وغيره إذا لم يحبس كبرة ولا دين ، يلقى بفتح اللام ويروى بالضم أي تأكل وترعى .

باب :

المستريح والمستراح منه

١٨٣٧ - (مالك) : عن محمد بن عمرو بن حلحلة الديلي ، عن معبد بن كعب بن مالك ، عن أبي قتادة بن ربعي أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ مرَّ عليه بجنازة فقال : « مستريح أو مستراح منه » قالوا يا رسول الله ما المستريح وما المستراح منه ؟ قال : «العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله ، والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب» .

قلت : قوله : نصب الدنيا أي تعبها ، قوله : يستريح منه العباد الخ أي لإفساده في الأرض بالقتل والنهب أو لما يترتب على ذنوبه من منع المطر ونحوه .

باب : تغير الناس

١٨٣٨ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ان عبد الله بن مسعود ، قال لانسان : إنك في زمان كثير فقهاؤه قليل قراؤه ، تحفظ فيه حدود القرآن وتضيع حروفه ، قليل من يسأل كثير من يعطي ، يطيلون فيه الصلاة ويقصرون الخطبة ، ويدأون اعمالهم قبل أهوائهم ، وسيأتي على الناس زمان قليل فقهاؤه كثير قراؤه ، تحفظ فيه حروف القرآن وتضيع حدوده كثير من يسأل ، قليل من يعطي ، يطيلون فيه الخطبة ويقصرون الصلاة يدأون فيه أهواءهم قبل أعمالهم .

قلت : قوله : قليل قراؤه أي الخالون من معرفة معانيه والفقهاء فيه ، وتضيع حروفه يعني أن المحافظين على حدوده وشرائعه أكثر من المحافظين على التوسع في معرفة أنواع القراءة ، قوله : قليل من يسأل يعني لكثرة المتعطفين عن المسألة ، كثير من يعطي أي المتصدقون ، قوله : يدأون ، أعمالهم قبل أهوائهم أي إذا عرض لهم عمل من أعمال البر وهوى بدأوا بعمل البر وقدموه على الهوى ، ويحتمل أن يكون المراد بالهوى العقيدة المبتدعة ؛ والمعنى يشتغلون بالعمل ولا يشتغلون بمداخلة الرأي في العقائد الحققة لتفضي بهم إلى اختراع العقائد الزائغة ، وذكر البدء لمعنى المشاكلة بما بعده من قوله : يدأون فيه أهواءهم قبل أعمالهم .

باب :

أخبار النبي ﷺ بأن الفتن تحدث من شرقي المدينة ، وبأن
الفخر والخيلاء في أهل الخيل والسكينة في أهل الغنم

١٨٣٩ - (مالك) : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، أن

رسول الله ﷺ قال : « رأس الكفر نحو المشرق ، والفخر والخيلاء في أهل الخيل والإبل الفدّادين أهل الوبر ، والسكينة في أهل الغنم » .

قلت : المراد ههنا من الكفر الفتن لما ورد في حديث آخر « ألا إن الفتنة ههنا » وأشار إلى المشرق ، ووقع الأمر على ما أخبر به النبي ﷺ فان الفتنة التي تموج كموج البحر أعني اختلال أمر الخلافة وتقاتل الناس عليها ، والفتنة التي أشار إليها القرآن العظيم بقوله : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ ^(١) أعني ظهور المذاهب الباطلة من رأي الحرورية والشيعة والمعتزلة ، معظم ظهورها كان من العراق كما لا يخفى على متبعي التاريخ ، قوله : الخيلاء الكبر ، الفدادون بالتشديد الذين تعلو أصواتهم في حروثهم ومواشيهم ، قيل : المكثرون من الإبل والخيول والبقر وفديد الجمل صوته العالي ، وقوله ﷺ : والفخر والخيلاء الخ إشارة الى أن كل أهل صناعة لهم خلق لحق بالأمور المجبول عليها وأن الفتنة الشرقية إنما تنبعث من الفخر والخيلاء ، وذلك في النجد والعراق ^(٢) لأنهم أهل خيل وإبل .

١٨٤٠ - (مالك) : أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أراد الخروج الى العراق ، فقال له كعب الأحبار : لا تخرج إليها يا أمير المؤمنين فإن بها تسعة أعشار السحر وبها فسقة الجن وبها الداء العضال .

(١) سورة آل عمران ، الآية ١٠٣ .

(٢) قوله : وذلك في نجد والعراق : قال الخطابي نجد من جهة المشرق ومن كان بالمدينة كان نجده بادية العراق ونواحيها وهي مشرق أهل المدينة وأصل النجد ما ارتفع من الأرض وهو خلاف الغور فانه ما انخفض منها وتهامة كلها من الغور ومكة من تهامة أ ه نقله الحافظ في فتح الباري في شرح قول البخاري الفتنة من قبل المشرق من كتاب الفتن .

كتبه محمد بن عبد الرزاق بن حمزة (شيخ دار الحديث) .

باب :

شدة المصائب عند قرب القيامة

١٨٤١ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول : يا ليتني مكانه » .

١٨٤٢ - (مالك) : عن ابن حماس عن عمه عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لتتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الكلب أو الذئب فيغذي على بعض سواري المسجد أو على المنبر » فقالوا : يا رسول الله ، فلمن تكون الثمار ذلك الزمان ؟ قال : « لعوافي الطير والسباع » .

قلت : يشير الى تفاقم المصائب حتى يتمنى الرجل موته .

باب :

خلق ابن آدم عند الحشر من عجب الذنب

١٨٤٣ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « كل ابن آدم تأكله الأرض إلا عجب الذنب ، منه خلق وفيه يركب » .

قلت : العجب بالسكون العظم الذي في أسفل الصلب عند العجز حيث ينبت الذنب في الحيوان .

باب :

شفاعة النبي ﷺ لأئمة في الآخرة

١٨٤٤ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن

رسول الله ﷺ قال : « لكل نبي دعوة يدعو بها ، فأريد أن أختبىء دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة » .

قلت : قوله : لكل نبي دعوة أي دعوة وعدوا الإجابة فيها قطعاً ؛ بخلاف سائر دعواتهم فإنهم دعوا بها على رجاء الإجابة من غير وعد بإجابتها .

(أقول) : بل لكل نبي دعوة هي من لوازم نبوته ، فإن النبوة تستلزم التكليف فإن أطاعوا دعا لهم وإن عصوا دعا عليهم ؛ قوله : اختبىء أي أدخر .

باب :

حوض النبي ﷺ وذود المرتدين عنه ، وبعث أمة

محمد ﷺ غراً محجلين من آثار الوضوء

١٨٤٥ - (مالك) : عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ خرج إلى المقبرة فقال « السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، وددت أني قد رأيت إخواننا » قالوا : يا رسول الله ، ألسنا بإخوانك ؟ قال : « بل أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعد ، وأنا فرطهم على الحوض » قالوا : يا رسول الله كيف تعرف من يأتي بعدك من أمتك ؟ قال : « أرايت لو كانت لرجل خيل غُر محجلة في خيل دُهم بهم ألا يعرف خيله ؟ » قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : « فإنهم يأتون يوم القيامة غُرّاً محجلين من الوضوء وأنا فرطهم على الحوض ، فلا يذاذن رجل عن حوضي كما يذاذ البعير الضال ، أناديهم ألا هلمّ ألا هلمّ ألا هلم » فيقال : إنهم قد بدلوا بعدك فأقول فسحقاً فسحقاً » .

قلت : قوله : دار قوم نصب على الاختصاص ، والدار ههنا الجماعة

والإضافة بيانية ، غر جمع الأغر ، والغرة بياض في وجه الفرس ؛ ومحجلة من التحجيل وهو بياض في يديه ورجليه ، دُهم جمع أدهم وهو الأسود والدهمة السواد ، بُهم جمع بهيم الذي لا يخالط لونه لون آخر ؛ قوله : فلا يذادن أي لا يفعلن أحد فعلاً يذاد به عن حوضي ، هلم أي تعالوا ، سحقاً أي بعداً دعاء عليهم ، والمراد من هؤلاء قوم ارتدوا عن الإسلام أيام أبي بكر الصديق ، وقال ابن عبد البر : كل من أحدث في الدين كالخوارج والروافض وأصحاب الهوى وكذلك الظلمة والمعلنون بالكبائر يخاف عليهم أن يكونوا ممن عنوا بهذا الخبر .

باب :

شدة نار جهنم

١٨٤٦ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال « نار بني آدم التي يوقدون جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم » فقالوا : يا رسول الله إن كانت لكافية قال : « إنها فضلت بتسعة وستين جزءاً » .

١٨٤٧ - (مالك) : عن عمه أبي سهيل بن مالك ، عن أبي هريرة أنه قال : أترونها حمراء كناركم هذه لهي أسود من القار . (قال مالك) : القار الزفت .

قلت : قوله : إن كانت (إن) ههنا هي المخففة ، يعني أن نار الدنيا كافية في تعذيب أهل الكفر .

كتاب سِير النبي ﷺ وأصحابه

باب :

أسماء النبي ﷺ

١٨٤٨ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن محمد بن جُبَيْر بن مطعم
أن النبي ﷺ قال : « لي خمسة أسماء : أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا
الماحي الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على
قدمي ، وأنا العاقب » .

قلت : قيل معنى قوله : على قدمي أنه أمامهم يوم الحشر يحتاجون
إلى شفاعته ، وقيل : معناه أنه أول من تنشق عنه الأرض ثم تنشق عن الناس
عقبيه ، ومعنى العاقب أنه آخر الأنبياء ليس بعده نبي .

باب :

صفة النبي ﷺ وكمية عمره حين أوحى إليه وحين هاجر وحين توفي

١٨٤٩ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن أنس بن
مالك أنه سمعه يقول : كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن ولا بالقصير
وليس بالأبيض الأمهق ولا بالأدم ولا بالجعد القشط ولا بالسبط ؛ بعثه الله

على رأس أربعين سنة فأقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشر سنين ، وتوفاه الله على رأس ستين سنة وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء ﷺ .

قلت : البائن هو المفطر طولاً لأنه بعد عن قدر الرجال الطوال .
الأمهق الذي لا يخالط بياضه حمرة ، الأدم فوق الأسمر يعلوه سواد قليل القطط شديد الجعودة ، السبط هو المسترسل الذي ليس فيه تكسر وهذا الذي ذكر من كمية عمره قول لطائفة من الصحابة والتابعين ، وذهب آخرون إلى أنه أقام بمكة ثلاث عشرة سنة وتوفي وهو ابن ثلاث وستين . قال البخاري : وهذا أصح .

باب :

كيف كان يأتيه الوحي

١٨٥٠ - (مالك) : عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة زوج النبي ﷺ ، أن الحارث بن هشام سأل النبي ﷺ كيف يأتيك الوحي ؟ فقال رسول الله ﷺ : « أحياناً يأتيني في مثل صلصلة الجرس وهو أشده عليّ فيفصم عني وقد وعيت ما قال ، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول » . قالت عائشة ، ولقد رأيته ينزل عليه في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وأن جبينه ليتفصد عرقاً .

قلت : الصلصلة في الأصل صوت وقوع الحديد بعضه على بعض ، ثم أطلق على كل صوت له طنين ، والجرس الجلجل الذي علق على الدواب ، يفصم بفتح الياء وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة ، أي يقلع وينقطع : يتفصد عرقاً أي يسيل عرقه مأخوذ من الفصد وهو شق العرق لإحالة الدم ، واختلف في الصلصلة فقليل : هو صوت الملك بالوحي وقيل : خفق أجنحته ؛ أقول : الظاهر عندي أنه ﷺ كان يؤخذ من حسه الظاهر بقوة ملكية تصادم روحه ، والإنسان إذا أخذ من الحس يظهر له تشويش في سمعه أو

بصره ، فإن ظهر التشويش في السمع يسمع الطنين وإن ظهر في البصر ألوان صفراء أو حمراء ، فمعنى الكلام أنه يغيب أولاً عن حسه فيظهر في سمعه كصوت الطنين فيلقي عليه الوحي فيعيه - والله أعلم .

باب :

هدي النبي ﷺ

١٨٥١ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : ما خيّر رسول الله ﷺ في أمرين قط إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً ، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه ، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تهتك حرمة الله فينتقم الله بها .

١٨٥٢ - (مالك) : بإسناده^(١) كان رسول الله ﷺ يعود المساكين ويسأل عنهم - مختصر .

١٨٥٣ - (مالك) : بإسناده^(٢) أن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعته قال أنس : فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام فقرب إليه خبزاً من شعير ومرقاً فيه دُبَّاء - مختصر .

١٨٥٤ - (مالك) : بإسناده^(٣) أن رسول الله ﷺ قال : « والذي نفسي بيده لو أفاء الله عليكم مثل سمر تهامة نَعَمَّا لقسمته عليكم ثم لا تجدوني بخيلاً ولا جباناً ولا كذاباً » - مختصر .

١٨٥٥ - (مالك) : أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : « ما من نبي إلا

(١) أخرجه في باب يتقدم الإمام ويصف الناس خلفهم ولو على القبر أو الغائب من أبواب الصلاة على الجنائز .

(٢) أخرجه في باب من أخلاق النبوة إجابة دعوة الخياط من كتاب الأحكام المتعلقة بالطعام .

(٣) في باب تحريم الغلول من كتاب أحكام الخلافة .

وقد رعى غنماً « قيل : وأنت يا رسول الله ؟ قال « وأنا » ﷺ .

قلت : ألتهك خرق الستر عما وراءه .

باب :

اجتهاد النبي ﷺ في عبادة ربه

١٨٥٦ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، أن عائشة أم المؤمنين قالت : كنت نائمة إلى جنب رسول الله ﷺ ففقدته من الليل ، فلمسته بيدي فوضعت يدي على قدميه وهو ساجد يقول : « أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » .

قلت : الفرق بين العافية والعفو أنها السلامة من البلاء وأنه محو الذنوب وترك المؤاخذة بها ، والمعافاة قد تكون مفاعلة من العافية ، والمعنى أن يجعله في العافية ويسلمه من أنواع البلاء ، وقد تكون من العفو والمعنى أن يترك المؤاخذة على ذنوبه .

باب :

دعاء النبي ﷺ لأُمَّته

١٨٥٧ - (مالك) : عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك بن الحارث بن عتيك ، أنه قال : جاءنا عبد الله بن عمر في بني معاوية - وهي قرية من قرى الأنصار - فقال : أتدرون أين صلى رسول الله ﷺ من مسجدكم هذا ؟ فقلت له : نعم وأشرت له إلى ناحيته منه فقال : هل تدري ما الثلاث التي دعا بهن فيه ؟ فقلت : نعم ، قال : فأخبرني بهن ، فقلت : دعا بأن لا يظهر عليهم عدواً من غيرهم وأن لا يهلكهم بالسنين فأعطيهما ، ودعا بأن لا

يجعل بأسهم بينهم فمنعها ، قال : صدقت ، قال عبد الله : فلن يزال الهرج إلى يوم القيامة .

قلت : قوله : فأخبرني بهن يعني بتلك الدعوات ، قوله : لا يظهر عليهم أي لا يجعل العدو غالباً عليهم ، السنة القحط ، بأسهم حربهم الهرج القتال .

باب :

شفاعة النبي ﷺ لمن مات من أمته

١٨٥٨ - (مالك) : عن علقمة بن أبي علقمة ، عن أمه أنها قالت : سمعت عائشة زوج النبي ﷺ تقول : قام رسول الله ﷺ ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج ، قالت : فأمرت جاريتي بريرة تتبعه فاتبعته حتى جاء البقيع ، فوقف في أدناه ما شاء الله أن يقف ثم انصرف ، فسبقته بريرة فأخبرتني ، فلم أذكر له شيئاً حتى أصبح ، ثم ذكرت ذلك له ، فقال : « إني بعثت إلى أهل البقيع لأصلي عليهم » .

قلت : قوله لأصلي عليهم أي أدعو لهم .

باب :

ما أكرم الله تعالى نبيه ﷺ بزيادة الماء والطعام بسببه

١٨٥٩ - (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس ابن مالك أنه قال : رأيت رسول الله ﷺ وحانت صلاة العصر فالتمس الناس وضوءاً فلم يجدوه ؛ فأتى رسول الله ﷺ بوضوء في إناء ، فوضع رسول الله ﷺ في ذلك الإناء يده ثم أمر الناس يتوضئون منه ، قال أنس : فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه ، فتوضأ الناس حتى توضئوا من عند آخرهم .

١٨٦٠ - (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول : قال أبو طلحة لأم سليم : لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضعيفاً اعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء ؟ فقالت : نعم ، فأخرجت أقراصاً من شعير ثم أخذت خميراً لها ثم لفت الخبز ببعضه ثم دسته تحت يدي وردتني ببعضه ، ثم أرسلتني الى رسول الله ﷺ قال : فذهبت به فوجدت رسول الله ﷺ جالساً في المسجد ومعه الناس ، فقامت عليهم فقال ﷺ : « لطعام ؟ » قلت : نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه : « قوموا » فانطلق وانطلقت بين أيديهم حتى جئت أبا طلحة فأخبرته فقال أبو طلحة : يا أم سليم قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم ، فقالت : الله ورسوله أعلم ؛ فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله ﷺ ، فأقبل رسول الله ﷺ وأبو طلحة معه حتى دخلا ، فقال رسول الله ﷺ : « هلمي يا أم سليم ما عندك » فأتت بذلك الخبز فأمر به رسول الله ﷺ ففُتَّ وعصرت عليه أم سليم عكة لها فآدمته ، ثم قال رسول الله ﷺ ما شاء ﷺ أن يقول ، ثم قال : « ائذن لعشرة » فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ، ثم قال : « ائذن لعشرة » فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ، ثم قال : « ائذن لعشرة » فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ، ثم قال : « ائذن لعشرة » حتى أكل القوم وشبعوا والقوم سبعون رجلاً أو ثمانون رجلاً .

١٨٦١ - (مالك) : عن أبي الزبير المكي ، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة ، ان معاذ بن جبل اخبره انهم خرجوا مع رسول الله ﷺ عام تبوك ، فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء جميعاً قال : فأخر الصلاة يوماً ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً ثم دخل ثم خرج ، فصلى المغرب والعشاء جميعاً ثم قال : « إنكم ستأتون غداً إن شاء الله عين تبوك وإنكم لن تأتوها حتى يضحي النهار ، فمن جاءها فلا يمسن من

مائها شيئاً حتى آتي ، فجئناها وقد سبقنا إليها رجلان والعين تبص بشيء من ماء ، فسألهما رسول الله ﷺ هل مسستما من مائها شيئاً ؟ فقالا : نعم ، فسبهما رسول الله ﷺ وقال لهما ماشاء الله أن يقول ثم غرّوا بأيديهم من العين قليلاً قليلاً حتى اجتمع في شيء ثم غسل رسول الله ﷺ فيه وجهه ويديه ثم أعاده فيها فجرت العين بماء كثير فاستقى الناس ، ثم قال رسول الله ﷺ : «يوشك يا معاذ إن طالت بك حياة أن ترى ما ههنا قد ملئ جناناً» .

قلت : قوله . حانت بالحاء المهملة اي قربت ، قوله : فالتمس أي طلب وضوء بفتح الواو الماء المهيأ للتوضؤ ، ينبع أي ينفجر ويجري ، قوله : دسته اي أخفته ، وردتني اي جعلت بعضه ردائي ، العكة وعاء من جلود مستدير يوضع فيه السمن والعسل ، قوله : آدمته بالمد وبالقصر والتشديد جعلت فيه إداماً ، تبص بالصاد غير المعجمة أي تبرق ، كذا رواه يحيى ورؤي أيضاً بالمعجمة أي تقطر وتسيل .

باب :

ما أكرمه الله تعالى باستجابة دعائه في طلب الغيث لهم

١٨٦٢ - (مالك) : عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله هلكت المواشي وتقطعت السبل فادع الله ؛ فدعا رسول الله ﷺ فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة ، قال : فجاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله تهدمت البيوت وانقطعت السبل وهلك المواشي فقال رسول الله ﷺ : «اللهم ظهروا الجبال والإكام ؛ وبطون الأودية ومنابت الشجر» . قال : فانجابت عن المدينة انجياب الثوب .

قلت : قوله : تقطعت السبل قيل : لأن الإبل ضعفت فلا تطيق

السير ، وقيل : لأنها لا تجد الكلاء في الطريق وقيل : لأن الطعام نفذ فلا يجدون ما يحملونه الى الأسواق ، الإحكام بكسر الهمزة بوزن الرجال وقد تفتح وتمد جمع أكمة بفتحات وهي دون الجبل وأعلى من الراية ، الأودية جمع الوادي ، انجابت انقطعت ، انجياب الثوب يعني القميص حين يقطع جيبه مدوراً .

باب :

ما أكرمه الله تعالى باخبار المغيبات فكان كما أخبر

١٨٦٣ - (مالك) : عن عبد الله بن دينار . عن عبد الله بن عمر ، أنه قال : رأيت رسول الله ﷺ يشير الى المشرق ويقول : «ها إن الفتنة ههنا من حيث يطلع قرن الشيطان» .

قلت : قد وقع ما قال ﷺ فان اختلال أمر الخلافة وتقاتل الناس عليها وظهور المذاهب الباطلة أكثر ذلك في المشرق العراق وخرسان .

١٨٦٤ - (مالك) : باسناده^(١) ان رسول الله ﷺ قال : «يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وأعمالكم مع أعمالهم يقرأون القرآن ولا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، تنظر في النصل فلا ترى شيئاً ، وتنظر في القِدْح فلا ترى شيئاً وتنظر في الريش فلا ترى شيئاً وتتمارى في الفُوق» .

قلت : قد وقع ما قال ﷺ ، فان الخوارج خرجوا في زمان علي رضي الله عنه وكانوا ينكرون حوض النبي ﷺ وغير ذلك مما ثبت بالأحاديث المشهورة ، وكانوا يقاتلون المسلمين فقاتلهم علي رضي الله عنه حتى قتل أكثرهم .

(١) أخرجه في باب حكم الحوارج والقدرية من كتاب أحكام الخلافة .

١٨٦٥ - (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن ابي طلحة ، عن انس ابن مالك قال : كان رسول الله ﷺ إذا ذهب الى قباء يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه ، وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت ، فدخل عليها رسول الله ﷺ فأطعمته وجلست تفلي رأسه ، فنام رسول الله ﷺ ثم استيقظ وهو يضحك ؛ قالت : ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : «ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأسرة او مثل الملوك على الأسرة» - يشك إسحق - قالت : فقلت يا رسول الله : ادع الله لي ان يجعلني منهم ، فدعا لها ، ثم وضع رأسه فنام ثم استيقظ وهو يضحك ، قالت : فقلت يا رسول الله ما يضحكك ؟ قال : «ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأسرة او مثل الملوك على الأسرة» كما قال في الاولى ، قال : قالت فقلت يا رسول الله : ادع الله لي أن يجعلني منهم ، قال : «أنت من الأولين» قال : فركبت البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان ، فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكت .

١٨٦٦ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي زهير انه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . «تفتح اليمن فيأتي قوم يَسُون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ؛ وتفتح الشام فيأتي قوم يَسُون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، وتفتح العراق فيأتي قوم يَسُون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون» .

قلت : قوله : يسون بفتح المثناة ثم باء موحدة تضم وتكسر وروي بضم التحتية مع كسر الموحدة فتكون اللفظ ثلاثية ورباعية معناه يسوقون ، والبس سوق الإبل والمراد أنهم يحملون أهلهم الى بلاد الخصب ، وقد وقع ما قال ﷺ ، فقد خرج جمع كثير من المدينة الى اليمن والشام والعراق ثم

من هذه المواضع إلى أقطار الأرض .

١٨٦٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، أن زيد ابن خالد الجهني قال : توفي رجل يوم حنين^(١) وأنهم ذكروه لرسول الله ﷺ فزعم زيد أنه قال : صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه الناس لذلك فزعم زيد أن رسول الله ﷺ قال : «إن صاحبكم قد غلّ في سبيل الله» قال : ففتحنّا متاعه فوجدنا فيه خرزات من خرز يهود وما تساوي درهمين .

١٨٦٨ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة الكناني أنه بلغه أن رسول الله ﷺ أتى الناس في قبائلهم يدعولهم وأنه ترك قبيلة من القبائل ، قال : وإن القبيلة وجدوا في بردعة رجل منهم عقد جَزَع غلولاً ، فأتاهم رسول الله ﷺ فكبر عليهم كما يكبر على الميت . قلت : الجزع بالفتح : الخرز اليماني واحده جزعة .

باب :

ما أكرمه الله تعالى برؤية الجنة والنار
والمسيح ابن مريم عليه السلام وغير ذلك

١٨٦٩ - (مالك) : بإسناده في صفة صلاة الكسوف قالوا : يا رسول الله ، رأيناك تناولت شيئاً في مقامك هذا ثم رأيناك تكعكت ، فقال : «إني رأيت الجنة فتناولت منها عنقوداً ولو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا ، ورأيت النار فلم أر كالיום منظرأً قط أظفع ، ورأيت أكثر أهلها النساء» قالوا : لم يا رسول الله ؟ قال : «يكفرن» قيل : أيكفرن بالله ؟ قال : «يكفرن العشير ويكفرن الإحسان ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» .

(١) هكذا رواه يحيى وهو وهم والصحيح خير كما حققه ابن عبد البر .

١٨٧٠ - (مالك) : عن نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : «أراني الليلة عند الكعبة فرأيت رجلاً آدم كأحسن ما أنت راءٍ من آدم ، الرجال له لمة كأحسن ما أنت راءٍ من اللمم قد رجلها . فهي تقطر ماء ، متكئاً على رجلين او على عواتق رجلين ، يطوف بالكعبة ، فسألت من هذا ؟ قيل لي : هذا المسيح ابن مريم ، ثم إذا أنا برجل جعد ققط أعور العين اليمنى كأنها عنة طافية ، فسألت من هذا ؟ فقيل : هذا المسيح الدجال .»

قلت : قوله : تكعكت أي تأخرت ، الفطيع الشديد الشنيع ، العشير الزوج ، قوله : أراني بفتح الهمزة والمراد رؤيا المنام ، آدم بالمد أي أسمى ! لمة بكسر اللام شعر الرأس إذا جاوز شحمة الأذنين ولم يجاوز المنكبين ، ققط بفتحيتين شديد جعودة الشعر ، طافية بالياء بلا همزة أي بارزة من طفا الشيء يطفو إذا علا على غيره .

باب :

ما أكرمه الله تعالى بأنه كان يرى من وراء ظهره كما كان يرى من قبل وجهه

١٨٧١ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «أترون قبلتي ههنا ، فوالله ما يخفي علي خشوعكم ولا ركوعكم إني لأراكم من وراء ظهري .»

قلت : قال النووي : معناه ان الله تعالى خلق له إدراكاً في قفاه يبصر

به .

(أقول) : الأظهر ان يقال : خلق الله تعالى له إدراكاً يدرك به ما ليس في العادة إدراكه مما قد كان او سيكون ومما هو غائب عنه ، او ليس في محاذاة بصره بمنزلة رؤية البصر - والله أعلم .

باب :

ما أكرمه الله تعالى بأن عينيه تنامان ولا ينام قلبه

١٨٧٢ - (مالك) : باسناده^(١) قالت عائشة : قلت يا رسول الله اتنام قبل أن توتر ؟ فقال : « يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام قلبي » .

قلت : استشكل بأن النبي ﷺ لم يدرك انقضاء وقت الصلاة ليلة التعريس ؛ وأجيب بوجوه أصحها أن ذلك لكلال عرض له ، وكان قلبه لولا ما عرض له من الكلال متهيئاً لما ينزل عليه من الوحي ولاكتساب السعادة الأخروية وأسبابها .

باب :

ما أكرمه الله تعالى بالتخير في موته

١٨٧٣ - (مالك) : أنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : قال رسول الله ﷺ : « ما من نبي يموت حتى يخير » قالت : فسمعتة وهو يقول : « اللهم الرفيق الأعلى » فعرفت أنه ذاهب .

قلت : قوله : الرفيق الأعلى أي اخترت الرفيق الأعلى وهم جماعة الأنبياء الذين يسكنون أعلى عليين ، وقيل : هو من أسماء الله تعالى والرفق الرأفة واللطف ، والرفيق المرافق .

باب :

ما تكلم به النبي ﷺ عند موته

١٨٧٤ - (مالك) : عن هشام بن عروة ، عن عباد بن عبد الله بن

(١) أخرجه في باب القيام باحدى عشرة ركعة مع طول القراءة من كتاب الصلاة .

الزبير ، أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته أنها سمعت رسول الله ﷺ قبل أن يموت ، وهو مستند الى صدرها وأصغت اليه يقول : «اللهم اغفر لي وارحمني وألحقني بالرفيق الأعلى» .

قلت : قوله : أصغت أي أمالت أذنها لتسمع .

باب :

قصة وفاة النبي ﷺ

١٨٧٥ - (مالك) : انه بلغه ان رسول الله ﷺ توفي يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء ، وصلى عليه الناس أفذاذاً لا يؤمهم أحد ، فقال ناس : يدفن عند المنبر ، وقال آخرون : يدفن بالبقيع ، فجاء أبو بكر الصديق فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما دفن نبي قط إلا في مكانه الذي توفي فيه » فحفر له فيه ، فلما كان عند غسله أرادوا نزع قميصه فسمعوا صوتاً يقول : لا تنزعوا القميص فلم ينزع القميص وغسل فيه ﷺ .

١٨٧٦ - (مالك) : باسناده^(١) كان بالمدينة رجلان أحدهما يلحد والآخر لا يلحد فقالوا : أيهما جاء أولاً عمل عمله ؛ فجاء الذي يلحد فلحد لرسول الله ﷺ .

١٨٧٧ - (مالك) : انه بلغه أن أم سلمة زوج النبي ﷺ كانت تقول : ما صدقت بموت رسول الله ﷺ حتى سمعت وقع الكرازين .

١٩٧٨ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، أن رسول الله ﷺ كفن في

(١) أخرجه في باب اللحد أحب من الشق من كتاب الصلاة .

ثلاثة أثواب بيض سحولية .

قلت : الفذ الواحد المفرد ، الكرازين هي المساحي جمع كرزين
سحولية بالفتح منسوبة الى سحول قرية باليمن .

باب :

شدة موت النبي ﷺ على أمته

١٨٧٩ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن القاسم ، ان رسول الله ﷺ
قال : « ليعزي المسلمين في مصائبهم المصيبة بي » .

قلت : معناه ان المؤمن إذا تفكر فيما كان يحصل له لو لقي النبي ﷺ
ورآه وصحبه ، ثم تألم بسبب فقد ذلك وصبر واسترجع حصل له الثواب
الجزيل ، وإذا أصابته مصيبة في أهله وماله فتفكر في هذه المصيبة العامة
التي أصيب بها المسلمون كافتهم أولهم وآخرهم استحققر في جنبها تلك
المصيبة وهان عليه وقعها فترك الجزع لها .

باب :

حكم تركة النبي ﷺ

١٨٨٠ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة
أم المؤمنين ، أن أزواج النبي ﷺ حين توفي رسول الله ﷺ أردن أن يعثن
عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق فيسألنه ميراثهن من رسول الله ﷺ
فقال لهن عائشة رضي الله عنها : أليس قد قال رسول الله ﷺ « لا نورث ما
تركنا فهو صدقة » .

١٨٨١ - (مالك) : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن
رسول الله ﷺ قال : « لا يقسم ورثتي ديناراً ، ما تركت بعد نفقة نسائي

ومؤنة عاملي فهو صدقة » .

قلت : اتفق أهل السنة على هذا الحكم ، وقد روي هذا الحديث أكثر من عشرة من أصحاب النبي ﷺ ، فليس بخبر تفرد به أبو بكر الصديق رضي الله عنه خلافاً لمن زعمه .

باب :

أداء أبي بكر الصديق رضي الله عنه عداات النبي ﷺ

١٨٨٢ - (مالك) : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال : قدم على أبي بكر الصديق مال من البحرين ، فقال : من كان له عند رسول الله ﷺ وأي أوعده فليأتني ، فجاءه جابر بن عبد الله فحفن له ثلاث حففات . قلت : الوأي الوعد والفعل وأي يأيي ، والحفنة الحثية .

باب :

سيرة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفضائله

١٨٨٣ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من أنفق زوجين في سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير ، هذا خير ، فمن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة ، ومن كان من أهل الجهاد من باب الجهاد ، ومن كان من أهل الصدقة دعي من باب الصدقة ، ومن كان من أهل الصيام دعي من باب الريان » فقال أبو بكر الصديق : يا رسول الله ما على من يدعي من هذه الأبواب من ضرورة ؟ فهل يدعي أحد من هذه الأبواب كلها ؟ قال : « نعم وأرجو أن تكون منهم » .

١٨٨٤ - (مالك) : عن زيد بن أسلم ، عن أبيه أن عمر بن الخطاب

دخل على أبي بكر الصديق وهو يجذب لسانه ، فقال عمر : مه غفر الله لك ، فقال أبو بكر : إن هذا أوردني الموارد .

١٨٨٥ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي ﷺ ، أنها قالت : إن أبا بكر الصديق كان نحلها جاداً عشرين وسقاً من ماله بالغابة ، فلما حضرته الوفاة قال : والله يا بنية ما من الناس أحد أحب إليّ غنىً بعدي منك ولا أعز عليّ فقراً بعدي منك ، وإنني كنت نحلتك جاداً عشرين وسقاً فلو كنت جددته واحتزته كان لك ، وإنما هو اليوم مال وارث ، وإنما هما أخواك وأختاك فاقسموه على كتاب الله ، قالت عائشة : فقلت : يا أبت والله لو كان كذا وكذا لتركته ، إنما هي أسماء فمن الأخرى ؟ فقال أبو بكر : ذوبطن بنت خارجة أراها جارية .

١٨٨٦ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : رأيت ثلاثة أقمار سقطن في حجرتي ، فقصصت رؤياي على أبي بكر الصديق قالت : فلما توفي رسول الله ﷺ ودفن في بيتها قال لها أبو بكر : هذا أحد أقمارك وهو خيرها .

١٨٨٧ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أنه قال : بلغني أن أبا بكر الصديق قال لعائشة وهو مريض : في كم كفّن رسول الله ﷺ ، فقالت : في ثلاثة أثواب بيض سحولية ؛ فقال أبو بكر الصديق : خذوا هذا الثوب لثوب عليه قد أصابه مشق أو زعفران - فاغسلوه ثم كفّنوني فيه مع ثوبين آخرين ، فقالت عائشة : وما هذا ؟ فقال أبو بكر : الحي أحوج إلى الجديد من الميت ، وإنما هذا للمهلة .

١٨٨٨ - (مالك) : عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال لشهداء أحد : « هؤلاء أشهد عليهم » فقال أبو بكر الصديق : يا رسول الله ألسنا بإخوانهم أسلمنا كما أسلموا وجاهدنا كما جاهدوا ؟ فقال رسول الله ﷺ : « بلى ولكن لا أدري ما تحدثون بعدي »

قال : فبكى أبوبكر ثم بكى ثم قال : أئنا لكائنون بعدك ؟ .

قلت : قوله : جاداً بمعنى المجدود يعني ما يجد منه هذا القدر والجداد بفتح الجيم وكسرها قطع ثمر النخيل ؛ المشق بالكسر المغرة ، المهلة بضم الميم وكسرها ، القيح والصدید الذي يذوب فيسيل من الجسد .

أقول : تعلق بحديث أبي النضر من فضل من مات في زمانه ﷺ على من بقي بعده ، وهذا خلاف ما يؤثر عن السلف ، ولكن المراد فضل جزئي لا يصادم الكلي ، وينبغي للانسان أن يتأمل في معنى هذا الحديث حتى ينزاح عنه الشبه ، أعلم أن النبي ﷺ إذا بشر صحابياً بالجنة فليس من مقتضى بشارته أن لا يحتاج إلى سبب من أسباب دخول الجنة أصلاً ، بل البشارة إخبار عما يؤول إليه الأمر بعد حصول أسباب النجاة وكذلك وعد الله الأنبياء بالعصمة من الذنوب فلا يدخل عليهم ذنب البتة ، وليس من مقتضاه أن لا يكون لهم سبب في الخارج يكفون به أنفسهم من الذنوب ، بل وعد الله تعالى لهم يحدث لهم أسباباً لا تحصى من الإنذار وإراءة الجنة والنار وتعريف وخامة العصاة ، والحيلولة بينهم وبين ما يريدون في بعض الأحيان بإراءة برهان ربهم وصرف قلوبهم ونحو ذلك ، كما أن الله تعالى وعدهم بالفتح يوم بدر ثم إن القتال كان سبباً للفتح ، وعلى هذا القياس جميع مواعيده ، وإذا تمهد هذا فنقول : المبشرون بالجنة أكثر الناس خوفاً من الله تعالى وأشدهم تحرزاً من مظان العطب ، وأوفرهم خشية من التغير والتبدل وأعظمهم التجاء الى الله عز وجل ، والنبي ﷺ أشد اعتناء بوعظهم وتذكيرهم وتركية نفوسهم والتنبيه على مواقع الغلط منه لغيرهم ، وربما يزجرهم عن مباحات ومكروهات لا يزجر عنها غيرهم وهو قوله ﷺ : « لا ينبغي للصديقين أن يكونوا لعانين » فإذا فهمت هذا السر كان هذا الحديث وكل ما يجري مجراه من مناقب المبشرين معروفاً لشدة خوفهم والتجائهم ولشدة اعتناء

النبي ﷺ بتزكية نفوسهم وإن كان النبي ﷺ مزكياً لكافة أمته كما قال الله تعالى : ﴿ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ (١) .

باب :

سيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه

١٨٨٩ - (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه قال : قال أنس بن مالك : رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المؤمنين وقد رقع بين كتفيه برقع ثلاث لبد بعضها فوق بعض .

١٨٩٠ - (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس ابن مالك قال ، رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المؤمنين يطرح له صاع من تمر فيأكله حتى يأكل حشفها .

١٨٩١ - (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس ابن مالك قال : سمعت عمر بن الخطاب وخرجت معه حتى دخل حائطاً ، فسمعته وهو يقول وبينه وبينه جدار وهو في جوف الحائط : عمر بن الخطاب أمير المؤمنين بخ بخ يا ابن الخطاب لتتقين الله أو ليعذبنك .

١٨٩٢ - (مالك) : عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، أن عمر بن الخطاب كان يصلي من الليل ما شاء الله . حتى إذا كان من آخر الليل أيقظ أهله للصلاة يقول لهم : الصلاة الصلاة ثم يتلو هذه الآية ﴿ وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها ، لا نسألك رزقاً نحن نرزقك ، والعاقبة للتقوى ﴾ (١) .

(١) سورة آل عمران ، الآية ١٦٤

(١) سورة طه ، الآية ١٣٢ .

١٨٩٣ - (مالك) : عن زيد بن أسلم أنه قال : شرب عمر بن الخطاب لبناً فأعجبه فسأل الذي سقاه من أين هذا اللبن ؟ فأخبره أنه ورد على ماء قد سماه فإذا نعم من نعم الصدقة وهم يسقون فحلبوا لي من ألبانها فجعلته في سقائي فهو هذا ، فأدخل عمر بن الخطاب يده فاستقاه .

١٨٩٤ - (مالك) : عن زيد بن أسلم ، عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب : إن في الظهر ناقة عمياء ، فقال عمر : ادفعها إلى أهل بيت ينتفعون بها ؛ قال فقلت : وهي عمياء ، قال : يقطرونها بالإبل ، قال فقلت : كيف تأكل من الأرض ؟ قال فقال عمر : أمن نعم الجزية هي أم من نعم الصدقة ؟ فقلت : بل من نعم الجزية ، فقال عمر : أردتم والله أكلها ، فقلت : ان عليها وسم نعم الجزية ، فأمر بها عمر فنُحرت ، وكانت عنده صحاف تسع ولا تكون فاكهة ولا طُريفة إلا جعل منها في تلك الصحاف فيبعث بها إلى أزواج النبي ﷺ ، ويكون الذي يبعث به إلى حفصة ابنته من آخر ذلك ، فإن كان فيه نقص كان في حظ حفصة ، قال : فجعل في تلك الصحاف من لحم تلك الجزور فبعث بها إلى أزواج النبي ﷺ ؛ وأمر بما بقي من لحم تلك الجزور فصنع فدعا عليه المهاجرين والأنصار .

١٨٩٥ - (مالك) : عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، أنه قال : خرج عبد الله وعبيد الله إنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق ، فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري وهو أمير البصرة فرحب بهما وسهل ثم قال : لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت ، ثم قال : بلى ، هنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكماه فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق ، ثم تبيعانه بالمدينة فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لكما الربح ، فقالا : وددنا ذلك ، ففعل وكتب إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منهما المال ، فلما قدما باعاً فاربحاً ، فلما دفعنا ذلك إلى عمر بن الخطاب قال : أكل الجيش أسلفه مثل ما أسلفكما ، قالوا : لا ، فقال عمر بن

الخطاب : ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما ؟ أديا المال وربحه ؛ فأما عبد الله فسكت وأما عبيد الله فقال : ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا ، لو نقص المال أو هلك لضمناه ، فقال عمر : أدياه ، فسكت عبد الله وراجع عبيد الله ، فقال رجل من جلساء عمر : يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً ؛ فقال عمر : قد جعلته قراضاً ، فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال .

١٨٩٦ - (مالك) : عن زيد بن أسلم قال : كتب أبو عبيدة بن الجراح الى عمر بن الخطاب ، يذكر له جموعاً من الروم وما يتخوف من أمرهم ، فكتب اليه عمر : (أما بعد) فإنه مهما ينزل بعبد مؤمن منزل شدة يجعل الله بعده فرجاً ؛ وإنه لن يغلب عسرٌ يُسرَيْن وأن الله يقول في كتابه ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (١) .

١٨٩٧ - (مالك) : عن زيد بن أسلم ، أن عمر بن الخطاب كان يقول : اللهم لا تجعل قتلي بيد رجل صلى لك سجدة واحدة يحاجني بها عندك يوم القيامة .

١٨٩٨ - (مالك) : عن زيد بن أسلم ، أن عمر بن الخطاب كان يقول : اللهم إني أسألك شهادة في سبيلك ووفاء ببلد رسولك .

١٨٩٩ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب كان يأكل خبزاً بسمن ، فدعا رجلاً من أهل البادية فجعل يأكل ويتبع باللقمة وضر الصحيفة ، فقال له عمر : كأنك مقفر ، فقال : والله ما أكلت سمناً ولا رأيت آكلأ به منذ كذا وكذا ، فقال عمر : لا آكل السمن حتى يحيا الناس من أول ما يحيون .

١٩٠٠ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، أن عمر بن الخطاب أدرك

(١) سورة آل عمران ، الآية ٢٠٠ .

جابر بن عبد الله ومعه حمل لحم ؛ فقال : ما هذا ؟ فقال : يا أمير المؤمنين قرمنا الى اللحم فاشتريت بدرهم لحماً ، فقال عمر ما يريد أحدكم أن يطوي بطنه عن جاره وابن عمه ، أين تذهب عنك هذه الآية ؟ ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا ﴾ (١) .

١٩٠١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، أن عمر بن الخطاب كان يقول : كرم المؤمن تقواه ودينه حسبه ومروءته خلقه ، والجراة والجبن غرائز يضعها الله حيث يشاء ؛ فالجبان يفر عن أبيه وأمه ، والجري يقاتل عمن لا يؤب به إلى رحله ، والقتل حتف من الحتوف ، والشهيد من احتسب نفسه على الله .

١٩٠٢ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أن عمر بن الخطاب اختصم اليه مسلم ويهودي فرأى عمر بن الخطاب أن الحق لليهودي ؛ ف قضى له عمر ، فقال له اليهودي : والله لقد قضيت بالحق فضربه عمر بن الخطاب بالدرة ، ثم قال : وما يدريك ؟ فقال اليهودي : إنا نجد أنه ليس قاض يقضي بالحق إلا كان عن يمينه ملك وعن شماله ملك يسددانه ويوفقانه للحق ما دام مع الحق ، فإذا ترك الحق عرجا وتركاه .

١٩٠٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، أن عمر بن الخطاب قال لرجل : ما اسمك ؟ فقال : جمرة ؛ قال ابن من ؟ قال ابن شهاب ، قال ممن ؟ قال من الحرقه ، قال : أين مسكنك ؟ قال بحرة النار ، قال : بأيها ؟ قال بذات لطي فقال عمر : أدرك أهلك فقد احترقوا ، قال : فكان كما قال عمر بن الخطاب .

١٩٠٤ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، أن عمر بن الخطاب كان يحمل في العام الواحد على أربعين ألف بعير ، يحمل الرجل إلى الشام على

(١) سورة الأحقاف ، الآية ٢٠ .

بعير ، ويحمل الرجلين إلى العراق على بعير ، فجاءه رجل من أهل العراق فقال : احملني وسحيماً ، فقال له عمر بن الخطاب : أنشدتك بالله أسحيم زق ؟ قال : نعم .

١٩٠٥ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أنه سمعه يقول لما صدر عمر بن الخطاب من منى : أناخ بالأبطح ثم كوم كومة ثم طرح عليها رداءه واستلقى ، ثم مد يديه الى السماء فقال : اللهم كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت رعيتي فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط ، ثم قدم المدينة في عقب ذي الحجة فخطب الناس ثم قال : يا أيها الناس قد سنت لكم السنن ، وفرضت لكم الفرائض ، وتركتم على الواضحة ، إلا أن تضلوا بالناس يميناً وشمالاً ، وضرب بإحدى يديه على الأخرى ثم قال : إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل : إنا لا نجد حدين في كتاب الله ؛ فقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا ، والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس : زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبها (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) فانا قد قرأناها . قال يحيى ، قال سعيد بن المسيب : فما انسلخ ذو الحجة حتى قتل عمر بن الخطاب رحمه الله .

١٩٠٦ - (مالك) : عن نافع أنه سمع أسلم مولى عمر بن الخطاب يحدث عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله ثوباً مصبوغاً وهو محرم فقال عمر : ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة ؟ فقال طلحة : يا أمير المؤمنين إنه مَدْرٌ ، فقال عمر : إنكم أيها الرهط أئمة يقتدى بكم الناس ، فلو أن رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب لقال : إن طلحة بن عبيد الله قد كان يلبس الثياب المصبغة في الإحرام ، فلا تلبسوا أيها الرهط شيئاً من هذه الثياب المصبغة .

قلت) : قوله : لبد أي رقع وخاط بعضها ببعض ، الحَشَف اليابس الفاسد من التمر ، بخ بخ : كلمة تقال عند المدح وتكرر للمبالغة ساكنة فإن

وصلت جررت ونوّت ، فإن قلت : لم استقاء عمر اللبن حين أخبره من سقاه بأنه من الصدقة ؟ وقد قال رسول الله ﷺ في قصة بريرة : « هو عليها صدقة ولنا هدية » (قلت) : يحتمل وجهين أحدهما : وهو الأظهر أنه اعتقد عدم إباحة الصدقة على هذا الرجل وكانت بريرة من مستحقي الصدقة ، وثانيهما : أن قول النبي ﷺ محمول على بيان الجواز وفعل عمر على المبالغة في تطهير الباطن ، وكان النبي ﷺ عند بيان الجواز مأموراً بفعل الجائز مثاباً عليه ، لقوله تعالى : ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(١) وأما غيره فالاحتياط أولى في حقه ، قوله : وهي عمياء حال من محذوف تقديره أينفعون بها وهي عمياء ؟ قوله : أردتم والله أكلها ليس معناه التكذيب والاتهام ، ولكن المراد المبالغة في تحقيق الناقه من أي نوع هي من أنواع بيت المال ليفعل بها ما هو حكم نوعها ، وينبغي للخليفة أن يبالغ في التحقيق لئلا يقع في الخطأ والتدليس .

قوله : من آخر ذلك معناه كان بينه وبين حفصة مباسطة لكونها ابنته بكونها ابنة عمر ، قوله : فرحب بهما وسهل أي قال مرحباً بكما وسهلاً . قوله : ابنا أمير المؤمنين أي أنتما ابناه فأسلفكما لذلك ، وفي ذلك نوع قصور في حفظ بيت المال ونوع مسامحة مع الخليفة والورع لا يجوز ذلك فإن قلت : حكم مثل هذه المعاملة أن يكون لهما الربح كله ، لأنه إن صح الإسلام من أبي موسى فهو قرض في ذمتها فصح تصرفهما فيه ، وإن لم يصح فهو غصب ومنافع المغصوب لا يسترد ، ثم إن كان الحكم هو الرد فما معنى المشاورة وجعله قراضاً ؟

قلت : لم يكن هذا على سبيل الحكم بل أمرهما بذلك استحباباً وحثهما على فعله لما رأى في ذلك من المسامحة ؛ قوله : إنه لن يغلب عسر

(١) سورة النحل ، الآية ٤٤ .

يُسْرَيْن يريد قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ (١) وفيه إشارة إلى أن المنكر إذا أعيد منكرًا فهو غير الأول ، وإذا أعيد معرفًا فهو هو قوله : يحاجني بها يعني أن المسلمين لهم حق على الخليفة فلو كان القاتل مسلماً محتجاً ببعض الشبه لم تكن شهادته كاملة . قوله : الوضر الأثر يعني به ما تعلق بالصحفة من بقية السمن ، المقفر الخالي من الطعام ، الحيا بالقصى ، المطر وقيل : الخصب والمعنى حت يجيئهم المطر والخصب ، القرم : شدة شهوة اللحم حتى لا يصبر عنه ، الغريزة : الطبيعية ، يؤب : أي يرجع ؛ الحرقة : بوزن الهمزة بطن من جهينة وهذا الذي قاله عمر محمول على فراسة صادقة حصلت له في ضمن قوله .

قوله : أسحيم زق كان الرجل أراد أن يخدع عمر بقوله : احملني وسحيماً أراد بالسحيم الزق من السحمة وهي السواد وأوهم أن له صاحباً اسمه سحيم ليحصل له بعيراً واحداً ونفقته بغير شركة ، ففطنها عمر ولم ينخدع ، وفي قصة استلقاء عمر ودعائه بالموت واستجابة دعائه كرامة واضحة له ، وإنما استلقى لأنه رأى تلك الهيئة أشد ضراعة وخشوعاً . وفي قصة منعه عن الثوب المصبوغ إشارة إلى أن المقتدى يستحب له أن يترك بعض المباحات إذا خاف من فعله فتنة العوام .

(أقول) : كان المناسب ههنا أن نذكر شيئاً من سيرة عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهما ؛ لكن من شرط هذا الكتاب أن لا نذكر إلا ما في الموطأ رواية يحيى بن يحيى ، وليس في الموطأ شيء يصلح أن يذكر في سيرتهما ، وقد ذكرنا سيرة الخلفاء الأربعة جميعاً منقحة مهذبة في سائر تصانيفنا .

(١) سورة الانشراح ، الآيتين ٥ - ٦ .

سيرة جمع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين

١٩٠٧- (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول : كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالاً من نخل ، وكان أحب أمواله إليه بَيْرَحَاء ، وكانت مستقبله المسجد ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب ، قال أنس : فلما نزلت هذه الآية ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ^(١) قام أبو طلحة الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن الله تبارك وتعالى يقول : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وإن أحب أموالي إلى بَيْرَحَاء ، وإنها صدقة لله أرجو برّها وذخرها عند الله ، فضعها يا رسول الله حيث شئت ، قال : فقال رسول الله ﷺ : « بخِ بخِ ذلك مال رائع ذلك مال رائع وقد سمعت ما قلت فيه ، وإن أرى أن تحمله في الأقربين » فقال أبو طلحة : افعل يا رسول الله فقسّمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه .

١٩٠٨- (مالك) : عن عبد الله بن أبي بكر ، أن أبا طلحة الأنصاري كان يصلي في حائط ، فطار دُبْسِي فطفق يتردد ويلتمس مخرجاً فأعجبه ذلك فجعل يتبعه بصره ساعة ثم رجع إلى صلاته فإذا هو لا يدري كم صلى ، فقال : لقد أصابتنى في مالي هذا فتنة ، فجاء الى رسول الله ﷺ فذكر له الذي أصابه في حائط من الفتنة وقال : يا رسول الله هو صدقة لله فضعه حيث شئت .

١٩٠٩- (مالك) : أنه بلغه عن عائشة زوج النبي ﷺ أن مسكيناً سألها وهي صائمة وليس في بيتها إلا رغيف ؛ فقالت لمولاة لها : أعطيه إياه

(١) سورة آل عمران ، الآية ٩٢

فقلت : ليس لك ما تفطرين عليه ، فقلت : أعطيه إياه ، قالت : ففعلت .
قالت : فلما أمسينا أهدي لنا أهل بيت أو إنسان - ما كان يهدي لنا - شاة
وكنفها^(١) فدعنتني عائشة فقلت : كلي من هذا ، هذا خير من قرصك .

١٩١٠ - (مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : ما أحب
أن أدفن بالبقيع ، لأن أدفن في غيره أحب إليّ من أن أدفن فيه ، إنما هو أحد
رجلين إما ظالم فلا أحب أن أدفن معه ، وإما صالح فلا أحب أن تنبش لي
عظامه .

١٩١١ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد قال : لما كان يوم أحد قال
رسول الله ﷺ : « من يأتيني بخبر سعد بن الربيع الأنصاري ؟ فقال رجل :
أنا يا رسول الله ، فذهب الرجل يطوف بين القتلى فقال له سعد بن الربيع :
ما شأنك ؟ فقال الرجل : بعثني إليك رسول الله ﷺ لآتيه بخبرك . قال :
فاذهب إليه فأقرئه مني السلام وأخبره إنني قد طعنت اثنتي عشرة طعنة ، وإنني
قد أنفذت مقاتلي ، وأخبر قومك أن لا عذر لهم عند الله إن قُتل رسول
الله ﷺ وواحد منهم حي .

١٩١٢ - (مالك) : عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن
أبي صعصعة ، أنه بلغه أن عمرو بن الجموح وعبد الله بن عمرو الأنصاريين
ثم السلميين كانا قد حفرا السيل عن قبرهما ، وكان قبرهما مما يلي السيل ،
وكانا في قبر واحد وهما ممن استشهد يوم أحد ؛ فحفر عنهما ليغيرا من
مكانهما فوجدا لم يتغيرا كأنهما ماتا بالأمس ، وكان أحدهما قد جرح فوضع
يده على جرحه فدفن وهو كذلك فأميظت يده عن جرحه ثم أرسلت فرجعت
كما كانت ، وكان بين أحد وبين يوم حفر عنهما ست وأربعون سنة .

(١) قوله كنفها يعني لوازمها من الخبز وما يأكل مع الشاة أهد من هامش نسخة الشيخ عبد الرحمن كتبه عبيد الله
الديوبندي .

١٩١٣ - (مالك) : عن ابن شهاب ، عن سليمان بن يسار ، أن رسول الله ﷺ كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى خيبر ، فيخرص بينه وبين يهود خيبر قال : فجمعوا له حلياً من حلي نساءهم فقالوا : هذا لك وخفف عنا وتجاوز في القسم ، فقال عبد الله بن رواحة : يا معشر يهود والله إنكم لمن أبغض خلق الله إلي ، وما ذاك بحاملي أن أحيف عليكم ، فأما ما عرضتم من الرشوة فإنما هي سحت وإنا لا نأكلها ، فقالوا : بهذا قامت السموات والأرض .

١٩١٤ - (مالك) : عن محمد بن عمرو بن حلحلة ، عن حميد بن مالك بن خشم أنه قال : كنت جالساً مع أبي هريرة بأرضه بالعقيق فأتاه قوم من أهل المدينة على دواب فنزلوا عنده ، قال حميد : فقال لي أبو هريرة : اذهب إلى أمي فقل ان ابنك يقرئك السلام ويقول : أطعمينا شيئاً ، قال : فوضعت ثلاثة أقراص في صحيفة وشيئاً من زيت وملح ، ثم وضعتها على رأسي وحملتها إليهم ، فلما وضعتها بين أيديهم كبر أبو هريرة وقال : الحمد لله الذي أشبعنا من الخبز بعد أن لم يكن طعامنا إلا الأسودين الماء والتمر ، فلم يصب القوم من الطعام شيئاً ؛ فلما انصرفوا قال لي : يا ابن أخي أحسن إلى غنمك ، وامسح الرعام عنها ، وأطب مراحتها وصل في ناحيتها ، فإنها من دواب الجنة ، والذي نفسي بيده ليوشك أن يأتي على الناس زمان تكون الثلة من الغنم أحب إلى صاحبها من دار مروان .

١٩١٥ - (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ، أن الطفيل بن أبي بن كعب أخبره أنه كان يأتي عبد الله بن عمر فيغدوا معه إلى السوق ، قال : فإذا غدونا إلى السوق لم يمرر عبد الله بن عمر على سقاط ولا على صاحب بيعة ولا مسكين ولا أحد إلا سلم عليه ؛ قال الطفيل : فجئت عبد الله بن عمر يوماً فاستتبعتني إلى السوق فقلت له : وما تصنع في السوق وأنت لا تقف على البيع ، ولا تسأل عن السلع ، ولا تسوم بها ، ولا

تجلس في مجالس السوق ؟ قال - وأقول : اجلس بنا ههنا نتحدث - قال : فقال لي عبد الله بن عمر : يا أبا بطن - وكان الطفيل ذا بطن - إنما نغدو من أجل السلام نسلم على من لقينا .

١٩١٦ - (مالك) : أنه بلغه أن عبد الله بن عمر مكث على سورة البقرة ثمانين سنين يتعلمها .

١٩١٧ - (مالك) : أنه بلغه أن عبد الله بن عمر قال : اللهم اجعلني من أئمة المتقين .

١٩١٨ - (مالك) : أنه بلغه أن أبا الدرداء كان يقوم من جوف الليل فيقول : نامت العيون وغارت النجوم وأنت الحي القيوم .

قلت : قوله : بيرحاء بفتح الباء وكسرهما وبفتح الراء وضمهما والمد فيهما ويفتحهما والقصر موضع بالمدينة ، قوله : ذلك مال رائح أي يروح عليك نفعه وثوابه يعني قرب وصوله ، الدبسي بضم الدال هو ذكر نوع من الحمام ذوات الأطواق وهي الفواخت ، الكنف بفتح الكاف والنون الجانب والناحية ، والمراد ههنا ما جرت العادة أن يجعل جانب اللحم من الخبز ، قوله : انفذت مقاتلي يعني أن الرماح أو السهام دخلت في المواضع التي إذا أصابتها الجراحة قتلت وخرجت من جانبها الآخر ، السلميين بفتح السين ودر اللام ، قوله : أميطة أي أزيلت ، الخرص حزر الثمر أي تقديرها ، الحيف الجور والظلم ، سحت حرام ، رعام الغنم بضم الراء وتخفيف العين المهملة هو ما يسيل من أنوفها ، الثلة بالفتح جماعة الغنم وبالضم الجماعة من الناس ، السقاط الذي يبيع سقط المتاع وهو رديئه وحقيقه ، وإنما مكث ابن عمر على سورة البقرة ثمانين سنين لأنه أراد أن يتبحر في تفسيرها وأسباب نزولها واستخراج غرائب الأحكام منها .

باب :

فضل مدينة النبي ﷺ

١٩١٩ - (مالك) : عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة

الأنصاري ، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : « اللهم بارك لهم في مكيالهم وبارك لهم في صاعهم ومدهم » يعني أهل المدينة .

١٩٢٠ - (مالك) : عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي

هريرة ، أنه قال : كان الناس إذا رأوا أول الثمر جاءوا به الى رسول الله ﷺ ، فإذا أخذه رسول الله ﷺ قال : « اللهم بارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في صاعنا وبارك لنا في مدنا ، اللهم إن إبراهيم عبدك وخليلك ونبيك وإنني عبدك ونبيك ، وإنه دعاك لمكة وإنني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به لمكة ومثله معه » ثم يدعو أصغر وليد يراه فيعطيه ذلك الثمر .

١٩٢١ - (مالك) : عن قطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع أن

يُحَنَس مولى الزبير بن العوام أخبره أنه كان جالساً عند عبد الله بن عمر في الفتنة فأتته مولاة له تسلم عليه فقالت : إني أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن ، اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله بن عمر : اقعدي لُكع ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة » .

١٩٢٢ - (مالك) : عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ،

أن أعرابياً بايع رسول الله ﷺ على الإسلام فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة ، فأتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أقلني بيعتي ، فأبى النبي ﷺ ثم جاءه فقال : أقلني بيعتي فأبى ، ثم جاءه فقال : أقلني بيعتي فأبى ، فخرج الأعرابي ، فقال النبي ﷺ : « إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وينصع طيبها » .

١٩٢٣ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، أنه قال : سمعت أبا
الجباب سعيد بن يسار يقول : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ :
«أمرت بقرية تأكل القرى يقولون يثرب وهي المدينة تنفي الناس كما ينفي
الكير خبث الحديد» .

١٩٢٤ - (مالك) : عن هشام بن عروة ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ
قال : «لا يخرج احد من المدينة رغبة عنها إلا أبدلها الله خيراً منه» .

١٩٢٥ - (مالك) : أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز حين خرج من
المدينة التفت اليها فبكى ، ثم قال : يا مزاحم ، اتخشى أن نكون ممن نفت
المدينة ؟ .

١٩٢٦ - (مالك) : عن هشام بن عروة ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ
طلع له أحد فقال : «هذا جبل يحبنا ونحبه» .

١٩٢٧ - (مالك) : عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة أم
المؤمنين انها قالت : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وُعِكَ ابو بكر وبلال ،
قالت : فدخلت عليهما فقلت : يا أبت كيف تجدك ؟ ويا بلال كيف تجدك ؟
قالت : فكان ابو بكر إذا أخذته الحمى يقول .

كل امريء مصبُح في أهله والموت أدنى من شراك نعله وكان بلال إذا
أقلع عنه يرفع عقيرته فيقول :

ألا ليت شعري هل أبیتُ ليلة بوادٍ وحولي إذخر وجليل
وهل أردن يوماً مياه مَجْنَة وهل يبدون لي شامة وطفيل

قالت عائشة : فجئت رسول الله ﷺ فأخبرته فقال : «اللهم حبب الينا
المدينة كحبنا مكة أو أشد وصححها ، وبارك لنا في صاعها ومدّها وانقل
حماها واجعلها بالجحفة» .

قال مالك : وحدثني يحيى بن سعيد ، أن عائشة زوج النبي ﷺ

قالت : وكان عامر بن فهيرة يقول :

لقد رأيت الموت قبل ذوقه إن الجبان حتفه من فوقه

١٩٢٨ - (مالك) : عن نعيم بن عبد الله المجرم ، عن أبي هريرة انه

قال : قال رسول الله ﷺ . «على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال» .

١٩٢٩ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد قال : كان رسول الله ﷺ

جالساً وقبر يحفر بالمدينة ، فاطلع رجل في القبر فقال : بشس مضجع المؤمن فقال رسول الله ﷺ «بشس ما قلت» فقال الرجل : إني لم أرد هذا يا رسول الله إنما أردت القتل في سبيل الله ، فقال رسول الله ﷺ : «لا مثل القتل في سبيل الله ما على الأرض بقعة هي أحب إلي أن يكون قبري بها منها» قالها ثلاث مرات .

١٩٣٠ - (مالك) : عن يحيى بن سعيد ، عن عبد الرحمن بن

القاسم ، أن أسلم مولى عمر بن الخطاب ، أخبره انه زار عبد الله بن عياش المخزومي فرأى عنده نبياً وهو بطريق مكة ، فقال له أسلم : إن هذا الشراب يحبه عمر بن الخطاب فحمل عبد الله بن عياش المخزومي قدحاً عظيماً فجاء به الى عمر بن الخطاب فوضعه في يده ، فقرّبه عمر ألى فيه ثم رفع رأسه ، فقال عمر إن هذا الشراب طيب فشرب منه ثم ناوله رجلاً عن يمينه ، فلما أدبر عبد الله ناداه عمر بن الخطاب فقال : أنت القائل لمكة خير من المدينة ؟ فقال عبد الله : فقلت : هي حرم الله وأمنه وفيها عبد الله : فقلت : هي حرم الله وأمنه وفيها بيته ، فقال عمر : لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئاً ، ثم قال عمر ، أنت القائل لمكة خير من المدينة ؟ قال : فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيته ، فقال عمر : لا أقول في حرم الله ولا في بيته شيئاً ثم انصرف .

قلت : المراد بالبركة في الكيل لهم أن يوسع أرزاقهم فيأتيهم الغنائم

ويجلب اليهم التجارات وقد استجاب الله تعالى دعاءه بلا مرية ، ولو كان كما قال النووي من ان المراد أن يكفي المد فيها من لا يكفي في غيرها لكان استجابة دعائه غير واقعة ؛ على أن التشبيه بدعاء الخليل مشعر بما قلنا فانه قال : ﴿وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾^(١) يحسن بضم المثناة من تحت وفتح الحاء المهملة وكسر النون وفتحها وسين مهملة ، قوله : اللع هو اللثيم صيغة سب ، اللأواء بالمد الجوع ؛ شفيحاً او شهيداً المراد بالشفاعة والشهادة ههنا هو الأمر الزائد على ما وعد له ﷺ ، في حق كافة أمته مما يقتضي خصوص الكرامات ورفع الدرجات ، الوعك بفتح العين الحمى ، وقيل : ألمها ، الإقالة رد الصفة وجعلها كأن لم يكن ، قوله : ينصع بفتح الياء والصاد المهملة اي يصفو ويخلص ، قوله : أمرت بقرية أي بالهجرة اليها واستيطانها ؛ قوله : تأكل القرى أي تغلب جيوشها على أهل القرى فيستجلب منها الغنائم-والفيء وتسبى منها الذرية والنساء ، ويشرب اسم جاهلي للمدينة ، وقد ورد النهي عن استعمال هذا الاسم ، وما في القرآن حكاية عن المنافقين ، قوله : تنفي الناس قيل في زمانه ﷺ وأورد عليه بقاء جماعة من اهل النفاق إلى آخر عهده .

أقول : ماتوا عن قريب فصدق انها تنفي ، وقيل : زمن الدجال حين ترجف ثلاث رجفات ، ويرد عليه انه حيثئذ لا ربط له بقصة الأعرابي ، قوله : خبث الحديد وسخه ، وقوله : لا يخرج أحد الخ لا يستشكل بخروج علي رضي الله عنه كع أنه فضل من بقي يومئذ ؛ لأنه ما خرج رغبة عنها بل لمصلحة أراد إقامتها فاخترته المنية قبل الرجوع .

قوله : هذا جبل يحبنا ونحبه غالب الظن في معنى محبة أحد أن المراد محبة اهلها ، فان العرب تنسب المحبة الى الجبال والأودية ونحوها كثيراً وتريد نسبتها إلى متوطنيتها ، لا يقال إيجاد التمييز والمحبة في الجماد ليس

(١) سورة ابراهيم ، الآية ٣٧ .

بممتنع على أصول اهل السنة ، فلا يعدل عن المعنى الحقيقي إلى غيره بغير ضرورة ، لأننا نقول من المعلوم قطعاً أن البلغاء يستعملون المجازات بغير ضرورة ملجئة إليها وإن حملها على المعنى المجازي واقع من غير امتناع للمعنى الحقيقي ، مثل طويل النجاد عظيم الرماد ، فليس ميزان الحمل على المجازي الضرورة ولا امتناع المعنى الحقيقي ، بل ميزانه غلبة ورود الاستعمالات بحيث يفيد هذا النوع من المعنى في لغة العرب العرباء في نظائر ما نريد فهم معناه ، فإن كان الغالب في نظائره عندهم المعنى المجازي فهو الغالب في الظن ، وإن كان الغالب المعنى الحقيقي فهو الغالب ، وأما ما يلهج به المتفلسفون والمعتزلة من تأويل الكتاب والسنة على حسب أهوائهم مع كون القرائن القالية والحالية آية عن ذلك فهم محجوجون بالميزان الذي قررناه ، فهل سمعت أحداً من العرب تكلم بشيء مائة مرة أو أكثر وأظهر معنى ولم يقم قرينة على خلافه ، وفهم السامعون ذلك المعنى الظاهر وقرروهم على هذا الفهم ثم كان أراد غيره ؟ وهل ذلك إلا سفسطة ظاهرة ؟ قوله : عقيرته أي صوته ، قوله : اذخر وجيليل بالجيم شجرتان طيبتان تكونان باودية مكة ، مجنة بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون موضع بمر الظهران ، شامة وطفيل جبلان من جبال مكة .

قوله : فاجعلها بالجحفة كان سكانها في ذلك الوقت اليهود ، أنقاب المدينة طرقتها وفجاجها ، قوله : لا يدخلها الطاعون قد امتنع الطاعون من المدينة بدعائه ﷺ في هذه المدد المتطاولة ، وهذه معجزة واضحة من معجزات نبينا ﷺ ، والوباء غير الطاعون ، ومعنى قول عمر رضي الله تعالى عنه : لا أقول في حرم الله ولا في بيته شيئاً فيما أفهم أن هذا فضل جزئي لا يستوجب أن يطلق بسببه القول حتى يوهم الفضل من كل وجه أو الفضل الكلي ، اعني الوجه الذي يعد في الشرع بمنزلة الفضل من كل وجه .

والكلام في ان أيهما افضل اصح الاحتمالات عندي أن يتوقف فيه ولا

يقضي بقضية بآفة . والحمد لله تعالى أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً على أن وفقنا لإتمام كتاب المسوى^(١)، وقد وقع الفراغ من تصنيفه على ما شرطناه في صدره وكان ذلك يوم الجمعة السادس والعشرين من جمادى الأولى سنة الف ومائة وأربع وستين، والحمد لله المعين الولي الموفق للإتمام؛ والصلاة والسلام على خير الرسل محمد سيد الأنام، وآله العظام وأصحابه الكرام وما توفيقي إلا بالله .

(١) أجزت من أدرك حياتي رواية هذا الكتاب وسائر مروياتي مع رعاية الشروط المقررة عند أهل العلم والله الموفق والمعين - كتبه المجيز . عبيدالله بن الإسلام السندي الديوبندي .

استدراك

الزيادات على احاديث البابين كما وجدنا في بعض النسخ

في باب جواز مضاجعة الحائض

(مالك) : عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ انها قالت : كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض .

(مالك) : عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان تغتسل جواريه رجله ويعطينه الخمرة وهن حيض .

في باب اللعان

(مالك) : عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رجلاً لا عن امرأته في زمان رسول الله ﷺ وانتفى من ولدها ، ففرق رسول الله ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة .

(عزيز أحمد الهندي)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

أنشد القاضي طلا محمد خان الفشاوري في تاريخ المسوى :

الحمد لله رب العالمين على
سفر بليغ بديع كامل حسن
ورد بلا غبر نور بلا شرر
سفر ينور عين العارفين فلو
وكيف لا وإمام العصر راقمه
بحر العلوم ولي الله سيدنا
فكم له كتب في الدين صنف من
مراسم البدع في الهند اختفت ونفت
يا طالب الرشدين شئت الهداية قم
وهذه نسخة منها مهذبة
لو قلت نهري وبحري حين أمدحها
لذاك أملت في تاريخ مختمها
مه يا طلا ودع الإبرام مقتصداً
أعوذ بالله من أهل البدائع من
وأستعين به من شر أنفسنا
ثم الصلاة على طه شفيع وري

إتمام طبع المسوى حمد معتذر
ناهيك عن كل سفر خط في الخبر
راح بلا ضرر صفو بلا كدر
تخطه بسواد العين كان حري
أكرم به من جليل القدر مقتدر
تتمة الأولياء السادة الغرر
مطولات وأوساط ومختصر
به وأضحت بلا عين ولا أثر
واطلب تصانيفه واستفت واقتدر
كانها عادة صيغت من الدرر
فما لغيت ورب البيت والحجر
نهر من العلم بل بحر من الدرر
وصن واقنع وصه واستقص واقتصر
رھط الشياطين في بدو وفي حضر
وسیئات نهت بالنص والخبر
خير الأنام رسول الجن والبشر

وللمولوي إلهي بخش البهاري في تاريخه

إن هذا الكتاب ذو حكم من تصانيف من له التوقيع
قلت للقلب ما له التاريخ قال لي - إن ذا الكتاب بديع

وقال كاتب الاصل في الطبعة الثانية

قد وقع الفراغ من تحرير كتاب المسوى في اليوم السابع من المحرم
الحرام ، سنة سبع واربعين بعد الف وثلثمائة من الهجرة النبوية على صاحبها
الف ألف سلام وتحية .

خاتمة الطبعة الثالثة

وهي هذه

الحمد لله الذي بنعمته وفضله تتم الصالحات : وصلى الله على خاتم النبيين محمد وآله وصحبه وسلم ، كلما ذكره الذاكرون وكلما غفل عن ذكره الغافلون : أما بعد فقد تم طبع المسوى على أحسن صورة بسعي جماعة تقدم ذكرهم في مقدمة الجزء الاول من هذا الكتاب . جزى الله المعتنين بها من منفق للأموال ، ومن مجتهد في التصحيح ، ومن ماهر في الطباعة أحسن الجزاء ، وذلك في العشرة الأخيرة من شعبان سنة ١٣٥٣ بالمطبعة السلفية بمكة المعظمة زادها الله شرفاً وتعظيماً ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين أهـ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرست

تراجم الجزء الثاني من شرح الموطأ

تأليف الإمام ولي الله الدهلوي

(كتاب البيوع والمعاملات)

- باب يشترط في كل عقد ان يكون بتراضي العاقدین وان لا يكون عقداً على باطل ٣
- باب یحرم بیع الطعام بجنسه والنقد بجنسه إلا يداً بيد سواء بسواء فإن اختلفت الاجناس وكان طعام بطعام أو نقد بنقد اشترط التقابض لا المساواة وإن كان طعاماً بنقد لم يشترط التقابض أيضاً ٤
- باب الوصف الذي يدور عليه هذا الحكم ٧
- باب قال بعضهم : لا يبيع الحنطة بشعير إلا مثلاً بمثل ٨
- باب يجوز أن يحتال للخلاص من الربا ببيع مستأنف وقبض يتخللان في ذلك ٩
- باب النهي عن بيع الرطب بالتمر ١٠
- باب بيع الحيوان بالحيوان ١١
- باب بيع اللحم بالحيوان ١١
- باب یحرم بیع المزبنة والمحاقلة ١٣
- باب الرخصة في العرايا ١٥
- باب من باع نخلاً وقد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع ١٦
- باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ١٦
- باب وضع الجائحة ١٨
- باب لا يجوز بيع ما ليس عنده عيناً إلا أن يكون بيع المسلم وصفاً ١٨
- باب لا يجوز بيع طعام اشتراه قبل قبضه ١٩
- باب هل يجوز ان يستبدل بثمن في ذمة المشتري شيئاً آخر قبل قبضه ٢١
- باب إذا رد المشتري بعض المبيع قبل القبض مكان شيء من الثمن هل يجوز؟ ٢٢
- باب النهي عن حبل الحبله وعن بيع المضامين والملاقيح ٢٣

٢٣	باب النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن
٢٤	باب النهي عن بيع الخمر
٢٥	باب كراهية كسب الحجام من غير تحریم
٢٥	باب النهي عن بيع وسلف
٢٦	باب النهي عن بيعتين في بيعة
٢٧	باب إذا قال ابتع كذا حتى ابتاعه منك الى أجل فليس بعقد
٢٧	باب النهي عن بيع وشرط
٢٨	باب هل يجوز شراء العبد بشرط الإعتاق
٢٩	باب النهي عن بيع الغرر
٣٠	باب النهي عن الملامسة والمنازمة
٣٠	باب النهي عن البيع على البيع
٣١	باب النهي عن النجش
٣١	باب النهي عن تلقي الركبان وبيع الحاضر للبادي
٣٢	باب النهي عن التصرية وحكم المصرة
٣٢	باب تحریم التطفيف في الكيل والوزن
٣٣	باب النهي عن قطع الدينار والدرهم
٣٣	باب النهي عن بيع العربان
٣٤	باب لا يكون بيع الأمة المروجة طلاقاً لها ويجوز ردها بهذا العيب
٣٥	باب يجوز الاستثناء في البيع إذا كان معلوماً
٣٥	باب النهي عن الإحتكار
٣٦	باب التسعير
٣٧	باب يستحب أن يسامح في البيع والشراء واقتضاء الدين
٣٧	باب خيار المجلس
٣٨	باب خيار الشرط
٣٨	باب تحریم الغش وثبوت خيار العيب
٣٩	باب عهدة الرقيق في الأيام الثلاثة أو السنة
٤٠	باب إذا باع عبداً وشرط البراءة ولم يسم العيب هل يجوز رده
٤١	باب إذا امتنع الرد أو حدث عيب آخر كيف يقضي في ذلك
٤٢	باب الخراج بالضمان
٤٢	باب اختلاف المتبايعين

- باب مال العبد للمبايع إلا أن يشترط المبتاع ٤٣
- باب المراجعة ٤٤
- باب الشركة والتولية والإقالة ٤٤
- باب حرم الله الربا ٤٥
- باب من أسلف سلفاً فلا يشترط أفضل منه وما كان بغير شرط جاز ٤٦
- باب إذا أسلف سلفاً فلا يشترط أن يعطيه في بلد آخر ٤٧
- باب إذا ابتاع بضمن مؤجل لا يجوز أن ينقد قبل الأجل على أن يحيط البايع شيئاً من حقه ٤٧
- باب يجوز أن يتسلف بكرة فيقضي بكرة مثله أو أفضل منه من غير شرط ٤٨
- باب يجوز أن يسلف في طعام موصوف بسعر معلوم إلى أجل مسمى ٤٩
- باب النهي عن استبدال المسلم فيه قبل قبضه ٥٠
- باب كتابة الديون والأشهاد عليها والرهن لأجلها ٥٠
- باب لا يجوز مطالبة المعسر ولا مطالبة الموسر قبل الأجل ومن لزمه دين حال وطالبه الغريم وهو يجد ما يؤدي حرم عليه المطلق فإن مطلق حبسه القاضي وعزّره وكلفه بيع ماله فإن لم يفعل باع عليه ماله وقسمه بين الغرماء ٥٢
- باب من أفلس وقد كان ابتاع متاعاً فللبائع الخيار في أخذه بعينه أو يكون أسوة للغرماء ٥٣
- باب الحوالة ٥٤
- باب لا يرجع المحتال على المحيل ويرجع المتحمل له على الغريم ٥٥
- باب الإجارة ٥٥
- باب يجوز أن يتكاري دابة ثم يكرها بأكثر مما أعطى ٥٦
- باب القراض ٥٧
- باب المساقاة ٥٧
- باب كراء الأرض بالذهب والورق ٥٨
- باب الشفعة ٥٩
- باب الرهن لا يغلق ٦٠
- باب من أحيا مواتاً فهو له ٦١
- باب الحمى ٦٢
- باب لا يختص أحد بالمعدن الظاهر ٦٢
- باب المعدن الباطن يجوز إقطاعه ٦٣
- باب ماء الأودية يشترك فيه الناس بمسك إلا على حتى الكعبيين ثم يرسل ٦٣
- باب لا يمنع ماء البئر من أراد شربه أو سقى بهائمه ٦٤

٦٤	باب من سبق الى مكان مباح فهو أحق به حتى يفارقه
٦٥	باب لا يملك الموهوب إلا بالقبض
٦٥	باب إن وهب الأب لابنه الصغير شيئاً وتولى القبض والإقباض هل يجوز
٦٦	باب يكره أن يؤثر بعض أولاده بالنحل دون الآخرين
٦٧	باب الرجوع في الهبة والهبة بشرط الثواب
٦٨	باب يرجع في العمري إذا لم يقل هي لك ولعقبك
٦٩	باب اللقطة والضوال
٧١	باب اللقيط
٧٢	باب لا تنفذ الوصية إلا في ثلث المال
٧٣	باب في الحث على تعجيل الوصية
٧٣	باب وصية الغلام غير المحتلم
٧٤	باب لا وصية لوارث
٧٥	باب يجبر على الإنسان لصغر وسفه وجنون وبرزقون ويكسون في أموالهم فإذا بلغ الصبي رشداً دفع إليه ماله
٧٦	باب تحريم أكل مال اليتامى ظلماً ويجوز للولي أن يخلط مال اليتيم بماله إذا كان في ذلك نظر
٧٦	باب ما للولي أن ينال من مال اليتيم
٧٧	باب إكمال صداق اليتامى
٧٧	باب الولي يتجر في أموال اليتامى ويضارب ويفعل ما فيه الغبطة
٧٩	(كتاب الفرائض)
٧٩	باب ميراث الأولاد من أبيهم وأمهم
٨٠	باب ميراث الأبوين من أولادهما
٨١	باب ميراث الرجل من إمرأته وميراث المرأة من زوجها
٨٢	باب ميراث الإخوة لأم
٨٣	باب ميراث الإخوة لأب وأم
٨٥	باب ميراث الإخوة لأب
٨٦	باب ميراث الجد من ابن ابنه
٨٨	باب ميراث الجدة
٨٩	باب ميراث العصبات

- ٩٠ باب ميراث ذوي الأرحام غير أهل الفرائض والعصبات
 ٩٢ باب لا يرث المسلم الكافر
 ٩٣ باب ميراث الحميل
 ٩٣ باب ميراث من جهل تقدم موته
 ٩٤ باب ميراث ولد الملاعنة
 ٩٤ باب القتال لا يرث

(كتاب النكاح)

- ٩٥ باب ذكر العورات
 ٩٧ باب لا تحل خطبة المعتدة من وفاة إلا تعريضاً
 ٩٨ باب لا يخطب على خطبة أخيه
 ٩٨ باب لا نكاح إلا بولي
 ٩٩ باب لا ينقذ نكاح الثيب إلا بإذنها ويستحب للأب استئذان البكر من غير وجوب
 ١٠٠ باب لا يحل نكاح السر
 ١٠١ باب لا يحل نكاح الشغار
 ١٠١ باب لا يحل نكاح المتعة
 ١٠٢ باب الكفاءة
 ١٠٢ باب المحرمات
 ١٠٥ باب نكاح الأمة
 ١٠٧ باب لا يحل النكاح بين المسلمين والمشركون ويحل نكاح الكتابية الحرة دون الأمة
 ١٠٨ باب نكاح المشرِك إذا أسلمت زوجته قبله
 ١١٠ باب نكاح الزانية
 ١١١ باب لا يحل أن يجمع في النكاح فوق أربع
 ١١٢ باب من أسلم وتحت أكثر من أربع يختار أربعاً واندفع سائرهن
 ١١٢ باب يجوز الجمع بين أربع ومعتدة طلاق بائن
 ١١٣ باب لا يحل نكاح المعتدة
 ١١٣ باب الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة
 ١١٤ باب حرمة الرضاع تكون بالرجال كما تكون بالنساء
 ١١٦ باب رضاعة الكبير لا تحرم
 ١١٧ باب حد الرضاع

- باب هل تحرم مصة ومصتان أو لا تحرم إلا خمس رضعات أو عشر رضعات ١١٨
- باب نكاح المحرم باطل ١٢٠
- باب يصلح مهراً ما يصلح ثمناً ١٢٠
- باب لا يخلو النكاح عن مال فإن استمتع وسمى وجب جميعه أو لم يسم وجب مهر المثل. وإن لم يستمتع ومات ولم يسم فاختلفوا في ذلك أو سمي فنصف ما سمي أو طلق ولم يسم فالمتعة أو سمي فنصف ما سمي ١٢١
- باب إرخاء الستور ١٢٣
- باب إذا اتفق الزوجان على الخلوة واختلفا في الدخول ١٢٣
- باب ما اشترط الولي لنفسه فهو للمرأة أن ابتغته ١٢٤
- باب الشرط في النكاح ١٢٤
- باب الدعاء إذا تزوج امرأة ١٢٥
- باب تسنّ الوليمة ١٢٥
- باب يتأكد إجابة الدعوة في الوليمة ١٢٦
- باب يكره أن يدعى الاغنياء ويترك المساكين ١٢٦
- باب العدل بين الضرائر في القسم ١٢٧
- باب للبكر سبع وللثيب ثلاث ثم يقسم ١٢٨
- باب تخيير الجديدة الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع مع القضاء ١٢٨
- باب يحرم الاتيان في الدبر ويحل في قبلها من جانب دبرها ١٢٩
- باب يحرم غشيان الحائض ١٢٩
- باب لا يرتفع التحريم حتى ينقطع الدم وتغتسل ١٣٠
- باب جواز مضاجعة الحائض ١٣٠
- باب جواز مباشرة الحائض فوق الإزار ١٣١
- باب الغيلة ١٣١
- باب إن رأى منها علامة النشوز وعظها فإن أبدت نشوزاً هجرها فإن أقامت على النشوز ضربها ضرباً غير مبرح وإن نشز استحب لها أن تصلح بترك بعض حقها وإن تناشزا فليبعث الحاكم حكماً من أهله وحكماً من أهلها فإن نفع وإلا تفارقاً ١٣٢
- باب خيار العتق ١٣٤
- باب خيار العتق يمتد الى الميسس ١٣٥
- باب خيار العيب ١٣٦
- باب المغرور ١٣٧

- باب امرأة العنين ١٣٧
- باب امرأة المعسر ١٣٨
- باب الإيلاء ١٣٨
- باب اختلفوا اذا مضى أربعة أشهر هل يوقف أو يقع عليها الطلاق ١٣٩
- البائن أو الرجعي ١٣٩
- باب من حلف أن لا يطأها شهراً أو لا يطأها حتى تفطم ولدها فإنه ليس بمول ١٤٠
- باب إيلاء العبد ١٤١
- باب الظهار ١٤١
- باب ان تظاهر من أربع بكلمة واحدة أو من واحدة بكلمات شتى ماذا عليه ١٤٢
- باب ان تظاهر منها قبل أن ينكحها ماذا عليه ١٤٣
- باب ظهار العبيد ١٤٤
- باب اللعان ١٤٤
- باب إذا خير الرجل امرأته فاختارته أو خير أباه فاختارته فليس ذلك بطلاق ١٤٦
- باب إذا جعل أمرها بيدها فاختارت نفسها فهي تطليقة رجعية ١٤٨
- باب إذا جعل أمرها بيدها فطلقت نفسها ثلاثاً كان القول قوله مع يمينه ١٤٨
- باب الخلع ١٤٩
- باب الخلع بكل شيء لها ١٥١
- باب عدة المختلعة ١٥١
- باب الحلف بطلاق امرأة لم ينكحها بعد ١٥٢
- باب الطلاق مرتان فإن طلقها الثالثة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ١٥٣
- باب لا تحل المطلقة ثلاثاً للأول حتى تذوق العسيلة من الآخر ١٥٣
- باب إن طلقها تطليقة أو تطليقتين فتزوجت زوجاً غيره ثم رجعت إليه تكون عنده على ما بقي من طلاقها ١٥٤
- باب ان طلق بكلمة واحدة ثلاثاً أو أكثر وقعت الثلاث ١٥٥
- باب إذا طلق امرأة لم يمسه تطليقة واحدة بانتهى وإذا طلق ثلاثاً حرمت حتى ينكح زوجاً غيره ١٥٦
- باب تطليقتان وقرآن للمماليك كالثلاث للأحرار فإذا كان أحد الزوجين حراً والآخر رقيقاً فالطلاق معتبر بالرجال والعدة بالنساء ١٥٧
- باب يجرم ان يطلقها وهي حائض ومن فعل ذلك فليراجع ١٥٩
- باب طلاق السنة أن يطلقها في طهر لم يمسه فيه ١٥٩

١٦٠	باب كنايات الطلاق تعتبر بالنية
١٦٠	باب البتة والبرية والخلية
١٦١	باب التحريم
١٦٢	باب طلاق المكره
١٦٣	باب طلاق السكران
١٦٣	باب طلاق الهازل
١٦٤	باب المعتدة من طلاق رجعي بمنزلة المنكوحه في الميراث
١٦٤	باب ميراث المبتوتة
١٦٥	باب متعة الطلاق
١٦٦	باب لا عدة للمطلقة قبل المسيس
	باب المطلقة بعد المسيس عليها العدة فإن كانت حاملاً فعدتها أن تضع
	حملها وإن كانت تحيض فعدتها ثلاثة قروء وإن كانت لا تحيض من صغر
١٦٧	أو كبر فعدتها ثلاثة أشهر
١٦٩	باب القروء هي الاطهار
١٧٠	باب جواز الرجعة في العدة ولو بغير رضاها إذا لم يطلقها ثلاثاً ولم يقصد الضرار
١٧١	باب المبتوتة لها السكنى ولا نفقة لها الا ان تكون حاملاً
١٧٣	باب عدة المتوفى عنها زوجها اذا لم تكن حاملاً ان تربص أربعة أشهر وعشراً
١٧٣	باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً أن تضع حملها
١٧٥	باب يجب ان تبين المتوفى عنها زوجها في بيته حتى تحل ويجوز لها أن تخرج نهاراً
	باب يجب على المرأة المتوفى عنها زوجها أن تحمد أربعة أشهر وعشراً
	بأن تترك الطيب والكحل والمصبوغ للزينة ولا يحل لغير الزوجة
١٧٦	ان تحمد فوق ثلاث ليال
١٧٩	باب عدة الأمة إذا توفي عنها زوجها
١٧٩	باب عدة البدوية من أهل الخيام
١٨٠	باب عدة التي تسكن بالنكراء
١٨٠	باب عدة من ارتفع عنها الحيض
١٨١	باب عدة المستحاضة
١٨١	باب عدة من تباعدت إقراؤها
١٨١	باب امرأة المفقود
١٨٣	باب اجتماع العدتين ووجوب العدة على المدخولة بشبهة

- باب تستحب العقيقة ١٨٣
- باب يستحب ان يتصدق بزنة شعر المولود فضة ١٨٥
- باب يستحب إحياء المولود بالإرضاع حولين كاملين إلا إذا اجتمع رأي الوالدين
عن تشاور منهما على أن الفطام لا يضره فحينئذ يجوز الفطام قبل الحولين
والمرضع يجوز أن تكون الوالدة أو الظئر المسترضعة فإن لم تتيسر المسترضعة
أو لم يقدر الوالد على استئجارها تعينت الوالدة فإن أرضعت الوالدة
فليس لها إلا النفقة والكسوة بالمعروف مما كان بسبب الزوجية وإن أرضعت الظئر فلها أجرها ١٨٥
- باب تجب نفقة الزوجة على الزوج موسراً كان أو معسراً ١٨٦
- باب تجب على الابن نفقة الأبوين إذا كان موسراً وهما معسران ١٨٧
- باب إذا فارق الرجل امرأته وبينهما ولد صغير فالأم وأم الأم أولى بالحضانة من الأب ١٨٧
- باب تجب نفقة المماليك ولا يجوز أن يكلفوا ما لا يطيقون ويتعهد الإمام ذلك ١٨٨
- باب التحفظ في ضرائب الإماء ١٨٩
- باب ثواب المملوك إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله ١٨٩
- باب يحرم وطء الأمة الحامل من غيره ١٨٩
- باب يحرم الجمع بين الأختين في الوطء بملك اليمين ١٩٠
- باب يحرم على الرجل إصابة أمة أصابها أبوه ١٩١
- باب العزل ١٩٢
- باب لا تباع أم الولد ولا توهب وهي حرة بعد موت سيدها ١٩٣
- باب استبراء أم الولد إذا توفي عنها سيدها ١٩٤
- باب لا يحل نفي الولد بشبهة ما لم يتيقن ١٩٤
- باب الولد للفراش وللعاشر الحجر ١٩٥
- باب إذا أقر السيد بوطئها وأتت بولد لمدة يمكن ان يكون منه لحقه الولد
وإن زعم انه كان يعزل إلا أن يكون استبرأ بعد الوطء ١٩٦
- باب إذا أقر أحد الورثة أن فلاناً ابن الميت وأنكر الباكون لم يثبت نسبه ١٩٧
- باب إذا تزوجت بعد أربعة أشهر وعشر ثم جاءت بولد قبل ستة أشهر من التزوج فهو للأول ١٩٨
- باب إذا وطئ المرأة اثنان بشبهة فأتت بولد لمدة يمكن ان يكون من كل واحد
منهما فتنازعا حكم بقول القائف فإن لحقه القائف بهما وكان كبيراً انتسب الى أيهما شاء ١٩٨
- باب فضل العتق ١٩٩
- باب من أعتق شركاً له في عبد وكان موسراً عتق عليه ٢٠٠

	باب إذا أعتق عبيده عند موته وليس له مال غيرهم عتق ثلثهم
٢٠١	وأخرج الثلث بالقرعة
٢٠٢	باب الإعتاق عن الميت
٢٠٣	باب أي الرقاب أفضل
٢٠٣	باب شرط الرقبة في الكفارات
٢٠٤	باب بماذا يعرف إيمان الرقبة المؤمنة
٢٠٦	باب يجوز إعتاق ولد الزنا عن الكفارة
٢٠٦	باب ما يروى من أن العبد إذا اعتق تبعه ماله
٢٠٧	باب ما يروى من عتق من فتك به مولاه
٢٠٧	باب الولاء لمن أعتق ولا يجوز اشتراطه الجائع
٢٠٨	باب الولاء لا يباع ولا يوهب
	باب إن لم يكن المعتق حياً يوم مات العتيق فولأؤه لعصبات المعتق وإنما يجوز
٢٠٩	الولاء منهم من كان وارثاً للمعتق لو قدر موت المعتق يوم موت العتيق
٢١٠	باب جر الأب ولأه بنيه إلى معتقه بعد ما كان لموالي أمهم
٢١١	باب السائبة هل يوالي أحداً
٢١١	باب كتابة المكاتب
٢١٢	باب يضع السيد من كتابة مكاتبه شيئاً
٢١٣	باب إذا أدى المكاتب ما عليه قبل الأجل قبله المولى إن لم يكن عليه ضرر
	باب إذا مات المكاتب قبل أداء تمام النجوم وترك أموالاً وولداً
٢١٣	أو وارثاً آخر ماذا يفعل به
٢١٤	باب المكاتب عبد ما بقي عليه شيء
٢١٤	باب إذا كاتب على نفسه وبنيه ثم مات يسعى بنوه بعده
٢١٥	باب حكم المدبر وهل يجوز بيعه
٢١٦	(كتاب أحكام الخلافة)

٢١٦	باب البيعة على أركان الإسلام وترك الكبائر وغير ذلك من أحكام الشرع
٢١٧	باب البيعة على قبول الخلافة
٢١٨	باب الخوف من القضاء وأنه لا يتولاه إلا عالم عادل كاف
	باب يحرم على الرعية إعطاء الرشوة للحكام ليتوسلوا بذلك إلى ظلم

- ويحرم على الحاكم أخذها ٢١٨
- باب قضاء القاضي ينفذ ظاهراً لا باطناً ٢١٩
- باب شرط الشاهد كونه حراً مسلماً مكلفاً عدلاً ذا مروءة ليست به تهمة ٢٢٠
- باب تقبل شهادة المحدود في القذف وغيره إذا ظهرت توبته ٢٢٢
- باب خير الشهداء الذي يشهد قبل ان يسأل ٢٢٣
- باب شهود الزنا أربعة وشهود سائر الحقوق اثنان وشهود الأموال رجلان أو رجل وامرأتان فإن لم يتيسر قضى بيمين المدعي مع الشاهد الواحد ٢٢٤
- باب يمين الغموس حرام ٢٢٥
- باب تغليظ اليمين في الأمور العظام بأن يحلف على منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢٢٥
- باب يرد اليمين على المدعي إذا نكل المدعي عليه ولا استخلاف إلا إذا كان بينهما مخالطة ٢٢٧
- باب انقلاب الدعوى وصيرورة المدعي مدعى عليه ٢٢٨
- باب يجب إظهار الحق بالشهادة أو الإقرار عند توجه الدعوى ٢٣٠
- باب تحريم قتل من أظهر الإسلام والتزم أركانه وإن كان هناك ريب وظنون ٢٣١
- باب إذا تهايا قتال بين طائفتين من المسلمين وجب بالكفاية أن يحضر من يقدر على معرفة الظالم من المظلوم وعلى كفه من الظلم فينهى الظالم فإن انتهى فيها وإلا قتله حتى يفيء الى أمر الله ٢٣١
- باب القتل عمد وخطأ فالعمد كبيرة وفيه القصاص سواء كان بالمحدد أو بالمثل إلا أن يعفو أولياء المقتول بغير عوض أو يختاروا الدية والخطأ فيه الدية والكفارة ٢٣٢
- باب القتل ينقسم باعتبار المقتولين الى أقسام ولكل قسم حكم يخصه إما في القود وإما في الدية وإما فيها جميعاً قتل الحر وقتل العبد وقتل الذكر وقتل الأنثى وقتل المسلم وقتل الكافر وقتل الجنين ولا اعتبار لكون المقتول شريفاً أو وضيعاً جليلاً أو دميماً صغيراً أو كبيراً غنياً أو فقيراً وإذا وجب القود على انسان فترك له شيء من الدم بأن عفا أحد الورثة صار موجه الدية للآخرين ٢٣٥
- باب إذا قتل بعضاً كبير قتل به ٢٣٨
- باب لا يقتل مسلم بكافر ٢٣٩
- باب إن قتل جماعة رجلاً قتلوا به ٢٣٩

٢٤٠	باب لا قود على المجنون والصبي والعاقلة تعقل عنها
٢٤٠	باب إذا قتل السكران قتل به
٢٤١	باب القصاص في الأطراف
٢٤١	باب الديات
٢٤٦	باب مقدار دية المسلم الحر وجنسها
٢٤٧	باب تغليظ الدية وتخفيفها
٢٤٨	باب تغليظ الدية إذا قتل في البلد الحرام أو في الشهر الحرام أو قتل ذا رحم محرم
٢٤٩	باب دية الكتابي والمجوسي من أهل الذمة وجراحاتهم
٢٤٩	باب دية نفس المرأة وجراحاتها
٢٥٠	باب دية العبيد وجراحاتهم
٢٥١	باب دية الجنين
٢٥٢	باب القسامة
	باب العاقلة عصبه القاتل نسباً وهم الذين يكونون على حاشية النسب
٢٥٥	أو ولاء وهم المعتق وعصبته ولا يتحمل إلا الذكور البالغون الأغنياء أو المتوسطون
٢٥٦	باب إنما يتحمل العاقلة في الخطأ
٢٥٦	باب تقطع الدية على العاقلة في ثلاث سنين
٢٥٦	باب يرث الدية ورثة المقتول من امرأة وغيرها
٢٥٧	باب لا يرث القاتل
٢٥٨	باب ما يروى أن الزوج لا يقاد منه إذا أصاب امرأته بشيء
٢٥٨	باب العين العوراء تفقأ واليد الشلاء تقطع
٢٥٩	باب الأعور يفقأ عين الصحيح
٢٥٩	باب ما يروى في الضررس والترقوة والضلع
٢٦٠	باب اسوداد السن كقلعها وشلل اليد كقطعها
٢٦٠	باب ما يروى من القود في كسر الفخذ
٢٦١	باب إذا قتل رجل رجلاً وقال وجدته مع امرأتي كيف يقضي فيه
٢٦١	باب ما يهدر من الدماء
	باب إذا أتلفت الماشية حائط قوم أو زرعهم فإن كان ذلك ليلاً ضمنه
٢٦٢	رب الماشية وإن كان نهاراً فلا
٢٦٣	باب إذا أصاب بهيمة بجرح فعليه ما نقص من ثمنها إلا إذا كانت صائلة فدفعها
٢٦٣	باب ما يروى من تضعيف القيمة تعزيراً

٢٦٤	باب لا يجوز حلب ماشية الغير بغير إذنه
٢٦٥	باب من ارتد عن الإسلام إن كان في منعة من قومه جمع الإمام المسلمين وقتلهم
٢٦٥	باب من ارتد عن الإسلام قتل
٢٦٦	باب يستتاب المرتد ثلاثاً فإن رجع فيها وإلا قتل
٢٦٧	باب حكم الخوارج والقدرية وأشباههم
٢٦٩	باب قتل الساحر وإن السحر كبيرة
٢٧٠	باب جزاء المحاربين
٢٧٢	باب ترتيب هذه العقوبات على مراتب الجرائم
	(تنبيه) وقع في هذا الباب والذي يليه بعد البابين في النسخ
٢٧٢	المطبوعة بالهند سقط طويل وخلط فاحش
٢٧٣	باب الزنا كبيرة
	باب من أتى حداً من حدود الله تعالى ولم يطلع عليه الناس استحب له
٢٧٣	أن لا ييدي ذلك لهم ويتوب فيما بينه وبين الله تعالى
	باب الزاني الحر البكر يجلد مائة بكتاب الله ويغرب سنة لسنة
٢٧٤	رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
٢٧٥	تممة السقط الطويل
٢٧٧	باب يجلد بسوط قد ركب به ولان
٢٧٨	باب الزاني المحصن يرجم
٢٧٩	باب الإحصان ماذا
٢٨٠	باب الحامل يؤخر رجمها إلى أن تضع
٢٨١	باب رجم الذمي
٢٨٢	باب حد العبيد والإماء
٢٨٣	باب يثبت الزنا بالإقرار أو بأربعة شهداء
٢٨٥	باب ما يدرأ فيه الحد وما لا يدرأ
٢٨٥	باب إذا أكره امرأة على الزنا وجب عليه الحد وصادق تلك المرأة
٢٨٧	باب إن جاءت بولد لسته أشهر منذ نكحت فليس عليها حد
٢٨٧	باب حد اللواط
٢٨٨	باب السرقة كبيرة وحدها قطع اليد
٢٨٨	باب لا قطع إلا في سرقة ما تبلغ قيمته ربع دينار
٢٩٠	باب لا قطع إلا في السرقة من مال محرز

- باب إذا توسد الرداء ونام أو أراح الغنم في البيت أو آوى
الشم في الجرين فذلك حرز ٢٩١
- باب لا تقطع يد من لا يحجب منه المتاع ٢٩٢
- باب لا تقطع يد مختلس ٢٩٢
- باب قطع يد العبد إذا سرق وإن كان آبقاً ٢٩٣
- باب السارق بعد قطع يده اليمنى ورجله اليسرى فتقطع يده اليسرى ٢٩٤
- باب تحرم الشفاعة للسارق إذا بلغ أمره السلطان أن لا تقطع يده ٢٩٥
- باب رمي المحصنات بالزنا كبيرة ٢٩٥
- باب إذا رمى محصنة أو محصناً بالزنا ولم يقر المقذوف ولم يأت القاذف بأربعة شهداء وكان القاذف حرّاً مكلفاً جلد ثمانين جلدة ٢٩٦
- باب إذا قذف العبد محصناً جلد أربعين جلدة ٢٩٦
- باب إذا عفا المقذوف لم يجلد قاذفه وإذا قذف أبوي رجل وقد هلكاً فله المطالبة بالحد ٢٩٧
- باب إذا قذف جماعة جلد حداً واحداً ٢٩٧
- باب التعريض ٢٩٨
- باب شرب الخمر كبيرة ٢٩٨
- باب الخمر ماذا ٢٩٨
- باب حد شرب الخمر إن يجلد ثمانين جلدة ٢٩٩
- باب حد العبيد إذا شربوا الخمر ٣٠٠
- باب لا يجوز للإمام أن يعفو عن حد ٣٠٠
- باب من فروض الكفاية النفقة في الدين بحيث يصلح للتذكير وإحياء علوم الدين ومن فروض الكفاية الدعوة إلى الخير وتعليم القرآن والسنة والقيام بالقضاء والإفتاء وإقامة الحجج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٣٠١
- باب إذا كان الكفار مستقرين ببلادهم فالجهاد فرض كفاية إن قام به بعضهم سقط الحرج عن الباقي وإذا قصدوا بلادنا واستنفر الإمام المسلمين وجب على الأعيان ولا وجوب على الأعمى والمريض والأعرج ومن في معنائهم ٣٠١
- باب الأمر بالرمي ورباط الخيل وتعاهدا وفضل إعانة الغزاة ٣٠٣
- باب استحباب المسابقة على الخيل ٣٠٤
- باب أخذ المال على المسابقة وإذا دخل محلل بين شارطين فليس بميسر ٣٠٤

- باب إذا جعل شيئاً في سبيل الله وسلمه الى رجل متى يثبت له الملك ٣٠٥
- باب لا يسافر بالقرآن الى أرض العدو ٣٠٦
- باب النهي عن موالاة الكفار بما يؤدي الى غلبة الكفار وهزيمة المسلمين ٣٠٦
- باب يجب ثبات المسلمين يوم الزحف في مقابلة ضعفهم من الكفار والفرار حينئذ كبيرة ٣٠٧
- باب النهي عن قتل النساء والولدان ٣٠٨
- باب النهي عن قتل النساء والصبيان في حال التبييت ٣٠٨
- باب النهي عن الغلول والغدر والمثلة وقتل الرهبان والهرمي وقطع الشجر المثمر وعقر الدواب إلا لمصلحة لا تحصل الا بذلك واستحباب وصية الإمام بمثل ذلك لجيوشه وأمرائه ٣٠٩
- باب تحريم الغلول والتشديد فيه ويستثنى من ذلك الطعام يصاب بأرض الحرب ٣١٠
- باب أدب الغازي إذا خرج في الغزو ٣١٢
- باب الأمان والتشديد على من آمن علجاً ثم قتله ٣١٢
- باب خمس المغنم لله ولرسوله ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ٣١٣
- باب أربعة أخماس المغنم لمن شهد الواقعة من الغزاة للرجال سهم وللفراس ثلاثة أسهم ٣١٤
- باب يسوي بين الأقسام بالقيمة ٣١٤
- باب إذا وجد في الغنيمة قبل التسمية مال لمسلم قد استولى عليه الكفار رد على صاحبه ٣١٤
- باب السلب للقاتل ٣١٥
- باب السلب ماذا ٣١٦
- باب إذا رأى الإمام بعض الجيش قد تحمل عناء في الحرب نقلهم بما شاء ثم يجعلهم أسوة الجماعة في سهمان الغنيمة وكذلك إذا شرط شيئاً هادي طريق أو جاسوس أو في له بما شرط ٣١٦
- باب يعطي الانفال من الخمس ٣١٧
- باب ما افاء الله من الكفار بلا إيجاب خيل ولا ركاب فهو للأصناف الخمسة وللمهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من أهل السوابق فما بقي فلمصالح المسلمين ٣١٧
- باب أخذ الجزية من أهل الكتاب ٣١٩
- باب أخذ الجزية من المجوس ٣٢٠

- باب لا جزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم ٣٢٠
- باب القدر الذي ضربه عمر رضي الله عنه على أهل الذمة ٣٢٠
- باب ما يؤخذ من تجارات أهل الذمة ٣٢١
- باب سقوط الجزية عن الذمي إذا أسلم ٣٢١
- باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ٣٢٢
- باب لا يدخل المسجد الحرام كافر ٣٢٣
- باب لا يدخل ذمي مسجداً من مساجد المسلمين إلا أن يأذن مسلم ٣٢٣
- باب يغير الإمام في الرجال من الأسرى بين أربع القتل والمن والفداء والاسترقاق ٣٢٤
- باب أبيحت المهادنة مع ملوك الكفار وقبائلهم إذا اجتهد الإمام وذوو الرأي من المسلمين فعرفوا نفع المسلمين في ذلك ولم يخافوا من الكفار مكيدة ٣٢٥
- باب من سأل الإمام أن يجره حتى يسمع القرآن وحجج الإسلام أجاره ٣٢٦
- (كتاب الأحكام المتعلقة بالطعام والشراب وغير ذلك) ٣٢٧
- (مما يحتاج اليه الإنسان في معيشته)
- باب حرم الله تعالى أكل الميتة وما في معناها مما لم يوجد فيه شرط الذبيح إلا أن يضطر اليه والدم المسفوح ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به وما ذبح على النصب والاستقسام بالأزلام ٣٢٧
- باب ما فرى الأوداج وأنهز الدم جار به الذبيح وإن كان حجراً أو خشباً ٣٢٩
- باب اذا ترك التسمية هل يحل المذبوح ٣٣٠
- باب تحل ذبيحة أهل الكتاب ٣٣١
- باب ذبائح نصارى العرب ٣٣٢
- باب تحل أكيلة السبع والمتردية والموقوذة والنطيحة والمنخنقة إذا أدركت فيها حياة مستقرة فذبحت ٣٣٢
- باب ذكاة الجنين ذكاة أمه ٣٣٣
- باب يحل الانتفاع بجلود الميتة إذا دبغت ٣٣٣
- باب المضطر يشبع ويتزود من الميتة ٣٣٤
- باب الفأرة تموت في السمن ٣٣٤
- باب تحل بهيمة الانعام وهي الأزواج الثمانية المذكورة في القرآن وكذا ما يشبهها من الوحش كالظبي ويحل ايضاً حمار الوحش ٣٣٥

٣٣٦	باب يحرم أكل كل ذي ناب من السباع
٣٣٦	باب يحرم لحوم الحمر الإنسية
٣٣٧	باب حكم الخيل والبغال
٣٣٧	باب يحل الضب
٣٣٨	باب يحل الجراد
٣٣٨	باب تحل الطييات وتحرم الخبثات
٣٣٩	باب حيوانات البحر
٣٤٠	باب يحل ما لفظه البحر أو مات صرداً
٣٤١	باب يحل ما اصطاده بكلبه إذا ذكر اسم الله عند إرساله وكان الكلب معلماً
٣٤٣	باب هل يؤكل ما أكل منه الكلب المعلم
	باب لا يحل ما أعان على قتله ماء أو كلب غير معلم أو غاب عنه وترك تفحصه حتى بات
٣٤٤	باب إذا وجد الصيد حياً تعين الذبح
٣٤٤	باب يحل ما اصطاده بالمحدد وإن قتل إذا ذكر اسم الله عليه ولا يحل ما اصطاده بغير المحدد حتى يجده حياً فيذبحه
٣٤٤	باب لا يقتل الإنسي بالرمي وأشباهه
٣٤٥	باب سنة الأكل أن يسمى الله تعالى ويأكل مما يليه
٣٤٦	باب لا يأكل بشماله ولا يشرب بشماله
٣٤٦	باب يحمد الله تعالى إذا فرغ من الأكل
٣٤٧	باب من أخلاق النبوة إجابة دعوة الخياط ونحوه تواضعاً لله تعالى
٣٤٧	باب قول النبي ﷺ المؤمن يأكل في معاً واحد
٣٤٩	باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام الإثنيين يكفي الثلاثة
٣٤٩	باب الوصية بالتجوز في المأكول وترك الاعتیاد باللحم ونحوه من ملاذ الأطمعة
٣٥٠	باب الأمر بإكرام الضيف
٣٥١	باب حرم الله تعالى الخمر والميسر
٣٥١	باب لما حرمت الخمر فهمت الصحابة منها حرمة الفضيخ
٣٥٢	باب إباحة المثلث وهو ما لا يكون مسكراً
٣٥٢	باب الخليطين
٣٥٣	باب النهي عن الانتباز في الدباء والمزفت وما جاء من الرخصة في ذلك
٣٥٤	باب يحرم الشرب في آنية الفضة

- باب كراهية التنفس، في الإناء والنفخ في الشراب ٣٥٤
- باب الرخصة في الشرب قائماً ٣٥٥
- باب يستحب البداءة بالأيمن فالأيسر وإن كان في الجانب الأيسر أفضل من الأيمن ٣٥٦
- باب الأمر بإغلاق الباب وإيكاء السقاء وتخميم الإناء وإطفاء المصباح عند إرادة النوم ٣٥٦
- باب يحرم لبس الحرير على الرجال ٣٥٧
- باب ما يجوز من لبس الخبز ٣٥٨
- باب يحرم جر الإزار على الرجال ورخص للنساء ان يرخين شيراً أو ذراعاً لا يزدن على ذلك ٣٥٨
- باب يحرم أن تخرج المرأة في ثوب رقيق يصف ما تحته ٣٥٩
- باب النهي عن اشتغال الصماء والإحتباء في ثوب واحد ٣٦٠
- باب استحباب ان يرى اثر نعمة الله تعالى على الرجل واستحباب ترقيع الثياب والبذاذة ٣٦٠
- باب لبس البيض من الثياب ٣٦٢
- باب الثياب المصبوغة ٣٦٢
- باب يحرم تزيين البيوت بالثياب المصورة واقتراشها ولبسها ٣٦٣
- باب خمس من الفطرة ٣٦٤
- باب الأمر بقص الشارب وإعفاء اللحي وكراهية نتف الشيب ٣٦٥
- باب النهي عن وصل الشعر ٣٦٥
- باب يستحب ان يرجل شعر الرأس ويكره ان يدعه ثائراً ٣٦٦
- باب هل يدهن حمة كل يوم ٣٦٦
- باب يستحب الفرق ٣٦٧
- باب جواز خضاب الشعر ٣٦٧
- باب النهي عن خاتم الذهب للرجال ٣٦٧
- باب رخص للرجال في خاتم من فضة ٣٦٨
- باب يجوز للإنسان دخول المسجد ونحوه وهو متنعل ٣٦٩
- باب تسن البداية باليمنى إذا انتعل وباليسرى إذا نزع ٣٦٩
- باب لا يمشي في نعل واحدة ٣٦٩
- باب يحرم اللعب بالنرد وما في معناه ٣٧٠

- باب يحرم اقتناء الكلب إلا لصيد أو حراسة ٣٧٠
- باب ما جاء في قتل الكلاب ٣٧١
- باب النهي عن تغيير خلق الله ٣٧١
- باب ما جاء في قتل الحيات ٣٧٢
- باب جواز معالجة المرض بالدواء ٣٧٣
- باب الترغيب في الحجامة ٣٧٤
- باب يجوز العلاج بالكوي عند الضرورة ٣٧٤
- باب إذا وقع الوباء بأرض فلا تدخلها ولا تخرج منها ٣٧٥
- باب ما جاء في تبريد الحمى بالماء ٣٧٧
- باب جواز الاسترقاء من الشكوى والعين وبيان أن العين حق ٣٧٧
- باب الرقية من الأوجاع ٣٧٨
- باب الرقية من الحمى وغيرها ٣٧٩
- باب الرقية من عفاريت الجن ٣٧٩
- باب الأمر بغسل العين وصب غسالته على المعين ٣٨٠
- باب الرقية من العقرب ٣٨١
- باب الرقية من السحر ٣٨١
- باب ما يقوله من يروع في منامه ٣٨٢
- باب لا عدوى ولا هام ولا صفر ولا يحل للمرض على المصح ٣٨٢
- باب ما يتقي من الشؤم ٣٨٤
- باب الفأل ٣٨٥
- باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ٣٨٦
- باب إذا رأى في منامه ما يكره فلينفث ثلاثاً وليتعوذ بالله من الشيطان ٣٨٧
- باب يجب الاستئذان إذا دخل بيت غيره ٣٨٨
- باب يستحب الاستئذان إذا دخل بيت نفسه أو بيت واحد من محارمه ٣٨٩
- باب الاستئذان ثلاث فإن أذن دخل وإلا رجع ٣٨٩
- باب يجب رد السلام بمثل ما سلم عليه أو أفضل منه ٣٩٠
- باب هل يزيد المسلم على قوله السلام عليكم ٣٩١
- باب يسلم الراكب على الماشي وإذا أجاب واحد من الجماعة أجزأ عنهم ٣٩١
- باب إذا سلم اليهودي كيف يجيبه ٣٩٢
- باب يستحب إفشاء السلام على من تعرف وعلى من لم تعرف ٣٩٢

٣٩٣	باب يستحب المصافحة والهدية
	باب يستحب للإنسان إذا لقي اخاه يقول كيف أنت أو كيف حالك
٣٩٣	ويستحب له أن يجيبه فيقول أحمد الله تعالى اليك
٣٩٤	باب الأمر بتشميت العاطس الحامد غير المزكوم
٣٩٤	باب يستحب أن يجيب المشميت
٣٩٥	باب التأكيد في حفظ المنطق
٣٩٦	باب يحرم الكذب
٣٩٧	باب رخص في وعد الرجل امرأته بما ليس عنده
٣٩٨	باب يحرم السخرية واللمز والتنازع وظن السوء والتجسس والغيبة والنميمة
٣٩٩	باب النهي عن انتهاز الفقراء واليتامى
٣٩٩	باب يحرم ذكر محاسن النساء عند الرجال ويخرج من البيوت من يفعل ذلك
	باب لا يحل لمسلم ان يهجر أخاه فوق ثلاث ليال إلا لغرض شرعي
٤٠٠	من نهى منكر ونحوه
٤٠٠	باب النهي عن سب الدهر
٤٠١	باب يحرم مخاطبة المسلم بيا كافر
٤٠١	باب ما جاء من ذم قوله هلك الناس
٤٠٢	باب لا يتناجى اثنان دون ثالث
٤٠٢	باب ذم ذي الوجهين
٤٠٣	باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من البيان لسحراً
٤٠٣	باب الحلف بغير اسم الله تعالى
٤٠٤	باب صيغ الحلف ذكر الله تعالى في القرآن العظيم بالله ووالله وتالله
	باب الإيمان ثلاثة أقسام لغو لا كفارة فيه ومنعقدة تجب فيه
٤٠٤	الكفارة إن حنث وغموس اختلفوا في كفارتها
٤٠٥	باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها يتحلل ويكفر
٤٠٦	باب من استثنى في حلفه فلا حنث عليه
٤٠٧	باب الرجل يحلف بالكفر
٤٠٧	باب كفارة اليمين
٤٠٨	باب قدر الإطعام والكسوة
٤٠٩	باب يجب الرفاء بالنذر
	باب إذا قال الله على أن أفعل كذا فذلك النذر أدخل لفظ

- النذر أولم يدخل
باب إذا نذر أن ينحر ابنه أو غير ذلك مما لم يبيحه الشرع لم يفعل
وهل في ذلك كفارة
باب من نذر قربة وغير قربة ترك ما لا قربة فيه ولا كفارة في تركه
باب نذر اللجاج والغضب
باب من نذر أن يمشي إلى بيت الله ثم عجز كيف يفعل أيقضي
أم يهدي هدياً
باب قضاء النذر عن الميت
باب لم يقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ممن أراد أن ينخلع من
ماله صدقة إلى الله ورسوله إرادته تلك وأشار إلى التصديق بثلاث ماله
باب يحرم مسافرة المرأة إلا مع ذي محرم منها
باب كراهية الوحدة في السفر
باب قطع القلائد والأوتار من أعناق الإبل
باب الأمر بالرفق بالإبل والترغيب في السير بالليل والنهي
عن التعريس على الطريق
باب الدعاء إذا أراد الخروج إلى السفر
باب الدعاء إذا نزل منزلاً
باب إذا قضى حاجته فليعجل الرجوع إلى أهله

(كتاب الرقائق)

- باب كل شيء بقدر
باب احتجاج آدم وموسى في القدر
باب أخذ الميثاق من ذرية آدم عليه السلام
باب كل مولود يولد على الفطرة
باب كل ما يكون فهو بإرادة الله وخلقه ولا يقال مطرنا بنوء كذا
باب لا مانع لما أعطى الله وكل شيء عنده بمقدار
باب إن الله هو الهادي والقاتن
باب الإجمال في طلب الرزق
باب لا يعتد بعمل شرعاً حتى يخلص نيته لله ولا يعلمه برياء أو عادة

٤٢٦	باب ثواب الوضوء
٤٢٨	باب ثواب من خرج من بيته يريد الصلاة
٤٢٨	باب مثل الصلاة في تكفيرها الخطايا
٤٢٩	باب أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة
٤٢٩	باب خير أعمالكم الصلاة
٤٢٩	باب فضل انتظار الصلاة بعد الصلاة في المسجد
٤٣٠	باب اجتماع ملائكة الليل والنهار في صلاتي الفجر والعصر
٤٣٠	باب فضل خصال مما يتعلق بالصلاة
٤٣١	باب فضل سورة الفاتحة
٤٣٢	باب فضل قل هو الله احد
٤٣٢	باب فضل تبارك الذي بيده الملك
٤٣٣	باب فضل إنا فتحنا لك
٤٣٤	باب فضل ذكر الله تعالى
٤٣٤	باب الباقيات الصالحات
٤٣٤	باب فضل الحمد لله تعالى
٤٣٥	باب فضل الدعاء
٤٣٥	باب العزم في المسألة
٤٣٥	باب كراهية الاستعجال في الدعاء
٤٣٦	باب السنة أن لا يجهر بالدعاء ولا يخافت به
٤٣٦	باب كلمات مباركات رويت من دعاء النبي ﷺ وأصحابه
٤٣٧	باب فضل الثلث الآخر من الليل
٤٣٧	باب تدبير الأمور العظام بالليل
٤٣٧	باب فضل الصلاة بالليل
٤٣٨	باب الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله
٤٣٩	باب المصائب تكفر الذنوب
٤٣٩	باب ثواب المريض إذا احتسب وحمد في مرضه
٤٤٠	باب ثواب من مات له الأولاد إذا احتسبهم
٤٤١	باب كلمة نافعة لمن مات له ميت أو فات من يده فائت
٤٤١	باب فضل الصوم
٤٤٢	باب فضل شهر رمضان

٤٤٣	باب فضل قيام رمضان
٤٤٣	باب فضل ليلة القدر
٤٤٤	باب للسائل حق وإن جاء على فرس
٤٤٥	باب حق الأقارب
٤٤٤	باب الصدقة بالشيء القليل
٤٤٦	باب فضل كفالة اليتيم
٤٤٦	باب لا يأخذ الصدقة إلا من اضطرار
٤٤٧	باب ما نقصت صدقة من مال
٤٤٧	باب فضل الصبر والتعفف عن المسألة
٤٤٨	باب ما جاءك من غير مسألة فخذهُ وما لا فلا تتبعهُ نفسك
٤٤٨	باب ثلاث يرضى بها الله وثلاث يسخط عليها الله
٤٤٩	باب ثواب الحج والعمرة
٤٥٠	باب ثواب العمرة في شهر رمضان
٤٥٠	باب فضل الجهاد في سبيل الله
٤٥١	باب فضل الجهاد في البحر
٤٥١	باب فضل الشهادة في سبيل الله
٤٥٢	باب من قتل في سبيل الله محتسباً مقبلاً يكفر عنه الخطايا إلا الدين
٤٥٣	باب وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة
٤٥٣	باب فضل من دعا إلى هدى
٤٥٣	باب التلطف في الأمر بالمعروف
٤٥٤	باب عذاب العامة بعمل الخاصة إذا قصروا في النهي عن المنكر
٤٥٤	باب فضل الاعتزال من الناس إذا خاف منهم فتنة
٤٥٥	باب ترك ما يشغله عن ذكر الله
٤٥٥	باب سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله
٤٥٦	باب عقوبة خصال من الائم
٤٥٦	باب فضل المتحابين في الله
٤٥٧	باب محبة الله عز وجل وفضل قبول الناس إذا كان لصلاح الرجل وتقواه
٤٥٧	باب فضل مجالسة العلماء
	باب فضل من طلب القرب من العالم ليتمكن من حفظ علمه إذا لم
٤٥٨	يؤذ أحداً من أهل المجلس

٤٥٨	باب الترغيب في الخلق الحسن
٤٥٩	باب فضل القصد والتؤدة
٤٥٩	باب فضل ترك الرجل ما لا يعنيه
٤٦٠	باب الإقبال على الضعفاء وحسن تعهدهم
٤٦٠	باب في كل ذات كبد رطبة أجر
٤٦٠	باب مداراة الناس
٤٦١	باب فضل الحياء
٤٦١	باب فضل كظم الغيظ
٤٦٢	باب ذم الشحناء والحققد
٤٦٢	باب اتقاء دعوة المظلوم
٤٦٣	باب ذم إساءة الظن والتجسس والتحاسد والتباغض
٤٦٣	باب الترغيب في شكر نعم الله عز وجل
٤٦٣	باب فضل الخوف من الله عز وجل
٤٦٤	باب فضل حب لقاء الله عز وجل
٤٦٥	باب الإيمان بعذاب القبر
٤٦٥	باب سؤال منكر ونكير
٤٦٦	باب عرض الجنة والنار على المقبور
٤٦٧	باب نسمة المؤمن طير يعلق من شجر الجنة
٤٦٧	باب المستريح والمستراح منه
٤٦٨	باب تغير الناس
٤٦٨	باب إخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن الفتن تحدث من شرقي المدينة وبأن الفخر والخيلاء في أهل الخيل والسكينة في أهل الغنم
٤٧٠	باب شدة المصائب عند قرب القيامة
٤٧٠	باب خلق ابن آدم عند الحشر من عجب الذنب
٤٧٠	باب شفاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأمته في الآخرة
٤٧١	باب حوض النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذود المرتدين عنه وبعث أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم غراً محجلين من آثار الوضوء
٤٧٢	باب شدة نار جهنم
٤٧٣	(كتاب سير النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه)
٤٧٣	باب أسماء النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٤٧٣	باب صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكمية عمره حين أوحى إليه وحين هاجر وحين توفي
٤٧٤	باب كيف كان يأتيه الوحي
٤٧٥	باب هدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
٤٧٦	باب اجتهاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عبادة ربه
٤٧٦	باب دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأمة
٤٧٧	باب شفاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن مات من أمة
٤٧٧	باب ما أكرم الله تعالى نبيه ﷺ بزيادة الماء والطعام بسببه
٤٧٩	باب ما أكرمه الله تعالى باستجابة دعائه في طلب الغيث لهم
٤٨٠	باب ما أكرمه الله تعالى باخبار المغيبات فكان كما أخبر
٤٨٢	باب ما أكرمه الله تعالى برؤية الجنة والنار والمسيح ابن مريم عليه السلام وغير ذلك
٤٨٣	باب ما أكرمه الله تعالى بأنه كان يرى من وراء ظهره كما كان يرى من قبل وجهه
٤٨٤	باب ما أكرمه الله تعالى بأن عينيه تنامان ولا ينام قلبه
٤٨٤	باب ما أكرمه الله تعالى بالتخير في موته
٤٨٤	باب ما تكلم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند موته
٤٨٥	باب قصة وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
٤٨٦	باب شدة موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمة
٤٨٦	باب حكم تركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
٤٨٧	باب أداء أبي بكر الصديق رضي الله عنه عداات النبي ﷺ
٤٨٧	باب سيرة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفضائله
٤٩٠	باب سيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه
٤٩٧	باب سيرة جمع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين
٥٠١	باب فضل مدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
٥٠٦	إجازة الرواية (في الهامش)
٥٠٧	استدراك
٥٠٩	قصيدة في تاريخ المسوى
٥١١	خاتمة الطبعة الثالثة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com